د. قدري جميل

الأزمة السورية

الجذور و الآفاق

د. قدري جميل
الأزمة السورية الجذور و الآفاق
حوار

الأزمة السورية
الجذور والآفاق

دار الفارابي

الكتاب: الأزمة السورية الجذور والآفاق

حوار مع د. قدري جميل

حاوره: مهند دليقان

مراجعة وتحرير: حسين سويطي

الغلاف: فوتوغراف وتصميم زينا جميل «صورة من دمشق القديمة»

الإخراج والتحضير الطباعي: دار الطليعة الجديدة- دمشق

جرى الحوار في موسكو بين 20 آب و5 أيلول 2018

أغلق التحرير بتاريخ 31 كانون الأول 2018

دُفع للطباعة بتاريخ 28 شباط 2019

الناشر: دار الفارابي- بيروت - لبنان

ت: 01301461 _ فاكس: 01307775

ص.ب: 11/3181 _ الرمز البريدي: 11072130

www.dar-alfarabi.com

E-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: آذار 2019

ISBN:????

الدكتور قدري جميل

الأزمة السورية

الجذور والآفاق

حوار

هذا الكتاب

لا توجد حقيقة بسيطة؛ الحقيقة دائماً مركبة، وبلوغها نضال شاق ومستمر. لكنها الطريق الوحيدة لتغيير الواقع تغييراً جذرياً، لأنه «ينتصر في نهاية المطاف، من ينتصر معرفياً».

في هذا الكتاب، لن يجد القارئ الصورة النمطية للنظام السوري، ولا الصورة النمطية للمعارضة السورية، ولا أياً من الصور النمطية للاصطفافات الدولية والإقليمية. وبكلمة واحدة: لن يجد القارئ أياً من الحقائق البسيطة؛ لأنّ لا وجود لحقائقَ بسيطة.

يغطي الكتاب–الحوار أمداً زمنياً يمتد عميقاً في التاريخ السوري الحديث متخذاً من العام 1958 نقطة انطلاقه، ومركزاً على الفترة من 2005 وصولاً إلى يومنا الراهن، ومنه نحو المستقبل. يمحص النظر في الماضي خدمة للحاضر والمستقبل، للبحث عن جذور المشكلات الكبرى التي تراكمت وصولاً إلى انفجار 2011، والتي لا يمكن لسورية المضي قدماً دون اقتلاعها، من الجذور...

وفي دراسة الكتاب للخصوصية السورية، ماضياً وحاضراً واستشرافاً للمستقبل، يبقى الربط معقوداً بين تلك الخصوصية وبين تطورات العالم بأسره؛ بينها وبين تطورات الصراع الدولي والتوازنات الدولية، خطوة بخطوة، وعلى الجملة أيضاً: أي أنّ القرن العشرين بأسره، في سورية وفي العالم أجمع، يظهر وفي خلفيته تكثيف لمجمل تطور الحركة الثورية العالمية ابتداء من الثورة الفرنسية، ومروراً بكومونة باريس وبالثورة البلشفية وبالحربين العالميتين وبالأشكال الجديدة للحرب المركبة، وظهور حركة التحرر الوطني، والتحولات من الاستعمار القديم إلى الحديث وصولاً إلى الشكل الجديد من الاستعمار.

لا يخفي الحوار نهائياً استناد د. قدري جميل في كل قراءاته إلى الأساس الماركسي– اللينيني الصلب، بل يعيد التأكيد عليه مراراً مؤكداً صحته وقدرته الفائقة على التنبؤ العلمي. ولعل ملاحق هذا الكتاب، وبينها مقتطفات من تقارير حزبية لحزب الإرادة الشعبية يوم كان «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين»، ،ودراسات اقتصادية وسياسية للدكتور جميل نفسه، تشكل دليلاً ملموساً، بما حوته من نبوءات علمية باتت حقائق، تشكل دليلاً دامغاً على صحة وقوة هذا الأساس المعرفي.

تتداخل ضمن الحوار الأسس الفلسفية مع الأسس الفكرية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبغير تداخل بهذه الدرجة من التعقيد، لا أمل في الوصول إلى شيء من الحقيقة؛ الحقيقة المركبة التي لا مناص من الوقوف على منصتها لتحقيق التغيير الجذري الشامل المطلوب، والذي يستنتج الكتاب أنه قد بدأ فعلاً، وأنه عملية تاريخية حاملها المادي هو الحركة الشعبية التي لم تتوقف وإنْ كان ذلك هو ظاهر الأمور، بل هي مستمرة في سيرها المتعاظم اتساعاً وعمقاً وتنظيماً ونضجاً، في سورية وفي العالم، وصولاً إلى صياغة جديدة لكليهما!

الفصل الأول

الجذور

ثورة-مؤامرة-أزمة؟؟

- ***تعتَبِرُ جهات كثيرة، محلية إقليمية ودولية، معارضة أو محسوبة قريبةً من المعارَضة، تاريخ 15 آذار 2011 تاريخاً لانطلاق «الثورة السورية». في حين أنّ جهاتٍ أخرى موالية أو قريبةٍ من الموالاة، تعتبر التاريخ نفسه تاريخاً لانطلاق «المؤامرة»، أنتم ترفضون التسميتين معاً، وتستخدمون تعبير «الأزمة السورية». كيف تفسرون موقفكم هذا، بالنظر الى الاختلاف بين هذه التوصيفات، وهو أمر مهم حقاً، استحق هذا الإصرار الذي رأيناه من كل طرف على التوصيف الذي أطلقه، بما فيه إصراركم؟***

صحيحٌ أن الاختلاف بين التوصيفات مهم؛ لأن هذه التوصيفات هي انعكاس ليس فقط لفهم كل قوة من القوى للوضع السوري، بل أيضاً هو انعكاس لموقفها واصطفافها وأهدافها... وسأوضح توصيفنا ثم أنتقل لتفسير أهمية هذا الاختلاف.

برأينا، في أحسن الأحوال، كان 15 آذار تعبيراً عن وضع ثوري، وشتّان ما بين الوضع الثوري والثورة. الوضع الثوري هو احتمال ثورة واحتمال ثورة مضادة أيضاً. وللوضع الثوري ثلاثة شروط حسب لينين، وعادة ما تتحدث الأدبيات عن شرطين وتنسى الثالث: الشرط الأول، مَن هم فوق لا يستطيعون الحكم بالوسائل السابقة، الشرط الثاني، مَن هم تحت لا يستطيعون تحمل العيش بالطريقة السابقة. أما الشرط الثالث، والذي لا معنى للشرطين الأولين دونه، فهو درجة النشاط السياسي العالي للجماهير، وهذا يخلق احتمال

تحويل الوضع الثوري إلى ثورة. لكن، إذا كان العامل الذاتي غير جاهز لتحويل الوضع الثوري إلى ثورة، فإنه في ظلّ الهزة العميقة التي تطيح بكل البنى السابقة فعلياً؛ بنى الدولة وبنى المجتمع السياسية، تنشأ خطورة حالة فراغ يمكن أن تؤدي إلى العودة إلى الوراء. لذلك، فإنّ الوضع الثوري هو مخاطرة مفروضة موضوعياً، والأحزاب الجدية عليها أن تكون جاهزة لملاقاة الوضع الثوري عندما يأتي، لأنه إذا أتى ولم تكن مستعدة لاستقباله، فإن الاتجاهات العفوية للتطور ستتحكم به، وهنا يصبح تحول الوضع الثوري إلى ثورة مضادة رجعية معادِلاً لاحتمال تحوله إلى ثورة تقدمية بالمعنى الاجتماعي الاقتصادي والسياسي.

ينتقدنا البعض لأننا نقول «أزمة»... ما يهمني هو التشخيص العلمي الصحيح. لا يمكن لأحد أن ينكر وجود نشاط سياسي عالٍ، ومن حيث المظهر فإنّه كان مفاجئاً لكثيرين، لكنّ الحقيقة أنه نتاج تراكم امتد عشرات السنين، من كتم الحريات السياسية ومنعها من التطور، لذلك خرجت الأمور بالشكل الذي رأيناه حيث النقيصة الأساسية هي أن الحركة الشعبية، قد انطلقت بهذا الشكل العفوي لعدم وجود حركة سياسية تقود، ذلك أن كل الحركات السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية والاستقلال في سورية كانت قد عُلّبت وجرى خصيها من قبل النظام السياسي الممتد منذ العام 1958، وليس ذلك مستغرَباً فهذه سِمة من سمات تركيبة هذه المنظومة.

لهذا لم تكن هناك قيادة للحراك الشعبي، وما ظهر هي قيادات عفوية للموجة الأولى السلمية الاحتجاجية، وهذه الموجة وقياداتها العفوية لم تكن تريد رفعَ السلاح، أما كيف وصلت الأمور الى المواجهة بالسلاح وكيف دُفعت لذلك، فتلك قضية أخرى... ما جرى فعلياً هو عملية تطويق للعناصر السلمية من عدة قوى، من الداخل ومن الخارج.

لماذا نقول «أزمة»؟ الأزمة في الصين تكتب بهيروغليفين «رمزين»، الرمز الأول يعني «كارثة»، والرمز الثاني يعني «فرصة»، أي أنّ الأزمة هي كارثة من جهة وهي فرصة من جهة ثانية، وفي الوقت نفسه؛ في حال لم يتم حل الأزمة

نكون أمام الكارثة، وفي حال حُلَّت الأزمة ذهبنا نحو فرصة جديدة، لذلك ليس معيباً الحديث عن أزمة، وليس نقصاً في الثورية، بل هو فهم ثوري حقيقي علمي للواقع الموجود.

المقصود من الحديث عن المؤامرة بالدرجة الأولى، هو التركيز على تدخل العامل الخارجي بما جرى في البلاد. طبعاً لا يمكن إنكار وجود عامل خارجي، لكن الشرط الضروري كي يكون هذا العامل الخارجي فعالاً ومؤثراً هو وجود الوضع الداخلي الجاهز لاستقبال العامل الخارجي والتفاعل معه. فهل مرّت لحظة في تاريخ سورية لم تتعرض خلالها للمؤامرات؟ منذ استقلالها لم تمرٍ مرحلة أو حقبة إلا وكان هنالك ضغط خارجي عليها، كان يتحول سياسياً إلى أدوات للتآمر بمختلف الأشكال «ضغط سياسي، ضغط عسكري خارجي، محاولات انقلاب في الداخل...الخ».

لذلك فإن المؤامرة مستمرة، وليس هذا هو السؤال الأساسي، السؤال الأهم هو: لماذا كانت هذه المؤامرات تنجح أحياناً؟ ولماذا كانت تفشل أحياناً؟ ولماذا كانت تفشل جزئياً وتنجح جزئياً في أحيان ثالثة؟

السبب في ذلك داخلي، وهو درجة استعداد المجتمع وقدرته على المقاومة، وقدرته على سد الثغرات أمام المؤامرات الخارجية. والحديث عن مؤامرة فقط، غرضه النفي النهائي للدور الأساسي للعوامل الداخلية، الاقتصادية الاجتماعية، التي شكّلت الأساس الضروري للأزمة. والعامل الخارجي هو عامل إضافي وليس شرطاً ضرورياً، هو مكمِّلٌ، هو شرطٌ كافٍ للعامل الضروري الذي هو الوضع الداخلي. لذلك فإنّ الحديث عن المؤامرة فقط هو محاولة لخلط الأوراق والخروج من هذه المعضلة دون تحمُّل أي مسؤولية وتحميل المسؤولية للآخرين.

حول الثورة

جرى الحديث عن موضوع الثورة اعتباطياً، قياساً على ما جرى في العالم العربي، خاصة في تونس ومصر. لكن الحقيقة، وإذا أردنا الحديث

علمياً وماركسياً، فالثورة تعني التغيير الجذري النوعي في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وما رأيناه عملياً كان تحركات شعبية للتعبير عن استياء عميق، ولم تكن هناك برامج بالمعنى الواضح والعميق «برامج ثورية»... الجماهير العفوية وحدها لا تضع البرامج، هي تتحرك عفوياً، مطلوب من القوى السياسية أن تضع هذه البرامج وتقود على أساسها حركة الجماهير العفوية.

المشكلة أنه في هذه اللحظة التاريخية، كانت القوى الثورية التقدمية الجذرية، في حالة ضعيفة ومُنهَكة بسبب أمراضها الذاتية من جهة، ولكن بالأساس بسبب وضع الحريات السياسية المنخفض الذي منع تطورها بالشكل الكافي. ونأخذ هنا بعين الاعتبار، أنه في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت كل الحركة الجماهيرية والحركة الثورية في حالة تراجع، لذلك عندما بدأت موجة الحراك الشعبي في أوائل هذا القرن، لم تكن الحركات السياسية التاريخية التقدمية جاهزة لاستقبالها، وهذا أمر طبيعي. من هنا فإن الحديث عن ثورة أمر لا يجوز قياسه فقط برفع السلاح، وإنما مقياس الثورة هو درجةُ جذرية الشعارات والأهداف، اقتصادياً واجتماعياً، وهو ما لم نرَه أو نلمسه في كل الحالات التي لم تتخطَّ أكثر من إطار تغييرات ما في البنية السياسية، دون الحديث الجدي عن البنى الاقتصادية والاجتماعية. لذلك أستطيع القول، إننا **شهدنا وضعاً ثورياً كانت له تعقيداته في مرحلته الأولى، ونعيش ونرى مراحله اللاّحقة، الثورة الحقيقة هي أمامنا وليست وراءَنا.**

الفلسفة ليست تَرَفاً

- ***أنتم تعتبرون تاريخ 2011/3/15 تاريخاً لانفجار الأزمة، وليس لبدئها، هل تقصدون التقليل من أهمية هذا التاريخ؟ وبكل الأحوال كيف يمكن تحديد تاريخ بدء الأزمة التي انفجرت في آذار 2011 كما تقولون، وما هي فلسفتكم في تحديد تاريخ بدء الأزمة؟***

على العكس، ليس ذلك تقليلاً من أهمية هذا التاريخ، بل تكريساً له؛ فأن تعطي آذار 2011 حقّه، لا يكون إطلاقاً بقطعه عن جذوره والمقدمات التي دفعت نحوه، وتصويره وكأنما حدث من فراغ.

الأزمة في سورية عميقة، وهنالك صعوبة حقيقية في تحديد نقطة بدئها؛ لأن هذه الأزمة هي تعبير عن أزمة منظومة رأسمالية في بلد تابع، لذلك أعتقد أنّ تتبّع تطور هذه المنظومة، وتراكمات هذا التطور خلال النصف الثاني من القرن العشرين، يمكن أن يوصلنا للعام 2011.

في المنطق الديالكتيكي، كل نتيجة لها سبب، وكل سبب هو نتيجة لسبب آخر، لذلك هل نستطيع تتبع سلسلة الأسباب والنتائج قبل 2011 ضمن أدواتنا وقدرتنا على البحث؟ أعتقد أننا يجب أن نحاول ذلك حتى لا نبقى نبحث فقط على سطح الظاهرة، بل ندخل لعمقها. وهذا ليس «تفلسفاً ترفياً»، بل هو محاولة لفهم الأسباب العميقة للأزمة، لأن فهم هذه الأسباب بالذات هو ما يخلق أجواء استبعادها وحلها، وعدم تكرارها. والابتعاد عن فهم الأسباب، وتبسيطها وتسطيحها لا يبعد الأزمة، بل يؤجل انفجارها اللّاحق. ومثل ذلك كمثل المريض عندما ترتفع درجة حرارته، فإذا أعطيته خافض حرارة دون

أن تعرف سبب ارتفاعها، فإن خافض الحرارة يعمل، ولكن مرة بعد مرة، وفي حال عدم معالجة السبب، يصبح تخفيض الحرارة أصعب وتبعاته على الجسم أعلى. وهكذا إلى أن يتطور المرض ولا تبقى أعراضه مقتصرة على ارتفاع الحرارة وظيفياً، ويتحول من مظاهر وظيفية إلى مظاهر عضوية، وقد يؤدي في النهاية إلى موت المريض في حال الاستمرار في عدم معالجة السبب العميق. من هنا فالفلسفة جيدة وضرورية، لأنها تدفع إلى سؤال ضروري وهو «**لماذا؟**»، وهذا التساؤل يجر تساؤلاتٍ كثيرة وراءَه، وهذا ليس مضرّاً بالنسبة للتفكير الثوري العلمي...

أعتقد أن جيلاً لوحده، أو حزباً لوحده، أو شخصاً لوحده، لا يستطيع أن يضع حداً في جوابه على السؤال «لماذا» لأن الجواب له علاقة بالمستوى المعرفي الموجود في اللحظة التي نتكلم بها. لكن مَن قال إن المستوى المعرفي يتوقف عند حد؟ فالجيل اللاحق بعد عشرات السنين له الحق أن يضيف الأسباب الجديدة في فهم الظاهرة، وهذا يفسر لنا لماذا هناك إلى الآن نقاش مستمر حول الثورة الفرنسية مثلاً. وهذا يفسر لماذا إلى الآن، ظاهرة كظاهرة ستالين ما تزال محل نقاش مستمر، وسيستمر برأيي مئة سنة أخرى، لتعقيدها وعمقها وعدم إمكانية فهمها بقدرات الجيل الذي عايش الظاهرة، أو ما بعد الظاهرة مباشرة، فهي تحتاج لمستوى معرفي أكبر حتى تستنفد الظاهرة مهمتها التاريخية.

وعليه عندما نريد التكلم عن الأسباب، فإن الهدف هو المعالجة. وهنا تبرز قضية خطيرة: الماركسية، حسب ما يقول الأوائل، ليست علماً لتفسير الظواهر فقط، وإنما لتغييرها أيضاً؛ هذا ما يقوله الماركسيون جميعهم ويتفقون عليه، لكن الحياة تطرح سؤالاً، لماذا لم يكن التفسير كافياً في حالات عديدة لتحقيق التغيير؟ ولِمَ لم ينجح كثيرون في محاولات التغيير بالرغم من أنهم فسروا؟

هناك حلقة مفقودة بين التفسير والتغيير، ودعنا نسمها «**ميكانيزم أو آلية الحركة**»؛ عنصر الربط والانتقال من التفسير إلى التغيير. هنا، تدخل على الخط، ظاهرة جديدة نسبياً في التاريخ البشري، تلعب دوراً أكبر في العمليات

التاريخية؛ هي الوعي البشري. والوعي البشري ودوره منذ بدء المجتمع البشري حتى اللحظة في تصاعد متسارع، هذا التسارع يتمظهر اليوم في شكل تأثير الوعي على العمليات الجارية، خاصة على أعقد أنواع تلك العمليات، أي العمليات الاجتماعية.

- ***وهنا يأتي دور الحزب، الحزب كأداة تحكمٍ واعٍ...***

نعم، لذلك عندما نتقدم من التفسير باتجاه التغيير، ولا ينجح التغيير، فهذا يعني أن هنالك خللاً ما في التفسير يؤدي إلى خلل في التحكم وفي التغيير لاحقاً.

- ***«الفكرة تتحول إلى قوة مادية حين تتبناها الجماهير»، وأعتقد أنه يمكننا وضع كلمة تفسير بدلاً عن كلمة الفكرة في القول السابق، لكن بالملموس السوري، كيف يمكن تبنّي التفسير - الفكرة من الناس وصولاً للتغيير، وما الذي منع ذلك حتى الآن؟***

ضمن تجربتنا السورية، تبنّي الجماهير للفكرة يحتاج لقضيتين؛ **أولاً**، الفكرة العامة الصالحة نظرياً لإطار زمني ومكاني عام وواسع، كما الأمر مع فكرة رأس المال مثلاً. هذه الفكرة العامة، يجب أن تتحول إلى رؤية خاصة؛ بمعنى آخر، هنا في هذا الميدان يجب البحث عن النظري الخاص، كل ظاهرة عامة ندرسها تعبر عن نفسها بحالة نظرية خاصة، أي النظري الخاص المشتق من العام؛ فالحياة متعددة الوجوه تتمظهر بهذا الشكل هنا على مستوى الاقتصاد والوعي الاجتماعي بكل تعقيداته، ولها خصوصيتها. الثوري الذي يفهم النظرية العامة، عليه أن يعرف كيف يُجري إسقاطها، ويخرج بالنظرية الخاصة التي يمكن تسميتها: «**الرؤية**». عند هذا الحد يكون قد أمّن أدوات العمل، وصولاً إلى التنظيم، فحتى شكل التنظيم له علاقة بشكل الرؤية، وليس هناك انفصال بينهما. **ثانياً**: الأدوات الجدية المستندة إلى وعي الناس بفهمها للواقع الذي تعيشه هي المفصل الواصل بين التفسير والتغيير.

وعليه، فإنّ إعداد الرؤية يُؤَمِّن الأساس الضروري والأدوات الضرورية

للتغيير. وهذا يحتوي على عدة تناقضات لا يمكن تعدادها بشكل مبسط، كالوضع الدولي بانعكاساته وتناقضاته والوضع الإقليمي والداخلي ووضع الطبقات. كل هذا، وغيره الكثير، يجب أخذه بعين الاعتبار لإحداث التغيير المطلوب ضمن التوازنات الموجودة.

وبالنتيجة، فإن كل تفسير لا يصل للتغيير، يحتوي على مشكلة، مشكلة نظرية، أي في التفسير. والماركسية علم يتطور في كل لحظة، مع تطور الحياة، لذلك ينبغي دوماً رفع مستوى فهم الماركسية إلى المستوى المطلوب الذي تفرضه الحياة و تعقيداتها الجديدة الآنية...

التطور «المُشوَّه» والتطور «السّوي» أو الكلاسيكي

- ***إذن فلنبدأ بعرض رؤيتكم لأسباب الأزمة...***

الأزمة هي تعبير عن سلسلة من الأسباب والنتائج من جهة كما قلنا، وهي أيضاً تعبير عن مجموعة من التناقضات. التناقض الأساسي في بلداننا الرأسمالية التابعة، إضافة إلى التطور المُشوَّه، هو الرأسمالية التابعة، وهذا لا يُعفينا من البحث في جملة التناقضات في كل مكان، الأساسية والثانوية والرئيسية «1»، وكيف تتفاعل وتغيّر مواقعها، وما هي التناقضات التي تنشأ والتي تتراجع؟

- ***لنتوقف قليلاً عند فكرة التطور المُشوَّه للرأسمالية في بلدان حركة التحرر، يوحي التعبير أن هناك شيئاً سليماً قويماً، وآخر مشوَّهاً عنه، أي أن الرأسمالية عندما تطورت في بريطانيا أو فرنسا فإنها تطورت بالشكل الصحيح، وأية طريقة أخرى هي طريقة «مشوَّهة»، هل كان ممكناً من الأساس أن تتطور بلداننا بالشكل الكلاسيكي؟ بكلام آخر، أليس مناقضاً للعلم وللماركسية خصوصاً أن ننتظر من ظاهرة جديدة، هي الرأسمالية التابعة، أن تتطور بالطريقة نفسها التي تطورت فيها الرأسمالية في المركز أيام نشأتها الأولى؟***

المقصود من كلمة مشوَّه هو القياس على الشكل المعروف تاريخياً، أي الكلاسيكي. وأعتقد أنه من المفيد الإصرار على كلمة «مشوَّه»؛ لنسف الأوهام التي تقول إن التطور الرأسمالي يجب، أو يمكن، أن يأخذ منحًى واحداً بغض النظر عن الزمان والمكان، والذين يدعون لليبرالية في بلداننا، في

أذهانهم شكل الليبرالية الذي كان سائداً في أوروبا في القرن الثامن عشر على أساس شعار «دَعه يعمل، دَعه يمر» اقتصادياً، وشعارات المساواة والحرية والإخاء سياسياً. صحيح أن الليبرالية السياسية في أوروبا أتت بالليبرالية الاقتصادية، والثورات البرجوازية في أوروبا دعمها مجموع الناس في تلك اللحظة ضد الإقطاع، وكانت تعبيراً عن طموحٍ مشروعٍ وموضوعي. كانت حدود الإقطاعيات مغلقة أمام البرجوازية الصاعدة، وجاءت الثورة البرجوازية وحطّمت الحدود بين الإقطاعيات، وكوّنت سوقاً واحدة مركزية، وجعلت الناس «أحراراً وإخوة ومتساوين» بالمعنى الرأسمالي طبعاً. البعض ما يزال يظن أن الليبرالية الاقتصادية تُنجب الليبرالية السياسية، وينسون أن التاريخ لا يكرر نفسه، وفي حال كرر نفسه فإنه يفعل ذلك على شكل مهزلة. والعالم الثالث أثبت أن مزيداً من الليبرالية الاقتصادية أنتج مزيداً من القمع ومزيداً من تخفيض مستوى الحريات السياسية. أي أن الليبرالية الاقتصادية لم تحمل الليبرالية السياسية لأي بلد من بلدان العالم الثالث. في أوروبا كانت ليبرالية سياسية ثم اقتصادية، فكيف يريد هؤلاء المنظرون الذهاب من ليبرالية اقتصادية إلى ليبرالية سياسية؟! لا أحد يعلم...

- ***ما تفسير ذلك، ولماذا حدث؟***

الليبرالية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث كانت تعبيراً عن ضرورات المركز الرأسمالي الذي تمركَز فيه رأس المال المالي بشكل مكثَّف جداً، وبات محتاجاً مرة أخرى لشعار «دعه يعمل دعه يمر»، ولكن على المستوى الكوني هذه المرة«2»...

إزالة العقبات أمامه تتطلب فلسفة جديدة، اسمها الليبرالية الاقتصادية، لذلك كل ليبرالية اقتصادية هي مع حرية حركة الرساميل. يقولون حرية السوق، ولكن ما حصل فعلياً في العالم الثالث شيء آخر تماماً؛ منذ آدم سميث وريكاردو وحتى اليوم، السوق تعني يداً عاملة ورأس مال وبضائع. لنر أوضاع المكونات الثلاثة:

رأس المال مطلوب له أن يدخل ويخرج دون حواجز، لا قيود نهائياً. البضائع مطلوب لها أن تتحرك باتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب، المقصود طبعاً حركة البضائع عالية التصنيع، أو ذات القيمة المضافة العالية، أما المواد الخام والبضائع منخفضة التصنيع فمن الجنوب إلى الشمال. أما حركة اليد العاملة من الجنوب إلى الشمال فهي ممنوعة، وهذا المنع، المترافق مع تفاوت هائل، فرق كمون هائل، في توزيع الثروة بين الجنوب والشمال، أنتج عملياً نزوحاً جماعياً خارجاً عن القانون. لذلك فإن المشوّه هو مشوّه عن النموذج الكلاسيكي، وليس من الممكن إلا أن يكون كذلك؛ لأن الرأسمالية في العصر الجديد رجعية على طول الخط، وبكل المؤشرات؛ حتى أنها باتت عاجزة عن تأمين أي نمو بسبب تمركُز الثروة العالي بأيدي قلة قليلة.

حققت الرأسمالية في بداياتها، عندما كانت حالة صاعدة وتقدمية، نمواً اقتصادياً عالياً وازدهاراً وتقدماً علمياً وثقافياً، لكن منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، انقلب المسار.

ما أريد قوله هو أن بلدان العالم الثالث بشكل عام لم تكن رأسمالية حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، بمعنى أن الرأسمالية كنمط اقتصادي اجتماعي لم تكن مهيمنة في بلدان العالم الثالث. كانت هنالك بلدان لديها هذا النمط إلى حد ما، مثل مصر منذ زمن محمد علي، التي كان فيها النمط الرأسمالي متطوراً، ولكن لم يكن مهيمناً... بكل الأحوال فإنّ الحالة العامة لم تكن كذلك. والأكيد في سورية، أن النمط الرأسمالي في الإنتاج، وحتى أواخر الستينيات، كان يقدم أقل من نصف الناتج الإجمالي... ولم يكن ممكناً القول إنّ الطابع الرأسمالي في الإنتاج قد بات هو الغالب حتى النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، قبل ذلك كانت العلاقات ما قبل الرأسمالية هي السائدة، ولكن هذا لا يعني أن الرأسمالية لم تكن موجودة، لكنها لم تكن سائدة «3». بالتالي فإن الإنتاج في سورية، كان «زراعياً – صناعياً»، وتحول إلى «صناعي – زراعي».

النمط المشوَّه الذي نتحدث عنه انتقل إلى كل البُنى، في المجتمع أصبح

واضحاً في التناسب بين الريف والمدينة، وفي علاقة زراعة – صناعة حدث تشوّه، قطاع مصرفي – قطاع إنتاجي حدث تشوّه، استهلاك – إنتاج حدث تشوّه، استهلاك الأغنياء– استهلاك الفقراء حدث تشوّه أيضاً، لذلك حينما كنا نقول كلمة تشوّه فالمقصود هو أن المنظومة كلها مشوَّهَة.

النقطة العلام لقراءة الأزمة السورية!

- ***حتى الآن، وضعتَ إطاراً عامّاً يحفّز التفكير باتجاه البحث العميق في جذور الأزمة السورية، الداخلية والخارجية، الاقتصادية والسياسية والثقافية... إلخ. إذا دخلنا في سلسلة السبب والنتيجة فلا يمكن تقريباً الحديث عن «نقطة البداية»، مع ذلك ما هي برأيك النقطة العلّام الأساسية التي يمكننا أن نبدأ منها بقراءة وتحليل الأزمة السورية؟ ولماذا؟***

إنها الوحدة السورية المصرية عام 1958. لا يمكن الذهاب أبعد من ذلك فقبل ذلك ببضع سنوات كان الاستقلال، والتطور منذ الاستقلال حتى العام 1958 لم يأخذ اتجاهات واضحة، لكن المهم ضمن تلك المرحلة هو أن تجربة ديمقراطية باكرة وفريدة من نوعها قد ظهرت، ولو أنها ترسخت لكانت قد غيرت وجه سورية. والذي جرى عام 1958، بغض النظر عن الشكل، هو تطبيق نظام الحزب الواحد، والقضاء على التعددية الحزبية.

- ***وهو الذي ما يزال مستمراً حتى الآن...***

نعم، وتحوّلَ النظام السياسي إلى نظام يعتمد على الأجهزة الأمنية أكثر مما يعتمد على الوسائل السياسية وعلى الأحزاب في قيادة المجتمع. قد ينزعج البعض من تحميلنا المسؤولية لمرحلة عبد الناصر، لكن الأمور تُقاس بنتائجها، فالنظام الذي بناه وثبّته عبد الناصر سرعان ما انهار في العام 1970، لأن المنظومة لم تستطعِ إعادة انتاج ارتباطها بالجماهير حينما زال الشخص، بكل الأحوال فإن المسألة بحاجة لدراسة منفصلة.

في سورية، بُني على هذا الأساس منذ العام 1958 نظام سياسي جديد، وهو بالجوهر ما يزال مستمراً منذ تلك اللحظة، ولم يتغير. **أولاً:** يعتمد على الفرد القائد، يعتمد على الحزب كأداة لتنفيذ إرادة القائد وليس العكس، ويعتمد على مستوى منخفض من الحريات السياسية.

هذا في الجوهر هو النظام السياسي ذاته الذي تَثبّت منذ 60 سنة، ويجب البحث هنا عن جذور المشكلة.

ثانياً: يميزه نمط التطور الاقتصادي الذي جرى؛ فسورية منذ جرت فيها التأميمات الأولى، كانت تشكو، ليس من فرط تطور الرأسمالية، بل من ضعف التطور الرأسمالي أي ضعف تمركُز رأس المال، وقد أدت التأميمات عملياً إلى هروب رأس المال، وذلك لأن رأس المال جبان بطبيعته.

مشكلتنا في سورية أنه لم يكن هنالك فرط بتمركُز رأس المال؛ الشركة الخماسية التي تم تأميمها، كانت أكبر مركز رأسمالي، كانت تقدر قيمتها بـ500 مليون ليرة سورية، أي ما يعادل 150 مليون دولار في تلك الأيام، وهذا ليس بالرقم الكبير حتى في تلك الفترة قياساً لمستوى تمركُز رأس المال بالمقارنة مثلاً مع مصر نفسها التي كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه في تلك الفترة، وأضحى فيها التأميم الذي جرى فيها بلحظة واحدة مع سورية ضرورة موضوعية، الأمر الذي قطع تطور سورية الطبيعي بحجة تماثل الأوضاع بين دولتي الوحدة.

قطاع الدولة في سورية قبل العام 1958 نشأ على أرضية تأميم الممتلكات الأجنبية، ومن ثمّ تطور قطاع الدولة على أرضية تأميمات الوحدة وما بعد الوحدة، وتطور بعد ذلك على أساس التوسع الذاتي»[1].

أي أن قطاع الدولة، كملكية دولة، من المفروض أن يعبّر بالجوهر عن

1- يظهر تقييم الشيوعيين السوريين للتأميمات الأساسية في سورية بدءاً من الاستقلال وحتى تأميمات الخمسينيات ومطالع الستينيات في مقال مهم لخالد بكداش تحت عنوان «سورية على الطريق الجديدة»... ضمن الملاحق في هذا الكتاب يمكن الرجوع إلى مقتطفات من هذا المقال.

المجتمع، وهذا أمر تحدده طبيعة الدولة نفسها، لكن بكل بساطة يمكن لتغيير طبيعة الدولة أن يؤدي إلى تغيير طبيعة التوزيع، وبالتالي تغيير الطبيعة الاجتماعية لقطاع الدولة، لكن المهم أن التأميم يبقى بالمعنى التاريخي العام خطوة تقدمية الى الأمام... لكن إلى حين تطبيقه لم تكن الرأسمالية المحلية قد استنفدت إمكانياتها في تحقيق التراكم، ويمكن أن يكون هذا أحد الأسباب الخاصة في تشوّه التطور الذي جرى في سورية.

بمعنى أنه حين نتكلم عن الواقع، فإن سورية في الـ 1958 كانت متقدمة على تركيا واليونان وماليزيا بحجم الناتج الإجمالي لكن بما أن التطور السياسي والتطور الاقتصادي متلازمان، ولأن التطور السياسي منع اقتراب الجماهير من المشاركة بالقرار، بالتزامن مع وجود وتوسع قطاع دولة يُفترض أنه يخدم الجماهير ويعبِّر عن مصلحتها، أدى الأمر عملياً إلى أن سورية بعد 60 سنة أصبحت وراء تركيا وماليزيا واليونان، وبكثير... نحتاج لـ60 سنة قادمة لنستطيع اللحاق بماليزيا «على فرض أن ماليزيا توقفت عن التقدم بانتظارنا وعلى فرض استمرارنا بوتائر نمو ما قبل الأزمة».

هذه حسابات أولية قمت بها سابقاً تشير إلى حجم التأخر الهائل الذي أصاب تطورنا[1]. أعتقد أن هذه هي المشكلة التي تراكمت في ما بعد، بمعنى أن الجذور الأساسية للمشكلة ظهرت هنا: نمط التطور السياسي، نمط التطور الاقتصادي–الاجتماعي. وهذا لا يجب عزله عن المحيط الدولي والمحيط الإقليمي، وتطور الأوضاع الداخلية؛ حيث ينبغي معالجة كل واحدة منها على حِدة، ومن ثم نقوم بتركيب هذه العوامل مع بعضها البعض بعملية تصوير طبقي محوري، حتى نرى التداخلات التي حدثت بين كل هذه العوامل مجتمعة، وأدت بنا إلى لحظة انفجار الأزمة.

الأزمة في نهاية المطاف هي تعبير عن تناقضات، ولا يوجد شيء في

1– «واقع النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني»، دراسة اقتصادية منشورة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية بتاريخ 2004/6/1. وفي ملاحق هذا الكتاب نعيد نشر مقتطفات من هذه الدراسة.

الحياة دون تناقضات، لكن هناك تناقضات يمكننا التنبؤ بها باكراً وحلُّها، وهناك تناقضات لا أحد يراها أو أن أحداً لا يريد أن يراها، فيتركها تتطور لتنفجر في النهاية، وتقوم بحل نفسها بنفسها.

عسكر وعقلية عسكر

- ***كيف يمكننا تفسير انخفاض مستوى الحريات السياسية منذ العام 1958؟ أوضحتم أن هنالك جانباً من التفسير يتعلق بطبيعة القوى الحاكمة منذ ذلك الوقت والتي يمكن أن نسميها «أحزاباً شمولية» أو ديكتاتورية... لكن إلى جانب ذلك، وفي جذره، لا بد من وجود أساس مادي موضوعي سمح للأشخاص الذين حكموا بتخفيض مستوى الحريات السياسية التي كانت موجودة في المراحل السابقة، تحديداً بين سنوات 1954– 1958؟***

الأنظمة في بلدان العالم الثالث، وبالأخص في البلدان العربية، وبالذات تلك التي كانت تسمى بلدان حركات التحرر الوطنية، لديها شيء مشترك، هو انخفاض مستوى الحريات السياسية المريع، وإبعاد الجماهير عن المشاركة الفعلية. وذلك بالرغم من أن هذه الأنظمة، في المراحل الأولى من تطورها، كانت لديها قاعدة جماهيرية واسعة، تأسست على معاداة هذه الأنظمة للاستعمار وقيامها ببعض الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية التقدمية المحدودة. هذه الإصلاحات لم تمنع التطور الرأسمالي، بل على العكس من ذلك، فتحت الطريق له واسعاً؛ حيث حدّت من تطور العلاقات الإقطاعية، حجّمتها وفتحت الطريق لتطور العلاقات الرأسمالية في العالم الثالث والذي وصفناه بالتطور المُشوَّه للرأسمالية.

هؤلاء القادة، لا شك قادة لحركة تحرر معادية للاستعمار، ولا شك أن عقلية أكثرهم هي عقلية عسكر.

هم عسكر بالأساس...

وعقليتهم عقلية عسكر؛ من الممكن أن يكون المرء عسكرياً وعقليته ليست عسكرية، ويمكن أن تجد سياسياً بعقلية عسكرية، ولكنهم هم كانوا عسكراً بعقلية عسكر.

والعسكري الذي عقليته عقلية عسكر، يتعامل مع المجتمع كما يتعامل مع القطعات العسكرية؛ «أمام سر... وراء در»، بينما حركة المجتمع أعقد بكثير من حركة «النظام المنضم»؛ لا يمكن تسيير المجتمع بنظام الأوامر، للمجتمع قوانينه الموضوعية بحركته التي إن لم تحترمها قَطَعَتكَ، وانتقمت منك... وهذا ما حدث في النهاية.

هذا النمط من التعامل القمعي مع الأحزاب السياسية، والأوامري مع الجماهير سببه عقلية العسكر، ولكن السؤال الأهم هنا هو لماذا العسكر؟ والجواب أن هؤلاء العسكر كانوا القوة الأكثر تنظيماً في هذه البلدان المتخلفة من حيث تطور القوى المنتجة، حتى الطبقة العاملة كانت ضعيفة وتنظيمها لم يكن عالي المستوى بسبب انخفاض مستوى تطور الصناعة التي يزداد بتطورها انتظام الطبقة العاملة وانضباطها في الدفاع عن مصالحها.

لذلك فإن الظروف الموضوعية دفعت العسكر إلى المقدمة، القوة المنظمة الأهم في هذه البلدان المتخلفة، والتي كان أمامها مهمات محددة بعد الاستقلال، وهؤلاء لا يستطيعون التعامل مع الفكر الآخر ومع آراء الجمهور برحابة صدر، وسلوكهم كان فردياً وديكتاتورياً، ويمكن حتى أن تصفهم بأنهم نرجسيون...

- ***إذا كان التفسير، من وجهة نظر التطور السوري الداخلي، لتسلّم العسكر الوطنيين زمام الأمور وتصدرهم واجهة الأحداث في تلك الفترة، هو ضعف الطبقتين الأساسيتين، الطبقة العاملة والبرجوازية، وأنّ العسكر كانوا القوة الأكثر تنظيماً في المجتمع، فكيف يمكن تفسير الجانب الدولي لوصولهم إلى السلطة؟***

هذا سؤال مهم، أعتقد أن تصدرهم للمشهد هو انعكاس لشكل التوازن

بين القطبين الجديدين بعد الحرب العالمية الثانية، انعكاس لا هو على النمط الأمريكي ولا على النمط السوفييتي؛ خرجت محصلة الصراع بين القطبين عالمياً بتركيبة محلية هجينة...

- ***وهذه التركيبة الهجينة تكتنز في داخلها احتمالات التطور في الاتجاهين على أساس التطور في الصراع بين القطبين***

نعم، إما يميناً وإما يساراً. لقد وسَّعت الحرب العالمية الثانية القطب الاشتراكي عالمياً، الذي كان سدس البشرية، ومن ثم أصبح سدسيها، أي الثلث، ولكنه لم يصل للنصف. من نتائج الحرب أيضاً أنْ انهار نظام الاستعمار القديم، لكن نظام الاستعمار الجديد «الاقتصادي» «4»، لم ينشأ مباشرة، ولم يكتمل تكوينه حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين. أي أن حالة فراغ وانعدام وزن قد نشأت بين نهاية الحرب ومنتصف الستينيات، هذه المرحلة بالذات هي التي شهدت اندفاع حركة التحرر، وعلى رأسها القوى الأكثر تنظيماً؛ العسكر الذين لعبوا دوراً وطنياً مهماً. عبد الناصر أمم قناة السويس، العسكر في الجزائر لعبوا دوراً مهماً في محاربة الاستعمار الفرنسي، لعبوا دوراً طليعياً وقادوا حركة مهمة قدمت مليوناً ونصف مليون شهيد، فالذين قادوا فيما بعد الجزائر كانوا العسكر الوطنيين...

ينبغي الانتباه أيضاً إلى عامل إضافي عزّز دور العسكر؛ نحن لدينا أراض محتلة، فلسطين ثم الجولان، ودور العسكر أتى موضوعياً من هنا. كليمنصو[1] يقول عن الحرب إنها: «قضية جدية لدرجة لا يجوز تسليمها للعسكر وحدهم»، فكيف بالسياسة، إذا سلِّمت للعسكر؟! ستحدث الطامة الكبرى...

1- جورج بنجامين كليمنصو «1841–1929»، سياسي فرنسي شغل منصب رئيس وزراء فرنسا لفترتين، الأولى «1906–1909» والثانية «1917–1920».

كيف اختفت ديمقراطية «1954-1958»؟

- ***بدأتم من قراءة طبيعة هذه الأنظمة، بأنها أنظمة عسكرية، ومن ثم فسّرتم لماذا هي عسكرية، باعتبار أن العسكر هم القوة الأكثر تنظيماً، وكذلك فإنّ تصدرهم كان انعكاساً لميزان القوى الدولي في حينه، وبشكل خاص حالة الفراغ بين الاستعمارين القديم والجديد. قبل المضي أبعد من ذلك، هل يمكننا أن نحدد بدقة أكبر السبب الاقتصادي الذي سمح بالقفز فوق سنوات التجربة الديمقراطية البكر لسنوات «1954–1958»، وكأن شيئاً لم يكن، ولم تبقَ من حينه في البلد حتى رائحة الديمقراطية؟***

هي رأسمالية ضعيفة من حيث مستوى تطور القوى المنتجة، بينما تقتضي الضرورة تطوراً سريعاً للقوى المنتجة، لأن المهمات المنتصبة نتيجة الحاجات الضرورية التي يفرضها التطور السياسي، تفرض تطوراً اقتصادياً بنمو معيّن. لم يعد ممكناً للقطاع الخاص وحده أن يتصدى للمهمة، فوجب تدخل قطاع الدولة في هذا المجال.

من هنا كانت ضرورة تدخل الدولة الواسع، ليس فقط في البنية التحتية، وإنما في الكثير من قطاعات الإنتاج التي لا تعتبر جزءاً من البنية التحتية، لأن القطاع الخاص كان معوَّقاً بسبب تطوره التاريخي عن لعب دوره في هذا المجال، فجاء قطاع الدولة في ظل هذه الأنظمة السياسية ولعب هذا الدور...

الاستعمار الجديد -

التعايش السلمي- وسقوط راية التحرر

وهنا تبرز لدينا إشكالية إذا لم نستطع فهم التطور العالمي، وقمنا بإسقاطه على التطور الإقليمي العام في العالم الثالث، وفي منطقتنا خصوصاً، فلن نستطيع فهم الكثير من الأمور.

أعتقد أن الفترة ما بعد العام 1956 شهدت تغيّرَ اتجاه محور التطور العالمي؛ حدث انزياح، الزخم الذي حدث في حركات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، وانهيار الاستعمار القديم، وعدم استكمال تكوّن نظام الاستعمار الجديد بالمعنى الذي نعرفه؛ التبادل اللامتكافئ بأشكاله الثلاثة المعروفة «نظام الأسعار – القروض – التبعية التكنولوجية» – هذا النظام لم يُستكمل حتى أواسط الستينيات – وخلال هذه الفترة مررنا بوقت مستقطَع من الـ«1945–1965». كان العالم بحالة انعدام وزن أو الأصح حالة تعادل وزن بين المعسكرين. في هذه اللحظة التاريخية ظهر رأي في أوائل الخمسينيات يقول إن الحركة الثورية يجب أن تأخذ زمام المبادرة في حركة التحرر الوطني، وأن تتقدم لكي تحدث قطع «حبل السرة» بين العالم الثالث والمركزٍ الرأسمالي، وأن تُخرجه من السوق الرأسمالية العالمية، وأن تُدخله سياسياً واقتصادياً في السوق الاشتراكية العالمية الناشئة، وذلك لحسم ميزان القوى الدولي نهائياً، فالسدس الذي أصبح ثلثاً، ينبغي أن يصبحٍ ثلثين بامتداده نحو العالم الثالث، وبذلك سيُحسم ميزان القوى الدولي نهائياً لمصلحة الاشتراكية.

في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، عام 1956، وتحت

ذريعة الخوف من حدوث حرب عالمية – وكأن الرأسمالية لا تخاف من حدوث حرب عالمية، فقط الاشتراكية يجب أن تخاف– تم إنهاء الاتجاه القائل بضرورة رفع القوى الثورية لواء التحرر في بلدان العالم الثالث. وبالمناسبة، عندما كان الأمريكي يهدد باستخدام القنبلة الذرية في أوائل الخمسينيات، كان لدى الأمريكان 7 قنابل ذرية، وكان القضاء على موسكو وحدها يحتاج لأكثر من ذلك بكثير من قنابل ذلك الحجم في حينه، مما يعني أنه لم يكن هناك داعٍ لهذا التخوف. وأن الحديث عن استخدام القنبلة الذرية ضد الاتحاد السوفييتيً هو مجرد «بعبعة».

- ***وهنا سادت فكرة «التعايش السلمي»...***

لا أبداً، التعايش السلمي فكرة قديمة، وهو لا يعني أبداً تجميد حركة الواقع الموضوعي وتطوره وتغيّر ميزان القوى فيه. لكن التعايش السلمي الذي طُرح في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1956 كان المقصود منه تجميد ميزان القوى العالمي، أي التخلي عن قرارات المؤتمر الـ19 في العام 1952..

عندما تقوم قوة طليعية في العالم، مثل الاتحاد السوفييتي رأس الحركة الاشتراكية العالمية، بمحاولة تجميد التطور العالمي، بالتزامن مع وجود حركة تحرر وطني ناشئة في مرحلة صعود وتحتاج لمَن يحملها ويدعمها، فإن الزخم الذي أخذته حركات التحرر هذه، والذي رأيناه بتأميم قناة السويس وكل الإنجازات التي حدثت في العالم العربي في تلك المرحلة وليس فقط في العالم العربي، كل ذلك الزخم توقف، وبدأ التطور يتراكم في المنحى السلبي، الذي رأينا آثاره فيما بعد في فترة السبعينيات والثمانينيات. فالتأخر في تحقيق نتائج حقيقية للقوى الثورية، ولقوى حركة التحرر في الخمسينيات – وهذا كان ممكناً – أدى عملياً في بداية الستينيات إلى ردّة وثورة مضادة في كل المراكز التي كان من الممكن إحراز تقدم فيها؛ في إندونيسيا تمّ ذبح مليون شيوعي، في العراق، في الثامن من شباط سنة 1963، حصلت مجزرة بحق الشيوعيين والرقم النهائي لعدد ضحايا وشهداء الحزب الشيوعي العراقي غير

معروف حتى اللحظة ويقدر بعشرات الآلاف. كل المراكز الكبرى التي كان من الممكن أن تُحدِث تغيراً في دور حركة التحرر العالمية، كلها جرت فيها مجازر موصوفة لفصائل طليعية كان من الممكن أن تلعب دور المحرك الثوري لحركة التحرر على المستوى الكوني.

المكانان الوحيدان اللذان خرجا من نطاق هذا التراجع العالمي لحركات التحرر هما كوبا وفيتنام. كوبا بسبب أن الأمريكان لم ينتبهوا لها، وأخطأوا حساباتهم فيها، وعندما انتبهوا لها كان قد فات الأوان. وفيتنام وبلدان الهند الصينية... التي كانت قد حسمت سريعاً، وقبل اشتداد الصراع داخل الحزب الشيوعي السوفييتي، حسمت استمرارها في مجرى التطور الاشتراكي بسبب استمرار مقاومتها المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي ومن ثم الأمريكي. وكان من الممكن لهذا النموذج «نموذج الفيتنام والهند الصينية» أن يعمَّم على كافة بلدان العالم الثالث[1].

من هنا يمكننا فهم ما الذي يعنيه ما حدث في إندونيسيا والعراق، القتل الوحشي الدموي الذي حدث كان يعني بالضبط أن نظام الاستعمار الجديد قد استكمل تكوينه، وظهر بكامل حجمه بعد فترة انعدام الوزن المؤقتة.

وبعد العام 1965 بدأت مرحلة الصراع بين الاستعمار الجديد وبين منظومة حركة التحرر والاقتصاد الاشتراكي العالمي بشكلٍ جديد، ولكن كنّا قد وصلنا لمرحلة سبق فيها السيف العذَل... وتبخرت الفرصة التاريخية التي كانت متوفرة بعد الحرب العالمية الثانية لإحداث اختراق جديد في ميزان القوى بعد الاختراق الأول الذي حدث في العام 1917 والثاني الذي حدث عام 1945. كانت هذه الفرصة التي تمت الدعوة إليها في بداية الخمسينيات حقيقية في حينه.

1- أحد أهم الدعاة لهذه الفكرة، ليس سوى الثائر العالمي أرنستو تشي غيفارا، وبالتحديد في رسالته إلى «منظمة التضامن بين شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية»، والتي كتبها عام 1966 قبل انطلاقه في رحلته الأخيرة باتجاه بوليفيا. عنون غيفارا رسالته بالشكل التالي: «فلنخلق اثنين، ثلاثة، العديد من أمثلة فيتنام، ذلكم هو الشعار».

- ***والدّاعي لاستغلال هذه الفرصة في تلك المرحلة كان ستالين...***

إذا عدنا إلى خطابه في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1952، وفي الجلسة الختامية تحديداً، نراه قد تحدث كلاماً استراتيجياً برنامجياً، نفهم منه أن «علَمَ التحرر الوطني للديمقراطية في العالم الثالث قد سقط من يد البرجوازية، وعلى الشيوعيين التقاطُه»[1].

الذي حدث عملياً هو أن برنامج التحرر الوطني الديمقراطي قد سقط من يد البرجوازية، فقد باعت نفسها مقابل حفنة من الدولارات...

من جهة قامت هذه البرجوازية ببيع نفسها، ومن جهة تخلّت عن أهداف حركة التحرر الفعلية، فنشأ فراغ كان المطلوب تعبئته، لكن جرى إعاقة ذلك من خلال عملية نحر وتصفية بالدم، للقوى المرشحة لتعبئة هذا الفراغ.

لذا، أُجهضت هذه الفرصة التاريخية بتغيير ميزان القوى على المستوى الكوني، مما ألقى بثقله لاحقاً على الاتحاد السوفييتي نفسه. وشهدنا نتائج وانعكاسات ذلك في العام 1991، فالعالم الثالث بقي احتياطياً كبيراً للنظام الرأسمالي العالمي، واستُخدِم في الصراع العالمي الذي جرى. على الأقل كان المطلوب هو تحييد العالم الثالث كاحتياطي للرأسمالية العالمية في الصراع الجاري بين المنظومتين. وهذا ما لم يتم تحت شعار برّاق وخادع ومنافق اسمه «التعايش السلمي»، وهو طبعاً غير الذي قصده لينين كلياً. فالتعايش السلمي الذي قصده لينين هو تعايش سلمي بمعنى الصراع السلمي بين المنظومتين، التعايش السلمي لا يعني إيقاف الصراع الطبقي والنضال التحرري في أي منطقة في العالم.

1- الخطاب كاملاً منشور في كتاب «الكلمة الآن للرفيق ستالين»، إصدارات دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2011. وضمن ملاحق هذا الكتاب ننشر مقتطفاً من هذا الخطاب.

بيروقراطية وطفيليّة وجديدة وجيل جديد!

- ***بالعودة إلى طبيعة الأنظمة الحاكمة منذ العام 1958، أعتقد أن من المهم هنا الاستشهاد بمقالة الرفيق خالد بكداش: «سورية على الطريق الجديدة» المنشورة عام 1965، تعليقاً على التأميمات التي تمت في عامي 1964 و1965، وتحدث في تلك المقالة عن «إمكانية نشوء برجوازية بيروقراطية» بالاستفادة من قطاع الدولة، ووصفَها بأنها من الممكن أن «ترث ميزات البرجوازية دون أن ترث ملكيتها». وبالفعل، نشأت بعد ذلك البرجوازية البيروقراطية. فإلى أي حد كان هذا التقييم صحيحاً في حينه، وكيف تطور؟ وهل ما يزال صحيحاً؟***

أولاً، ولتدقيق طبيعة الأنظمة، لا شك أن هذه الأنظمة وطنية معادية للاستعمار. عبد الناصر، خاض في عام 1956 معركة قناة السويس، وسورية في 1956 خاضت معركة هامة ضد احتمال العدوان التركي، والجيش السوري والقوى الوطنية لعبت دوراً كبيراً في هذه العملية. بمعنى أنه كان هناك جوٌّ عام في بلدان «العالم الثالث»، جوٌّ نهوض حركة التحرر العربية، واستكمال عملية انهيار الاستعمار القديم سياسياً.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن نظامَ الاستعمار الجديد، نتيجة الانهيار السريع نسبياً للاستعمار القديم، لم يكن قد استكمل تكوينه ولم تتكون بعد آلياته بشكل نهائي، لذلك لم يبدأ عمله على المستوى الكوني بشكله الكامل، أي أن قانون التبادل اللامتكافئ، وهو الميزة الأهم لهذا الاستعمار لم تكن بعد قد ظهرت بشكلها الكامل، فإنّ هذه الأنظمة كانت أنظمة وطنية من نوع خاص–

ديكتاتوري، أو أنها ديكتاتورية من نوع خاص وطني، وهذا لا يخص سورية فقط، بل كل بلدان حركة التحرر.

والحزب الواحد، وقمع الحريات السياسية وتقييدها، له علاقة بعوامل عديدة: طبيعة الجيش، الحركة السياسية وعدم نضوجها، وعدم قدرة القوى الثورية أحياناً على لعب دورها الطليعي. ولو حدثت الانتخابات البرلمانية في سورية عام 1958، كما كان مفترضاً، لولا الوحدة، لكان برلمان 1954 الذي ضم نائباً شيوعياً واحداً هو خالد بكداش، سيتحول في 1958 إلى برلمان يضم كتلة نيابية كاملة للحزب الشيوعي السوري. أنا لا أقول إنها كانت ستكون كتلة ساحقة، لكن كان هناك تطور بهذا الاتجاه، ووزن على الأرض للحركة الوطنية، وكان المؤشر في هذا الاتجاه هو انتصار القوى الوطنية على الإخوان المسلمين في الانتخابات الجزئية عام 1957 التي انتصر فيها رياض المالكي على مصطفى السباعي... ولو استمر هذا الجو لكان انعكس في انتخابات 1958 على القوى الوطنية ككل، وعلى وزن الشيوعيين أيضاً. وهذا ما جعل بعض القوى المشبوهة تعمل لإيقاف التطور الطبيعي للحياة السياسية في البلاد بحجج مختلفة. ومن هنا، فإنّ محاولات الاغتيالات والانقلابات إلى جانب التهديدات التركية التي حدثت في تلك الفترة لتوتير الأوضاع، كان الهدف منها إيجاد المناخ لإيقاف تطور الحركة السياسية في البلاد. وأحسن وصفة كانت هي أن الوحدة ضرورة، وبولغ بها في تلك الفترة نتيجة الأخطار التي كانت تهدد مصر وسورية، وكان الهدف لدى البعض تطبيقاً مصطنعاً لأشكال الحكم الموجودة في مصر على سورية، السياسية منها والاقتصادية.

في حال تطبيق شكل الحكم السياسي في مصر في الخمسينات من القرن العشرين على سورية، فهذا يعني قطع طريق التطور الديمقراطي الطبيعي الجاري آنذاك. وفي حال تطبيق النموذج الاقتصادي المصري، ورغم أن ضرورة التأميم على الأقل كانت ناضجة فيه، فهذا أيضاً سيحدث عملية قطع للتطور الطبيعي لتراكم رأس المال في سورية الذي كان في مراحله الأولى، بل وإجهاضه. وفي حال الإجهاض، لا يأتي مكانه إلا تدخل الدولة، إذ كانت هناك

مهمات منتصبة أمام المجتمع وتحتاج لحل، وخاصة في مجال البنية التحتية في بلد ما زال زراعياً– صناعياً، وعلاقات الإنتاج الرأسمالية غير مهيمنة على علاقات الإنتاج. لذلك عندما أتت موجة تأميمات القطاع الخاص، الأولى في الوحدة والثانية بعد الوحدة، حدثت لدينا مشكلة. نحن نفهم التأميم بأنه نقل للملكية من الخاص إلى المجتمع، ولكن الذي قام بهذه العملية، هو الدولة، قامت بها كممثل للمجتمع، لكن السؤال الجوهري هو إلى أي حدّ تُمثّل هذه الدولة المجتمع، خاصة في ظل انعدام الحريات السياسية أو ضعفها الشديد، إنْ وجدت؟!

بالتالي نحن عندما ننظر إلى العملية الاقتصادية، لا ننظر إليها كعملية اقتصادية تكنيكية بحتة، بل كعملية اقتصادية سياسية، وللمجتمع دوره فيها. وفي حال أُبعد المجتمع عن مراقبة عملية الإنتاج والتوزيع، وإذا لم تتوسع الحريات السياسية – كما ورد في مقالة الرفيق خالد بكداش– فيمكن أن تنشأ برجوازية بيروقراطية ترث امتيازات البرجوازية، أي الدخل والربح، دون أن ترث ملكيتها، لأن الملكية القانونية هي ملكية دولة من حيث الشكل، لكن السؤال الجوهري «خاصة إن كانت الملكية «العامة» ملتبسة» يبقى: **لمصلحة من تعمل هذه الملكية؟**

ورقة عباد الشمس التي توضح وتكشف الإجابة عن هذا السؤال هي كيفية توزيع الربح في القطاع المعني؛ في الحالة الملموسة السورية، كان الربح يوزع عبر أدوات وأقنية ما أنزل الله بها من سلطان، ميزتها الفساد، أي أنّ برجوازية جديدة أبعَدت القديمة ولم ترث ملكيتها قانونياً، لكنها ورثت امتيازاتها بشكل مبالغ به؛ وهذه المبالغة منشؤها أنّ البرجوازية التقليدية تهمها إعادة إنتاج ملكيتها، وبالتالي فهي تخصص جزءاً من الأرباح لتخديم عملية تعويض الاهتلاك وأيضاً التوسيع. بالمقابل، فإن البرجوازية البيروقراطية، وبما أن هذا المال ليس مُلكَها، فما يهمها هو شفط أكبر كمٍّ ممكن دون أن تأخذ بعين الاعتبار لا تعويض الاهتلاك ولا التوسع اللاحق. وبما أن توسيع قاعدة الإنتاج ضرورة لا يمكن التغاضي عنها طويلاً، وعوضاً عن أن يكون هذا التوسيع

استناداً للتراكم الداخلي «الذي تشفط هذه البرجوازية الجديدة قسماً مهماً منه دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الناس عبر التوزيع والأجور والصناديق الاجتماعية»، يصبح التوسيع مستنداً إلى المساعدات والاستثمارات الأجنبية، وذلك لتعويض النقص الذي سببته هي نفسها «البرجوازية البيروقراطية» في الداخل.

إحدى مميزات الاقتصاد السوري في النصف الثاني من القرن العشرين، هي تهالك الدولة على البحث عن مصادر خارجية للاستثمار. هذا الاتجاه زادت قوته في التسعينيات بالرغم من أن المصادر الداخلية موجودة، والتعاون مع المعسكر الاشتراكي في السبعينيات والثمانينيات من القرن نفسه كان على شكل استثمارات، وقروض ساهمت في عملية التراكم.

بمعنًى آخر، عندما انسحبت البرجوازية التقليدية من السوق على أرضية بلد بنيته التحتية ضعيفة وصناعاته ضعيفة وحاجاته تزداد وهناك ما تجب تلبيته منها... أي كان يجب حل مشكلة البنية التحتية ومشكلة تطوير الصناعة، وهذا الأمر الذي هو ضرورة، كل ذلك استدعى دخول الدولة...

- ***يتكلم الرفيق خالد بكداش عن هذه النقطة بالتحديد في مقالته، قائلاً إن سلوك البرجوازية الوطنية في الفترة «1954– 1957» كان أحد الدوافع الموضوعية للتأميمات، بغض النظر عن الموقف منها...***

وسلوكها له علاقة بطبيعتها؛ إذ لا توجد برجوازية ضعيفة نسبياً في العالم الثالث قادرة على المغامرة في التوظيف في البنية التحتية. بنية تحتية أي كهرباء وطرقات وسدود، أي استثمارات كبيرة وأرباحها بعيدة المدى، والبرجوازية لا تتحمل، والبلدان هذه كلها تشكو من ضعف في البنية التحتية. هذه البرجوازية التقليدية كانت قد أوقفت سابقاً التوظيفات الجديدة، حتى في المجال الوحيد الذي كانت توظيفاتها الأعلى تذهب إليه، أقصد الصناعات التحويلية. ولم يكن ذلك خوفاً مبنياً على التأميمات الأولى التي حدثت بعد الاستقلال، بل لعدم الاستقرار السياسي كعامل أول، ولم تكن لديهم القدرة في

ذلك الحين «1954–1958» حتى لو كانوا في الحكم، على إنجاز بنية تحتية. وبسبب طبيعتهم الطبقية، توجهوا أولاً للغرب «أمريكا وألمانيا الغربية»، والغرب فرض شروطه الاستعمارية الجديدة، والبرجوازية السورية لم تستطع القبول بها[1]، وهذا ولّد انزياحاً نحو الشرق، وهذا أنتج انخفاضاً مبدئياً في وزن البرجوازية في الاقتصاد. لذلك، اقتصادياً كانت هناك ضرورة، وكانوا غير قادرين على التصدي لها، وهذه الضرورة في حينه وبحكم التوازنات الدولية والمحلية، ولأنه كانت في الحكم قوى مُناوئة بالمعنى الطبقي السياسي، هذه القوى ميزتها أنها قامعة للحريات السياسية ولكن أيضاً معادية للاستعمار. هذه الخصوصية، في لحظة معينة، أصبحت عاملاً معيقاً للتطور، لأن تطور الإنتاج وزيادة حجمه دون رقابة على التوزيع من المجتمع وحركته السياسية المتطورة معه، جعل ريعَ ونهْبَ جهاز الدولة أكبر، وتحول هذا الجهاز عملياً إلى معيق للتطور الذي هو مَن دفعه في بداياته، وهذه الإشكالية هي التي تحتاج إلى حل.

نحن في سنة 2011 دفعنا ثمن هذه العملية التي بدأت باكراً، حريات سياسية منخفضة، وكان انخفاضها يزداد مع ازدياد الحاجة لها، وتطور اقتصادي ونمو في سبعينيات القرن الماضي مترافق مع نهبٍ عالٍ، وهذا ما كوّن منظومة النهب.

- ***ما هو ملخص فكرة تطور البرجوازية البيروقراطية، ولاحقاً بعلاقتها مع الطفيلية التي عملياً أرّخ لها الحزب الشيوعي بشكل متتابع ومتطور ابتداءً من التأميمات ووصولاً إلى 2011...***

التنبيه المبكر كان في مقال «سورية على الطريق الجديدة» في أواسط

1– طلبت الحكومة السورية بالفعل قرضاً من البنك الدولي في أواسط خمسينيات القرن الماضي، وزارت في حينه بعثة من البنك الدولي سورية وأعدت دراسة مفصلة عن الوضع الاقتصادي في سورية نشرت عام 1955 ضمن أكثر من 500 صفحة، ولكن الشروط التي طلبها البنك الدولي مقابل القرض دفعت البرجوازية السورية إلى رفضها، بل وإلى التلويح العلني بالتقارب مع موسكو.

الستينيات. لم تكن البرجوازية البيروقراطية في حينه قد تكونت بعد، وإذا كانت متكونة فحسب التعبير العلمي، كانت شريحة بذاتها وليست من أجل ذاتها «5». مع زيادة الاستثمارات في قطاع الدولة، كبر قطاع الدولة وازدادت نسب النهب، وتكونت هذه البرجوازية البيروقراطية، وبعض العلماء يشبهها بمراحل التكون الأول لرأس المال في أوروبا.

المشكلة في التأميم في سورية، على أهميته وضرورته، أنه لم ينشأ على أساس رؤية واضحة، فكرية سياسية، وبالتالي فقد كان بحكم الضرورة خطوة إجبارية، ومَن قام بها لم يكن جاهزاً معرفياً ونظرياً لاستكمال العملية.

النقطة القاتلة في موضوعة التأميم تتلخص في ما يلي: عندما نتكلم عن التأميم كنقل ملكية للمجتمع فالمقصود هو أن تعمل هذه الملكية على إعادة الإنتاج الاجتماعي الموسع «6»، وهذه الأخيرة ليست إنتاجاً مباشراً بالمعنى التكنولوجي فحسب، بل هي حلقة متكاملة «إنتاج– تبادل/ توزيع – استهلاك».

ما حدث فعلياً هو أن الدولة بدأت التوسيع في مجال الإنتاج المباشر، دون وضوح نظري حول موضوع إعادة الإنتاج الموسع. حصلت الزيادة في الإنتاج المباشر، لكن الأقنية التي توصل المُنتَج إلى المستهلك بقيت الأقنية القديمة ذاتها. ما حدث عملياً هو اختناق، لأن الأقنية القديمة غير قادرة على استيعاب الحجم الجديد، لذلك نشأت في المراحل الأولى، قنوات عفوية خارج الخطوط الرئيسة، قنوات غير رسمية وغير قانونية، تنقل من المنتِج إلى المستهلك مباشرة، وهذا كان اسمه في سورية مرةً «السوق السوداء»، ومرة أخرى «السوق الموازية»، لكن هذا كله عزّز شريحة كانت على طول الخط موجودة في السوق واسمها «برجوازية طفيليلة»، والتي لا تعمل في الإنتاج بل فقط في التوزيع والتبادل. هذا الأمر خلق أعباءً إضافية على الإنتاج؛ حيث جرى اقتطاع الريع منه من طرفين هما البرجوازية البيروقراطية والطفيلية، ريع على المنتج نفسه وربح على المستهلك، من كلا الطرفين؛ لذلك كانت تكمن قوة البرجوازية البيروقراطية بأنها في موقع القرار، وقوة البرجوازية الطفيلية تأتي من موقعها في السوق. ولا يمكن للطفيلية أن تحل محل

البيروقراطية لأنها إذا حلّت محلها عليها أن تكون في جهاز الدولة وهذا يعني تخلي البيروقراطية عن ريعها، والبيروقراطية لا يمكن أن تحل محل الطفيلية لأنها إذا حلّت محلها تكون قد خالفت القوانين وعملت في عمل خاص، وهذا يفضحها أمام الناس. لذلك كانت هناك مصالح مشتركة بينهما منذ البدء، وكانت علاقتهما هي **علاقة وحدة وصراع أضداد**؛ وحدة في نهب الدولة والمجتمع، وصراع مستمر على تقاسم الحصة...

هذه هي المرحلة الأولى في العلاقة بينهما، والتي ميزت تلك العلاقة في السبعينيات والثمانينيات. وتقول التقديرات إن نسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي، أي الدخل الوطني الحقيقي، كانت تذهب إلى جيوب هاتين البرجوازيتين؛ أي أنّ الدخل الوطني الذي كان يتوزع إلى 25% أجور، و75% أرباح، كان 30% من هذه الأرباح يذهب إلى البرجوازيتين، وما تبقى من الأرباح كان للمالكين «دولة أو غير دولة»، لذلك تحولت البرجوازيتان إلى شريحة وطبقة مهيمنة، ليس فقط في الجانب الاقتصادي، بل أيضاً في الجانب السياسي.

هذا في البدء، وهذا يشبَّه في الأدبيات الاقتصادية بمرحلة التراكم الأولي لرأس المال عند الطبقات الناشئة؛ في هذه المرحلة بالذات سادت العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد السوري، أي أصبحت هي التي تقدم الحصة الأكبر من الناتج الوطني، نمط الإنتاج الرأسمالي يقدم الحصة الأكبر، بينما قبل ذلك البضاعي الصغير والإقطاعي هو الذي كان يقدّم تلك الحصة.

بعد أن انتهى التراكم الأولي، وبما أن هذا المال «حرام»، وبما أنه أصبح هناك تمركز عالٍ لرأس المال، وبما أنه أصبح هناك تنويع كبير في أنواع التوظيف، بدأ رأس المال المتراكم بين أيدي البرجوازيتين الطفيلية والبيروقراطية، يتحول ليأخذ وظائف رأس المال المالي.

ويختلف رأس المال المالي عن رأس المال المعروف تاريخياً مع نشوء رأس المال الصناعي والزراعي والتجاري... يتميز رأس المال المالي بأنّ لا تخصّص له؛ يعمل في أي قطاع كان، ويقفز من مكان إلى آخر في بحث مستمر

عن الربح الأعلى. هذا ما فعله هؤلاء، أصبحوا يلعبون بأموالهم حيث يجدون الربح الأعلى، وأصبحوا متحكمين بالسوق، ويحققون ربحاً أعلى، وبشكل اصطناعي أحياناً...

ترافق هذا التحول مع خروج الجيل الأول من البرجوازية البيروقراطية من الحياة، وليس السياسية فقط وإنما من الحياة البيولوجية أيضاً، وهنا ظهرت مشكلة الجيل الثاني الذي شاهدناه عملياً في التسعينيات وبعد الألفين.

هذا الجيل الثاني من البرجوازية – من تلك الشريحة من النهب البرجوازي البيروقراطي –هذا الجيل الثاني ما مشكلته؟

مشكلته الأولى أنه ليس مثل آبائه الذين عانوا في مراحل حياتهم الأولى، عانوا سياسياً واقتصادياً، ولو أنهم اغتنوا في مراحل حياتهم الأخيرة بشكل غير مشروع. أي أن هذا الجيل الثاني ولد وبفمه ملعقة من ذهب، لا يعلم ما يعنيه النضال ضد الاستعمار، ولا يعلم ما يعنيه النضال ضد الاستغلال، بل على العكس من ذلك، ربما كان يضحك على الجيل الأول ويسخر منه ومما كان يفعله ومن القيم التي كان يحملها، بمقابل ارتباط قيمه هو «أي الجيل الثاني» بالغرب، وليس قيمه فقط، بل وأحلامه وأهدافه ومجمل تصوراته عن الحياة أيضاً... من هنا أتت اللَّوْثة الليبرالية مع الجيل الثاني التي كانت في رأيهم حلًّا لجميع المشاكل...

الجيل الثاني، الذي لا تقاليد له، ولديه تراكم رأس مال لا بأس به، صادف صعودُه تراجعاً في النمو الاقتصادي في البلاد، وأزمة عالمية رافقت انهيار المنظومة الاشتراكية، وتغيّراً في منظومة العلاقات، وانخفاضاً في الناتج الإجمالي، وانخفاضاً في الحصة التي يأتي منها الريع، ليشتد بذلك الصراع بين البرجوازية البيروقراطية والطفيلية، الصراع ضمن الوحدة بطبيعة الحال... وعملياً فقد تحولت البرجوازية البيروقراطية وأصبحت رأس مال ماليّاً واستولت على أغلب مواقع البرجوازية الطفيلية. حاولت وحاول ممثلو البرجوازية – الجديدة المهجَّنة بشكلها الجديد أن يفتحوا خطوط تعاون ومشاركة وحواراً مع البرجوازية القديمة المؤمَّمَة، لعلهم يستطيعون إيجاد

شكل من أشكال المصالحة... **المصالحة والمساومة وصولاً إلى مساومة تاريخية**...

ويبدو أن ممثلي البرجوازية القديمة جربوا، ولكن وجدوا أن الشروط غير ملائمة: إذ كانت الصفقة تقوم على إعطائهم حصصاً في السوق، لكن دون حصص في السلطة، والسلطة هي الضمان الوحيد لتقاسم فعليٍّ للسوق... لذلك كان السؤال التاريخي أمام البرجوازية القديمة السوريةً بتعاملها مع مَن استولى على سلطتها – كما كانت هي تفكر– كيف ستكون العلاقة؟ علاقة مصالحة تاريخية أم انتقام تاريخي؟ فمرحلة التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي، كانت مرحلة جسّ نبض وتجريب لبحث الخيارات. في آخر العقد الأول اقتنعت البرجوازية السورية القديمة أنها لا يمكن أن تحصل على النسبة التي ترضيها من الثروة والحصة في السوق، وفي الوقت ذاته لن تكون لديها الوسيلة الفعالة من السلطة، الكمية الكافية، الحصة الكافية من السلطة، لحماية حصتها، لذلك انقلبت من احتمال المساومة التاريخية إلى احتمال الانتقام التاريخي... وهذا ما يفسر جانباً من تعقيدات انفجار الأزمة في العام 2011...

- ***إلى أي حدٍ يشكل الإخوان المسلمون تمثيلاً سياسياً لهذه البرجوازية القديمة؟***

حاول الإخوان المسلمون تاريخياً أن يلعبوا دور المعادِل السياسي– الاجتماعي للبرجوازية السورية في المدن، مع الاستناد لقاعدة جماهيرية في الريف «7»، بينما اجتماعياً هم يحاولون تمثيل مصالح البرجوازية السورية المدينية، لكنّ البرجوازية السورية حذرة وذكية؛ خاصة في مراكز المدن الرئيسة، فلم يكن هناك إجماع حول الموقف من الإخوان المسلمين وبرنامجهم الاقتصادي وآفاقه. **لكن البرجوازية في دمشق لم تسلّم رقبتها للإخوان المسلمين، في حين أنّ جزءاً من الحلبية حاولت أن تجرب**... لذا فإن الإخوان المسلمين قدموا أنفسهم كمشروع معادِل سياسي لطبقة محددة، لكن

المشكلة أن الطبقة نفسها لم تعتمدهم[1]، وإن كان هناك قسم أو أفراد منها قد فعلوا، أي أنهم لم يصبحوا الممثل الجماعي للطبقة بكاملها.

- ***هل كان إعلان دمشق، ومن ثم طريقة التعاطي الأمني معه، في المرحلة التي أتى فيها، تعبيراً عن حسم الخيار باتجاه الانتقام التاريخي؟***

يمكن أن نتناول هذا الإعلان ضمن نقاشنا بشكل أوسع لاحقاً، ولكن الإجابة على سؤالك الآن هي: لا، لم يكن الخيار قد حُسم بعد؛ وكان الإعلان أيضاً في إطار جسّ النبض لمحاولة معرفة كم وزن أوساط النظام القابلة بالذهاب نحو تسوية، نحو مساومة تاريخية، أي أنه في جانبٍ منه كان محاولة تواصل لمعرفة الإمكانيات.

1- لتفاصيل أكثر في هذا السياق، انظر دراسة للمفكر والشيوعي السوري الراحل سمير عباس. الدراسة بعنوان «**دولة الإخوان والمنطلقات النظرية والفكرية... حول المشروع السياسي لسورية المستقبل**»، منشورة كاملة في العدد 505 من جريدة «قاسيون»، ويعود تاريخ إجراء هذه الدراسة للعام 2009.

طقوس الإشارات والتحولات

- ***المحيّر أنّه كانت هناك إشارات متضاربة من جهة النظام في تلك الفترة، فمن جهة طريقة التعاطي مع إعلان دمشق، ومن جهة ثانية المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث الذي وضع عملياً أحد أسس التحوّل باتجاه الليبرالية...***

لدى النظام مشكلة، ويمكن أن يكون لدى البرجوازية السورية التقليدية الليبرالية المبرر من وجهة نظر مصالحها أن تأخذ بعين الاعتبار أن النظام ببنيته التاريخية الاجتماعية السياسية، له قاعدة جماهيرية من طبيعة معينة، هذه القاعدة تحتاج حداً معيّناً من العدالة الاجتماعية، وحداً معيّناً من المكاسب، وحداً معيّناً من دَور الدولة الأبوي.

- ***يدور الحديث هنا عن برجوازية صغيرة، فلاحين بشكل أساسي وموظفين صغار وإلخ، هل هذه هي القاعدة الجماهيرية المقصودة؟***

نعم، هكذا تعودت هذه القاعدة الجماهيرية، وكان النظام يكسب تأييدها هكذا؛ عملياً هو يؤمّن لها جزءاً مهماً من مصالحها... لكن إذا لم يَعُد يجري تأمين مصالح هذه القاعدة الجماهيرية، ماذا يتبقى من النظام؟ كيف سيدافع عن نفسه أمام الشرائح والطبقات الأخرى؟ أين وزنه؟

طبيعة هذه الأنظمة آتية من كونها تمثل طبقاتٍ وشرائح اجتماعية محددة بالدرجة الأولى، لكن قاعدتها الجماهيرية غير ذلك؛ هي أوسع بكثير... دأبت هذه الأنظمة على توزيع «هدايا كثيرة» على قاعدتها الجماهيرية، معنوية ومادية،

خلال كل تاريخها. لكن منطق الليبرالية يقطع مع ذلك، ويدفع نحو تمركز الثروة في مكان معين قاطعاً كل التطور السابق، ومقاطعاً منطق المكتسبات التي تُعطى لشرائح للحفاظ عليها كقاعدة جماهيرية...

دخل النظام في مأزق؛ فإذا كان سوف يسير في الطريق الليبرالية، فإنه سوف يجري قطعاً قاسياً مع قاعدته الجماهيرية، وسيصبح عارياً أمام منافسيه، عارياً وضعيفاً؛ يمكن أن يأكلوه. وإذا لم يمشِ في طريق الليبرالية، المطروح دولياً وإقليمياً ومن قوى محلية، فهذا يعني عدم قبوله ضمن هذا النادي، وذلك في فترة لم يكن النظام يرى فيها خيارات أخرى؛ إذ كان المعسكر الاشتراكي قد انهار وسادت الفكرة الليبرالية... حاول أن يتعكز ويجاري الوضع بأن يُحضر إلى الحكومة أحداً يتكلم في الليبرالية، بالتوازي مع محاولة النظام الحفاظ على قاعدته الجماهيرية، ولكن هذه اللعبة لم تَطُل، ولا يمكنها أن تطول. وخطوة خطوة، أخذ الموضوع عشر سنين، جرى خلالها تخليص الجماهير أكثر المكتسبات التي حافظت عليها قريبة من النظام، **وهذا يفسر لماذا جرت الانفجارات الكبرى بعد 2011 في الريف السوري وتحديداً في المناطق التي كانت محسوبة على أنها بعثية؛ لأنه عملياً، هذه المناطق كانت الأكثر تضرراً من «الإصلاحات» الاقتصادية الليبرالية التي جرت**... والنظام بطبيعته التاريخية كان يدعم الفلاحين الصغار والمتوسطين، ويدعم الزراعة بشكل عام.

لنأخذ مثالاً واحداً، «إنجازات» الليبرالية في موضوع سعر المحروقات وارتفاع أسعارها، ونتائج ذلك في ما يخص الزراعة... أدى ذلك إلى تخفيض دخل أهل الريف بمختلف شرائحهم، الفقيرة والمتوسطة والعليا، وأحدث حالة انقطاع واستياء استمرت طويلاً. أضيف إلى ذلك موضوع ثانٍ، لم يكن يلعب الدور نفسه لأنه كان يعوَّض بأشياء أخرى، هو موضوع الفساد. أضف إلى ذلك دور الأجهزة الأمنية الطاغي، كل هذه العوامل: توتر اقتصادي اجتماعي معيشي، توتر سياسي أمني، إضافة لمحفزات إعلامية وخارجية، وضعف في البنية الأمنية واختراق كبير لها، كما ظهر، واختراقات في الداخل السوري ليست بالقليلة كما تبين لاحقاً أيضاً... كل هذا، صنع الانفجار.

وأعتقد أنّ **هدف الانفجار، كما تبين الآن، وكان واضحاً بالنسبة لنا منذ البداية، لم يكن إطلاقاً نقل السلطة من مكان إلى آخر، بل كان الهدف هو استمرار الاستنزاف لإضعاف الجميع، وصولاً بسورية لأحد الهدفين: الحد الأدنى إفقادها دورها الوظيفي بحيث لا تتمكن من استعادة وجودها واستقرارها لعدة عقود لاحقة، وبالتالي لن تكون لديها الإمكانية أو الوقت لإحداث أي تأثير ضمن المنطقة، وسيكون أقصى ما تسعى إليه هو تخفيف تأثيرات المنطقة والعالم عليها... هذا الحد الأدنى، أما الأعلى فهو إزالتها من الوجود الجغرافي السياسي.**

لذلك، فإنّ الهدف من التدخل الخارجي، لم يكن نهائياً نُصرة لأحد على أحد؛ ضحكوا على أحد وأرعبوا أحداً آخر، وهدفهم لم يكن نصرة أحد بشكل حقيقي وتسليمه السلطة أو دعمه في استلام السلطة. **كان هدفهم وما يزال، استمرار الصراع لتحمية جميع الفوالق المرتبطة بالصراعات الثانوية الدينية والقومية والطائفية، في سورية والمنطقة. وإذا بدأت هذه الفوالق انفجارها في مكان ما فإنها تمتد للأماكن الأخرى؛ لأن درجة حرارة الانفجار إذا ارتفعت إلى عتبة الصهر فإنها ستذيب اللُحمة الموجودة بين الفوالق، ويصبح التفتت هو المصير الوحيد.** هذه العملية هي عملية جيولوجية–سياسية أي جيوسياسية، متتابعة متسلسلة، إذا بدأت في مكان، ستستمر وستصل للأماكن الأخرى؛ وهذا يفسر مفهوم **منطق «الفوضى الخلّاقة»** التي كانوا يتكلمون عنها ويروجون لها ويسوقونها...

الحالة البونابارتية

- ***انطلاقاً من الارتباك الذي أصاب النظام خلال التحول باتجاه الليبرالية، وخاصة تناقض ذلك التحول مع مصالح قاعدته الجماهيرية، يمكننا الخوض أعمق في فهم بنية المنظومة. ربما ينفع مدخلاً لذلك، وصفك للنظام السوري بأنه مشابه للحالة البونابارتية «8»، هو وصف لم ينشر سابقاً ولم تقله في لقاءاتك الإعلامية، لكننا سمعناه مراراً ضمن الدائرة الحزبية، ما الذي تعنيه وما هي صلته بانفجار 2011؟***

المقصود بالحالة البونابارتية هي تلك التي نجدها بالعودة إلى عمل ماركس «الثامن عشر من برومير ولويس بونابارت»؛ حيث يصف ماركس حالة لويس بونابارت وتسلمه للسلطة وتحويله للجمهورية إلى إمبراطورية مجدداً، بتوفر ظرفين سمحا له بذلك: خطر خارجي يوحّد الداخل، وتوازن بين الطبقتين الرئيسيتين، أي الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية في فرنسا، إذ لم تكن تستطيع أيٌّ منهما الانتصار على الأخرى، وهنا تقوم الدولة، وممثلها آنذاك، بلعب دور ما بينهما، وكأنه فوقهما، ويصبح دوره «لويس بونابارت» أعلى من أدوار كل مَن سبقه إلى هذا المكان، لأنه أصبح يشغل دوراً إضافياً هو دور «بيضة القبان». ولكن هذا مشروط بوجود التوازن الداخلي بين الطبقات الأساسية، والتهديد الخارجي معاً، وهذا التوازن عند لويس بونابارت نشأ بشكل طبيعي وعفوي في مسار الأحداث، ولم يكن بالإمكان كسر هذا التوازن بسبب ظهور شخص استطاع تأمين استمرار هذا التوازن، فاستطاع أن يمثل مصالح الطرفين بحيث يؤمّن الحد الأدنى المطلوب لتأمين رضاهما. هذه هي

تماماً الحالة في سورية ومصر والعراق؛ فحالة الخطر الخارجي مستمرة بسبب العدوان الإسرائيلي ودور «إسرائيل» التوسعي المستمر، هذا العامل الموضوعي سمح بتوفير الشرط الأول، فمن المعتاد أن توحِّد الأخطار الخارجية الداخل. العامل الثاني، أي التوازن، كان محقَّقاً أيضاً؛ ففي سورية منذ الثلث الثالث من القرن العشرين، كانت الطبقتان الأساسيتان، أي الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة متوازنتين سياسياً، خاصة عندما أصبح النمط الرأسمالي في الإنتاج هو المهيمن، أي الذي يقدم الحصة الأكبر من الإنتاج السلعي في السوق، وهاتان الطبقتان كانتا متوازنتين بسبب طبيعة الحكم في لحظة معينة، الذي مثّل من جهة مصالح ومكاسب الطبقة العاملة وحلفائها الى حد ما، ولكنه أيضاً أرضى البرجوازية في مجالات وهوامش عمل محددة، وهذا ما أدى إلى التوازن.

نشأة هذا التوازن كانت عفوية في البداية، لكن وعي النظام السياسي لدوره في هذه العملية دفعه للعمل على إبقاء هذا التوازن قائماً بشكل مقصود، وأصبح من المحرَّمات على أي من الطبقتين الأساسيتين وممثليهما أن يُخِلّ بهذا التوازن، لأن أي خلل في هذا التوازن يعني إلغاء دور جهاز الدولة المرجح. وللحفاظ على هذا، للعب هذا الدور، ينبغي الحفاظ على التوازن، وإذا ما قام أحد ما بشكل عفوي أو غير عفوي بزيادة ثقل كفة أحد الطرفين، فما العمل بهذه الحالة؟ يتم إيقافه عند حده، وهذا حدث في تاريخ سورية تجاه هذا الطرف أو ذاك أكثر من مرة. وللحفاظ على وزن كل طرف ضمن حدود معينة كان لا بد من تطوير دور الأجهزة الأمنية، ولأن هذا الدور مخالف لقوانين تطور الدولة والمجتمع الطبيعية، فكل طرف ينبغي أن يأخذ حجمه المطلوب للحفاظ على الدور المرجح لجهاز الدولة، وعندما تقوم بتقليص هذا الحجم بشكلٍ مصطنع وبأدوات مؤقتة وأمنية وآنية بالدرجة الأولى، سيتراكم الاحتقان هنا وهناك، وتراكم هذا الاحتقان كان يجري بالتزامن مع ازدياد مستوى النقص في الحريات السياسية، لأن التعبير الحر عن المصالح عبر المواقف سيُنتج اختلالاتٍ في التوازن بين الطرفين مما سيخفض الوزن النوعي لدور جهاز الدولة ... **كل هذا الاحتقان انفجر في 2011**.

لذلك كان يجب القيام بشيء ما قبل 10 إلى 15 سنة، عبر توسيع حق حرية التعبير للطرفين، أو ما يسمى **حق الأنين** على الأقل! لأن هذا الحق هو حق ضروري عند الدولة الذكية. الأنين بالنسبة للدولة الذكية، إشعارٌ مبكرٌ بوجود مشكلة ينبغي محاولة حلّها، لكن سياسة النعامة التي تغرس رأسها بالرمال وتتظاهر بعدم وجود مشكلة، كما جرى في سورية، لا تُنتج إلا تضخماً في المشكلة تجعلها غير قابلة للحل بالأساليب التقليدية، ولذلك تذهب نحو الحل بشكل آخر تماماً، كما شهدنا في 2011؛ حينما تنزل الناس إلى الشارع لحل هذه المهمة مما يضطر جهاز الدولة لقمعها للحفاظ على امتيازاته السياسية والمادية.

إن أي جسم سياسي- اقتصادي، أي دولة، بحاجة دائماً إلى إصلاحات، مثل أي منزل، تتعطل به يد الباب أو الصنبور أو المجاري... وتضطر بسبب واقع الحياة للقيام دائماً بإصلاحات جزئية، ولكن لنفترض أنك لم تقم بهذه الإصلاحات وتراكمت على مدى سنوات، يتعطل الصرف الصحي، تتعطل الصنابير والأبواب وتتهتك الأرضية وإلخ، عندها ستضطر، للحفاظ على المنظومة، أن تقوم بإصلاح شامل، بإعادة تأهيل لا غِنًى عنها لتصبح المنظومة قابلة للاستخدام مجدداً. لكن إذا لم تقم بهذا الإصلاح الشامل، ومرّ عقدان وثلاثة من الزمن، ستكون مضطراً لإجراء تغييرات واسعة على هذا المنزل، ومن الممكن التفكير بإعادة هندسته، كأن تغيّر مداخل الخطوط الكهربائية ومجاريها، وكذلك الصرف الصحي ومياه الشرب وتوزيع الغرف وإلخ، هذا يدعى تغييراً. في منطق الحياة، يقوم الذكي بالتغييرات الجزئية في وقتها، الشخص ذو الذكاء المتوسط يقوم بالإصلاح الشامل قبل أن تكون هناك حاجة للتغييرات الجذرية الواسعة، أما إذا لم تقم بهذا الإصلاح الشامل في وقته، وأصبح التغيير الشامل استحقاقاً فإنك لن تستطيع الهروب منه؛ لأنّ المنزل يصبح غيرَ قابلٍ للسكن، يحتاج لتغييرات، لكن لا يمكن إعادة البيت إلى هندسته القديمة، يجب أن يتجدد، **وهذا ما يجد مدخلاً له في ما يسمى في الظرف الحالي بمصطلح الإصلاح الدستوري**.

- ***بالعودة إلى البونابارتية، أعتقد أن الحالة «دور الدولة المرجّح» في الحالة السورية، لم تكن بيضة قبّان داخلية فحسب، بل وأيضاً بيضة قبّان دولية؛ فالدور الذي لعبه النظام السوري بين الشرق والغرب خلال وجود الاتحاد السوفييتي، يمكن توصيفه أيضاً بأنه دور بين بين، لا شرقي ولا غربي... ومنذ انهار الاتحاد السوفييتي بدأت الكفة تميل باتجاه الغرب، وبدأ يخسر دور بيضة القبّان بجانبها الدولي، ما مدى دقة هذا التوصيف وتطابقه مع الواقع كما جاء في تشخيصكم للحالة السورية؟***

فعلاً بدأ النظام في سورية يخسر هذا الدور في بداية التسعينيات، لم يخسره دفعة واحدة، لكن توضّحت هذه الخسارة مع بدء الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الفاضحة في 2005، حين بدأ السطو على مكتسبات الجماهير المتراكمة تاريخياً، أي أنه جرى قطع حبل السُرَّة بين النظام السياسي وقاعدته الجماهيرية، واكتمل هذا القطع حسب ما أعتقد في الفترة بين 2008 و2009.

النظام السوري فقد دوره كـ«بيضة قبّان» داخلياً مع التطبيق الوحشي للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية في سنة 2005. وهذا كان أكبر خطر عرّضَ النظامُ نفسَه له، كمن يطلق النار على قدميه، حيث ملايين الجماهير التي كانت تقوم بحمايته والموجودة في الريف، هذه الجماهير بالذات هي مَن انتفض ضده لأسباب مختلفة وتحت تأثيرات مختلفة، وتم تركها فريسة لتأثيرات خارجية كثيرة... **هذا الريف «البعثي» قطع صلته بالنظام السياسي، وبدأ بالابتعاد عنه، إلى أن أُنجزت هذه القطيعة بشكل نهائي في سنة 2010، فقد خسر النظام بين 2 إلى 3 مليون من قاعدته الجماهيرية المتراكمة تاريخياً.**

القاعدة الجماهيرية لا تنزل إلى المسيرات وتنتخب فحسب، بل هي خزان يمد النظام بالموظفين والكوادر للجيش والمخابرات وإلخ... وقد خسر النظام الغالبية العظمى من هؤلاء.

- ***نفهم من كلامك أنّ سبب انفكاك الجماهير عن النظام السياسي ليس «المؤامرة»؟***

ما ظهر في 2011 لا يتعدى كونَه رأس جبل الجليد الذي تمتد قاعدته عميقاً، وعميقاً جداً، كما وضَّحنا في نقاشنا السابق. لذلك يمكن أن نرى إلى أيِّ حدٍّ كانت الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية لغماً موقوتاً لنسف الاستقرار الداخلي في سورية، ومن هنا بالذات نرُد على مَن يقول إنّ ما جرى كان مؤامرة. **الأساس الجيني لجبل الجليد الذي ظهرت قمته في 2011، يعود إلى 1958، لكن شكله الواضح تماماً والمباشر كان في حدثين في :2005 الأول هو إصلاحات ليبرالية فاضحة، والثاني هو العلاقات الواضحة مع تركيا وقطر اللتين وعدتا باستثمارات هائلة إذا ما قمنا بتغييرات في التشريعات والقوانين، والتغيير في التشريعات والقوانين يعني تغيير النظام السياسي، الذي يضمن على أساس دستور 1972 مكتسبات اقتصادية واجتماعية مهمة للشعب.**

- ***دعنا ننهي فكرة "بيضة القبّان" بالمعنى الدولي، وسنعود لحديث أكثر استفاضة عن المرحلة التركية – القطرية عشية الانفجار...***

دور الضامن للتوازن بالمعنى الدولي، أو «بيضة القبّان» الدولية، ليس دور النظام السوري فحسب، بل هو الدور الذي لعبته جميع الأنظمة في العالم الثالث التي كانت تسمى أنظمة التحرر الوطني؛ فقد كانت نقطةَ توازنٍ بين الشرق والغرب، أي بين النظام الرأسمالي العالمي والاشتراكية العالمية، وكانت تعكس ميزان القوى الدولي الناشئ بعد الحرب العالمية الثانية «والذي لعب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي 1956 دوراً في تجميده ومنعه من الاستفادة من الزخم السابق» من جهة، وتعكس من جهة أخرى حالة عدم وجود منتصرٍ نهائي من أيٍّ من الطرفين؛ فالأمريكان لم يستطيعوا تنصيب صنائعهم بشكلٍ معلن، بل جاؤوا بهم لاحقاً من الباب الخلفي، مثال ذلك مجيء السادات خلفاً لعبد الناصر وإلخ. أيضاً، الاتحاد السوفييتي لم يكن قادراً على فرض حلفاء حقيقيين، فحلفاؤه كانوا يسمون أنفسهم «عدم انحياز»!! ماذا تعني هذه الكلمة؟ أي **أنهم غير منحازين للغرب، ولكن غير منحازين للاتحاد السوفييتي أيضاً**، على الرغم من أن هذا الوضع كان يعد تقدماً عمّا

سبقه، لكنه لم يكن كافياً؛ إذ كان المطلوب هو الانحيازالجذري ضد الإمبريالية. لذلك كانت هذه الأنظمة بتركيبتها تعبيراً عن توازن القوى الذي نشأ بعد الحرب واستمر حتى سنة 1991، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي لم يعد هناك أي مبرر لاستمرار هذه التركيبة لأنها أصبحت مرتبطة بتوازن سابق، وهذا يفسر الكثير من التغييرات التي جرت. أما التغييرات التي تجري اليوم في ميزان القوى الدولي، وهي تغييرات هائلة، فإنها تفترض أيضاً تغييرات جديدة على الأرض في كل هذه البلدان لكي تعكس الميزان الجديد الذي يتكون منذ 2010 والذي لم تتضح بعد معالمه النهائية بشكل كامل ، لكن الاتجاه الذي تسير فيه الأمور واضح تماماً.

الحركة الجيبية للجماهير«1»

- ***لم ندخل حتى الآن في مناقشة "رأس جبل الجليد"، أي الأحداث ابتداءً من 2011، ولا نزال نتلمس عمق قاعدته. وفي هذا السياق، تبرز رؤيتكم للحركة الشعبية في سورية، ليس كجزء من حركة شعبية اجتاحت منطقتنا فحسب، بل كجزء من حركة شعبية عالمية، وتقولون إن لهذه الحركة قانونيتها، وتصفون تلك القانونية بأنها شبيهة بـ"الدّالة الجيبية"؛ التي تتصاعد إلى قيمة عُظمى موجبة ثم تعود لتنخفض إلى قيمة دنيا سالبة وهكذا... وتستخدمون تعبير "الحركة الجيبية التاريخية للجماهير"، هل لكم أن توضحوا هذه الفكرة، وما هي أهميتها؟***

نعم، أحد جوانب تفسير ما جرى في سورية هو «الحركة الجيبية»، وأقول أحد جوانب التفسير لأن الظاهرة معقدة ولها جوانب عديدة، عالجنا بعضها

1- الدالة الجيبية، أو **Sine function**، هي دالة رياضية تعبر عن العلاقة بين الزاوية وبين نسبة طول الضلع المقابل إلى الوتر في مثلث قائم توضع ضمنه هذه الزاوية. وإحدى ميزاتها أنه دالة دورية، تكرر القيم نفسها ضمن الفواصل نفسها، وتمر عبر قيمة عظمى سالبة وأخرى موجبة ضمن كل دور من أدوارها.

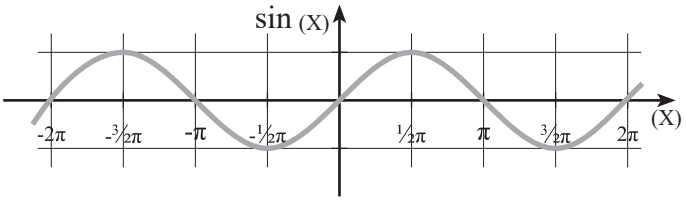

إلى الآن... وهذا الجانب «الدورية الجيبية» وجه آخر يعكس جزءاً من الظاهرة، ولا يمكن رؤيتها كاملةً دونه.

تحدثنا سابقاً عن الوعي الثوري والحالة الثورية والشرط الثالث، أي النشاط السياسي العالي للجماهير. اليوم، إذا كنا نريد أن ننطلق من المستوى المعرفي العلمي، ومن المنصة التي توصلت لها علوم الاجتماع تحديداً، أعتقد أنه هناك قضية هامة جداً لا يجوز إسقاطها، وهي قضية تم اكتشافها عبر الملاحظة ودراسة تجارب مئات السنين من حركة الجماهير، وتقول **إن هذه الحركة جيبية، مرحلة نشاط عالٍ تمتد وسطياً لخمسين سنة، ثم مرحلة ركود وعدم فاعلية تمتد خمسين سنة أخرى، وهكذا دواليك.**

مثال عملي: إذا أخذنا نقطة انطلاق وعلّام الثورة الفرنسية عام 1789، الثورة الفرنسية بدأت بحركة عفوية، تكونت القيادات السياسية الجديدة في رحم الحركة العفوية الجماهيرية، الآن إذا سألنا أيّاً كان: مَن الذي قاد احتلال الباستيل؟ سيكون الجواب :»لا أحد يعلم».

لا أحد يعلم، لأنه ليست هناك قيادة، الجماهير العفوية خرجت وعبّرت عن غضبها وعن مطالبها ضد رمز الاستبداد الذي هو الباستيل. هل كان هنالك أحدٌ ما خطّط وتآمر؟ القضية ليست هكذا، بل أبسط بكثير، لذلك إذا سألتَ الآن كل الباحثين أن يذكروا اسمين، أو اسماً واحداً من الأسماء البارزة التي كانت تقود احتلال الباستيل ولعبت دوراً في التطور اللاحق في الثورة الفرنسية، لن تجد أحداً يجيبك عن هذا السؤال، لأنه لا أحد يعلم، لأنه لم يكن هناك أحد؛ الأسماء المهمة التي نعرفها عن الثورة الفرنسية، بيمينها ويسارها، روبسبير، ميرابو، دانتون، مارات، كل هذه الأسماء لم تظهر إلا خلال تطور الحركة بعد عامين أو ثلاثة...

من رحم الحركة الجماهيرية العفوية، انطلقت كرة الثلج وبدأت تتدحرج، والثورة الفرنسية التي كانت شعاراتها السياسية «حرية مساواة إخاء»، وتطبيقها على الأرض «دَعه يعمل دَعه يمر»، اجتاحت أوروبا؛ نابوليون احتل أوروبا بعدها، وهو ممثل الثورة الفرنسية بشكل أو بآخر، ومشت معها

جماهير أوروبا حتى أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتوقفت الحركة عملياً عام 1848... ومنذ ذلك التاريخ وإلى أواخر القرن ذاته، كانت الحركة الجماهرية، والحركة السياسية تالياً، في حالة سبات مؤقت...

- ***وكيف يختفي المدّ الجماهيري؟ أو بكلام آخر ما تفسير السُبات الذي يَدخله بعد النشاط العالي؟***

يفسرعلماء الاجتماع هذا الأمر بأسباب متعددة ومتشابكة، برأيي إن المسألة ببساطة هي التالي: بنى الدولة جميعها، والبنى التنظيمية السياسية للمجتمع، على اختلاف أشكالها وتنويعاتها، هي في نهاية المطاف نتاج لضرورات سابقة، ولديها مهام تاريخية محددة، هذه المهام هي التي أعدت مسرح التاريخ لتقف عليه هذه البنى وهذه القوى، وليست البنى هي مَن أحضرت المهام؛ المهام انتصبت كضرورة موضوعية، ووجد في القوى السياسية والمجتمع مَن يعبر عن هذه الضرورة ويسير بها إلى الأمام وينفذها. لذلك، فكلما نضجت ظروف المهام التي تنتصب كضرورة لاستمرار حياة المجتمع، ما الذي يحصل؟ يحصل أمران: البنى القديمة، إن كانت دولة أم مؤسسات أم أحزاب كأشكال تنظيم للمجتمع، هذه جميعها متوافقة مع الضرورات السابقة، ولكن ليس مع الضرورات الجديدة، لذلك **هذه البنى لا تستطيع تحمُل الضرورات الجديدة فتنهار وتتلاشى، لتأتي عوضاً عنها بُنًى جديدة للدولة وبُنًى جديدة للتنظيم السياسي للمجتمع وهكذا دواليك**...

قد يقال إن هذا يحصل أوتوماتيكياً، لكن هذا يأخذ مرحلة تاريخية... لأن الجماهير، لأن المجتمع، يكتسب تجربته ومعرفته وخبرته خلال عملية التهديم وعملية البناء، هذه العملية أخذت في فرنسا وأوروبا خمسين سنة، وبعد أن انتهت **ذهب صاحب الجلالة، الشعب، إلى النوم، إلى الراحة، لأنه لم تعد هنالك مشاكل كبرى تضطره أن يبقى نشيطاً... تعب، وذهب إلى النوم.** وخلال نومه، ماذا يحصل؟ تتجمع التناقضات عبر تراكم المشاكل الجديدة، وبما أن الحياة تسير ولا تتوقف، تكبر هذه التناقضات وتبدأ البنى التي صُنعت لتحقيق مهام سابقة بالدخول في مرحلة لا تتوافق فيها مع الضرورات

الجديدة. الموضوع هنا ليس موضوع وعي فقط، أي أن أصحاب البنية القديمة أو المستفيدين منها، حتى وإن استوعبوا تهافت وتهالك بُناهم، وحاولوا إجراء تعديلات لا تمس الجوهر، فإنهم لن ينجحوا في نهاية المطاف، لأن المسألة تتعلق بالبنية، بالجوهر...

إذا تابعنا المثال التاريخي الذي طرحناه، نرى أنّ حركة الجماهير بقيت خاملة إلى 1905، حيث انتقل مركز الزلزال شرقاً نحو روسيا.

- ***وقد تنبأ أنجلز بذلك في آخر أيامه. لكنّ السؤال قبل ذلك: ضمن فترة الخمول التي ذكرتها، والتي امتدت على كامل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حصل أمرٌ كبير في التاريخ الثوري، لا يوحي بالنوم أبداً: كومونة باريس وهذا يناقض ما تقول، أليس كذلك؟...***

ومَن قال إن فشل كومونة باريس ليس تأكيداً على حالة الخمول في أوروبا؟! لأن الحركة النشيطة في باريس، في طور الصعود، في طور النشاط السياسي العالي، أنتجت الثورة الفرنسية التي اجتاحت أوروبا كلها، لكن نشاط باريس وقت الكومونة، في طور الهبوط، والنشاط السياسي المتدني للجماهير، أدى إلى تكالب أنظمة الحكم في أوروبا عليها وخنقها وإنهائها بالحديد والنار وعبر مجازر فظيعة. رغم ذلك، فالحالة المتقدمة في الوعي التي كانت في باريس، وتقدمها السياسي، كانت نتيجة لطبيعة الصراع الطبقي السابق الذي جرى فيها، وأحدثت شيئاً جديداً، هذا الجديد لم يكن له ظرفه الذي يسمح له بالانتشار، وتلك القوى لم تكن قد استنفدت طاقتها بعد، لذا تمكنت من خنق الكومونة. وكان ماركس قد توقع ذلك، وسمى أبطال الكومونة قبل أن يسقطوا بأنهم أولئك «**الذين هبّوا لاقتحام السماء**»؛ بمعنى أنهم أبطال، فرسان، لكنهم طوباويون، ومع ذلك أيّدهم لأن رأيه هو أن الكومونة كتجربة قد دخلت في الوعي الاجتماعي، وسيتم الارتكاز إليها في المستقبل. عاشت الكومونة 72 يوماً، **ويروى أن لينين، بعد 72 يوماً من انتصار ثورة أكتوبر، رأوه سعيداً جداً في الكرملين لدرجة أنه كاد يرقص، وعندما رآه لوناتشارسكي «وزير الثقافة» سأله: ماذا هنالك ماذا حدث؟ قال له:**

«**كسرنا الرقم القياسي لكومونة باريس، قطعنا الـ72 يوماً**». وفي النهاية، ثورة أكتوبر عاشت سبعين عاماً، وكسرت بجدارة الرقم القياسي لكومونة باريس.

- ***إذن فلنتابع عرض المثال التاريخي، وصلنا لثورة 1905 في روسيا، ثورة عمال بتروغراد...***

بدأت الموجة الجديدة في العام 1905، بكل إرهاصاتها، وصولاً إلى ثورة أكتوبر عام 1917، وانتشرت أيضاً في أوروبا، وفي آسيا، وغرباً وشرقاً، واستمرت إلى أن حققت انتصاراً كبيراً على النازية وغيّرت ميزان القوى الدولي. وأصبح سُدس العالم بعد 1917 اشتراكياً، وبعد 1945 أصبح سدسا العالم أي ثلثه اشتراكياً... **بعد ذلك توقف المد؛ بدأ ركود الحركة الجماهيرية**، وبرأيي فإنّ هزائم عديدة في النصف الثاني من القرن العشرين، لحركة التحرر، وللحركة الثورية، وكذلك هزائم كثيرة وقاسية للشيوعيين، لا يمكن تفسيرها بمعزل عن أن «**صاحب الجلالة قد تعب**»، وانتقل الى حالة الخمول التي هي تعبير عن الانحسار الدوري لنشاط الجماهير السياسي العالي. ما أقوله هنا ليس بعيداً عن «النظرية الجيبية»؛ فلينين تكلم بها واكتشفها وصاغها، بشكل مبسط...

- ***وماذا تقول نظرية لينين الجيبية؟!***

لينين تكلم عنها بقدر ضئيل، والأهم أنه طبقها في الممارسة العملية: قبل انطلاق ثورة أكتوبر كان لديه رأي بأن المدد سوف يأتيها من أوروبا، وسوف تكون هي الحالة الأولى للبروليتاريا المظفرة التي ستدعمها بروليتاريا أوروبا... ما جرى أنّ الثورة الألمانية فشلت وأُغرقت في الدماء، والثورة الهنغارية فشلت وأُغرقت في الدماء، وهنا فهم لينين أن طاقة الموجة الصاعدة الأولى قد ضعُفت... والموجة هنا ليست ميكانيكية، هي صعود ثم استقرار ثم هبوط تدريجي، ليست صعوداً وهبوطاً فقط، وضمن الطور الصاعد الواحد هنالك صعود وهبوط عدة مرات، لكن الميل العام يبقى صعوداً في طور الصعود التاريخي، وهبوطاً في طور الهبوط التاريخي.

لذا فهم لينين أن موجة المدّ الأولى انتهت. وكيف فهم ذلك؟ من دراسته العميقة لتاريخ الثورة الفرنسية... المرحلة الأولى من الثورة الفرنسية قادها اليسار، «اليعاقبة»، وهم عملياً مَن قام بتصفية المَلَكِيّة وقطعوا رأسي الملك والملكة، وتابعوا في قيادة الحركة لفترة قصيرة بعد ذلك بقوة عطالة موجتهم الثورية، وأدواتهم وأساليبهم، حتى تعبت الناس. ثم أتى اليمينيون: «الجيرونديون»، الذين ليسوا مع السياسات اليسارية الجذرية، التي اتخذت وقتها، نحو ثلاث إلى أربع سنوات دون أن تعطي نتائج فعلية على الأرض بالنسبة لحياة الناس، أتوا وارتكبوا مجازر بحق اليعاقبة. يقول المؤرخون إن الجيرونديين ذبحوا من اليعاقبة أكثر مما ذبح اليعاقبة من المَلَكيين بعشر مرات، لكن لا أحد يتكلم عن هذا، ويجري التذكير فقط بما فعله اليعاقبة.

- ***كان ذلك في 1793***

نعم، لينين فهم أن هناك موجة سوف تنتهي، كل موجة ثورية لها طاقة، مثل المد والجَزْر، لها طاقة وانتهت، وسوف يحصل الجزر، جَزْر ضروري كي تأخذ طاقة جديدة، وتمضي في مدٍّ جديد. لكن إذا عرفت كيف تدير الحركة، يصبح كل مدٍّ أبعد وأعلى من سابقه. رأى لينين نهاية الثورة الألمانية والهنغارية، ومشاكل بناء الاشتراكية التي هي طريق غير مطروقة سابقاً، حيث تتعقد الأمور والوضع الاقتصادي شديد الصعوبة، عندها قال: «**يجب أن نفعل بأنفسنا ما فعله الجيرونديون**» «self–Girondisation»، **وبدأ حينها بـ "سياسة النيب"** «**السياسة الاقتصادية الجديدة**».

بكلام آخر، فإن لينين قد فهم **أنه كما أنّ للثورة قوانينها، فللثورة المضادة قوانينها أيضاً**... وأحد أسباب الثورة المضادة هو حيادية وشلل الحركة الجماهيرية، **لأن حزباً طليعياً بلا جمهور، سوف تنتهي طاقته بسرعة**... وفي ظل التوازن العالمي، والدول والمال والاقتصاد، تصبح واقفاً بالعراء، فماذا فعل؟ خفف الموجة، موجة الجَزْر، أدارها، أي أن حزب الطبقة العاملة أدار مرحلة التراجع، عبر سياسة النيب بمعنى مشاريع رأسمالية متوسطة وصغيرة، وسمح باستثمارات أجنبية وأعطاها امتيازات، طَوَّر عمل رأس المال

المتوسط والصغير، ولكن ماذا فعل بالتوازي مع ذلك؟ منع كل أعضاء الحزب من ممارسة هذا العمل. والبلاشفة، حتى قبل أن يستلموا السلطة، كان أي عضو قيادي في الحزب لديه دخل من ربح ما، بغض النظر عن ما هو نوع هذا الربح، ريع أو ربح صناعي، يتخلى عنه للحزب، ويأخذ من الحزب راتب متفرغ درجة أولى، هذه كانت أحد أشكال قونئة تمويل الحزب.

اكتشف لينين فكرة «الموجة الجيبية» هذه وصاغها وطبقها، وضمن الموجة الكبيرة توجد موجات أصغر، هو رأى الموجة في عصره وقارنها بالثورة الفرنسية، فقال جاء وقت الجيرونديين «اليمين» في روسيا، إما أن يذبحونا، أو نسبقهم ونفعل ما كانوا سوف يفعلونه بشكل مخفف ومتحكم به، بحيث عندما ينتهي طور الجزر المؤقت وتشتد الموجة من جديد نستكمل ما بدأناه، وهذا ما حصل عملياً. انتهى الجزر عام 1929، لماذا؟ لأن انفجار الأزمة الرأسمالية العالمية والركود العظيم شلّ العدو ومنعه من التدخل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للاتحاد السوفييتي، وحينها بدأ الاتحاد السوفييتي بسياسة التعاونيات والتصنيع. في حينه، قال ستالين جملته المشهورة «**علينا أن نقطع في عشر سنين ما قطعته أوروبا في مجال التراكم الصناعي خلال مئة وخمسين سنة**»، وإذا لم نحقق هذا الشيء سوف نكون ضعفاء، والضعيف سيتلقى الضربات من كل مكان... وطبق ذلك في جميع المجالات، الصناعة والجيش والأسلحة وأجهزة الأمن التي منذ ذلك الحين انتبهت لقضية ضرورة اختراق كل الأجهزة الغربية حيث لم يكن واضحاً مع مَن مِن بينهم ستكون الحرب الأساسية، ولكن كان واضحاً أن الحرب قادمة... لذلك عندما بدأت الحرب كان الاتحاد السوفييتي بموقع جيد جداً معلوماتياً تجاه الألمان وتجاه الغرب، وهم كانوا في موقع أخفض منه بكثير تجاه الاتحاد السوفييتي، مما سمح له بتسجيل نقاط هامة في العملية.

- ***إذن حتى الآن تحدثنا عن صعود استمر منذ الثورة الفرنسية وحتى 1848 تقريباً، ثم تراجع استمر إلى بدايات القرن العشرين، وبعد ذلك كان صعودٌ استمر حتى أواسط القرن العشرين، وبعد ذلك التراجع من جديد...***

نعم، انتهت الموجة في سنة 1945، انهارَ نظام الاستعمار القديم وتشكلت المنظومة الاشتراكية وتشكلت منظومة الاستعمار الجديد. وبما أن الوقت المستقطَع بين انهيار القديم وتشكُّل منظومة الدول الاشتراكية وتراجُع منظومة الرأسمالية لم يجرِ خلاله تثبيت انتصارات جديدة في العالم الثالث، كما كان يفكر ستالين ويريد ويكتب ويقول، جرى العكس، ثبّت الاستعمار الجديد منظومته، منظومة التبادل اللامتكافئ، والتي لا تقل سوءاً عن الاستعمار القديم بنهبها، لكنها أقلُّ كلفة على المستعمرين، وأدواتها المعروفة هي: «نظام الأسعار، ونظام القروض والتبعية التكنولوجية»، ويمكن أن نضيف إليها هجرة العقول «9».

تَثَبّت نظام الاستعمار الجديد، وتزامنت عملية تثبيته مع فترة **الركود النسبي في حركة الجماهير**... لذلك إذا نظرنا إلى النصف الثاني من القرن العشرين، دون النظر إلى هذا العامل، لا يمكن أن نفهم ما حدث؛ لا يمكن أن نفهم 1967، لا يمكن أن نفهم 1973، لا يمكن أن نفهم المنحى العام للتطور الاقتصادي الاجتماعي العام في سورية وفي المنطقة، وفي النهاية لا يمكن أن نفهم انهيار الاتحاد السوفييتي نفسه عام 1991...

هذا عامل هام جداً «**أي الركود الجماهيري**»، دون وضعه بعين الاعتبار، لا يمكن فهم أمور كثيرة. لذلك، يوجد هنا استنتاج مهم: الأفق كان مفتوحاً أمام الحركة الثورية العالمية في القرن العشرين منذ انتصار أكتوبر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع التردد الذي جرى في الحركة الثورية بين انتصار الحرب وأواسط الستينيات، وعدم اتخاذ مواقف جريئة ومتقدمة، انتقلت المبادرة إلى الطرف الآخر. هذا الأفق التاريخي الذي كان مفتوحاً، انغلق مؤقتاً، والعكس بالعكس، فالأفق التاريخي الذي كان مغلقاً مؤقتاً أمام الغرب، وكان يضطره ويضطر الإمبريالية للتراجع، انفتح أمامهم مؤقتاً. عملية الانفتاح والانغلاق، الانفتاح أمام الغرب والانغلاق أمام الشعوب، امتدت على كامل النصف الثاني من القرن العشرين، لذلك كان من الصعب أن تتطور أي حركة سياسية، ثورية كانت أم غير ثورية، بلا حركة الجماهير.

إذا فكرنا جدياً في الوضع السوري، كان هناك قحط في الحركة السياسية. لم يستوعب أحد ما الذي يجري في حينه، كل شخص يضع المسؤولية على الآخر، والقوى السياسية كل واحدة منها تضع المسؤولية على الأخرى، وضمن القوة السياسية الواحدة كل جزء من القيادة أو كل فرد من القيادة يضع المسؤولية على الآخر.

- ***إذن، الموجة الأخيرة المتراجِعة بدأت مع المؤتمر العشرين للشيوعي السوفييتي!***

إذا أردنا أن نمضي أكثر بتحليل نتائج المؤتمر العشرين وأسبابه، فحتى المؤتمر العشرون ذاته هو تعبير عن شكل معين من تراجع مؤقت للنشاط النسبي العالي لحركة الجماهير التي شهدها القرن العشرون في نصفه الأول، لأنه وإلى الآن، وحسب ما تخبرنا التجربة، كما أشرنا، فإنّ حركة الجماهير لا تستمر لأكثر من خمسين سنة، يتوقف بعدها زخمها... خمسون سنة من النشاط ثم استراحة. وهذا ما حصل خلال السكون النسبي لحركة الجماهير في النصف الثاني من القرن العشرين؛ تراكمت مشاكل هائلة، وأصبح التغيير لازماً وضرورياً كما كان سابقاً في المثالين اللذين تكلمنا عنهما، أي تغيير بنى الدولة وبنى الحركة السياسية، وهذا الذي جعلنا نتكلم عن الفضاء السياسي القديم والجديد، لأن القديم هو ابن القديم، والجديد سوف ينشأ مع الجديد.

هذا الأمر قادنا لفهم مسألة أخرى... عندما قلنا «هناك فضاء سياسي قديم يموت وجديد سينشأ» «10»، فإنّ هذا الكلام لم يأتِ من فراغ، بل من فهم لحركة التاريخ وتطور السياسة خلال ثلاثمئة سنة ماضية. من هنا توقعنا باكراً عودة النشاط الجماهيري: آن أوانه[1]. وقلنا يجب أن نحضّر أنفسنا لنكون مع الناس

1- «الظروف الموضوعية عالمياً وإقليمياً وداخلياً تنضج أكثر فأكثر، وخاصة بسبب عدوانية الإمبريالية الأمريكية، **لعودة الجماهير إلى الشارع**، مما يتطلب تسريع خطواتنا بالعودة إلى الجماهير»، من التقرير المقدم للاجتماع الوطني الثاني لوحدة الشيوعيين السوريين الذي انعقد في دمشق بتاريخ 25/ نيسان/2003.

كي تقبَلَنا، ليس نحن مَن سوف يُنزلها للشارع، بل هي التي سوف تُنزلنا إليه، فالذي ما زال يفكر بعقلية الوصاية على الجماهير، وبأنه هو مَن سوف يُنزلها إلى الشارع، وهو مَن يقودها إليه، مخطئ جداً... جوهر الموضوع كان ولا يزال وسيبقى كيفية تسليم السلطة، للناس، للشعب، والأحزاب الطليعية تُسَهِّل هذه العملية، هي قابلة شرعية مُوَلِّدة لعملية تسليم السلطة للناس، وليست وصياً ولا بديلاً، لأن أفضل أشكال تنظيم الحراك الجماهيري هي تلك الأشكال التنظيمية التي تبدعها الجماهير نفسها، ويجب عدم سرقة وإجهاض حركة التطور الجماهيري بحجة الطليعية. نحن ننصح ونُقنع لكن لا نحاول أن نلعب دور البديل، لأننا سوف نَضُر الحركة الجماهيرية والتطور العام، ولن نسمح للحركة السياسية بالتطور الطبيعي بهذا الشكل...

من هنا أعتقد أن مهمتنا اللاحقة هي الحفاظ دائماً على قناة اتصال وانفصال في آن واحد، اتصال مستمر مع حركة الجماهير بحيث تغذيها وتغذيك، لا أن تندمج بها وتصبح جزءاً منها لأنها بتركيبتها العفوية تستند إلى التجربة، وبتركيبتك «كتنظيم» لستَ عفوياً، مهمتك أن تدير العفوية، ولكن لا أن تكون وصياً عليها، تعرف أين اتجاه سير العفوية وتوجهه بالشكل الذي يفيد ويسرّع الحركة... الذي حصل أنه في 2010 انفجر مركز زلزال جديد في الشرق الأوسط... **انظر 1789 باريس، 1905 موسكو، 2010، مائة سنة تقريباً.**

هنا يجب ملاحظة أن **هذه الظاهرة ليست سورية فقط ولا عربية فقط، بل هي عالمية**، هي درجة نشاط سياسي عالٍ، ملامحه أصبحت واضحة في كل مكان: إذا ما قارنتَ بينَ تحت وفوق، بين الشارع وبين الدول والحكومات، سترى أنّ البنى السياسية التقليدية، بيمينها ويسارها، هي نتاج عصر سابق، وستحل محلها بنى جديدة تنشأ وتكسح اليمين واليسارالتقليديَيْن القائمَين حالياً، لكن قلّما تشبه البنى السابقة؛ بنى ليست جديدة بالأشخاص ولا بالهيكل فحسب، بل وأهم من ذلك جديدة بالبرامج والشعارات والأفكار، تعبير عن شيء جديد يظهر اليوم.

منذ 2010 وحتى اليوم، هذه الفترة ليست بالطويلة، نحن أمام بداية نهوض

جماهيري عالمي كبير سوف يمحو كل البنى السابقة، لذلك لا نتكلم عن سورية فقط، فهي بحكم الضرورة جزء من هذه العملية... النهوض سيمحو كل البنى السابقة لأجهزة الدول وكل بنى العلاقات الدولية التي نعرفها، وكل التوازنات التي نعرفها، وسوف يمحو أيضاً كل أشكال التنظيم والبنى السياسية التي نعرفها التي لها علاقة بالمجتمع، وسوف ينجز الأشكال الجديدة في تنظيم الدول وتنظيم المجتمعات، والمتلائمة مع المتطلبات الجديدة.

ليس من أحد لديه خريطة مسبقة للبنى الجديدة؛ الواقع هو الذي سوف ينتجها. وبفهمنا للعملية واتجاهها العام، نستطيع أن نسهّل مخارجها فقط، ونلعب دوراً فيها، نكون في المقدمة وليس أكثر، لأن مهمتنا أن نبقى في الأمام. والذي مهمته أن يبقى في الأمام عليه أن يبقى ملتصقاً بالجمهور لأنه في غَفْلَةِ عينٍ إذا ظلَّ وحيداً في الأمام، وقرر الذين خلفه أن يذهبوا ليستريحوا، بعد خمسينَ سنة، سيصبح حاله كحال شارلي شابلن مع الراية الحمراء في فيلم الأزمنة الحديثة"[1].

1- في فيلم الأزمنة الحديثة 1936، Tempos modernos، بعد خروج شارلي شابلن من المشفى وفي فترة الكساد العظيم، وبينما يحاول البحث عن عمل جديد وبدء حياة جديدة، تسقط راية حمراء من شاحنة محملة بالأخشاب فيلتقطها شارلي ويلوح بها ويركض محاولاً اللحاق بالشاحنة لإعادتها، وفي هذه الأثناء تتقدم مظاهرة وراء شارلي الذي يظهر وكأنه قائد تلك المظاهرة والمتقدم عنها، لتهاجم الشرطة بعد ذلك الجميع الذين يهربون بينما تعتقل شارلي بتهمة قيادته للمظاهرة.

«الحركة الجيبية» في سورية

- ***دعنا نجري إسقاطاً ملموساً لفكرة «الجيبية» التاريخية للحركة الجماهيرية على الحالة السورية، أي كيف تحركت الأمور منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن على أساس هذه الجيبية بشكل مكثف؟***

برأيي أن هناك أمثلة عملية تؤكد هذه الظاهرة. شاهدنا وسمعنا وقرأنا بعد الحرب العالمية الثانية، والاستقلال، مرحلة نهوض للجماهير، بقوة العطالة التي تخص مرحلة الخمسين سنة الأولى التي استمرت إلى أوائل الستينات.

بشكل مجرد ونظري، بدأ الجَزْر في أوائل النصف الثاني، لا يمكن التحديد بدقة، لأنها مرحلة، يمكن ملاحظة المرحلة لأنها أخذت منحاها، هناك اختلاطات قد تحدث تشويشاً. ولكن ما حدث له علاقة مباشرة بانهيار نظام الاستعمار القديم نتيجة الانتصار على النازية، ونتيجة انتصار الاتحاد السوفييتي تحديداً؛ لو كان الغرب هو مَن حقق الانتصار وحده على ألمانيا، فأنا أشك بأن انتصاره كان سينتج انهياراً لنظام الاستعمار القديم. والذي لعب دوراً أساسياً في ذلك، هو انتصار الاتحاد السوفييتي، والغرب قدّر ارتفاع تكلفة بقاء الاستعمار القديم في العالم الثالث بعد الحرب، وبعد وجود الاتحاد السوفييتي وقدرته على الدعم، **لذلك قرر الغرب الانسحاب لكون ذلك أفضل له، لكنه انسحب من الباب ودخل من النافذة** كما يقال، وذلك عبر الاستعمار الجديد، لأن جوهر الاستعمار هو النهب، وقد حافظ المستعمرون على النهب لكن بأشكال جديدة.

في منطقتنا، كان هنالك صعود جماهيري، لكن في الوقت نفسه، كانت هناك ملامح تشي بتراجع قريب للحركة الجماهيرية وصولاً لتوقفها؛ أتحدث

عن الفترة التي تم فيها تأميم قناة السويس. بعد ذلك **جاءت الوحدة عام 1958 وكبحت عملية التطور الطبيعي للحركة السياسية في سورية، وهذا شيء غير تقدمي. وتلا ذلك قمع سياسي لأول مرة في التاريخ السوري الحديث، وبعدها جرت في المنطقة مجزرة ضد الشيوعيين العراقيين، تشبه مجزرة إندونيسيا بحجمها وأهدافها ونتائجها.**

أي أن ما حدث في المنطقة عملياً هو اختلاط بين قوة عطالة المرحلة السابقة التي انهارت فيها منظومة الاستعمار القديم، وبين تكوّن منظومة الاستعمار الجديد التي دخلت على خط الأحداث. وكانت الحركة الجماهيرية تلعب دوراً كبيراً في العالم بأسره، وكانت بوادر سكونها وخمولها بدأت تظهر أكثر فأكثر، وظهر هذا في سورية: **في الخمسينات جرى نهوض شعبي مهم جداً أوقف العدوان التركي مثلاً، وسورية هددت باستهداف أنابيب النفط التي تمر من سورية في حال لم يتوقف العدوان الثلاثي على مصر.**

ويمكن التعبير عن ازدياد مؤشرات تراجع الحركة الجماهيرية، عند وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963، ومنعه الأحزاب الأخرى من العمل، استمراراً لعقلية عبد الناصر في التعامل مع القوى السياسية آنذاك، ولكن هذا الاستمرار، هذه العملية، جرت في لحظات خمول الشارع، مما سمح بخنق الحركة السياسية.

حرب 1967 هي حرب دولة معتدية اسمها "إسرائيل" ودول أخرى، وحتى الآن يقولون لنا إنها انتصرت لأنها مدعومة من المعسكر الغربي. هذا التفسير ليس خاطئاً لكنه غير كاف؛ لأن المواجهة جرت بين **نسختين بدرجتين مختلفتين من تنظيم الدولة** في حينه، نسخة «إسرائيل» المنظَّمَة التي هي نسخة طبق الأصل عن المجتمعات المتقدمة الرأسمالية في أوروبا، ونسخة متخلفة من الدول الناشئة ودرجة تنظيمها المنخفضة. هذه المواجهة التي ترجمت بمواجهة منظومتين عسكريتين إحداهما تنظيمها عالٍ والأخرى درجة تنظيمها منخفضة، أدت إلى ما أدت إليه. ولا علاقة لذلك لا بعدد السكان ولا بأي شيء آخر. لكنّ **مَن استطاع الدفاع عن سورية ضد العدوان التركي**

في عام 1956 ومَنَعَه، هو قوة الناس، الأمر نفسه لم يتكرر في عام 1967، لأن مستوى النشاط السياسي للناس كان قد انخفض كثيراً، ولم يكن كما كان عليه قبل عشر سنوات.

بعد ذلك جاءت حرب 1973 بنتائجها التي أعتقد أنها تعبير بشكل أو بآخر عن هذه الظاهرة، حركة الناس تتراجع، وميزان القوى على المستوى الكوني يتراجع عكس مصلحة قوى التقدم.

المأساة هي أن الجميع الذي كان يتراجع كان يظنُّ أنه صاعد، بينما هو يتراجع فعلياً، وبهذه القناعات الخاطئة كانت القوى السياسية كمَن يمشي على درج كهربائي بعكس الاتجاه، يظن أنه يتحرك ويتقدم؛ يزداد نبضه وتتسارع دقات قلبه نتيجة جهده، ولكن اتجاه الحركة آخر، والمحصلة إما صفر أو سالبة، ما الذي يمكن فعله؟

- ***لو كنّا على وعي بهذه الحالة، لفَعَلْنا كما فعل لينين وخففنا الخسائر...***

صحيح. في العام 1982 حدث صدام مع الإخوان المسلمين، وهو صدام بين تنظيمين عسكريين هما الجيش السوري وتنظيم الإخوان، وكان صاحب الجلالة، الشعب، خارج العملية.

في العام 2011 مَن كان يفهم هذه النظرية كان يجب أن يفهم أنه لا يمكن اللجوء إلى العنف، لأننا دخلنا في مرحلة تاريخية مطلوب فيها تغييرات جذرية في بنية الحياة السياسية، وهذه حلّها ليس السلاح بل بالحوار، وما فعله رفع السلاح هو أنه أخّر التقدم وسبّب خسائر كبيرة، ونحن عملياً اليوم، عوضاً عن البدء فوراً وبسرعة بعملية التغيير المطلوبة والمستحقة التي يفرضها الواقع الموضوعي والتاريخي، سنحتاج للدخول إليها بالتوازي مع ترميم الجراح وما تهدّم، وإجراء المصالحات وتأمين الوحدة الوطنية، حتى نسمح للمهمة الأساسية بالتقدم بسرعة أكبر.

التغييرات المستحقة ليست منطلقة من رغبات أو من مواقف أيديولوجية؛ هي ضرورات موضوعية. عندما لا تستطيع الدولة تحقيق نمو، ولا تستطيع

حل المشاكل المنتصبة أمام المجتمع، فهذا يعني أن هذه الدولة أصبحت قاصراً، وهذا ليس شخصنة، بل له علاقة ببنية جهاز الدولة، وبآلية عمله، وآلية تفاعله مع المجتمع، وفي حال كان جهاز الدولة كبيراً كما في سورية، فإنّ فرطه لا يفرط الدولة فقط بل والمجتمع، لذلك نحن ليس لدينا حل إلا الذهاب باتجاه تغيّر عميق تدريجي لجهاز الدولة.

في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، نشأت منظومة جديدة من الحكم، مكررة بحذافيرها في أماكن مختلفة من بلدان العالم الثالث، من حيث مخططها العام على الأقل: جهاز دولة قوي يتضخم ويضغط على المجتمع بشكل مستمر مع ازدياد تضخمه، وفوق جهاز الدولة توجد نخبة صغيرة أو شخص واحد، وهذا ما سماه البعض "استبداداً"، والبعض الآخر ديكتاتورية، والبعض نقصاً شديداً في الحريات السياسية...

في بدايات الأمر، وبعد الاستقلال، عندما كانت الدول لا تزال هَشّة وضعيفة وحديثة النشأة، كان من الممكن لهذا النموذج أن يعطي نتائج إيجابية، وربما كان ضرورة في حالات متعددة: مركزية شديدة ودور عالٍ للدولة دون عودة إلى أحد. لكن عند لحظة معينة، وعندما تعقدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وازداد وتعمق تقسيم العمل وتوسعت السوق الداخلية، وكانت الدولة لا تزال تحتكر كل القرارات، في كل الشؤون، أدى ذلك عملياً إلى كبح التطور؛ لأنها منعت المشاركة، والمشاركة ضرورة موضوعية هنا، فمع تعمق درجة تقسيم العمل تجري زيادة لعدد المنتجين المنفصلين المتصلين؛ المنفصلين في عملية الإنتاج والمتصلين عبر السوق، وهؤلاء يشاركون موضوعياً، هذه عملية تكنولوجية واقتصادية وسياسية، وعدم مشاركتهم يعني إجهاض العملية وإيقافها.

جهاز الدولة تعجبه صلاحياته القديمة، ويريد الإبقاء عليها، وبذلك منع المجتمع من أخذ دوره، والدولة حتى تتقدم في كل العالم كانت تحتاج لشخص أو لمجموعة صغيرة، وأنا أصوّر ذلك بأن هذه المجموعة كانت ممسكة بمحور يمر بالدولة والمجتمع وممسكٌ بكل شيء، ومن هنا كانت أهمية الفرد لأنه كان قابضاً على ذلك كلّه بيده، وكما يحركها يتحرك المجتمع وتتحرك الدولة.

في العراق، قام الأمريكان بضرب رأس هذه التركيبة ما أدى الى فرط الدولة والمجتمع. **وما نريده نحن هو تغيير آمن للمجتمع وللدولة، نحن لسنا معجبين بطريقة أمريكا في التغيير، نريد تبديل منظومة بمنظومة أخرى**، رسمَتُنا هي وضع «مخفِّف صدمات» بين النخبة وجهاز الدولة، وبين جهاز الدولة والمجتمع، لإيجاد مسافات أمان؛ طالما أن الرسمة السابقة تقوم على التصاق الأجزاء الثلاثة «النخبة وجهاز الدولة والمجتمع» فإنّ هزَّ أحد عناصرها يمكن أن يولد شرخاً عميقاً في كامل واقع الدولة، و«مخفف الصدمات» هذا هو باللغة العملية: الديمقراطية، حتى يبقى الجميع فعالاً ومتفاعلاً مع بعضه، ولكن مستقلاً عن بعضه أيضاً. وإذا ألغينا الرسمة القديمة في ظل غياب رسمة جديدة، هذا يودي بنا إلى المجهول: وهذا ما نراه في ليبيا والعراق.

حين نقول إننا لا نريد التغيير بالقوة، بل نريد التغيير الجذري الشامل، فقصدنا هو الذهاب إلى الرسمة الثانية، **والرسمة الثانية تحدث عبر دستور جديد يجري تطبيقه فعلاً، وهذه مرحلة تاريخية تنقلنا لمنظومة جديدة**.

في نهاية المطاف، يجب أن نفهم أن الديمقراطية ليست معطًى إرادوياً، بل هي معطًى موضوعي نقطة انطلاقه هي كما يقول انجلس: درجة تطور القوى المنتجة في المجتمع، وهي ليست كلاماً شكلياً فارغاً بل يجب أن تعبّر عن درجة المشاركة، ودرجة المشاركة تفرضها درجة تقسيم العمل، وتقسيم العمل يصيغ معه العلاقات السياسية والبنى السياسية للعملية.

وهناك ميزة تخص الشيوعيين السوريين حدثت أيضاً في النصف الثاني من القرن العشرين، هي أن الحركة الشيوعية في سورية انقسمت عدة انقسامات، وهذا تعبير آخر عن التراجع، وسبب التراجع هو ابتعاد الناس ليس فقط عن الحركة الشيوعية، بل عن كامل الحركة السياسية، وعندما لم يفهم الشيوعيون حينها أن أزماتهم سببها وضعٌ عامٌّ يمس الجميع اختلفوا فيما بينهم؛ كلّ جزءٍ من القيادة يحمِّل الجزء الآخر مسؤولية التراجع، مع أن الجميع كان يشاهد التراجع، لكنهم كانوا يعزونه لأسباب ذاتية وليست موضوعية مرتبطة بتغيّر العالم وانفتاح الأفق أمام أعداء الشعوب.

نحن اليوم في وضع آخر، انفتح أمامنا أفق التغيير، آخذين بعين الاعتبار ما جرى سابقاً، لأن حركة الناس ارتفع مستواها، ودخلت على الخط قوى رجعية خارجية غربية وعربية، وهناك قوى من النظام لا علاقة لها ولا مصلحة لها في التغيير الحقيقي، وحرفت الحركة الجماهيرية عن مسارها الصحيح، **والحركة الجماهيرية في سورية في أشهرها الأولى كانت كالطفل الصغير الذي يحبو ويمشي خطواته الأولى، وإذا لم تمسك بيده فإنه يقع كثيراً ويسبب أضراراً لنفسه. الذي جرى أن أحداً لم يأخذ بيده لأن الحركة السياسية كانت بعيدة وجهاز الدولة لم تعجبه كل القضية لأنه خاف على امتيازاته وصلاحياته.** واستمرت العملية على هذا الأساس، **والآن مهمتنا إصلاح هذا التشوّه وإعادة الأمور إلى نصابها، وبدء عملية التغيير الحقيقي التي آذَن استحقاقها منذ بداية الحركة.**

الهوية الوطنية والحرب المركبة[1]

- ***سنناقش بتفصيل أكبر موضوعة دخول قوى متطفلة على خط الحركة الشعبية، حين نتحدث عما جرى بعد 2011، لكن الحديث عن هذه القوى المتطفلة وتدخلاتها يعيدنا إلى ما كنتم قلتموه مبكراً، عام 2006، عن الحرب المركبة القادمة على سورية، هل لكم أن تفسروا لنا أصل هذه الفكرة ومعناها؟***

بداية لنشرح من أين أتت الفكرة... دائماً كان لسورية دور تاريخي لم يتغير منذ أيام يوسف العظمة، حتى لو تغيرت النظم السياسية، هذا الدور الجغرافي – السياسي، كان يفرض نفسه على هذه النظم. لدرجة أنه **ما من نظام سياسي في سورية، قادر على التفريط بالأرض وبالسيادة الوطنية، إلا وسيدفع ثمن ذلك سريعاً**. وربما يعود السبب إلى دور «الآباء الأوائل»، قادة الثورة

1– «تأكد بعد غزو العراق أن الحلول التي ستعتمدها الإمبريالية الأمريكية ستكون مركبة وستسعى للاستفادة من التصدعات الاجتماعية كي تسير في خيارها التفتيتي على أساس قومي وديني وطائفي، وهي إن كانت تغازل وتسترضي البعض مستفيدة من ركام التوترات السابقة إلا أنها تسير بصراحة نحو خيارها بالفوضى الخلاقة، فماذا يعني هذا؟ إنه يعني مسح البنى السابقة للدول والشعوب التي تكونت في القرن العشرين باتجاه الفراغ لفترة طويلة يجري فيها استنبات قواها التي ستعتمد عليها لاحقاً... عبر صراع واقتتال داخلي طويل يفضي إلى تركيبات جديدة تجعل من الإمبريالية الأمريكية الحاكم بأمره لفترة من الزمن، أي أن المخطط أعمق وأخطر من جميع المصطلحات المستخدمة مثل البلقنة ولبننة وعرقنة»، من التقرير المقدم للاجتماع الوطني الخامس لوحدة الشيوعيين السوريين المنعقد في دمشق بتاريخ 3/آذار/2005.

السورية الكبرى. الذين كانوا واعين لأهمية تكوين الهوية السورية، رغم أنهم كانوا من مناطق مختلفة، إلا أنهم كانوا شديدي الحرص على الراية السورية الواحدة والجامعة، وعلى **تكوين وعي سوري عام، ليس مناطقياً، أو طائفياً**.

هذا ما يجب أن نتذكره جيداً. ورغم ذلك فإنّ تكوّن الهوية الوطنية لم يكتمل لأسباب عديدة ومعقدة.

بكل الأحوال، **لا يعرف أحد بشكل دقيق ونهائي ما مصدر أو سبب دور سورية وأثرها في المنطقة**، فكل الأبحاث الجيو- سياسية لا تعطي جواباً شافياً حول هذه النقطة، وهو يعود إلى 100-200 سنة بل وأكثر من ذلك. أكثر التفسيرات انتشاراً هي القائلة بأهمية الموقع الجغرافي - السياسي، ولكن لا أعتقد أنه تفسير كافٍ؛ لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار دور العوامل الأخرى المرتبطة بالبنية الفوقية: الثقافة والوعي، والسياسة والمجتمع وبالاقتصاد كأساس للبنية التحتية، وغيرها الكثير، المبالغة في دور الجغرافية - السياسية ليس دقيقاً.

مهمة الباحثين لاحقاً فهم هذه المسألة، فهم السر العميق للدور السوري، وهي ليست غيبية، بل مادية جداً، لكننا لم نعمل كسوريين ما يكفي لفهم هذه النقطة وتفسيرها. ونحن مقبلون خلال المرحلة القادمة، على مرحلة استكمال تكوين الهوية الوطنية، وتثبيتها وتعميقها، وسر التكوين الأول سيساعد على التكوين اللاحق بسرعة.

- ***سنعود لفكرة الحرب المركبة، ولكن لنتوقف قليلاً عند «مراحل تكوّن الهوية الوطنية السورية»، خاصة أن ظروف الأزمة أظهرت إلى السطح مشكلات كبرى تثبت فعلياً أن تكوين هذه الهوية لم يكتمل بعد، المثال الفاقع لذلك هو بروز الخطاب الطائفي والمناطقي، وإن لم يكن حالةً عامةً ولكن لا يمكننا إنكار وجوده...***

نعم، هنالك ثلاث مراحل أساسية، حسب ما أعتقد، في تكون الهوية الوطنية السورية. المرحلة الأولى تمتد من معركة ميسلون 24 تموز عام 1920 وحتى

الاستقلال، ومنذ الاستقلال وحتى عام 2011 المرحلة الثانية من تكوين الهوية الوطنية، التي جرى فيها الكثير من التشويش والغموض، والسبب هو نمط التطور الاقتصادي- الاجتماعي الذي أنتج حالة اغتراب لدى أوساط واسعة من السوريين. لم يعد السوري يرى نفسه ابناً لمجتمع، وهو ما يفسر جزءاً من أسباب الهجرة، فليست الحاجة المادية هي المحدد الوحيد، بل لدى البعض تساؤل: **إذا لم تعترف بي هذه الأرض فلِمَ عليّ أن أعترف بها؟** هي لم تطعمني، لم تؤمّن لي عملاً ولا حياة كريمة، فما حاجتي بها؟ الشعور الوطني ليس شعوراً رومانسياً فقط، يأتي من الآباء والأجداد... بل هناك مسائل حياتية. فإذا كان الإنسان جائعاً، وغير مكتفٍ، فإنه سيكفر... والجوع كافر. وكذلك يمكن للإنسان أن يكفر بالوطن.

ومن هنا أقول **إن المرحلة الثانية في تكون الهوية الوطنية، وبسبب نمط التطور الاقتصادي الاجتماعي والسياسي السائد، أدّت إلى تشويش الهوية الوطنية**؛ جرى تراكم كثير من الشوائب في هذا الموضوع. وجاء **انفجار عام 2011... وهو أزمة بمعنى فرصة وكارثة؛ فإما أن ينتصر الانتماء لمكونات ما قبل الدولة الوطنية[1]، التي لم يجرِ صهرها 100% في بوتقة واحدة بسبب تعقيدات المرحلة الثانية، وإما نذهب الى مرحلة جديدة، ثالثة، من الهوية الوطنية. الكارثة أن يجري تفتيت هذه المكونات، وهو خطر ما يزال موجوداً، انخفض، لكنه لا يزال موجوداً.**

مقابل الكارثة، فإنّ الفرصة هي أن تمضي هذه المكونات نحو عملية صهر حقيقية، لتكوّن الهوية الوطنية السورية الحقيقية، كما أرادها الآباء الأوائل، لكن على مستوى جديد أرقى وأعلى. وبهذه الحالة قد تكون إحدى إيجابيات الأزمة التي عشناها، أن «الوخم/الشوائب» المتراكمة في القاع خلال الـ 50 سنة الماضية، قد طفت على السطح خلال الأزمة، وأصبح من الممكن إزالتها.

يمكنك أن ترى الكثير من ملامح تكون الهوية الوطنية، في الموسيقى

1- مكونات ما قبل الدولة الوطنية، أي المكونات الطائفية والعشائرية والقبلية والقومية... إلخ.

والأغنية، وفي الكثير من الرموز والإشارات التي يمكن التقاطها من المجتمع اليوم بوسائل مختلفة.

- ***لنعد لاستكمال فكرة الحرب المركَّبة...***

في العام 2006 شهدنا هزيمة غير مسبوقة للعدو الصهيوني، وسأعود هنا إلى مسألة تتعلق بدرجة التنظيم؛ علينا أن نتساءَل: **كيف تمكن حزب الله من الانتصار؟** الدولة كتنظيم يمكن أن تَغلب وتُغلب. الدولة تنظيم، والحزب تنظيم، تبين أن هذا الحزب «حزب الله» أنشأ درجة تنظيم أعلى من درجة تنظيم جيش الاحتلال. السبب ليس البارودة أو الصاروخ، بل يكمن السبب في درجة التنظيم. وهي فكرة ماركسية، تكلم إنجلس عنها[1]، في حديثه عن المماليك ونابليون: إذا تواجَه جندي فرنسي مع جندي مملوكي فسينتصر المملوكي دائماً، لكن في حال تواجه 1000 فرنسي مع 1500 مملوكي، فسينتصر الفرنسيون دائماً. **المسألة ليست بشجاعة الشجعان فقط، بل بدرجة التنظيم**. ومن الطبيعي في تطور المجتمعات أن الطرف الذي درجة تنظيمه أعلى وأدق سينتصر، درجة التنظيم تأتي من تطور القوى المنتجة، والتي تأتي بدورها من تعقيد تقسيم العمل، التعقيد بين أجزائه المكونة؛ إذا حسبنا مثلاً عدد العلاقات الثنائية ضمن عملية بسيطة جداً مؤلفة من عشرة مكونات، كم ثنائية سنجد؟ C«10،2»=45، أي خمساً وأربعين ثنائية، كم سيكون العدد إذا كانت المكونات ألفاً؟ وفي الحياة الواقعية العلاقات ليست فقط ثنائيات، بل ثلاثيات ورباعيات، وإلخ... أي أن العدد سيكون ضخماً جداً في المحصلة... وتنتج بالتالي ضرورة قصوى إلى درجة تنظيم عالية.

انتصار حزب الله مؤشر. الغرب والكيان الصهيوني، كان همهما في منطقتنا:

1- يناقش إنجلس في كتابه «أنتي دوهرينغ» فكرة درجة التنظيم العسكري، ويستشهد بمذكرات نابليون التي يرد فيها: «اثنان من المماليك كانا يتفوقان دون شك على ثلاثة من الفرنسيين، والمائة من المماليك كانت تعادل من حيث القوة مائة من الفرنسيين، وكانت 300 من الفرنسيين تتفوق عادة على 300 من المماليك، أما الـ1000 من الفرنسيين فكانوا ينتصرون دوماً على 1500 من المماليك».

إلغاء الدور الوظيفي لسورية، أو إلغاؤها نهائياً. أي كان لديهم برنامج حد أدنى وبرنامج حد أعلى. ولتحقيق ذلك تم تجريب كل الوسائل على مدى نصف قرن، من الداخل والخارج، ولم يصلوا لنتيجة تُذكر. آخر تجربة مع حزب الله في حرب تموز عام 2006، كانت خطيرة على «إسرائيل» بدلالاتها العامة. **لذلك كان يجب الانتهاء من سورية كدور وظيفي على الأقل.**

وبما أن التجارب السابقة اشتغلت كلّها، إما من الخارج بشكل منفصل، وإما من الداخل، فقد عملوا هذه المرة على اعتماد حلٍّ مركب، أي محاولة متزامنة من الخارج ومن الداخل، وبمختلف الوسائل: سياسية وعسكرية، واقتصادية، وإعلامية، ونفسية... كل الوسائل الممكنة.

قلنا في حينه: **السياسات الاقتصادية الليبرالية تَرَفٌ لا تتحمله سورية.** السياسات الليبرالية بمنطقها الذي قصده صانعوها، ليست أداة لإعادة توزيع الثروة لصالح الأغنياء ضد الفقراء فقط، بقدر ما هي أداة تفتيت للمجتمعات، بل أداة «تذرية» من كلمة ذرّة.

- ***هل تم استخدام هذه التعبيرات في افتتاحيات قاسيون في 2006؟***

نعم، استخدمنا: الليبرالية أداة تذرية، أداة سياسية أكثر مما هي أداة اقتصادية. تُقَدّم على أنها أمر تقدمي، واتجاه سائد، ولكن الجوهر العميق لها، هو التفتيت، تفتيت المجتمع إلى أصغر ذَرّة ممكنة، تفتيته إلى مكونات ما قبل الدولة، تفتيت المكونات إلى العشيرة، ومن ثم إلى العائلة، وتفتيت العائلة إلى الفرد، وتحطيم الفرد نفسه وسحقه نفسياً بأكبر قدر ممكن... أي «التذرير» بالمعنى المطلق.

هذا ما يجري في أوروبا، سيطرة قوى رأس المال المالي، لا يمكن أن تجري دون عملية تذرير، لأن المجتمع غير المذرَّر يمكن أن يتوحد، وتصبح مكوناته فعالة في المواجهة، لذلك التذرير بالنسبة لهم مهم جداً.

وأضيف هنا أنه يجري في الغرب بشكل مقصود ضرب موضوع العائلة، فمثلاً مسألة زواج المثليين، أليس ذلك ضرباً لمفهوم العائلة، وتذريراً؟ قوننة

هذه الظاهرة بل وتشجيعها عبر إعطاء الامتيازات يعني تشجيع المجتمع للذهاب بهذا الاتجاه، فما الهدف، هل هو فقط الديمقراطية والحرية...؟

الطغمة الحاكمة تريد السيطرة، وهذه السيطرة لا تتم إلا بفرط آخر مجموعة ممكنة، وهي العائلة؛ ليس مسموحاً أن يبقى اثنان مع بعضهما البعض.

لذلك حذرنا أن أمامنا استحقاقاً كبيراً، وليس مسموحاً لنا ممارسة الليبرالية الاقتصادية التي يدعون إليها، والتي ليست في جوهرها إلا النيوليبرالية المختلفة جذرياً عن الليبرالية الأولى التي حملتها الثورة الفرنسية كما وضّحنا سابقاً.

لم يؤخذ تحذيرنا بالجدية الكافية، لأن **النخبة السياسية الحاكمة في سورية، كانت تستخدم جهازاً معطلاً لقياس النبض والضغط والحرارة للمجتمع.**

- ***هل المسألة هنا هي فقط في المستوى المعرفي وفقدان الحساسات في جهاز الدولة، أم أن هناك اتجاهاً جدياً في جهاز الدولة، لا مشكلة لديه في تفتيت سورية؟***

لا أعتقد أن جهاز الدولة بكامله هكذا، لكنني لا أنفي وجود أفراد لا مشكلة لديهم في التفتيت. أمّا أن يكون هذا اتجاه عامٌ متفق عليه لدى كل جهاز الدولة، فهو أمر مستحيل. فكما في جهاز الدولة «حرامية»، هناك أيضاً أناسٌ وطنيون من جهة أخرى.

هنالك جانب آخر في فهم المسألة؛ أحياناً تنتشر «موضة» ما، الليبرالية كانت لوثة جرى تعميمها، البعض شعر بضررها، وانعطف ضدها، لكن كان الأوان قد فات، وتأخروا. تحذيراتنا لم تجد صدى وردَّ فعلٍ في الوقت المناسب.

إعلان دمشق

- ***حتى الآن تكلمنا عن الأسباب والمقدمات، وفعلياً وصلنا إلى تخوم الألفية الثالثة، ومطلع العقد الأول من هذا القرن... وهناك تحولات سريعة جرت خلال هذه الفترة، إحدى المحطات السياسية هي ربيع دمشق وإعلان دمشق لاحقاً... فعلياً أنتم لم تظهروا موقفاً معلناً فورياً من إعلان دمشق، وفي السلوك العملي لم تشاركوا بأي نشاط من نشاطات إعلان دمشق، وهذا موقف أيضاً وإن كان غير معلن. الظاهرة بحد ذاتها – إعلان دمشق – وبغض النظر عن الموقف السياسي الراهن منها، عن ماذا كانت تعبّر في حينه؟ ولماذا تعاملتم معها بهذه الطريقة؟***

أولاً: الحديث يجري عن السنين الخمس الأولى من الألفية الحالية... **نحن كحالة سياسية جديدة بدأنا في التكوّن عام 2000، والملامح الأولى التنظيمية لحركتنا اتضحت في 2002، وبدأت تتطور الحركة حتى أخذت شكلها شبه النهائي في 2010**، لذلك فإن ما كان يهمّنا بالدرجة الأولى في تلك الفترة هو بناء نفسنا، وعدم التورط في علاقات بوضع لم نكن نعرفه جيداً، كقيادات جديدة عملياً، يعني القيادة الحزبية والسياسية الحالية لم يكن فيها من القيادات القديمة إلا أفراد قليلون جداً يُعدّون على أصابع اليد الواحدة، وهذا عامل موضوعي؛ أي أن اهتماماتنا وانشغالاتنا كانت في مكان آخر، ضمن إطار الصراع الحزبي وتخفيف الخسائر وإيجاد شكل للخروج منه يسمح لنا بالتقدم اللاحق، آخذين بعين الاعتبار الواقع الموجود والمتكوّن.

في العمق الحقيقي، لإبعادنا أو ابتعادنا، عن الجسم التنظيمي السابق، كانت

تكمن قناعتنا منذ سنوات عديدة، منذ أوائل التسعينيات، أن هذا الجسم – رغم الشعارات الجميلة جداً– فَقَد دوره الوظيفي فعلياً، نحن كان يهمنا **استرجاع الدور الوظيفي في الحركة الثورية في سورية، الحركة الثورية اليسارية**، وكان هذا الأمر يصطدم خلال المرحلة الأولى، في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، **بقوة أثقال رهيبة موجودة عند القيادات الحزبية**، بما كان يمكن أن يحطم أي طموح وأي حلم بتحقيق آمالنا التي جئنا من أجلها إلى الحركة... **ومع التجربة اقتنعنا أنه من الصعب التعايش مع هكذا تركيبة**...

بكل الأحوال، لدينا عاملان يجب أخذهما بعين الاعتبار عند الحديث عن رؤيتنا لإعلان دمشق، العامل الأول: توضَّح لنا باكراً، خاصة بعد أيلول 2001، أن الأفق الذي بدأ بالانغلاق أمام الحركة الثورية العالمية منذ المؤتمر العشرين، وبالانفتاح أوتوماتيكياً في 1956 وبشكل مؤقت أمام العدو، هذا الأفق الثوري قد عاد للانفتاح مجدداً أمامنا وللانغلاق أمام أعدائنا. استنتجنا باكراً، وكنا نتوقع أن تأتي هذه اللحظة، وهذا الأمر موثّق[1]، **استنتجنا باكراً أن 11 أيلول 2001 هو مرحلة انعطاف هامة جداً تكرّس انفتاح الأفق التاريخي الاستراتيجي أمام الحركة الثورية العالمية، والذي بقي مغلقاً لخمسين سنة متتالية... مغلقاً مؤقتاً**.

- ***هل صحيح أن طلابَك في معهد تخطيط الدولة قد سألوك بعد 11 أيلول إذا كان لديك علم مسبق بما سيجري؟***

1– «إن الأفق التاريخي قد بدأ بالانسداد أمام الرأسمالية العالمية، وإذا كان هذا الأفق مسدوداً بالمعنى التاريخي استراتيجياً، إلا أنه الآن قد بدأ بالانسداد في الأفق الآني القريب المدى، مما يعني أن توازن القوى الذي تكوّن خلال العقود الماضية لصالحها غير قادر على الاستمرار، بل العكس هو الصحيح؛ فالخيار العسكري كخيار وحيد لحل المشاكل العالمية، ما هو إلا دليل على إفلاس عميق وأزمة مستعصية لا حل لها، وهذا يعني أن الأفق التاريخي لحركتنا قد انفتح على المدى المنظور مما سيغير ميزان القوى بالتدريج لصالحها»... من تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري والذي قدمه د. قدري جميل، عقد المؤتمر في دمشق يوم 18/كانون الأول/2003.

لا ليس هكذا، هي حادثة طريفة؛ قبل 11 أيلول بأيام وضمن محاضرة لي في معهد تخطيط الدولة خصصتها للحديث عن الأزمة الرأسمالية القادمة، قلت ما معناه أن الأميركان سيلجؤون للحرب بأقرب وقت ممكن وسيقومون بأي شيء يوفر لهم ذريعة إطلاق تلك الحرب، حتى لو كان ذلك الشيء ضدهم هم بالذات... وبعد ذلك جاء 11 أيلول...

بالعودة للفكرة التي بدأتها... انفتاح الأفق، واستنتاجاتنا حول النظرية الجيبية للحركة الجماهيرية التي أتينا على ذكرها سابقاً، قادتنا إلى الاستنتاج أننا ذاهبون على المستوى العالمي إلى مرحلة جيبية جديدة جذرية، حركة جيبية جديدة، وهذا يعني في ما يعنيه موت الفضاء السياسي القديم: كتركيبة جهاز دولة وكتركيبة أحزاب، وهذا يعني ولادة فضاء جديد: تركيبة دولة وتركيبة أحزاب... هذا رأيناه فوراً، لذلك **رأينا أن الحظ كان لجانبنا عندما جرى إبعادنا تنظيمياً من جسم الحزب القديم، ولم نكن حزينين جداً على إبعادنا من جسم الحزب الأم الذي تربينا فيه عملياً، لأننا رأينا أن إبعادنا هذا سوف يعطينا هامش حركة ومرونة واسعين للتأقلم مع الأجواء الجديدة كي نستطيع القيام بدور فاعل ضمن الحركة الجديدة وكي نستعيد الدور الوظيفي للحركة الثورية**. هذان العاملان كانا موضوعين في الاعتبار بالنسبة لنا، لذا كان اهتمامنا منصبّاً بالدرجة الأولى على التكوين المعرفي النظري الفكري، وثانياً على التكوين الحزبي والعملي... كنّا في حالة حضانة، حالة جنينية، لم يكن يهمنا كثيراً، ولم نكن نشغل بالنا بالذهاب نحو علاقات مع الخارج، نحو بناء علاقات مع القوى الأخرى، لكن كنّا نراقب باهتمام كل ما يجري، ونضعه في الخلفية وندرسه لنأخذه بعين الاعتبار لاحقاً حين بناء العلاقات.

لذا بما يخص إعلان دمشق، من حيث الإمكانية الذاتية **نحن لم نكن موجودين كجسم مستقل ومنجَز التكوين فعلياً، وإذا كنا موجودين فلم يكن انتشارنا ووجودنا كافياً**. الوسيلة الوحيدة التي بقيت تتكلم باسمنا هي «**قاسيون**» كمنبر لمنطقية دمشق في الفترة الأولى، ثم جرى اعتمادها بعد

ذلك ناطقة باسم جميع الشيوعيين السوريين المبعَدين. مهمة الجريدة كانت التجميع والتنظيم، تنظيم ما تبقى وإعادة بناء الخط حتى نفتح أبوابنا للجديد.

هذا لا يعني أنه لم تكن تجري نقاشات داخلية حول إعلان دمشق، كان يثير ريبتنا وحذرنا أن القوى المشاركة في إعلان دمشق خليط عجيب وغريب من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وهذا أمر من حيث المنطق لا يستقيم مع الواقع والضرورة، وإذا حدث فهو مؤقت جداً لأنهما سينفصلان: منطق مختلف ورؤية مختلفة وقيم مختلفة إلخ... وصدَق توقعنا، فمن هنا لم يكن هنالك من ضرورة للاستعجال، وأن نضع رأسنا بين هذه الرؤوس التي لا تعلم هي أين تضع نفسها، كان مطلوباً انتظار كيف ستتبلور هذه الحالة...

والحقيقة أن هذه الحالة خرج منها تياران في نهاية المطاف: التيار الأول هو تيار ثوري وواقعي أكثر، وعلاقتنا به جيدة، ويضم قوى عديدة، وتيار ثانٍ هو الذي ذهب لاحقاً وأصبح في الائتلاف والدوحة وإسطنبول الخ.

هذان التياران هما اللذان نشأ من هذه الحالة، وهذا دليل أنها لم تكن حالة متجانسة، وكانت الظروف سوف تجبرها على إعادة الفرز والاصطفاف فيها، لذا كان لدينا سؤال قائم هو لماذا الاستعجال؟ نحن لم نكن جاهزين كتنظيم، والحالة بذاتها «أي الإعلان» ليست ناضجة، فلننتظر ونرى، لماذا نخطو خطوة خاطئة سوف تؤثر على سلوكنا اللاحق وعلى سرعتنا؟ فلننتظر، لا يوجد مانع. لذلك كان موقفنا الانتظار والتفحص والتريث في أخذ موقف من هذه الحالة، وتبين أنه معنا حق إلى حد كبير لأنه عملياً يوجد قوى أرادت من ربيع دمشق الذي تزامن في المرحلة الأولى، بعد سنة أو سنتين منه مع الإجراءات الليبرالية المعادية لمصالح الناس، وجزء من جماعة ربيع دمشق، كان يرى أن هذه الإجراءات تفتح طريق الديمقراطية، وكانوا يتكلمون بالفم الملآن أن القطاع العام هو سبب القمع، وأن الليبرالية تصنع ديمقراطية، ونحن كنا نقول لهم: يا إخوان، الليبرالية السياسية في أوروبا جلَبت ليبرالية اقتصادية، في بلادنا أولاً لا توجد ليبرالية سياسية، وإذا كنتم تريدون أن تصنعوا ليبرالية اقتصادية فسوف تأتي بمزيد من القمع السياسي، كان يهزؤون من طرحنا،

وجاءت الأحداث لتثبت ذلك عملياً، وليس فقط في سورية، بل في كل العالم الثالث، ومفهوم لماذا، شرحنا سابقاً هذا الموضوع.

من هنا أقول إنّ **إعلان دمشق كان محكوماً مسبقاً بأن يتغير، تتغير القوى الموجودة فيه، وعملياً لم يعد موجوداً الآن، هو من الماضي**. هنا يهمني أن نلاحظ ونتابع موقف مجموعتين أساسيتين في المعارضة والنظام من إعلان دمشق. في المعارضة واضح أن هناك البعض ممن حاول أن يركب موجة الليبرالية الاقتصادية التي مالَ إليها النظام محاولاً ضبط موجته السياسية عليها لعل الموجتين تتناغمان وتؤديان إلى التغييراتَ المطلوبة باتجاه اليمين الذي يقضي على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي حصلت في سورية خلال الستينيات والسبعينات، ولا يجب التقليل من شأن هذا التيار، هذا في المعارضة. في النظام، هناك البعض، ونتيجة التراكم الأولي من رؤوس الأموال المنهوبة كان يهمهم جداً أن يلتقوا مع الجانب الآخر لإحداث قطيعة سريعة مع التشريعات والبنى القانونية السابقة بما يسمح بتشغيل ما تراكم من رأس مال أولي، وأصبحت القوانين السابقة والأشكال السابقة والبنية السابقة معيقة، كما حدث تماماً في الاتحاد السوفييتي: في الاتحاد السوفييتي أصبحت القوانين التي تعاقب على السرقة معيقة لتشغيل الرساميل المسروقة للصوص الكبار والمحفوظة في الخفاء، بالتالي فقد لاحظ الجميع أن الذي قاد عملية انهيار الاتحاد السوفييتي هم قادة الصف الأول في الحزب نفسه في المركز والأطراف وفي كل مكان.

- ***وأجروا تحوّلين، اقتصادي هو البيروسترويكا، وسياسي هو حزب الشعب كله...***

نعم، ثم أنهوا الموضوع برمته. وفي سورية كان هناك قوى تريد استخدام هذه المعارضة لتفكيك النظام بشكل سريع. لم يحصل هذا لسببين، الأول هو دورنا وتحذيرنا من ذلك، وقلنا إن بنية سورية لا تسمح، **سورية بلد مقاوم لا يجب أن تمارس تَرَفَ وبَطَرَ الليبرالية الاقتصادية**، على العكس يجب عليها الحفاظ على المكاسب. **وللحفاظ على المكاسب يجب توسيع الحريات السياسية فعلياً للشعب والانتهاء من مقولة الحزب القائد والواحد**. هذا كان

رأينا منذ اللحظة الأولى، وكان يلقى تأييداً وتضامناً معلناً وغير معلن من قوى داخل النظام. ولكن كانت هناك أيضاً قوى داخل النظام تريد أن تستخدم إعلان دمشق لتسريع تمرير إرادتها، وعندما رأت مقاومة شديدة في النظام قالت عليّ وعلى أعدائي، ورّطت قوى المعارضة في التصعيد ضد النظام، وعندما صعّدوا إلى الحد الأقصى ومسّوا شخصيات لا تُمَس عادة ضمن الهجوم السياسي، اضطر مجموع النظام أن يأخذ موقفاً قاسياً تجاه كل الظاهرة التي لو تطورت بشكل طبيعي لكان من الممكن أن تفرز القوى الرجعية والسوداء عن التقدمية منها وتسمح بفرز جديد هنا وهناك في الطرفين مما كان سيعطي مجالاً للتقدم.

توجد بعض الأسماء ضمن النظام عليها إشارة استفهام في الدور المشبوه الذي لعبته في توريط جزء من المعارضة التي لم تكن لديها خبرة في شعارات غير قادرة على تنفيذها، وقامت هذه الأسماء نفسها بالاتكاء على هذه الشعارات للتحريض على مَن ورطتهم، **وهو بالمناسبة، أسلوب لا يزال مُتّبعاً مع المعارضة اليوم من قبل بعض أجهزة النظام**. يجب القول إن هذه الأسماء هي أول مَن ترك المركب عندما بدأت الأحداث، هؤلاء أول من ترك عملياً، وهذا يدفعك للقول إن القضية ليست بهذه البساطة، ليست فقط سبباً ونتيجة بشكل مبسط؛ يوجد هدف دفين كان عند البعض وليس الجميع، البعض القليل، ينفذ خطوة بعد خطوة، وأعتقد بالنسبة لهذه القوى الموجودة في النظام فإن التكتيك الذي اتبعته مع قوى إعلان دمشق حقق هدفه بدفع النظام إلى مزيد من الليبرالية من جهة وعدم الانفتاح السياسي من جهة أخرى، لأن الظروف الموضوعية التي أخافتها كانت تسمح بالسير في اتجاه كبح الليبيرالية الاقتصادية والانفتاح السياسي في آن واحد، كان المهم بالنسبة لها ألاّ يحصل أي انفتاح سياسي، لأن الحفاظ على جوهر السياسات الاقتصادية الاجتماعية القديمة، التي لم تكن سلبية بالمطلق على الأقل، مع انفتاح سياسي على الشارع، كانت ستكون محصلته اختراقاً كبيراً للأمام وتجاوزاً للأزمة، لكن العكس أي سياسات ليبرالية مع قمع فهذا يعني تراجعاً محتماً، وهذا ما جرى فعلياً في الواقع العملي، وهذه قراءتنا الأولية في ذلك الحين لهذا الموضوع.

المؤامرة مرة أخرى!

- ***خلال الفترة الأخيرة، وطالما أننا نتكلم عن المقدمات القريبة للعام 2011 وخلال آخر ست سنوات قبل انفجار الأزمة، كان هناك تزامن بين ثلاث قضايا، سياسات بالمعنى الداخلي، جزءٌ منها مرتبط بقضية التعامل مع إعلان دمشق، والفتح باتجاه قطر وتركيا بالمعنى الاقتصادي السياسي، والسعي وراء الأوروبيين بقضية الشراكة وغيرها، ما الرابط بين هذه القضايا جميعها، وكيف شكّلَت سويةً مقدمات للانفجار؟***

في اجتماعات موسكو التي أسست عملياً لإطلاق «منصة موسكو» للمعارضة السورية، في أحد هذه اللقاءات كان هناك طرفان، معارضة متنوعة، وممثل للحكومة. في حينها قال ممثل الحكومة إن المؤامرة بدأت في 2011، وحين جاء دوري في الكلام قلتُ **إن المؤامرة لم تبدأ في 2011 بل بدأت في 2005 لأن الحكومة السورية في عام 2005، قامت بقضيتين تتحمل مسؤوليتهما، هما السياسات الليبرالية الاقتصادية، التي أفقرت قسماً مهماً من المجتمع، ومَن قام بهذا كان يريد أن يدير المجتمع بطريقة عسكرية، ولا يفهم العلاقة الديالكتيكية المعقدة الموجودة بين الطبقات وتطورها، هذا أولاً. وثانياً: أثبت هذا الطرف أنه قارئ ضعيف جداً للتجربة الإنسانية،** لأنّ ما حصل مجرَّب سابقاً ومكتوب ومعروف، ولو كانت هناك قيادات على المستوى التاريخي في تلك اللحظة لأدركت ذلك.

القيادات التاريخية ليست سمة شخصية لهذا الفرد أو ذاك، بل هي فهم الضرورة الموضوعية، ومن هنا تأتي الجرأة. الكل يعرف قادة تاريخيين

مثل لينين وستالين وماو، شارل ديغول وجمال عبد الناصر وغيرهم. هؤلاء كانوا جريئين، وكانوا يرون أبعد من بطانتهم، ويتخذون الخطوة الضرورية رغم مزاج بطانتهم، لأنهم يعرفون مصلحة الحركة التي يقودونها بهذا الاتجاه حتى لو لم تفهم بطانتهم. ومن هنا تأتي صفة القائد التاريخي لأنه أحياناً يجب أن يسير ضد التيار المحيط به، ويأتي التاريخ ويمنحه البراءة ويعطيه كامل المبرر لسلوكه، وإلا ما معنى قائد؟ مدير مدرسة فقط؟

القائد التاريخي يلتقط اللحظة التاريخية، ويكون لديه ما يكفي من الشجاعة السياسية، وهنا الشجاعة الشخصية شرط ضروري لكنها لا تكفي. القائد السياسي الذي يمتلك الشجاعة السياسية يرى أبعد من غيره، ويقتحم. وهذا ما حدث مع لينين وستالين وديغول وعبد الناصر وغيرهم...

عندما قرر ديغول أن يستقيل، لم تسمح له الجماهير بذلك، وأجرى استفتاءً وغيّر ما يلزم تغييره رغم مقاومة بطانته، ودفع ثمن ذلك، ومَن أبعده عن السلطة هم عملياً بطانته التي استجابت للضغط الأمريكي، وذلك لأنه اتخذ موقفاً من قضيتين هامتين؛ **الموقف من الدولار** وعدم الموافقة على استخدامه من قبل الأمريكان خلافاً لاتفاق بريتين وودز«11». أما القضية الثانية فهي سياسته الدفاعية المستقلة عن حلف الأطلسي وإعلانه أن الأسلحة الذرية الفرنسية موجهة ضد كل عدو محتمل في الشرق أو في الغرب...

جمال عبد الناصر أيضاً استقال لأن التركيبة في حينه لم تتوافق معه، تراجع معاونوه عن العمل بشروطه بعد هزيمة 1967، وحينها نزلت الجماهير إلى الشارع وأرجعته، وفرض شروطه، وبعض القادة الذين كانوا معه انتقموا منه بعد وفاته، انتقموا من مواقفه المتقدمة الطليعية. لذلك، **الجرأة التاريخية ليست التكيّف مع الأوضاع التي من الممكن أن تضر، بل العمل بجرأة لتغييرها.** البعض يعمل مع السياسة بهذه الطريقة. السائد في العشر الأول من القرن الحادي والعشرين كان الليبرالية الاقتصادية. في بلدنا ذهبوا إلى الليبرالية عندما كانت الآثار السلبية لمن سبقنا إليها تظهر، وعندما بدأت التحذيرات ضدها والتنبيه من خطورة السير في طريقها تأتي من كل مكان.

هناك مستوى فَهْم ومعرفة في نهاية المطاف يؤثر سلباً أو إيجاباً، ولا شك هناك عملاء، لكن هؤلاء يستفيدون من الأخطاء والثغرات. **لذلك سورية كبلد مقاومة غير مسموح لها بتَرَف الليبرالية التي هدفها عملياً إلغاء الدور الوظيفي في نهاية المطاف لسورية ولدورها المقاوم**، هذا الدور هو الذي يصنع القادة المقاومين، وليس القادة هم مَن يصنعونه. كل القادة السوريين لولا تكيّفهم ومسيرهم مع الخط العام الوطني ما كان بإمكانهم الاستمرار لأكثر من 24 ساعة، ولا أحد يظن أن الدور الوطني مرتبط بشخصٍ ما، فهو من الممكن أن يلعب دوراً في تقويته أو إضعافه، وحشد الناس حولهً فقط، لكن هذا الخط العام موضوعي لا علاقة له بالإرادات الذاتية لهذا القائد أو ذاك.

إذن هذه المشكلة الأولى، السياسات الليبرالية التي هي لوثة لدى بعض نخب النظام، وأخذت الأمور وقتاً حتى خفّت هذه اللوثة، وهذه اللوثة حملت معها قضيتين؛ الانبطاح أمام الاقتراحات الأوروبية، حول الشراكة المتوسطية على أساس أن أوروبا هي مصدر النور والإشعاع التاريخي، و70% من الاستيراد والتصدير السوري معها، وهذه مشكلة، وحجم أوروبا في الإنتاج العالمي لا يسمح بنسبة 70%. المعقول أن يكون الاستيراد والتصدير مع أوروبا على قدر حجم الإنتاج الأوروبي من الإنتاج العالمي، وهو اليوم حوالي 25%، لكن هناك الصين وروسيا وأمريكا، وينبغي تنويع المصادر بشكل متناسب مع أوزان وأحجام كل القوى بشكل لا نصبح معهً رهينةً لأحد. وللمعلومة، عندما طُرح خلال الأزمة السورية شعار «**التوجه شرقاً**»، لم يستطع هذا الطرح أن يشق طريقه، لأن الـ70% من التجارة الخارجية مرتبطة بوكلاء استيراد وتصدير محليين، ومرتبطة بخطوط استيراد وتصدير أوروبية، وبموظفين في جهاز الدولة مرتبطين بالوكلاء. لذلك فإن أيّ خطوةٍ ستواجه ممانَعة هائلة، لدرجة أنه حتى نظام «الأيزو» مرتبط بأوروبا، والنظام المصرفي مرتبط بأوروبا، لذلك عندما فرضت الأزمة التوجه شرقاً سياسياً لم يتحقق ذلك نهائياً في المجال الاقتصادي، وجرت مقاومة التوجه شرقاً ممن هم قائمون على السوق ومن موظفين في جهاز الدولة مرتبطين بأوروبا منذ عشرات السنين، منذ الاستقلال... أبّاً عن جد.

حذرنا كثيراً وقلنا إن أمامنا طريقان في صد الهجوم الأوروبي الاقتصادي، وتعلمنا ذلك من الأوائل، طريق يوسف العظمة؛ يوسف العظمة الذي اتخذ القرار بمعركة ميسلون رغم معرفته مسبقاً بخسارة المعركة العسكرية، لكنه حين خسر المعركة العسكرية كان قد ربح المعركة السياسية، والدليل على ذلك استقلال سورية بعد 26 عاماً، **وسورية لم تسمح لفرنسا بيوم واحد راحة خلال تلك المدة، وهي أول بلد مُستعمَر حقق استقلاله**، وعملياً مَن أشعل جذوة الثورة السورية هو الموقف البطولي ليوسف العظمة، وبدأت الثورة السورية تتطور من السويداء إلى كل المناطق الأخرى، لذلك **المقاومة هي الخيار الوحيد**.

الطريق الثاني هو طريق التجار الذين فكّوا «عربة غورو» عند دخوله دمشق وأبعدوا البغال وربطوا أنفسهم مكانها. غورو كضابط لديه تقاليد، وعندما استشهد يوسف العظمة اضطر كجنرال أن يذهب ويقدم له التحية اعترافاً بشجاعته، لكن عند دخوله دمشق وقيام التجار بما قاموا به، أرسل إليهم في اليوم الثاني هدية؟ هل تعلم ما هي؟ **أكياس من التبن**...

مع تطور خَيار الانخراط في المزالق الليبرالية المختلفة، ارتفع الفقر لـ40% ورفعوا مستوى البطالة وخفضوا نسب النمو، وكان شعارهم «دَع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو»، أي دَع الفقراء يزدادون فقراً فهم معيقٌ للنمو، هذه النتيجة المضحكة التي يمكن استنتاجها من شعارهم.

التطور الذي حدث عملياً خلق الأرضية المادية الاقتصادية الاجتماعية للانفجار، لأن التحول بنتائجه الضرورية الكافية للانفجار أنجز في 2010 وهذا رافقه محوران؛ وبما أننا تقدمنا بالطريق الليبرالي جاء القطريون والأتراك وقالوا لنا نحن ندعمكم في هذا الاتجاه، ولكن عليكم أن تغيروا القوانين والتشريعات، أي عملياً عليكم تغيير البنية السياسية الموجودة في سورية، والبنية السياسية ليس المقصود بها حزب البعث، بل علاقة المجتمع بالدولة التي تحوي حداً أدنى من التفاهم على أساس المكتسبات التي تحققت تاريخياً. وفعلاً بدأت التغييرات، وما عرفناه في ما بعد أنّ حَفْرَ الأنفاق بالمعنى المادي

والسياسي كان قد بدأ منذ ذلك الحين، والأنفاق السياسية التي أدت عملياً إلى الانفجار، تتمثل بإبعاد قسم مهم من الجماهير عن النظام، والشراكة الأوروبية أيضاً كانت تريد تنازلات مختلفة.

المهم أن الأمور لم تمر بهذه البساطة في سورية، لكن ثمنها كان غالياً، لأن ثمنها كان التخلي عن مكتسبات اجتماعية أثارت استياء الجماهير، والقشة التي قصمت ظهر البعير أن الحكومة في سورية كانت منذ الستينيات تدعم الإنتاج الزراعي بأشكال مختلفة: من المازوت والسماد والقروض والبذور، وفي الفترة الأخيرة قبل الانفجار بدأ يتراجع دعم الإنتاج الزراعي؛ الفلاحون المتوسطون والصغار، والكبار أكثر؛ كانوا مستفيدين من نظام التسعير والقروض وشراء الدولة لمنتجاتهم بأسعارٍ محددة، وكانت هذه العملية كلها مدعومة، وفيما بعد رُفِع جزئياً الدعم عن المازوت، وأصبحت الزراعة خاسرة بالنسبة للمزارِع والمنتج، وأدى هذا على مدى سنتين أو ثلاث سنوات متتالية إلى إنشاء أرضية استياء هائلة من وضع جهاز الدولة المستكبر على الناس.

هذه العوامل، الشراكة المتوسطية والعلاقات مع تركيا وقطر، والتي تسببت بإغلاق صناعات وورشات كبيرة ومتوسطة بالآلاف؛ العلاقة مع تركيا مثلاً، وفتح الحدود لها دون ضرائب تقريباً، أغلقت كل ورشات صناعة المفروشات في ريف دمشق مقابل الموبيليا التركية التي سحبها بعض المتنفذين، وهذه الورشات التي كانت موجودة في منطقة «سقبا» وغيرها من مناطق الريف الدمشقي، كانت تشغّل آلاف العائلات، الذين أُغلق طريق المستقبل أمامهم. وقس على ذلك فيما يخص المسائل الأخرى... كل هذه العوامل أدت إلى ما آلت إليه الأمور، وكنا قد حذرنا من هذا كله، مراراً وتكراراً، وقبل سنوات عديدة من الانفجار...

الفصل الثاني

الانفجار

الحركة الشعبية

- ***نبدأ الآن بالقراءة الملموسة لما جرى منذ العام 2011... دخلت الجماهير في التجربة... ما هي مميزات الحركة الشعبية في سورية، وما هو مفهومها العام ابتداءً من 2011، ولعلنا نبدأ بمقاربتها عبر رؤيتها ضمن سياق ما يسمى "الربيع العربي" ثم ننتقل لنلقي نظرة أكثر قرباً...***

نعم هذا مدخل جيد، لكن حتى "الربيع العربي" يجب وضعه ضمن سياقه؛ الحركة الشعبية في سورية، وفي جانب مهم منها، هي جزء من المدّ الذي جرى في المنطقة ويسميه البعض بـ"الربيع العربي"، أنا لا أحب هذه التسمية لأنها تسمية أطلقتها المراكز الغربية على غرار تسميات الثورات الملوّنة كجزء من الجهد الهائل الذي بذلته لتحويل الحركة إلى ثورات ملونة فعلية، أي إلى ثورات مضادة.

بكل الأحوال، الحركة في سورية هي جزء من المدّ الذي وصل إلى منطقتنا بعد انتقال مركز الانفجار العالمي إليها؛ الانفجار الذي كان في نسخته الأولى 1789 في باريس الثورة الفرنسية، وبنسخته الثانية انزاح مركز الثقل، ومركز الانفجار نحو الشرق قليلاً؛ إلى روسيا من خلال ثورتي 1905 و1917، واستمر حتى الانتصار في الحرب الوطنية العظمى عام 1945 مجتاحاً أوروبا وآسيا وإفريقيا. كانت الموجة الأولى أوروبية، لكن أوروبا كانت تُعتبر في حينه العالم كله من وجهة نظر الانتشار الرأسمالي، وكانت الموجة الثانية أوروبية آسيوية شملت الصين، وهي ليست بالشيء القليل، وأجزاءً من إفريقيا؛ بمعنى أن الموجة الثانية امتدت على ثلث الكرة الأرضية.

أريد هنا أن ألفت النظر لمسألة؛ إذا كان مركز الثقل ينتقل نحو الشرق، فمن المهم الإجابة عن السؤال: **لماذا ينتقل؟** لا توجد دراسة أو إجابة شافية عن هذا السؤال، لكن الملاحظة تسمح بالقول، أولاً: إن المناطق التي لم تشملها الانفجارات السابقة، ولم تنخرط في النشاط السياسي العالي السابق، تدخل ومع الوقت، معترك الحياة السياسية النضالية العملية، بمعنى أنّ الموجة يتسع انتشارها ويزاد طول قطرها باطّراد... وثانياً: إن المناطق التي تعرضت للانفجار السابق، سرعان ما يصلها الانفجار الجديد ويؤثر عليها...

- ***أي أنّ نصف قطر دائرة الاهتزاز- الانفجار يزداد مع اطّراد انتشار الرأسمالية عالمياً، لذلك فإنّ انزياح مركزه يبقي مراكز الانفجار السابقة ضمن دائرته، أليس كذلك؟***

نعم، لذلك إذا كان مركز الثقل اليوم، مركز الانفجار، هو في الشرق الأوسط، فهذا يجب أن ينبئنا بقضية، **أن المراكز السابقة جميعها، داخلة حكماً في إطار هذه الموجة**، عاجلاً أم آجلاً... **الجديد في هذه الموجة، أنها ستستكمل تغطية العالم كله، مؤكدة أن الرأسمالية دخلت في حقبة خطيرة ومهمة، ويمكن أن تكون أزمتها نهائية إذا توفر الظرف الذاتي...**

- ***أي الأحزاب الثورية...؟***

ليس تماماً؛ الظرف الذاتي هو أولاً وجود البديل، رسمة البديل، برنامج البديل، وثانياً درجة التفسخ والانقسام عند الطرف الذي يعاني الأزمة؛ هل بقيت لديه احتياطات يستطيع بها الوقوف على قدميه مرة ثانية أم لا؟ في الأزمتين الأولى والثانية في القرن العشرين، أي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، تبين أن لديه احتياطات تسمح له أن يقف مرة أخرى على قدميه، والآن هل لديه احتياطات يقف بها على قدميه، وهل المرض الذي يعانيه هو فعلاً مرض الاحتضار؟

هنا لا نبتعد عن لينين كثيراً في قراءته لـ"**الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**"؛ عندما تكلم عن صفاتها التي ظهرت، تكلم عن آخر مرحلة، تكلم عن

طفيليتها، وتكلم عن احتضارها. ماذا يعني احتضارها؟ يعني أنها دخلت طوراً تاريخياً وقفت به قبالة الحائط، والسؤال هو متى؟ هذا السؤال بقي يُطرح لخمسين سنة، البعض يعتقد أنه طالما الأمر هكذا فغداً سوف يحصل، كلا هي مرحلة تاريخية، والآن أعتقد عندنا كامل الحق أن نقول ذلك.

- ***إذن بالعودة للخصوصية السورية، خصوصية الحركة الشعبية في سورية، كيف يمكننا توصيفها وتحديدها؟***

إحدى خصائص تطور الوضع السوري، التي لا تشترك فيها سورية مع تونس ومصر على الأقل، هي تنوعها الثقافي الغني جداً، وهو عامل قوة لها منذ الثورة السورية الكبرى، ويريد البعض تحويل هذا العنصر إلى عامل ضعف وتفتيت وتقسيم.

هذه الظاهرة هي عامل قوة وعامل ضعف في آنٍ معاً؛ عامل قوة إذا استخدمت بشكل صحيح، وعامل ضعف إذا أسيء استخدامها. في لبنان، الذي يقولون إنه متنوع «بشكل هائل» يوجد 17 ديناً وطائفة، وفي العراق 3 مكونات أساسية، لكن في سورية هنالك أكثر من 40 مُكَوِّناً؛ ومن هنا، فإنّ خطورة عالية تكتنف انفراد أي مكون من مكونات الدولة ما قبل الوطنية «قومي– ديني – طائفي– عشائري» بسلطات عالية المستوى تجعله سهل الانفكاك عن المركز، لأن ذلك لا يلبث أن ينتقل لكل السلسلة فارطاً عقدها. ومن هنا أيضاً، يتضح أن المسألة ليست مسألة ديمقراطية وصلاحيات على العموم، بل هي مسألة ديمقراطية وصلاحيات للناس، وأيضاً هي كيفية الحفاظ على الدولة المركزية التي تختنق الأطراف دونها. لدينا مثال الاتحاد السوفييتي: انهار الاتحاد السوفييتي، تحول إلى جمهوريات مشتَّتة، فلننظر إلى الإحصائيات، هل تحسّن الوضع الاقتصادي؟ كل هذه الجمهوريات تراكضت في حينه نحو الانفصال، وجرى الترويج أن وضعها سيصبح أفضل، والنتيجة أن وضع الكل باتَ أسوأ؛ لأن التركيبة الناتجة عن وجود سوق واحدة وتقسيم عمل عميق جداً يجعل الكل متصلاً؛ أيُّ انفكاك يخنق. في سورية تكوَّنت سوقٍ واحدة لأن درجة تطور الرأسمالية منذ السبعينيات حتى اليوم وصلت حداً لا بأس به، وانفكاك أي منطقة من سورية

اليوم، شكلياً أو فعلياً، عن المركز، يعني اختناقها. وإذا انفكت أكثر من منطقة، فهذا يعني اختناقها جميعها، وما أدراك باحتمال الاصطدامات التي ستحصل نتيجة تقسيم الحدود والخلافات التي ستظهر حولها.

ما أقصد قوله هو أن الحركة الشعبية في سورية، وفي كل تاريخها منذ الخمسينيات، وعلى أهميتها الكبرى، إلا أنها كانت لديها نقطة ضعف في التكوين، هذا أولاً. وثانياً: سورية حديثة التكوُّن؛ فقد كانت جزءاً من امبراطورية كبيرة، وبعد "سايكس- بيكو" أصبحت الدولة التي نعرفها، إذا قارناها بمصر التي عمرها 5000 سنة...

- ***والعراق أيضاً قديم جداً كدولة...***

نعم، في حين أن سورية التي نعرفها عمرها 100 سنة، 100 سنة كانت تتكون خلالها الهوية الوطنية، ولم يجرِ استكمال تكوينها، لأسباب وتعقيدات كثيرة مررنا على جزءٍ منها.

وكي تكون الحركة الشعبية المنطلقة مجدداً في سورية، على مستوى الضرورات المطلوبة، فإنها ينبغي أن ترث كل الإيجابي في التطور السياسي السابق الذي بدأ في الخمسينيات وأن تضيف إليه، لكن المشكلة هي أن هذا التطور تم قطعه كما أسلفنا، وهو بذاته لم يكن قد نضج بما يكفي، وتبعت ذلك فترة طويلة ساد فيها مستوى منخفض جداً من الحريات السياسية والديمقراطية، مما أعاق تراكم تجربة ونضج ووعي الحركة الشعبية، وأعاقها أيضاً عن تكوين قواها القيادية؛ حتى الأحزاب التي كانت تقود في الخمسينيات أصبحت شكلية وغير فعالة، وغير موجودة فعلياً لاحقاً، وإنْ كانت موجودة، فهي موجودة كأشكال وهياكل، وليست موجودة كدور وظيفي.

إذا أردنا أن نلخص، فإنّ للحركة الشعبية في سورية تقاليد كبيرة تستمد قوتها من التاريخ ومن التنوع، لكن هذا التنوع هو بذات الوقت نقطة ضعف إذا ما استُغِلَّ من قبل الخصوم والأعداء، حيث الدولة جديدة، والتقاليد ما زالت غير راسخة، وفي ظِل انعدام الحريات السياسية كان تطور الحركة الشعبية

بطيئاً، كان التطور عاصفاً في الخمسينيات، وعانى من ركود شديد في النصف الثاني من القرن العشرين. وهنا لا يمكن إلا أن نتذكر **أن هذا الحال المؤقت للحركة الشعبية في سورية ليس حالها هي فقط، بل هو حال كل الحركات الشعبية في العالم والقوى السياسية المنبثقة عنها، خلال مرحلة الركود الذي ساد في النصف الثاني من القرن العشرين.**

- ***الترجمة الملموسة للحركة الشعبية، التي رأيناها في منطقتنا، هي بشكل أساسي المظاهرات، هل يسمح ذلك بالاستنتاج أنّ الشكل الأساسي للحركة الشعبية هو المظاهرات؟ هل توجد أشكال أخرى؟ وعلى العموم ما الأشكال الملموسة التي يذهب إليها ذهنكم حين تقولون حركة شعبية؟***

عندما نستخدم تعبير "درجة نشاط الحركة الشعبية"، فإننا نقصد استخدام مرادف لما قصده لينين بالشرط الثالث للوضع الثوري أي إمكانية الثورة؛ وهو النشاط السياسي العالي للناس، للجمهور، للشارع، هذا هو المقصود بالحركة الشعبية.

- ***بغض النظر عن الشكل الملموس لهذا النشاط؟***

نعم بغض النظر، لأن النشاط السياسي العالي يمكنه أن يأخذ أشكالاً متنوعة شتى، يمكن له أن يكون مباشراً أو غير مباشر، في الشارع أو في المعمل أو في النقابات أو في الصحافة والإعلام... إلخ، بل وحتى يمكن له أن يكون بين أربعة جدران! **هل بقيت أسرة سورية واحدة لم يغدُ النقاش السياسي جزءاً من حياتها اليومية** ؟ لم يكن الأمر كذلك في فترات الركود.

الحركة الشعبية تعني درجة اهتمام الناس بحل مشكلاتهم التي يعانون منها، ولكن ليس فقط ذلك، بل تحديداً: النظر إليها بطريقة جديدة؛ البحث عن أسبابها العميقة وعن حلولها الحقيقية... هذا هو المقصود بالحركة الشعبية.

الشكل الأكثر تقدماً، هو إعلان الرفض والمطالبة بالحقوق بصوت عالٍ، في الشارع، ولكن حتى لو اجتمع ثلاثة أشخاص في منزل ليتناقشوا في ما يجري سياسياً وما يجب أن يجري، فهذا أيضاً نشاط سياسي.

قبل 15 آذار 2011 كان يلاحظ أن درجة النشاط السياسي المنخفض مستمرة تاريخياً، خاصة عند الشباب. وفجأة دخل المجتمع كله، كبيره وصغيره، دخلوا من الباب العريض، مجال الاهتمام بالعمل السياسي. هذا شيء جيد، ومفيد، ولكن أين مشكلته؟

الجمهور الجديد ليست لديه تجربة سابقة كافية، ليست لديه درجة وعي سياسي بحدوده الدنيا بسبب مستوى الحريات السياسية السابق، وبالتالي فهو خام، وكُنّا أمام طريقتين للتعامل مع هذا الجمهور، إما مساعدته أن يسير على الطريق الصحيح ويقطع مراحل هذا التطور بسرعة ويتحول إلى طاقة إيجابية كبيرة في تحقيق التحولات الكبرى المنتصبة أمام البلاد، ويكون هذا الجمهور الذراع الحقيقية للإصلاح الحقيقي الجذري المطلوب في البلاد، أو الطريقة الثانية كما جرت العادة من قبل القوى المرتبطة بالفضاء السياسي القديم أن تقمع هذه الحركة، لأن هذا الفضاء يخاف من كل شيء جديد، أما أن تنخرط قوى الفضاء القديم في توظيف الجديد من أجل انتقال سلس من القديم الذي يموت وقد مات سريريا، إلى الجديد، فلا أمل تقريباً في ذلك...

حاولنا ذلك بالمناسبة، مع الأسف يبدو أن قوى العطالة من الماضي، من الفضاء السياسي القديم، تشد إلى الخلف بقوة، ولا تسمح بذلك.

- ***كيف يمكنكم تفسير التشوّهات التي تعرضت لها الحركة الشعبية في سورية، سواء أكان ذلك بدخول عامل التسلح عليها أم بظهور بعض الشعارات الطائفية هنا أو هناك، ارتباطاً بما ذكرتموه هنا عن تعقيد التركيبة السورية؟***

الوضع الثوري، كما قلنا سابقاً، هو احتمال ثورة، وهو أيضاً احتمال ثورة مضادة. الوضع الثوري بشروطه الثلاثة مُحَقَّق في سورية: الذين في الأعلى لم يعد باستطاعتهم أن يحلوا أية مشكلة من المشاكل المطلوب حلها، صغيرها وكبيرها، من هنا وزن الجهاز الأمني؛ الصراع باستخدام القوة فقط وليس بالحلول الذكية. الذين «تحت» لا يستطيعون التحمل أكثر، وظهرت إلى الوجود درجة نشاط

سياسي عالٍ. لكن في ظل ضعف الحركة السياسية، وانخفاض مستوى الوعي السياسي الناتج عن الانخفاض الشديد لمستوى الحريات السياسية تاريخياً، إلى جانب أسباب اقتصادية واجتماعية متعددة، فقد تمظهر النشاط السياسي بالأشكال التي رأيناها؛ كان من السهل خداع الحركة وتوجيهها لأماكن مسدودة، دون أن تفهم إلى أين يوجهونها. ومَثَلُ الحركة الشعبية في أيامها الأولى، كمثل طفل يتعلم المشي، وخرج إلى الشارع، بكل بساطة من الممكن أن يضيع إذا لم يأخذ أحدٌ بيده، يمكن أن يعود إلى المنزل متأخراً، ويمكن أن يختفي مؤقتاً إلى حين يجده أهله. الحركة الشعبية في أيامها الأولى كانت هكذا: طفل تعلم المشي حديثاً، فتح الباب وخرج، لم يجد أحداً يأخذ بيده، خاض تجربته الأولى، ولو تمكن أهلُه من إعادته للمنزل لكان في خروجه الثاني أكثر نضجاً بحيث لا يكرر أخطاء الخروج الأول. المشكلة أن هذا الطفل الذي تعلم المشي وخرج من المنزل، خرج ولم يَعُد، لأنه تم اختطافه! اختُطف من قوى محلية وإقليمية ودولية، وتحت شعارات رنانة وثورجية جداً، لم تكن تريد تنفيذ أيٍّ منها حقيقة، بل كانت تريد إحداث اشتباك، وإدامته لتنفيذ هدف وظيفي آخر ليس له علاقة بالحركة الشعبية، **هذه الوظيفة هي تسهيل وتطبيق الفوضى الخلاقة.**

أعرف كثيرين ممن شاركوا في الحركة الشعبية السلمية ثم انتقل بعضهم لاحقاً لحمل السلاح. لدى النقاش مع مجموعة منهم كانوا مُصِرّين أنهم مضطرون لحمل السلاح دفاعاً عن النفس، وأن هنالك من سيدعمهم في الخارج، والبعض قال صراحة إنه تلقى الدعم فعلاً من الأمريكان. قلت لهم "بحملكم السلاح فإنكم تؤخرون تحقيق مطالبكم وترفعون بشكل هائل تكلفة تحقيق تلك المطالب، إلى جانب أنكم تخاطرون بعدم تحقيقها مطلقاً إذا انزلقت البلد لما يريده الأمريكان؛ الأمريكان يكذبون عليكم، وهم لا يأبهون لمطالبكم ولا يهمهم إحداث تغيير لمصلحة السوريين؛ ما يريدونه هو إدامة الاشتباك؛ يدعمونكم الآن لأنكم الأضعف، لو لم تكونوا أضعف لما دعموكم"! بعد سنة أو سنتين من هذه الواقعة قال لي بعضهم تبين لنا أن الأمريكان كانوا يكذبون علينا، هدفهم ليس دعمنا، هدفهم إدامة الاشتباك في سورية...

- ***وما هو الهدف من إدامة هذا الاشتباك؟***

تدمير سورية، وجعلها تنزف... برنامج الحد الأدنى هو إفقادها دورها الوظيفي، وبرنامج الحد الأعلى إلغاؤها من الوجود جغرافياً – سياسياً، أي إلغاء حتى نتائج "سايكس بيكو"، لذلك فإن الحركة الشعبية لم تكن جاهزة، لكنها كانت ستعبر بسرعة بفترة تكوّن **لو لم يمارَس العنفُ ضدها، ولو لم يمارَس العنفُ منها**، العنف منها وضدها قدما المبرر أحدهما للآخر، **وساقا الحركة باتجاهات لم تكن جاهزة لها فكرياً وسياسياً. هذا كله كان من الممكن تجاوزه لو كانت هناك قوى سياسية طليعية**، من تلك التي يتكلم عنها لينين، لكن هذه القوى **كانت موجودة على الورق وهي جزء من التاريخ الآن، على الأرض ليست موجودة، والسبب، نظام "الحزب الواحد القائد"، السبب المنظومة الأمنية، السبب مستوى الحريات السياسية الذي منع تطور قوى سياسية طليعية يمكن لها أن تلعب دوراً في توجيه الحركة**. لذلك عندما انطلقت الحركة الشعبية، كانت هي في وادٍ والحركة السياسية القائمة في وادٍ آخر، وليس هناك أيّ صلة بينهما، وهذه الطامة الكبرى والمأساة بالنسبة للحركة السياسية التي لم يبقَ لها أساس للوجود لأنه ليس لها جمهور، وللجمهور أيضاً؛ الضائع لأن ليس هناك أحد يأخذ بيده ويقوده، **ولا أقصد بقيادته أن يعمل عليه زعيماً، بل أن ينصحه**. لا يوجد... **لذا ما الذي كان من الممكن أن يحصل لو لم يكن هناك تدخل خارجي؟** كان يمكن للحراك أن يَعْبُرَ تطوراً تاريخياً تدريجياً حتى يأخذ مداه... لم يكن هناك وقت وحصل تدخل خارجي لأن الحركات من هذا النوع تحتاج وقتاً، الثورة الفرنسية استغرقت سنتين حتى أنتجت قياداتها الكاريزمية والواعية، سنتان كاملتان... روسيا 1905 لم تنتج قيادات، القيادات جرى إنتاجها حتى ثورة 1917 ببعض الوقت؛ أي أن العملية استغرقت عشر سنين؛ عملية إنتاج قيادات سياسية للحركة العفوية. في سورية لم تأخذ الحركة مدى سوى ستة أشهر حتى بدأ استخدام السلاح وسالت الدماء وجرت إزاحتها لمكان آخر. بالتوازي كانت الحركة السياسية الموجودة تعمل على مبدأ "في التمهل–

التأني السلامة"، وكان قسم من النظام يريد دماءً، لأنه بهذه الطريقة يطبق رسمة العام 82، وهذا القسم الذي يريد دماءً لا يريد تغييراً، والخليج والعربان والغرب يريدون شيئاً آخر؛ **يريدون إدامة اشتباك وفوضى خلاقة بنهاية المطاف**، لذلك كان الدعم العسكري للمعارضة المسلحة مقنّناً، بحيث لا يسمح بكسر الميزان الموجود، ولكن يسمح بإدامة الإشتباك؛ كرٌّ وفرٌّ، لكن بحدودٍ معيّنة وضمن خطوطٍ حمراء مرسومة مسبقاً، لأن المطلوب هو استمرار الحريق لأطول مدة ممكنة، وازدياد عدد الضحايا لأكبر عدد ممكن؛ لأنه إذا ازداد عدد الضحايا تتحول ميزة سورية فيما يخص المكونات **إلى نقمة**، وتصبح الفوالق والهوة بين المكونات التاريخية لما قبل الدولة الوطنية كبيرة لا يمكن ردمها.

من هنا فإنّ أهمية كبرى تبقى معلقة على مَن يستطيع الأخذ بيد الحركة الشعبية، وهذا **لا يمكنه إلا أن يكون عابراً للطوائف والأديان والقوميات**، وعدم تبلور هذا النوع من القوى بشكل كافٍ أدى إلى انزياح الأمور إلى طريق آخر. **مع ذلك، فإن المشروع التفتيتي لم ينتصر بشكله الكامل، بسبب توازن القوى الدولي الجديد وبسبب الدخول العسكري الروسي المباشر في أيلول 2015...**

السلاح والتسلح

- ***قد يكون دخول التسلح على الحركة الشعبية بمثابة التشوّه الأخطر من ضمن التشوّهات التي أصابتها، كيف جرى ذلك، ولماذا؟ ومَن هو المسؤول عنه؟***

إذا كانت الحركة الشعبية بقسم هام منها قد خُطفت عبر التسلح، فإن أحد أسباب ذلك هو انخفاض مستوى الوعي السياسي، ومحاكاة تجارب قديمة جرت في بلدان قريبة مثل العراق وليبيا، وفي ذهن الذي ذهب لحمل السلاح أنه بدعم خارجي سيصل إلى النتائج نفسها.

كان واضحاً لنا منذ اللحظة الأولى أن **حمل السلاح هو "مسبحة الشيطان"**، ولن يُنتج إلا مزيداً من تعقيد الأزمة وإطالتها، وكنا نقول إنه لن يكون بمقدور أحد أن ينتصر على أحد؛ ليس استخفافاً بأحد، بل لأن الوضع الدولي تغيّر عما سبق وانعكاساته الإقليمية لن تسمح لأحد بالانتصار.

بالمناسبة، أولئك الذين صاغوا وروجوا شعاري "الحسم" و"الإسقاط"، وخلافاً لمَن ردّد وكرر هذين الشعارين مقتنعاً ومصدقاً، يفهمون جيداً أن الوضع الدولي وانعكاسه الإقليمي وانعكاسه اللاحق محلياً وداخلياً لن يسمح بتحقيق أي من الشعارين...

وإذا كان الوضع الدولي غير مفهوم تماماً بالنسبة للبعض، في بدايات الأزمة، فقد بات ذلك واضحاً بعد الفيتو الصيني – الروسي الأول والثاني، اللذين ثبّتا استنتاجنا أننا نعيش لحظة تغيير شامل للوضع الدولي ولميزان القوى الدولي التي كانت قد بدأت، وأنها ستؤدي إلى تغيير نمط العلاقات الدولية المعروف تاريخياً منذ خمسين سنة.

- ***هذه "اللحظة"، هي لحظة بالمعنى التاريخي؛ أي أنها قد تستغرق سنوات عديدة...***

نعم، هي لحظة بالمعنى التاريخي، لحظة صِفرية؛ المنحى العام للقوى الصاعدة هو باتجاه مزيد من الصعود، وللقوى المهيمنة سابقاً هو باتجاه الهبوط، واللحظة التي نتحدث عنها هي لحظة التقاء الخطين الصاعد والهابط في نقطة واحدة، مع ميل الخطين للاستمرار أحدهما صعوداً والآخر هبوطاً...

- ***لحظة توازن قلق...***

طبعاً هي لحظة توازن قلق، وهذا "**التوازن الصِفري**" على المستوى الدولي وانعكاساته الإقليمية وضع سورية في وضع جديد أمام الاحتمالين التقليديين: التدخل المباشر أو غير المباشر؛ فالتدخل المباشر لم يعد ممكناً، لكن هذا لا يعني تحقُّق احتمال التدخل غير المباشر بصيغه المعهودة تاريخياً، بل بصيغ أكثر تعقيداً وأكثر كثافة كمحاولة للتعويض عن انغلاق أفق التدخل المباشر الكلاسيكي، كما جرى في العراق مثلاً...

القسم الأكبر من أدوات التدخل غير المباشر، أجنبي. كذلك تمويله، وحتى رجاله قسم منهم أجانب. الترياق الشافي هو أن يتفق السوريون فيما بينهم، لكن بين السوريين، هنا وهناك، مَن يظن أن الأمور ذاهبة نحو **الحسم أو الإسقاط**، كان لا يريد أن يتفق... لو اتفق السوريون باكراً لكانوا استفادوا من اللحظة الصفرية إيجابياً وكانوا منعوا الأجانب من التدخل، ومنعوا التدخل الخارجي ووفروا نهراً من الدماء، وذهبوا لتحقيق الإصلاحات الضرورية التي لا مفر من تنفيذها...

- ***إذن، أنتم تعتبرون أنّ التسليح كان شكلاً من أشكال التدخل غير المباشر، وأنّ النتيجة كانت واضحة بالنسبة لكم بناء على فهم توازن القوى الدولي...***

نعم، كان واضحاً لنا أن نتيجته ستكون كارثية؛ لأنه لا يمكن لأحد أن ينتصر:

طرفان دوليان يدعمان طرفي الصراع، كل لأسبابه الجيوسياسية أولاً والسياسية ثانياً. الروس يدعمون سورية لأسباب جيوسياسية على رأسها الدفاع عن أنفسهم، ليس لأنهم يحبّون النظام أو يكرهونه، يحبّون المعارضة أو يكرهونها؛ المسألة ببساطة: **سقوط سورية بيد الغرب، وإحداث الفوضى الخلاقة فيها، سيصل إلى عمق الأراضي الروسية سريعاً**، وكذلك الأمر بالنسبة للصين إلى حد ما... لذلك **فإنّ حسم الأمور عسكرياً ضمن توازن صفري، مسألة مستحيلة**، وستستمر المعركة طويلاً إذا بقيت المسألة مرتبطة فقط بحسم ميزان القوى الدولي...

والمتشددون المتنفذون ضمن أطراف الصراع السوري، أثبتوا حتى الآن أنهم غير مهتمين إطلاقاً بكم سيطول هذا الصراع وكم سيمتد درب آلام الشعب السوري... بخلاف ذلك كان ممكناً الاستفادة من التوازن الصفري إيجابياً، أي استخدامه منصة لتصفير التأثير الدولي عبر تحقيق توافق سوري- سوري، ولكن لم يتحقق ذلك، وبات واضحاً أن "التوازن الصفري" لن يستثمر إيجاباً في ظل سطوة المتشددين، الذين يصطفون في نهاية المطاف، وأياً تكن الشعارات التي يقولونها، يصطفون في المعسكر الغربي، والأمريكي خاصة، سواء وعوا ذلك أم لم يعوه، وبينهم بكل تأكيد من يعي ذلك بعمق ويحاول توظيفه...

ولأن "التوازن الصفري" لم يتم استثماره للحل، فإنّ الأزمة امتدت، وبات ضرورياً وموضوعياً، الخروج من الصفر الدولي لتغيير التوازن، حتى بين القوى السورية، ضد مصلحة المتشددين. هذا ما جرى مع دخول القوات الروسية في أيلول 2015، ورأينا آثاره المختلفة. **لم نعد في لحظة توازن صفري، بل ما فوقها، لكن ليس كثيراً**... وحتى إنْ كان الميل العام الصاعد واضحاً، لكن لا يزال التوافق بين السوريين ضرورياً، ويمكن القول إنّ ظروف ذلك التوافق باتت أفضل، وفرصه أعلى، لأن معسكر الفوضى الخلاقة على المستوى الدولي بات أضعف، ولأنّ المتشددين على المستوى الإقليمي والمحلي، وكنتيجة مباشرة، باتوا أيضاً في حال أضعف...

- ***هناك ضمن المعارضة من يوافقكم الرأي أن الذهاب إلى التسلح هو***

انتكاسة وتغير سلبي لتطور الحركة الشعبية، ويقولون إنه كان هنالك مشروع سياسي سلمي تغييري تمت سرقته عبر بالتسلح، إلى أي حد تتفقون مع هذا التوصيف؟

هذا الكلام غير دقيق، لم يكن هناك مشروع؛ أولاً: لأن الحركة عفوية وليس لديها برنامجها السياسي.

- ***هناك قوى تقول إن لديها برامج...***

حتى لو كان هنالك كلام مكتوب على الورق، فهذه ليست برامج متوافقة مع ضرورات اللحظة؛ البرامج هي توسيع الشعارات، فالشعار شيء والبرنامج شيء آخر. **البرنامج كما أفهمه هو أن يكون لديك خريطة تفصيلية للتغييرات المطلوب إجراؤها**، وأكثر ما قُدِّم من قبل بعض القوى السياسية هو برامج لها علاقة بالبنى السياسية فقط، أما ما هي التغييرات الاقتصادية الاجتماعية، وكيف ينعكس ذلك على سلطة الشعب وممارسة تلك السلطة؟ فلا يوجد.

أما ثانياً، فالبرامج عموماً، والثورية خاصة، لا يمكن وضعها «من فوق»، من قبل بعض الأذكياء والنوابغ؛ صناعة برنامج حقيقي قابل للتطبيق لا تتم دون مشاركة كبيرة من الناس أصحاب الحركة العفوية، أو الذين كان اسمهم أصحاب الحركة العفوية، والذين ينضجون بالنقاش والحوار الذي يجري بينهم، وبتفاعلهم مع تطور الأحداث.

أحد التعبيرات عن عدم وجود البرامج، هو أن الحديث عن أهمية البرنامج الاقتصادي–الاجتماعي، يواجَه في كثير من الأحيان بالاستهزاء! يقولون لك: كيف تتكلمون بهذه القضايا الصغيرة؟ ومَن يقول ذلك ربما لم يسمع من قبل أن **السياسة ليست في نهاية المطاف سوى تعبير مكثف عن الاقتصاد**.

- ***وأنتم كحركة سياسية هل كان لديكم برنامج؟***

نعم، نحن وضعنا مشروع برنامجنا[1] في السنوات الأولى للأحداث،

1– تم إطلاق مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية للنقاش العام بتاريخ 2013/8/31، المشروع كاملاً موجود ضمن ملاحق هذا الكتاب.

"مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية"، وهو المخطَّط الأولي لبرنامج الإصلاحات الجذرية التي يجب أن تجري في البلاد. نحن لدينا برنامج، وبرأيي فإن الذي سينتصر في الأزمة، ليس الذي لديه بنادق أكثر، ولا الذي لديه أرض أكثر، ولا الذي لديه عدد ناس أكثر، **مَن سينتصر هو الذي لديه برنامج لليوم الأول بعد الأزمة**. لأن الأزمة ستنتهي عاجلاً أم آجلاً، وستأتي لحظة الحقيقة: **ماذا بعد ذلك؟ وإلى أين أنت ذاهب؟ وما هي مهامك؟ وماذا تقترح على الشعب السوري؟ وما هو النموذج للبنية القادمة التي سيعيش ضمنها السوريون؟** هذا يجب أن يكون واضحاً، وبعد سنوات من صراع طاحن، يستحق السوريون أن يكون عندهم برنامج جدي يؤدي ليس فقط إلى إزالة الآثار السلبية ما بعد الأزمة، بل ويدفع لتقدمٍ سورية، قفزات إلى الأمام، ويمكّنها من استعادة موقعها الذي تستحقه تاريخياً.

هل تعلم أننا في الخمسينات كنا متقدمين على ماليزيا وتركيا واليونان[1]، بحجم الناتج المحلي الإجمالي؟ التذكير بهذا المعطى ليس من باب "الغرور السوري"؛ بل للقول إن هنالك إمكانيات كامنة لم تُستخدم حتى هذه اللحظة. في لحظة تاريخية معينة، حين لم تكن هنالك معيقات، ظهرت هذه الإمكانات، وعندما أصبح هناك معيقات لظهورها اختفت؛ ما يعني أن ظهورها من جديد ممكن؛ وعلينا إزالة المعيقات.

البلدان الأخرى التي خطت خطوات كبيرة إلى الأمام ليست أفضل منا، ولا نحن أفضل منها، المهم هنا هو المسألة الجوهرية التي يتحدث عنها بعض المنظرين: **التناسب بين درجة ونوع الديمقراطية وبين درجة تطور القوى المنتجة**؛ والمعيار الحقيقي لنجاح الديمقراطية هو وجود نمو حقيقي؛ لأن المعادلة الحاكمة لهذا الأمر، وبكلام آخر القانون الموضوعي المحدد لهذه

1- سبقت الإشارة في الفصل الأول لمعطيات حجم الناتج وأرقام النمو المقارنة بين سورية ومجموعة من الدول هي ماليزيا، تركيا، اليونان، والموجودة ضمن دراسة أعدها د. قدري جميل تحت عنوان «واقع النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني»، وفي ملاحق هذا الكتاب، نعيد نشر مقتطفات منها.

المسألة، بسيط في نهاية المطاف: تطور الاقتصاد يعني تعميق تقسيم العمل، وتقسيم العمل يعني توسع «الإنتاج والتبادل والتوزيع» بين منتجين منفصلين متصلين، وهؤلاء يحتاجون إلى أقنية لذلك الاتصال في إطار انفصالهم الإنتاجي واتصالهم عبر السوق في مرحلة التبادل والتوزيع... الديمقراطية تعبير عن ذلك، وإذا لم يكن مستوى تطور وتعقيد أقنية الديمقراطية بمستوى درجة تطور القوى المنتجة أي درجة نمو وتنوعٍ واتساعٍ وسائل الإنتاج وكذلك نمو واستعداد قوى الإنتاج البشرية تكنولوجياً وعلمياً، فإن ذلك سيؤدي حكماً إلى إعاقة التطور، وحتى منعه في حال وجود اختلال كبير بين الأقنية السياسية ودرجة تقسيم العمل. وفي حال كان هنالك تناسب، فهذا معناه أن التطور حتمي. حتى في البلدان الغربية، ذات الديمقراطيات المتطورة، كما يقال، ليس هنالك تناسب حقيقي بين الجانبين «الديمقراطية، ودرجة تطور القوى المنتجة»، وما يسمح لهذه البلدان بالاستمرار، بل وبتحقيق النمو في فترات معينة، هو النهب الخارجي الذي تمارسه، إضافة إلى النهب الداخلي المضبوط عادة ضمن معايير، وفي بعض الأوقات يجري تقديم بعض فتات النهب الخارجي لجمهور الداخل لتعويض جزء من عدم التلاؤم بين درجة الديمقراطية وتطور القوى المنتجة، ويجري أيضاً إشراك هذه الجماهير، بشكل معين، بالإدارة، ولكن مع حفاظ الطبقة–النخبة الحاكمة على المِقوَد بين يديها.

تحافظ على المقود بين يديها، ولكن تسمح للجمهور أن يركب معها في السيارة... في بلداننا تمسك النخبة بمفتاح السيارة ومقودها، والسيارة فارغة، وممنوع لأحد أن يركب...

- ***ويطلقون بوق السيارة بشكل مستمر والسيارة واقفة في مكانها...***

نعم، والبنزين يجري صرفه على المكيف المشغل للتبريد صيفاً وللتدفئة شتاءً... وبالتالي ليس هناك تقدم، والناس جالسة في الخارج، في البرد القارص والحرارة المرتفعة اللاهبة... فأي حال تلك؟ هذا معناه أن درجة تطور القوى المنتجة منخفضة، وأن درجة الديمقراطية أقل انخفاضاً حتى من أن تعبر عن الدرجة المتدنية لتطور القوى المنتجة!

الحرب المركّبة في الخصوصية السورية

- ***تحدثتم مبكراً عن فكرة الحرب المركّبة. ما نريده بالتحديد هو الحديث عن الحرب المركّبة ضمن الخصوصية السورية؛ فأنتم تحدثتم عن الحرب المركبة بشكل أكثر عمومية من سورية، كواحدة من أدوات الفوضى الخلاقة... ما هي الحرب المركبة في الظروف السورية منذ عام 2011؟***

جوهر الموضوع، هو أنه بعد فشل العدوان الصهيوني في تموز – ولأننا نفهم ماهية الدور الوظيفي للكيان الصهيوني في المنطقة– وبعد فشل عملية أخْذِ سورية من الداخل، اقتصادياً وسياسياً على مدى عشرات السنين، أي نقلها إلى المعسكر الآخر نهائياً، وبعد فشل حربي 1967 و1973 وحروب لبنان في الاستيلاء على سورية، ظهر لدينا استنتاج: من المؤكد أن العدو سوف يعيد تقييم استراتيجيته، وقد تغيّرت الإمكانيات اليوم.

أحياناً تكون المواجهة غير مباشرة، وتحديداً ما يسمى «4GW» «حرب الجيل الرابع» «12»... والمقصود أنها مركبة، اقتصادية–سياسية – اجتماعية – عسكرية– نفسية– إعلامية، كلها مجتمعة، وهي داخلية وخارجية في آن واحد ... هذا ما سميناه نحن بالحرب المركبة، وقلنا إننا في سورية مقبلون على نمطٍ جديد من الحرب المركبة، **فما هي نقاط ضعفنا؟** هي الوضع الاقتصاديّ السياسي؛ أي الليبرالية الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية، وسياسياً هنالك درجة الحريات السياسية المتدنية وابتعاد الناس عن العمل السياسي، وعسكرياً النتيجة ستكون محصلة لهذه الإحداثيات، خاصة إذا جرى هجومٍ إعلامي نفسي كبير وتهيئة للأجواء. فالهجوم الإعلامي اليوم يخلق عالماً

افتراضياً غير موجود فعلياً، ويحرك الناس على هذا الأساس. ومن الممكن أن تكسب معاركَ دون أن تحرك جيوشاً.

ما سميناه بـ»الحرب المركبة»، تتم اليوم تسميته إما بالحرب متعددة الإحداثيات، وإما ما فوق الحرب، أو الحرب غير المتناظرة...إلخ.

- ***الحرب البيسكترونية؟***

الحرب البيسكترونية هي جزء. نحن رأينا أن ما كان سيلجأ إليه الأمريكيون والصهاينة ضد سورية هو حرب مركبة. لذلك، كان رأينا أن هذا سوف يحدث... نحن لم نكن في ذلك الوقت، في عام 2006، على اطّلاع كامل على هذه الظاهرة التي كانت قيد التكون، حيث لم يكن قد أتى ذلك العصر المعلوماتي الذي نعيشه اليوم، لكن هذا ما جرى. لهذا قلنا إن سورية كبلد مواجهة ليس لديها ترف التجريب في السياسات الاقتصادية التي أكل عليها الدهر وشرب في أماكن أخرى. وأن هذا الترف سوف يكلفنا غالياً، وهذا ما جرى فعلياً.

أما بخصوص الحركة الشعبية وعلاقتها بالحرب المركبة، فقد تأثرت بالجانب الإعلامي النفسي بلا شك. والذين قادوا العملية لديهم الخبرة الغربية الكافية في هذه الأمور.

- ***خبرة يوغوسلافيا وغيرها...***

نعم، جزئياً، لكن الوضع تطور؛ ثمة أبحاث ودراسات كاملة عن كيفية إسقاط أنظمة من خلال الحرب الإلكترونية المعلوماتية والحرب الافتراضية، أي خلق عالم افتراضي إلكترونياً وجلب الناس إليه. بدأوا في يوغوسلافيا، ولكن في الثورات الملوّنة في أوروبا الشرقية ومن ثم في فضاء الاتحاد السوفييتي أيضاً... تراكم هذا كله، وباتت هناك منظومة كاملة في هذا الاتجاه. ما أريد قوله، إن الحركة الشعبية هي قدر لا رادَّ له، «آتية آتية»، وسوف تولد. مراكز الأبحاث الغربية فهمت هذه الحقيقة باكراً، وأرادت توجيه هذه الحركة الشعبية والتحكم بها في اتجاهات طرقُها مسدودة ولا تؤدي في نهاية المطاف، البنى الاقتصادية الاجتماعية التابعة.

- ***هذه البنى الموجودة في بلدان الأطراف...***

طبعاً، لأنه برأينا أن تغيير البنى الاقتصادية الاجتماعية السياسية هدفه هو فك التبعية. لأن التبعية هي التبادل اللامتكافئ، أي النهب. لماذا يصرّ الغرب على إبقاء هذه البنى نفسها في الجوهر؟

- ***لأنها تعمل لديهم...***

لأن التبعية تصب لديهم. كيف يستطيعون خداعنا؟ من خلال عمليات تجميل للنخب. أي أن هذه النخب تذهب فداءً لبقاء المنظومة؛ بهذه الطريقة جرى خداع الحركة الشعبية.

- ***وهذا ما جرى في مصر بشكل واضح...***

وفي تونس أيضاً. نحن في سورية، كحزب الإرادة الشعبية، قلنا إنهم لن يستطيعوا خداعنا؛ فقد كنا ضد شعار «إسقاط الرئيس»، ليس لأننا نريد إبقاء الرئيس، وكنا ضد شعار «إسقاط النظام»، ليس لأننا نريد إبقاء النظام؛ لقد كنا ضد هذه الشعارات، لأن جوهرها هو تغييرات فوقية تجميلية وإبقاء المنظومة الاقتصادية السياسية الاجتماعية كما هي[1]. الجماهير، وبسبب خبرتها السياسية المنخفضة، جرى خداعها بإنجازات سريعة من الممكن أن تتحقق من خلال ضربة أو ضربتين أو أسبوعين أو ثلاثة، مثلما حدث في مصر، وينتهي الموضوع، مع مرور الوقت بدأت الناس تدرك إلى أيّ حدٍّ تمَّ خداعُها...

1- «إنّ التغيير البنيوي العميق الذي نريده، هو تغيير للنظام، هو سير نحو نظام جديد. لقد أثبتت تجارب البلدان والشعوب في الفترة السابقة، وخاصة في مصر وتونس، أنه وراء شعار إسقاط النظام يختفي الشيء الكثير؛ ففي مصر وتونس لم يجر إسقاط النظام، جرى فيهما إسقاط للرئيس ولحاشيته، وبقي النظام كما هو، النظام الاقتصادي- الاجتماعي القائم على ظلم واضطهاد الناس، القائم على توزيع ثروة غير عادل. أما نحن في سورية فنريد أن نذهب نحو تغيير عميق في بنية النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية...» من الكلمة التي ألقاها د. قدري جميل بتاريخ 2011/10/29 في المهرجان الخطابي الذي عقد على هامش المؤتمر الأول للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير.

- ***في مسألة حجم ونوع التغيير المطلوب، هنالك مثال نشهد عليه، ففي النقاشات مع الهيئة العليا للمفاوضات سابقاً في جنيف، تذكرون أننا عندما كنّا نتحدث عن موضوع جسم الحكم الانتقالي، قال أحدهم...***

قال إننا لا نريد أن نغير شيئاً.

- ***نعم، وإن النظام هكذا ممتاز، لكننا نريد تغيير الشخصيات.***

نعم، كان يتحدث عن عدد محدود من الشخصيات العليا.

الفاشية الجديدة

- ***تكلمتم عن الأساس الدولي الواسع للفاشية الجديدة، ونريد أن نتكلم أكثر عن الأساس الداخلي، لأنها في تمظهرها الملموس في سورية وجدناها في داعش والنصرة وفي أشكال أخرى، والسؤال: هل تمظهرات الفاشية هي فقط بالإرهاب، بمعنى الشكل المسلح لها، وهل هناك تمظهرات أخرى في سورية غير هذه؟***

ماذا تعني الفاشية؟ إذا رجعنا للتعريف العلمي، بعيداً عن الضغط الإعلامي اليومي، **فإن الفاشية حسب ديمتروف هي أكثر أشكال الحكم دموية ورجعية لرأس المال المالي**. الإرهاب هو أكثر الأشكال الدموية والرجعية، **لكن ليس كل إرهاب هو فاشية**، مع أنّه جرى استخدام وتوظيف الإرهاب بأشكاله المختلفة الحديثة من قبل الفاشية بهذه الطريقة أو تلك، لكن نقطة الوصل، والعلامة الفارقة، هي العلاقة برأس المال المالي العالمي...

رأس المال المالي العالمي أنشأ طالبان وداعش والنصرة وغيرها، عبر غض البصر عن مسألة الأفيون والمخدرات والتجارة غير المشروعة، بأشكالها المختلفة، واشترك بها عبر أجهزة المخابرات الغربية.

وصلْنا اليوم إلى وضع يشكل فيه رأس المال المالي الإجرامي 30% من دورة رأس المال العالمي. تدور في عالم اليوم كمية هائلة من التريليونات، إذا كان الناتج الإجمالي العالمي 60 ترليون دولار، فإن حجم الدورة المالية العالمية هو 5 أضعاف هذا الرقم على الأقل. نتحدث اليوم عن 450 ترليون دولار، منها 150 ترليون إجرامي. وفي هذا الحساب لا نتكلم عن الجانب المصرفي، لأن حجم

الكتلة فيه تزيد عن 1000 ترليون وفق أدنى التقديرات الحالية، و ذلك في عام 2008 إذ أصبحت هذه الأرقام بعد ذلك غير معلنة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، لذلك توجد كميات دولارات في التداول أكثر من ألف تريليون دولار وهي أكثر من حاجة السوق العالمية لكنها تؤمِّن هيمنة الدولار عبر طباعته بلا حدود و لا ضوابط و دون ربطه بأي مكافئ حقيقي...

إذا أردنا العودة بالزمن إلى الوراء قليلاً لمزيد من الوضوح وتحديداً إلى فترة ثلاثينيات القرن الماضي، سنرى أن الإنجليز ساهموا بتأسيس وتكوين حركة الإخوان المسلمين كجزء من مركز مالي عالمي، كجزء من رأس المال المالي العالمي، والتنظيم السياسي الإخواني أحد ملحقات ذلك المركز، والإخوان المسلمون شكلوا في ما بعد حاضنة للتنظيمات المتطرفة. هذه التنظيمات أصبحت لديها مواردها من رأس المال المالي الإجرامي المشارك به عالمياً.

- ***ماذا عن الأشكال الأخرى للفاشية عدا قطع الرؤوس؟***

في دول العالم الثالث، النخب المالية التي تغذي الحروب، والتي تقوم بالقمع بمستوى إرهاب عالمي، أليست فاشية؟ هي أيضاً فاشية. لذلك الفاشية اليوم ليس لها وجه واحد متمثل بمظاهر قطع الرؤوس وأكل القلوب، الفاشية لها شكل آخر هو أنظمة تُمسك بزمامها نخب تتمركز لديها رؤوس أموال هائلة، هي في النهاية جزءٌ من رأس المال المالي العالمي، وتقوم بسياسات قمعية، خاصةً في البلدان ذات الأوضاع القلقة وغير المستقرة، هذا النوع من الأنظمة ينطوي على العديد من صفات الفاشية، وإن لم تكن منتمية إليها فعلاً، بمعنى أنها لا تملك صلاتِ ربطٍ حقيقة وإمكانيات نفاذ إلى الكتل المالية الكبرى، فهي من حيث الوظيفة تخدم الفاشية حتى إن لم تنتمِ إليها.

- ***إذا كان ما وصفتموه هو وضع نخب الفاشية الجديدة، فماذا عن جماهيرها – وقودها، كيف يمكننا تفسير التحوّل السريع لعدد غير قليل من السوريين نحو تأييد هذه الفاشية أو الانخراط الفعلي ضمنها؟***

هل يمكن تفسير ذلك فقط بالانحدار الهائل لمستوى المعيشة، خاصة في بعض المناطق حيث تقطّعت سبل العيش بشكل نهائي تقريباً؟

منصة انطلاق الظاهرة بالمعنى الاقتصادي–الاجتماعي، كانت محضّرة وجاهزة منذ ما قبل العام 2011؛ فما الذي يعنيه توزيع ثروة ينال فيه 75% من السوريين 25% من الثروة المنتجة مجدداً، ما الذي تعنيه نسبة فقر تجاوزت الـ 44% على أساس الإحصاءات شبه الرسمية، والواقع أقسى حتى من هذه الإحصاءات... وبعد الأزمة توقفت عملياً عجلة الاقتصاد، وأصبح 80% من الناس عاطلين عن العمل، وبلا مورد للعيش، والمدخرات، إن كانت موجودة أصلاً، تبخرت خلال سنوات الليبرالية العجاف... ضمن هذه المعطيات، ما الذي يمكن للناس فعله؟ **أصبح الذهاب نحو السلاح مصدراً للرزق، بالذهاب إلى السلاح والانتماء للتنظيمات المسلحة تكون قد اخترتَ، إما أن تموت من الجوع، أو أن تموت بالرصاص؛ الموت بالجوع مؤكد، لكن الموت بالرصاص احتمال.**

ينبغي أيضاً الانتباه إلى مسألة شديدة الأهمية ضمن السياق نفسه؛ ظاهرة المهمشين. التهميش ظاهرة اقتصادية من حيث جذرها، ولكن آثارها الاجتماعية والسياسية أبعد وأكبر بكثير. من هو المهمش؟ هو العاطل عن العمل لفترة طويلة، سواء كان ذلك عبر انعدام فرصة العمل، أو عبر تنقله بين البطالة والعمل ضمن أعمال غير مستقرة. النتيجة هي أنّ الإنسان ضمن حياة من هذا النمط، غير مستقرة وغير آمنة، يفقد ارتباطه ليس بجهاز الدولة فقط، بل وبالمجتمع عموماً، لأنه عاجز عن تأمين موقع ثابت ومفيد ضمن المجتمع، أياً يكن هذا الموقع، ومع الوقت يصبح هذا الإنسان على هامش الحياة بالكامل، ولا تعود مفاهيم الوطن والانتماء تعني له شيئاً، لأنه يشعر بشكل مستمر أنه غير مرئي، ولا معترف به، والحياة تطحنه بشكل مستمر، ولا يستطيع الاعتراض أو الصراخ لأنّ الأجهزة القمعية بالمرصاد...

في ألمانيا، كان قسم كبير من القاعدة الجماهيرية للنازية هو من هذه الفئة تحديداً، فئة المهمشين، واحتاجت المسألة بضع سنوات من التهميش بعد الكساد العظيم 1929، حتى يصل هتلر إلى السلطة. هل تستطيع أن تجيبني

كم سنة مرت على بداية ظاهرة التهميش في سورية؟ وما هو حجمها وقت انفجار الأزمة؟ وكم أصبح حجمها الآن؟

المؤكد أنّ سنوات الليبرالية بين 2005–2010 قد فعلت فعلها الإجرامي بحق السوريين مراكمة أكواماً ضخمة من «الحطب» الذي تتحدث عنه.

- ***هل هذا هو السبب الأساسي الوحيد، أليست هناك أسباب فكرية أيديولوجية؟ هناك من يتحدث عن الوهابية والحقد والتخلف والثأر وما إلى ذلك...***

نعم، هذا الرأي موجود، رغم ذلك أعتقد أن السبب الأساسي هو الذي تكلمنا عنه؛ السبب الاقتصادي والبحث عن مورد للحياة وعن معنى لها؛ أقصد المهمشين بشكل خاص. الأسباب الأخرى موجودة، ولا يمكن نفيها والتقليل من قيمتها، وهي تساهم في تفسير الظاهرة، لكنها ثانوية؛ بمعنى أن الذهاب نحو الانخراط ضمن مجموعات قتالية ذات شعارات «أيديولوجية ودينية معينة»، لم يكن، في بدايته على الأقل، من وجهة نظر المنخرطين الجدد، انخراطاً على أساس أيديولوجي أو فكري، والذين انخرطوا لأسباب أيديولوجية، هم قلة قليلة، أما عند الجمهور الواسع فالضرورة الحياتية هي الدافع، ولا أتحدث هنا عن الضرورة المعيشية بالمعنى الاقتصادي فقط، ففي كثير من الحالات كان انخراط الشاب ضمن جماعة ما سيطرت على قريته أو منطقته، شكلاً من أشكال الدفاع غير المباشَر عن نفسه وعن عائلته من أذى تلك الجماعة... بعد ذلك، ولأن الإنسان لا يمكن له أن يقبل القتال حتى الموت دون اقتناع بصوابية فكرة ما، ربما يبدأ بالتأقلم مع الأفكار التي تطرحها هذه الجماعة أو تلك. ولا شك أيضاً أن العنف المضاد الذي مورس من قِبَل بعض أجهزة الدولة، وبشكل مقصود في حالاتٍ معينة، وكان في مواضع عديدة يتجاوز استهداف المسلحين إلى استهداف ومعاقبة حاضنتهم الجماهيرية، قد ولّد ردود فعلٍ ثأرية أعطت لدى هذه الحاضنة سمةً أخلاقية ما لتبرير حمل السلاح، وسهلت بالتالي عملية انخراطٍ أوسع ضمن ظاهرة التسلح بصفةٍ عامة، وكسرت حواجز طبيعية – نفسية لدى البعض أمام الانخراط في تنظيماتٍ لها الصفة الإرهابية الواضحة، وأدت بقلة منهم إلى الانخراط فعلاً...

- ***قبل إنهاء الحديث عن التسلح، أنتم أبناء الحركة الشيوعية، تتكلمون عن «العنف الثوري»، وفي بعض وثائقكم أنتم ميالون لستالين، رغم ذلك، وحين أصبح العنف مسألة ملموسة كانت شعاراتكم وسلوككم، سلوكاً سلمياً وداعياً للسلمية ومضاداً للعنف، ألا يوجد تناقض هنا؟***

ما المقصود بـ»العنف الثوري»؟ هل هو السلاح؟ ثورة أكتوبر انتصرت دون إطلاق أيّ رصاصة؛ الفعل الثوري هو تغيير، والتغيير له علاقة بميزان القوى. استخدام السلاح أو عدم استخدامه له علاقة بدرجة مقاومة الطرف الذي يجري تغييره عادةً وهو الذي يلجأ إلى السلاح، **وتاريخياً فإن الجماهير التي تغيّر تضطر إلى استخدام السلاح دفاعاً عن نفسها**، لذلك اتهام الحركات الثورية أنها أم السلاح هو كلام غير جدي. الحركات الثورية تلجأ للسلاح دفاعاً عن النفس، لأن الطبقات المخلوعة لا تقبل التخلي عن امتيازاتها بهذه البساطة إلا في حالة واحدة جرى الكلام عنها في النصف الثاني من القرن العشرين، حالة التغيّر الحاد في ميزان القوى حيث تصبح مقاومة التغيير بلا معنى، وهذا جعل بعض الأحزاب اليسارية في أوروبا الشرقية تتكلم عن الانتقال السلمي للاشتراكية. أصبحت لديهم قاعدة خلفية وميزان قوى يكفي للداخل، ولم تعد هناك حاجة لسلاح.

ما قاله لينين في هذه المسألة هو أن علينا أن نجهز أنفسنا في حال استخدم الأعداء السلاح؛ ثورة أكتوبر جرت دون ضحايا، القتلى ماتوا لاحقاً بسبب الحرب الأهلية نتيجة عدم موافقة القوى الحاكمة السابقة على التغير الذي جرى، ونتيجة تدخل خارجي من 14 دولة أجنبية داعمة لقوى الثورة المضادة. لذلك اتهام لينين أو ستالين أنهم يحبون السلاح، هو أيضاً كلام لا أساس له... **كيفية تحقيق التغيير النوعي تتحدد بطبيعة الظرف الملموس**.

هذا الشق الأول من السؤال، الشق الثاني متعلق بالظرف السوري، وقد قلت إن الذين طالبوا برفع السلاح، عقلهم كان مأسوراً بالتجارب التي جرت في ليبيا والعراق؛ في رأيهم أن رفع السلاح، وسقوط الضحايا، وبأعداد كبيرة، سيستدعي تدخلاً خارجياً ينهي الموضوع... وهذا ليس من الثورية ولا الوطنية بشيء..!

كذلك، فإن قسماً من النظام كان يهمه جداً رفع السلاح من قبل جزء من المعارضة، لأن لا قِبَل له بمواجهة معارضة سلمية سياسية ومطالب محقة؛ رفع السلاح كان ضرورياً بالنسبة للجزء الفاسد والرافض للتغيير ضمن النظام، لأنّ القسم الأكبر من النظام لن يقف معه طويلاً في مواجهة حركة سلمية احتجاجية محقة، ولكن في حالة رفع السلاح، ودخول الشعارات الطائفية، والشعارات غير الوطنية المطالِبة بالتدخل الخارجي، وممَّن؟ من الأعداء التاريخيين للشعب السوري وعلى رأسهم الولايات المتحدة والناتو، كل ذلك سيوحد القاعدة الجماهيرية للنظام، رغم أنها متضررة من سياسات هذا النظام نفسه الاقتصادية – الاجتماعية... ولذا ليس نافلاً السؤال في بعض الحالات، **لمصلحة مَن يعمل بعض المتشددين ضمن المعارضة**...

وإلى جانب ذلك، فإنّ مَن دفع نحو التسلح لم يكن الخارج وبعض النظام فحسب، بل وغباء ومحدودية وقصر نظر من طالب بهذا الموضوع من قادة المعارضة، ناهيك عن عمالة البعض...

طالما أن المعادلة صفرية على المستوى الدولي، فعن أي سلاح نتكلم، إنه قبض للريح، ووهم. وقد دفع التطور إلى طريق مسدود، وخسارة وقت وخسارة ناس، خسرنا 8 سنوات، وخسرنا مئات الآلاف من الضحايا من الطرفين، وهؤلاء أثمن ما كان يمكن أن نحافظ عليه من أجل المعارك الحقيقية القادمة في سورية.

تحولات القوى السياسية عشية وخلال الأزمة

- ***من خلال الحديث السابق مررنا على فكرة فضاء سياسي قديم والتحولات فيه وفضاء سياسي جديد وعلاقتهما بالحركة الشعبية، لكن فعلياً الفترة ما بين 2005 إلى 2011 وإلى اليوم، فإنّ التحولات التي حصلت سريعة وكبيرة لدرجة أن الكثير من الناس لا يدركون على وجه الدقة ما الذي جرى ويجري... إذا أردنا أن نرسم خريطة للقوى السياسية جميعها في سورية، وتحولاتها خلال هذه الفترة، هل يمكننا ذلك؟***

حتى ننجح في هذا الرسم يجب أن نرسم خريطة التوزع الاجتماعي والتغيرات العميقة التي جرت عليها؛ لأن هذا هو الأساس، فالقوى السياسية هي نتيجة، محصلة، وليست السبب الأساس.

لدينا المؤشرات التالية: مستوى الفقر عام 2010 كان حوالي 40% نسبة فقر الحد الأعلى «دولاران في اليوم» – وهو حد أعلى وضعته الأمم المتحدة قديماً– في عام 2005 كانت النسبة 27% وأصبحت 40% عشية 2010، مستوى البطالة العامة للسكان قارب الـ 20%، والعطالة من قوة العمل بتقديري قد تجاوزت الـ 50%، انخفاض مريع في مستوى المعيشة نتيجة ازدياد الطابع الريعي المالي المصرفي للاقتصاد السوري وانخفاض الطابع الإنتاجي الحقيقي، القوة الشرائية لليرة السورية انخفضت، جرى تضخم جدي مع حفاظٍ على سعر صرف الليرة، وانعكس التضخم على الأسعار وعلى القوة الشرائية، هذه المؤشرات هي الجانب العام من المسألة...

في الخاص، فإنّ الضربة الأولى جاءت نتيجة لما سمي الإصلاحات

الاقتصادية الليبرالية في السنوات العشر الأولى من الألفية الجديدة، التي استهدفت رفع أسعار المازوت ورفع الدعم الحكومي بشكل عام عن الزراعة. تأثرت الطبقة العاملة بهذه الإجراءات، لكن ليس بالحدة نفسها التي تأثر بها الريف... الطبقة العاملة تأثرت بسبب انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض القيمة الشرائية، وكذلك لأن جزءاً من الطبقة العاملة له دخلٌ من الريف أيضاً، له مدخول العمل نفسه و مدخول "الموسم"، وهذا أيضاً تضرر، بمعنى أن الإفقار قد زاد.

من جهة أخرى، لم تعد هنالك حدود واضحة بين ما كنا نسميه برجوازية طفيلية وبرجوازية بيروقراطية؛ أصبح لدينا رأس مال مالي متمركز بشكل هائل، تملكه قلة متناقصة عددياً باطّراد. إذن، اللوحة الاجتماعية اقتصادياً: **ازداد الفقراء فقراً وعدداً، وقلّ الأغنياء عدداً وزادوا ثروةً**. وفي اعتقادي أنّ النظام الذي كانت لديه قاعدة جماهيرية مهمة في الريف، قد خسرها كلها تقريباً بضربة واحدة؛ خسر تأييد الملايين بسبب "الإصلاحات" الليبرالية... وهذا ما يطرح سؤالاً عَمَّن هو ذلك "العبقري" الذي أقدم على هذه الخطوة التي وضعت النظام في الزاوية؛ فالنظام بسياساته الاجتماعية تاريخياً كان يؤمّن حالة قبول ورضاً ضمن المجتمع... لم تكن هنالك موافقة كاملة، كان هناك استياء من مستوى الحريات، واستياء من مستوى الأسعار، لكن قبل 2005 كانت الأمور لا تزال قابلة للاحتمال...

- ***هناك مَن يحاول أن يبرر هذه السياسات بالقول إنها أخطاء فردية، وهناك مَن يذهب أبعد من ذلك ليقول إن بعض الأفراد الذين دفعوا باتجاه هذه السياسات الاقتصادية كانوا اختراقاتٍ داخل جهاز الدولة؛ عملاء أو شيء من هذا القبيل...***

لا يجوز تبسيط الأمور بهذه الطريقة. أولاً، هناك لوثة ليبرالية انتشرت في أوساط النظام، وثانياً هذه اللوثة أصابت الجيل الثاني بشكلٍ فعليّ، وليس الجيل الأول الذي كانت لديه مناعة إلى حدٍّ ما؛ الجيل الأول من البرجوازية البيروقراطية كان يعرف مكامن قوة النظام، وهو بالأساس قادمٌ من بيئاتٍ

شعبية، بينما الجيل الثاني الذي يصح فيه القول إنه وُلد وفي فمه ملعقةٌ من ذهب، فقد كان أكثر جاهزية للإصابة باللَّوثة الليبرالية، وظنوا أنهم يستطيعون أن يغيّروا ما جاء به الجيل الأول دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث هزة في النظام؛ عملوا على إجراءات اقتصادية لا تتفق مع هوية النظام السياسية. ومَن دفعهم لهذه الإجراءات هو الاتحاد الأوروبي والخليج، بحجة مساعدات يمكن أن تأتيهم.

هنا لا بد من الإشارة إلى مشكلة مهمة في عقلية إدارة الاقتصاد السوري، هذه العقلية تاريخياً، وأقصد منذ عدة عقود، **ضعيفة تجاه التمويل الخارجي وتحابيه**، لأنها لا تحب البحث عن مصادر تمويل داخلي، وأحد أسباب هذه المحاباة هو أن حركة الرساميل دخولاً وخروجاً تسبب الإدمان على الفساد؛ أي الربح السهل والريعي والذي لا علاقة له بالإنتاج الحقيقي، أما أن تجد تمويلاً داخلياً من عرق الجبين، فهذا أمر صعب، صعب لأنه يحتاج عملاً، يحتاج للجماهير، وليس فيه نسَب السرقة التي يؤمنها التمويل الخارجي. إذن، لا يمكن تفسير سيطرة اللَّوثة الليبرالية بعاملٍ واحد، بل بعدة عوامل متداخلة: قابلية الجيل الثاني من البرجوازية البيروقراطية والذي تحوّل فعلياً إلى رأس مالٍ مالي، وكذلك عقلية إدارة الاقتصاد وخاصة لجهة تأمين الموارد، إضافة إلى الجو الدولي العام المتولد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي حيث توهم البعض أنّ الليبرالية هي فعلاً نهاية التاريخ ولا يوجد طريق آخر غيرها...

هذا كله لم يغير موقفنا؛ فنحن منذ اللحظة الأولى كان موقفنا واضحاً من هذه اللّوثة، وقد تمّ التعبير مراراً عن أن الهدف الأساسي من "الإصلاحات" الليبرالية، ليس تحقيق الغنى أو الرفاه، ولو ليس للمجتمع كله بطبيعة الحال، ولا حتى لفئات قليلةٍ منه؛ هذا هدف ثانوي، الهدف الأساسي هو "تذرير المجتمع" إلى أصغر وحداته، وتقسيمه في كل مكان، ليس في سورية فحسب، بل وفي كل المنطقة. واليوم إذا كنا نرى خطر تقسيم سورية، ولو كان قد تراجع، فالسبب العميق لذلك وأحد جذوره، هو الإصلاحات الليبرالية الاقتصادية.

- ***حين تتحدثون عن جيلٍ أولٍ وجيلٍ ثانٍ، وقلة قليلة، يحضر إلى الذهن التوصيف الذي تستخدمونه تجاه النظام، أقصد تعبير المتشددين، والذي بسبب استخدامه يتم تكفيركم من قِبل بعض جهات المعارضة، لأنكم تصرون على أنّ ضمن النظام هناك متشددون ولكنْ أيضاً هناك عقلانيون... بعيداً عن الاستخدام السياسي اليومي، مَن هم العقلانيون بالمعنى الطبقي؟ هل تعتبرون أن لكم حلفاءَ طبقيين داخل بنية النظام؟***

استكمال موضوع البنية الاجتماعية، هو من سيوصلنا للإجابة عن سؤالك... مَن هم المتضررون من الإصلاحات الليبرالية وغطائها السياسي؟ الجمهور، وعدده كبير، 80% من السوريين. أين يوجد هؤلاء؟ النظام ليس مبنياً للمجهول؛ عندما أتكلم عن النظام السياسي لا أقصد النخبة السياسية؛ أقصد بنية سياسية كبيرة فيها حزب البعث والنقابات، فيها أفراد الجيش وعائلاتهم، الأمن وعائلاتهم، فإذا أردنا حسابهم يكون مجموعهم قرابة خمسة ملايين شخص، وهؤلاء تضرروا مثل أي سوري آخر من الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية التي جرت. ورغم أن بعض هؤلاء موجودون في أماكن متقدمة ضمن الهرم ولهم امتيازات إضافية، لكن الحالة العامة ليست كذلك مُطلقاً؛ هنالك إفقارٌ عامٌ ومطلقٌ للناس، فمَن قال إن هؤلاء الناس لا يريدون التغيير؟ إنهم يريدون التغيير، لكن الذي جرى أن النخبة الفاسدة في النظام بالتعاون موضوعياً مع قوى متشددة في المعارضة ومع القوى الخارجية التي كانت تريد إنهاء دور سوريا التاريخي، أخافتهم عبر التهديد بالخطر الطائفي والوطني، والقوى المتطرفة في المعارضة قدمت ما يلزم لاستكمال عملية التخويف، عبر طرح شعارات طائفية ومتشددة وغير عقلانية، دفعت هؤلاء سياسياً إلى موقف الحفاظ على الذات في الأزمة السورية، أي جرى دفعهم للاعتقاد أن بنية النظام بهذا الشكل تنقذهم، مؤقتاً على الأقل.

لكن عند انتهاء الأزمة، كيف سيكون موقفهم من التغييرات التي يجب أن تجري؟ هؤلاء كانوا ولا يزالون بحاجة التغييرات، ومع زوال الخطر، الحقيقي والوهمي، هل سيقبلون العيش كما في السابق؟

- ***استخدمتم في هذا السياق تعبير الثنائيات الوهمية «13»...***

نعم، الترجمة الملموسة لحديثنا عن الثنائيات الوهمية، هي أنه في النظام هنالك قوى موالية نظيفة وشريفة ووطنية وتريد نهجاً اجتماعياً عميق العدالة، وفي المعارضة أيضاً هنالك الشيء نفسه.

في النظام، هناك أيضاً قوى غير وطنية وغير شريفة وليبرالية وتقف ضد مصالح الناس، وفي المعارضة أيضاً يوجد الشيء نفسه، **فما الغريب في موقفنا؟ أننا لم نأخذ موقفاً مع المعارضة 100% أو مع النظام 100%؟! لقد أخذنا موقفاً بنسبة 100% مع مصالح الشعب السوري** لإعادة تجميع القوى الشريفة الموجودة في الطرفين، وهذا الخَيار كان الأصعب، والأخطر، وتلقينا هجوماً من الجميع بسببه، لكنه الخَيار الصحيح والذي بدأ ينتصر اليوم بشكل عملي.

- ***حتى الآن، الكلام هو عن أساس خارطة القوى السياسية؛ أي الأساس الاقتصادي- الاجتماعي، لننتقل إلى التشريح الملموس للقوى السياسية الموجودة في الأزمة، وتطوراتها...***

القوى السياسية التي ظهرت على السطح خلال الأزمة، بأغلبيتها الساحقة، هي نتاج للفضاء السياسي القديم. الفضاء السياسي الجديد لم تُتَح له فرصة التكوّن الطبيعي نتيجة ما تعرض له الحراك الشعبي من عنف، من داخله ومن خارجه، ومن تدخلات هائلة وبسرعة كبيرة. كانت هنالك فرصة لتطور سريع لفضاء سياسي جديد، على أساس الحركة السلمية الاحتجاجية، وكان يمكن له أن يكنّس كل البنية السياسية السابقة، وينتج بنيةً سياسيةً متوافقةً مع متطلبات اللحظة...

ما حدث فعلياً، هو أن مَن تسلّم الواجهة الإعلامية، وليس الواجهة الحقيقية التي تعمل على الأرض، وشتّان بين الواجهتين، هي قوى الفضاء السياسي القديم في الطرفين، موالاةً ومعارضةً. انظر إلى قوى المعارضة، بماذا يختلف خطابهم عن خطاب القوى التقليدية الموجودة في سورية والتي انفصلت عن قواعدها الجماهيرية والاجتماعية؟

إذا بدأنا بالنظام، فبرأيي أن حزب البعث كانت لديه فرصة جيدة ضمن المرحلة الجديدة بحيث يتكيّف مع الواقع، لأنه حزب قديم موجود في كل مكان، وكان ممكناً له أن يعيد بناء نفسه آخذاً بعين الاعتبار ضرورات اللحظة ومتطلباتها؛ أي أن يعيد النظر ببرنامجه، ويضع برنامجاً حقيقياً متطابقاً مع ضرورات اللحظة القادمة.

- ***ليس في برنامجه فقط، بل وفي بنيته وتركيبته وطبيعة علاقته بجهاز الدولة...***

نعم، يعيد النظر في بنيته وتركيبته ويفصل نهائياً بينه وبين جهاز الدولة، يستقل عنه. ما جرى عملياً، هو أن هذا الحزب أصبح مع الوقت، ومن حيث يدري أو لا يدري، مُداراً من قبل جهاز الدولة الذي يُفترض أن يقوم هو بمهمة قيادته. لأن الفقرة الثامنة في الدستور القديم تقول: **حزب البعث هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع. ولكن فعلياً الدولة تقود جهاز الحزب، وهذه العملية حدثت نفسها في الاتحاد السوفييتي، فالخطأ بدأ منذ المؤتمر العشرين، وجرى دمج الجهاز الحزبي والحكومي، لم تعد هنالك حدود فاصلة بينهما، رغم وجود حائط كبير بينهما من قبل**. وهذا ما أدى إلى أن امتيازات الدولة بدأت بالذهاب إلى الجهاز الحزبي، والجهاز الحزبي أصبح جزءاً من جهاز الدولة، وبالتالي جهاز الدولة كان يحتاج لمراقبة، ولكنه قتل الرقيب، قتله بهذه الطريقة، بمعنى أنه جعله موظفاً لديه. والحزب الذي يجب أن يكون ممثلاً للشعب من أجل أن يراقب الدولة، أصبح ضمن جهاز الدولة، ولم تعد للشعب أدوات تساعده على مراقبة جهاز الدولة، وهذا ما أدى إلى فلتان جهاز الدولة مُطلقاً أذرعه يميناً وشمالاً وفي كل مكان بحثاً عن الاستفادة من الامتيازات والمكاسب والفساد...

- ***وكأنك تقول إن السلطة، أي سلطة كانت، هي بطبيعتها الجوهرية قابلة للفساد؟***

طبعاً، فالسلطة باعتبارها أداة لتوزيع الثروة هي دافعٌ للفساد، وذلك إنْ

لم يكن هنالك عصاً توجهها، والمقصود هنا الرقابة الشعبية الحقيقية. فدائماً هناك ميل لدى السلطة لأخذ امتيازات غير مشروعة من كل شيء، وبغياب الرقابة الشعبية فإنّ هذه الحصة تكبر وتكبر، بحيث تأكل كل ما هو موجود إنْ استطاعت.

- ***قد يتفق الكثيرون مع التوصيف الذي تقدمونه حول فضاء سياسي قديم «في النظام وفي المعارضة» انقطعت علاقته مع جماهيره وقاعدته، ولكن أمام القول إن هذا الفضاء ميتٌ سريرياً وينبغي دفنه وإفساح المجال لولادة الجديد، لا يمكننا إنكار أنّ الفضاء القديم لا يزال موجوداً، بل وما زالت لديه قوته وقدرته النسبية على التحكم؛ يظهر ذلك على الأقل في إسهامه بتعطيل السير نحو الخروج من الأزمة... من أين تأتي قوته وقدرته تلك؟ وبصفة أوسع ما هي مكوّنات قوة هذه القوى، سواء في النظام أو في المعارضة؟***

لدينا هنا حالتان: بالنسبة للمعارضة، فإن قوتها الخارجية وحتى المسلحة، هي قوة قادمة من امتداداتها الدولية والدعم الدولي السياسي والإعلامي والمادي والعسكري؛ بمعنى أنه في ظل ظروف الأزمة السورية التاريخية، في ظل 2011 وما بعدها، وارتفاع نسب الفقر والبطالة والتهميش بشكل كارثي، أصبحت هناك أرضية للتوسع. خذ حالة افتراضية لقوة ما تنشط في إحدى المناطق الحدودية معتمدة على مساعدات خارجية واقطع عنها المساعدات، ما الذي سيحصل؟

- ***ستتبخر، وتبخرت لأن ذلك قد جرى فعلاً في حالات ملموسة خلال السنة الماضية***

نعم، وهذا يعني أن هذه القوى ليست قوى سياسية حقيقية. فمَن هي القوة السياسية الحقيقية؟ هي تلك التي لا تتبخر عندما لا تملك المال، بل تزداد قوة.

الحالة الثانية هي القوى السياسية الموالية التي يديرها جهاز الدولة وليس حزب البعث؛ حزب البعث يُدار من قبل جهاز الدولة أيضاً، أخذوا قراراً

سابقاً بفصل البعث عن الدولة، ولكن ما حدث هو فصلٌ شكليٌّ ليسَ أكثر. جزءٌ من موارد جهاز الدولة يذهب بهذا الاتجاه؛ أي لإيجاد بنًى تدافع عن قوى تجلس في الأعلى وتستفيد من اتجاه التطور الاقتصادي- الاجتماعي وحجم الفساد.

ما هو السر الذي تكمن فيه قوة هؤلاء وهؤلاء؟ في الحالة العادية تكمن قوة أي حزب في برنامجه، وهل يعبّر عن الناس، وبقدر تعبير برنامج الحزب وممارسته عن مصالح الناس فإنها تسير معه، وتلتف حوله، ويعبّر عن نفسه سياسياً بالوسائل الديمقراطية وفي المجالس التمثيلية المختلفة من أدنى مستوى إلى أعلى مستوى؛ هكذا تظهر القوة السياسية. ولكي لا نسمح للمال باللعب في هذه العملية يجب أن تأخذ الدولة على عاتقها تأمين تمويلٍ عادلٍ لكل القوى السياسية التي تخوض معترك الحياة السياسية، وألّا تسمح لقوى المال بلعب دورٍ وتشكيل تنظيماتٍ سياسية، كما يجب ألّا تسمح لقوى الأمن بأن تشكل تنظيماتٍ سياسية موازيةً.

- ***وهل توجد لدينا تنظيمات سياسية مشكّلة من قبل الأمن؟***

اذهب واسأل التنظيمات نفسها.. هنالك تنظيمات لا تُنكر ذلك بل تفتخر به! الخوف من الأمن وصل مرحلة في بلادنا تجعل البعض يفتخر بأنه «زلمة فلان» أو أن الجهاز الأمني الفلاني يدعمه، وهذا شيء مؤسف؛ لأن قوة أي حزب ينبغي أن يكون مصدرها قوته الفكرية والسياسية وبرنامجه الذي يعكس مصلحة الناس. هذا الأمر تراجع مع انحسار الحركة السياسية الشعبية، فأتت مكانه تلك القوى المُصَنَّعة خارجياً بالدعم، أو داخلياً أيضاً بالدعم...

مهمتنا اليوم هي إعادة بناء الحركة السياسية الحقيقية، ووضعها على السكة الصحيحة، لأنها هي من ستعبّر عن درجة النشاط السياسي العالي. فكما قلنا إنه في عام 2011 حدث ما حدث وذهبت الناس إلى العمل السياسي، **فالسؤال هو كم ستستمر هذه المرحلة؟ وبالتالي هل هنالك أمل بعودة القوى السياسية الحقيقية؟**

القوى السياسية في سورية كانت حقيقية عندما كانت هنالك درجة نشاط سياسي عالٍ في الخمسينيات، شيئاً فشيئاً هبط هذا النشاط مع الهبوط العام وجرى دفنه...

اليوم مع الصعود الجاري في العالم، مع الموجة الجديدة، تعلو درجة النشاط السياسي ولا بد من أنها ستولِّد حركة سياسية، وبين مكونات هذه الحركة ما سيكون جديداً بالكامل، ومنها ما سيكون قديماً استطاع التكيّف مع الجديد، والقديم الذي لا يتكيّف سيموت نهائياً.

يمكننا مشاهدة شيء مشابه لذلك في أوروبا، في فرنسا وإيطاليا وألمانيا، في كل أوروبا، العملية جارية، وحتى في أمريكا، **فانتصار ترامب هو تعبير عن أزمة في الفضاء السياسي القديم الذي استمر مئات السنين.**

- ***بمعنى أنه جاء من خارج المؤسسة الحاكمة...***

نعم. حتى ولو كان من الممكن أن يكون مدفوعاً من جزء من المؤسسة الحاكمة حتى يتفادى الأزمة.

- ***تقولون إنّ استمرار نشاط الجماهير العالي سياسياً هو شرط ولادة الفضاء السياسي الجديد... إلى متى سيستمر هذا النشاط؟***

التاريخ يقول لنا إن هذه العملية تأخذ خمسين سنة وسطياً، لذلك فإن مَن يعتقد أن نشاط السوريين السياسي قد انتهى بانتهاء المنحى العسكري للأزمة مخطئٌ جداً؛ لأن انتهاء المنحى العسكري هو الإشارة أن وقت الجد قد حان: بعد أن ينتفي نهائياً، مع كل الخسائر التي حدثت، احتمال الأعمال العسكرية في الأزمة السورية، ويبدأ الذهاب نحو أعمال سياسية بحتة، أؤكد أن درجة النشاط السياسي العالي للجماهير ستعبر عن نفسها؛ ستظهر وستنعكس ببنًى سياسية جديدة، وهذه البنى ستجري غربلتها مع الوقت، وهذه تجربة ستمر بها الناس في نهاية المطاف.

لذلك علينا التعامل مع ما يجري على أنه بعيد المدى، والذي يريد أن يعيش

سياسياً عليه فهم هذه الحقيقة، وإلّا فإن موجة تطور العمل السياسي ستكون قوية جداً، والذي لم يتمكن من فهمها فإن هذه الموجة لن تغرقه فحسب، بل سترميه إلى الشاطئ خارج التيار كلياً.

- ***مقولاتكم حول الفضاء السياسي القديم والجديد، وعودة الجماهير إلى الشارع، والثنائيات الوهمية، تعود إلى 2005 وما قبلها... كيف رأيتم ترجمة ذلك خلال ثماني سنوات ابتداءً من 2011؛ وبتحديد أكبر كيف انعكس ذلك على تطور المعارضة والموالاة خلال هذه السنوات؟***

لا شك أنه يوجد في المعارضة وفي الموالاة قوى واقعية وشريفة وواعية. في بداية الأزمة، وحتى مراحل متطورة منها، لم يكن صوتها هو الأعلى، لكنها كانت موجودة؛ كان الصوت الأعلى للمتشددين من الطرفين. وأحد أسس تشدد هؤلاء، كما قلنا، أن هنالك نماذج تضغط عليهم لاتباعها، **بالتوازي مع ضغط خارجي**...

- ***وبالتوازي مع مستوى معرفي منخفض...***

نعم، ومستوى معرفي منخفض، ودولة تعمل على نموذج سابق، تعتقد أنه في «كل مرة ستسلم الجرّة» ويمكن أن يسلم وينجح. لم يفهم جهاز الدولة أن هنالك عاملاً جديداً مهماً جداً هو مستوى النشاط السياسي العالي الذي يؤمِّن خزاناً دائماً للعمل العسكري إذا بدأ...

في الثمانينيات، لم يكن هنالك خزان اجتماعي؛ كانت معركة بين قوتين عسكريتين الأولى اسمها الجيش العربي السوري، والثانية اسمها تنظيم الإخوان المسلمين، وبهذا المعنى فهي معركة محسومة النتائج.

اعتقد جهاز الدولة أنه باستخدام الجيش يستطيع أن يحافظ على الرسمة السابقة نفسها التي جرت في الثمانينيات. وقد نسي أن هناك حركة شعبية قد بدأت تنشط، وأن هناك شعوراً باستياء كبير، وأن هناك بطالة وفقراً، والأزمة ذاتها لها شروطها وتعقيداتها، وبالتالي يوجد خزان.

- ***أي، عندما تقتل واحداً يخرج لك عشرة...***

نعم. وبالتالي، لا يمكن الوصول لانتصار عسكري لأحد الطرفين...

- ***نعم، ومع الوقت...***

مع الوقت، وصلنا إلى مكان أنهك فيه الطرفان المتشددان بعضهما البعض وأنهكا المجتمع وهذا هو الأمر الأخطر، والناس لديها حدود لاحتمال النتائج السلبية. في تلك اللحظة، أعتقد أنها في النصف الثاني من الأزمة، في 2015 أو منتصف 2014 وأوائل 2015، بدأ يتراجع تأثير المتشددين في الطرفين، ويتقدم دور العقلاء في الطرفين.

اليوم، أستطيع القول إن الطرفين المتشددين قد ضعفا كما لم يضعفا سابقاً. وأصبحت مهمة عزلهما وإخراجهما من الحياة السياسية نهائياً هدفاً واقعياً، وهذا سيسمح للقوى الشريفة الموجودة في الموالاة وفي المعارضة أن تجد لغة مشتركة توافقية يعبَّر عنها بالاتفاقات التي ستسمح للوصول إلى دستور جديد وانتخابات.

حكومة الوحدة الوطنية

- ***من الشعارات التي رفعتموها منذ نهاية السنة الأولى للأزمة: شعار «حكومة الوحدة الوطنية»، ما المفهوم العام لحكومة الوحدة الوطنية من وجهة نظركم، وشروطها؟***

في المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير أواخر2011، تبلورت الفكرة، لكن قبل ذلك كانت الفكرة موجودة وجنينية، وجرى الكلام بها وعنها مع أوساط عديدة داخل النظام وخارجه، لكن التفاعل معها كان ضعيفاً.

في الحالة العامة، في الأزمات الوطنية الكبرى، عندما يكون من اللاّزم إنقاذ البلد، تتلاقى المعارضة والأكثرية مؤقتاً لحل الأزمة وإنقاذ البلد. ومن الأمثلة على ذلك؛ بعد الحرب العالمية الثانية في فرنسا، تجربة ديغول. كانت حكومة وحدة وطنية شاركت فيها قوى اليمين واليسار. ودول أوروبا الشرقية بعد الحرب، حكومات وحدة شعبية وحكومات جامعة. وفي سورية والعراق أيضاً، الجبهات التي حدثت مع البعث وبالرغم من أن دور البعث كان مهيمناً، لكنها نوع من تحالف جبهوي انعكس في الحكومة، ولكن كان تمثيل الحلفاء رمزياً جداً.

إذن في حالات الخطر، من الممكن أن تتشكل حكومات كهذه، **ولا يوجد ما هو أكثر خطراً مما حدث في سورية منذ عام 2011**. ومن هنا كان لدينا هاجس بجمع الطرفين في مكان واحد اسمه الحكومة، واقترحنا ذلك ولكن لم يجد اقتراحنا طريقه للتحقق.

بعد ذلك كان موقف قسم من المعارضة متشدداً، وكان الغرب قد عبّأ في رأسها أن النظام سيسقط، وكانوا يحذرونهم من الحديث معه، أو التفاهم معه

لحل الأزمة. عملياً في نهاية المطاف كنا آخر الأمر الوحيدين في المعارضة الذين يتكلمون بحكومة وحدة وطنية.

وافقنا حينما عرض علينا النظام الدخول إلى الحكومة[1]، وسميناها حكومة «وحدة وطنية مصغرة»، وكان هدفنا إقناع باقي فصائل المعارضة أن هذه التجربة من الممكن أن تنجح، وإقناع المولاة أن هناك معارضة من الممكن الحديث معها، والوصول إلى توافقات. وهدفنا الثالث عملياً هو خوض التجربة والتعرف على آلية عمل جهاز الدولة الذي نطالب بتغييره جذرياً وديمقراطياً وسلمياً.

ما حدث بعد ذلك أنه جرى ضدنا هجوم كبير من المعارضة، وحتى من المقربين لنا، وهذا لم يُخفْنا، وبقي الهجوم حتى خرجنا من الحكومة، واستمر بعد ذلك بوتائرَ أقل أحياناً وأشد أحياناً أخرى. وفي النظام حدث فرز، هناك مَن أراد التفاهم معنا، وهناك مَن لم يُرِد نهائياً، وهذا طبيعي إذا أخذنا بعين الاعتبار اصطفاف القوى داخل النظام بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي والسياسي. استفدنا بشكل كبير من دخول التجربة.

- ***كيف استفدتم..؟***

على الأقل فهمنا النظام بشكل أكبر؛ فإحدى أهم الفوائد التي جنيناها من دخول الحكومة، هي تحديد خريطة الفساد. أنا اقتصادي وأعرف الفساد ومستواه، ولكن حقيقةً، لم أكن أعلم التفاصيل التي شاهدتها بعد دخولي. أنا اليوم أعلم خريطة الفساد في سورية بتفاصيلها المختلفة، وأعرف كيفية تفكيكه، ومن أين يجب أن يحصل هذا التفكيك. **الفساد في سورية هو منظومة فظيعة ومتطورة وذكية ومتشعبة.**

1- تولى د. قدري جميل منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، في الفترة من 22 حزيران 2012 إلى 29 تشرين الأول 2013، وفي 29 تشرين الأول صدر مرسوم بإقالته من المنصب بحجة «التغيب عن مقر عمله دون إذن مسبق، وعدم متابعته لواجباته المكلف بها كنائب اقتصادي في ظل الظروف التي تعاني منها البلاد، إضافة إلى قيامه بنشاطات ولقاءات خارج الوطن دون التنسيق مع الحكومة وتجاوزه العمل المؤسساتي والهيكلية العامة للدولة».

- ***هل هذا سبب الإقالة من الحكومة؟***

سبب الإقالة هو أن برنامجنا المتفق عليه مع الحكومة لدخولها وصل حدوده العليا، وهو من عشر نقاط؛ واحدة منها تخص برنامج الحوار الوطني والنقاط التسع الأخرى تخص البرنامج الاقتصادي- الاجتماعي، وجميع نقاط البرنامج الاقتصادي الاجتماعي تعقدت ولم تتقدم بسبب تعقد الوضع الأمني العسكري من جهة، والمقاومة الشديدة لقوى الفساد الكبير من جهة أخرى. وقلنا في ذلك الحين إن الوضع الاقتصادي الاجتماعي لا يمكن حلّه دون إنهاء الأوضاع العسكرية الذي يتطلب بدوره حلاً سياسياً.

وما حدث عملياً، هو محاولة تحميلنا أوزار سوء الوضع الاقتصادي الاجتماعي، وكأننا نحن من اتبعنا ونفذنا السياسات الليبيرالية الاقتصادية، في حين أننا كنا نجني آثارها السلبية، ونحاول تخفيف تلك الآثار.

ويجب أن يقال هنا إن النظام أُعطي فرصة تاريخية حتى يُثبت أنه قادر على التعامل مع المعارضة في ظرف أزمة استثنائية، لكنه حتى معنا، نحن المعارضة المعتدلة، لم يكن قادراً على التعامل، وقلت ذلك تحت قبة البرلمان. وبالتالي كانت هناك فرصة تاريخية لم يستفد منها النظام، نحن قدمنا له هذه الفرصة، لكننا لسنا وجه قَباحة ونرفض هذا الدور الذي حاول البعض تلبيسنا إياه زوراً وبهتاناً، وتشابكت هنا جملة من الأمور السياسية والاقتصادية عملياً...

- ***مقابل ماذا قدمتم للنظام هذه الفرصة؟***

كانت النقاشات معه حول الحوارالوطني في ذلك الحين بين شد وجذب... وكان هدفنا إقناع النظام والمعارضة بالمضي باتجاه الحل السياسي. وبعد دخولنا تبيّن عملياً أن بعض النظام لم يكن يريد حلاً سياسياً، وكان يستخدم دخولنا إلى الحكومة كي يتظاهر بالحل السياسي ويحاكيه، واكتشفنا أن قسماً هاماً من المعارضة أيضاً لا يريد حلاً سياسياً ولا يريد الحديث مع النظام، لأنه يريد إسقاطه. **هكذا كانت وهكذا هي أوهام الحسم والإسقاط لدى الطرفين، والتي كلّفت الشعب السوري دماءً كثيرة...**

- ***من الممكن فهم مواقف المعارضة حتى عام 2014/2013 بأوهام الحسم، لكن بعد الدخول الروسي في عام 2015 والتداعيات الهائلة التي حدثت خلال أشهر قليلة لم يعد سلوك المعارضة مفهوماً؛ على الأقل ذلك الجزء منها الذي بقي مصرّاً على الأقوال نفسها والآلية والعقلية السابقة لدرجة أن هناك من يقول إن هذه المعارضة تعمل تحت يد النظام، ما رأيك بذلك؟***

رأيي أن هناك البعض يعمل موضوعياً لصالح النظام وهو لا يعمل لمصلحة المعارضة تماماً، لكن ليس الجميع كتلة واحدة، لا أعتقد أن هذا التقييم واقعي بحال تعميمه بشكل شامل. هناك من لم يرَ التغييرات في ميزان القوى العالمي، ولم يفهم ما يحدث، وأحياناً أعذرهم لأن هناك منظومة استعمارية من السيطرة والهيمنة عمرها 500 عام ومركبة بشكل معيّن، ونطالبهم بتغيير وجهة نظرهم بها وهم غير قادرين على ذلك، لأن هذا عملياً يتطلب قدرات ذهنية عالية جداً ومستوًى علمياً عالياً جداً وموضوعية عالية، وقدرة عالية على التجريد أيضاً. وإنْ لم يكن كل هذا حاضراً لديهم فكيف سيستطيعون تصديق ما نقوله إن أمريكا تتراجع، وإن هناك قوى عالمية جديدة تصعد. هكذا أفهم ما حدث ويحدث لدى هؤلاء، ولا أبرره، لكن أفهمه. ومن جهة أخرى هناك من ساق هذه المعارضة بهذا الاتجاه وتحكم بها، واستخدمها لإشغال روسيا الصاعدة، وهؤلاء إن لم نقل أكثر، كل حياتهم وإقاماتهم وأموالهم مرتبطة بالغرب، لذلك دخلوا عملياً بحالة إنكار فرويدية[1] للوضع الجديد الناشئ، وهذه مشكلتهم.

- ***ضمن التجربة الملموسة للحكومة، في الحديث عن النقاط العشر، ما التعقيدات الأساسية التي مَنعت تحققها؟***

النقطة الأولى هي برنامج الحوار والحل السوري السياسي السلمي. وجاء البرنامج الحكومي في حينه في أوائل 2013 للحل السياسي والحوار الوطني،

1- الإنكار هو إحدى آليات الدفاع النفسي التي تكلم عنها فرويد، وفيها يهرب المريض من مواجهة الوقائع الجديدة بإنكارها واعتبارها وهماً، وقد يصل إلى حالات متطورة في هذا السياق ناسجاً تصورات كاملة خاصة به «تآمرية» لتساعده على إنكار الواقع.

لكن المشكلة في أن هذا الكلام بقي كلاماً فقط، لأنه في ظل الكلام عن الحوار كان هناك عدم قبول بجنيف1، وفي جنيف2 حدث استعصاء بوضع مسألتي مكافحة الإرهاب والتغيير على التسلسل، وهذا ما أعاق العملية. لذلك فإن النقطة الأولى، أننا انتزعنا عملياً اعترافاً «كتابياً وشفهياً» من النظام بضرورة الحل السياسي، وهذا لم يكن أمراً سهلاً. وقد لمستُ ذلك أثناء نقاشنا في مجلس الشعب، فعندما جاء دوري في الكلام في إحدى المرات، كان هناك من امتعض من كلامي قائلاً: «تريد أن تحاور مسلحين»، فقلت له إن الحوار يحدث بين خصوم، وليس بين متصالحين، وبعد ذلك ببضعة أسابيع قال وزير الإعلام المرحوم عمران الزعبي في مجلس الشعب نفسه، إننا سنتحاور مع الجميع، ومع المسلحين...

- ***وماذا عن الجانب الاقتصادي للبرنامج الحكومي؟***

كان من المستحيل أن يتقدم، بسبب تعقيدات الأزمة، والوضع الأمني العسكري وتقطع الطرقات وازدياد الكلف، والعقوبات الاقتصادية وتأثيرها، وكذلك محاباة الحكومة لقيادة المصرف المركزي حول طريقة عمله في قضية الليرة السورية والدولار، ومحاباتها للفاسدين الكبار. تصادمنا على كل هذه الجبهات واقترحنا حلولاً، لكن في النهاية لم يحدث شيء، بل وجرت محاولة تحميلنا المسؤولية عن ارتفاع الأسعار رغم أننا صوتنا ضد كل قرارات رفع الأسعار أثناء وجودنا في الحكومة...

في النهاية، نحن كنّا صادقين في نيتنا بإقامة حكومة وحدة وطنية، لكن الأمور أخذت منحًى آخر، فأرادوا التخلص من وجودنا، وجرى تحميلنا مسؤولية سياساتهم كي يتخلصوا من إرادتنا في الحل السياسي، وهذا هو جوهر الأمر.

- ***طرحتم في فترة الحكومة أن الاقتصاد ينبغي أن يكون اقتصاد حرب بميزات محددة... ما جرى عملياً هو أن الأمور ذهبت باتجاه مختلف كلياً، في أي نموذج اقتصادي يمكن تصنيف السلوك العام للحكومات السورية خلال الأزمة؟***

اقتصاد مرحلة الأزمة هو اقتصاد فوضى، لأن الليبرالية في ظل أزمة من هذا النوع أنتجت فوضى لا سقف لها. إذا أخذت بعين الاعتبار تقطع أوصال المناطق بسبب الصدامات والمواجهات، وأخذت نتائج ذلك على السوق الداخلية وتقطيعها وجعلها أكثر محلية، وكذلك فتح مناطق بكاملها مباشرةً على السوق الخارجية استيراداً وتصديراً... وإذا أخذت بعين الاعتبار أن موارد الدولة «والتي كان النفط مصدراً أساسياً منها» انخفضت بمقدار 70%، إذا أخذنا كلّ ذلك بالاعتبار، يمكن أن نفهم ما حصل.

أزمة عميقة تركت كلَّ مستفيد يديرها حسبما يرغب، وهذا خلق ظاهرة أمراء الحرب وأمراء الفساد؛ وأمراء الحرب هم أنفسهم أمراء الفساد في نهاية المطاف، وكلا الصنفين موجودَان في كلا الطرفين؛ هؤلاء هم المليارديرية الجدد في سورية، وهؤلاء المليارديرية عاشوا على حساب قوت السوريين وعاثوا فساداً في الاقتصاد وفي كل مجالات الحياة.

وبالتالي، هل هناك نموذج؟ كلا لا يوجد نموذج... انخفضت مركزية المركز إلى الحد الأدنى من التوجيهات والتحكم، لأنه لا القمح موجود ولا الغاز موجود ولا النفط موجود ولا إنتاج محليّاً يمكن نقله من مكان لآخر، وأصبحت تجري أحياناً عديدة اتفاقات بين أمراء الحرب من الطرفين لتأمين مرور البضائع مع نسبة ريع عالية يحققونها على حساب الناس، الأسعار في المناطق المحاصرة من الطرفين فلكية وخيالية، ومداخيل الناس لا تسمح لهم بمجاراة هذه الأسعار.

جرت خلال الحرب عملية نهب مضاعفة إضافية لما تبقى من مدّخرات الناس، «إن كان قد بقي شيء بعد سنوات الليبرالية»، وجرى خلال الحرب نهب لقوة العمل وتقليص لوسطي عمرها المحتمل، هذا هو "النموذج" الذي ساد خلال المواجهات التي حصلت.

- ***بالنسبة لحكومة الوحدة الوطنية، تم تطبيق تجربة حكومة وحدة وطنية مصغرة وتعبيركم كان واضحاً بأنها كنتيجة نهائية فشلت، على الرغم من أنها حققت شيئاً ما على المستوى العام. وبالنسبة لكم على***

المستوى الخاص كحزب في إطار تواجده...إلخ، هل لا يزال هناك أمل؟ هل لهذه الفكرة أي مستقبل؟ هل من الممكن أن تأخذ شكلاً ما جديداً؟

ماذا يعني القرار 2254؟ هو بالجوهر يعني حكومة وحدة وطنية، ماذا يعني أن السوريين هم الذين يقررون، ماذا يعني دستور، ماذا تعني إدارة أمور البلاد حتى الانتخابات؛ هذا كله ألا يحتاج إلى حكومة وحدة وطنية؟

كان لدينا سابقاً فرصة بأن نشكل حكومة وحدة وطنية دون تدخل خارجي، دون أمم متحدة، ولكن وللأسف، فقد فعلَت أطراف عديدة كل ما يستوجب مجيء الخارج لكي يأتي ويشارك أو يدعم أو يشرف أو يتدخل في تشكيل حكومة من هذا النوع.

- ***هل نستطيع القل إنكم هنا أعطيتم ضمناً تعريفاً لجسم الحكم الانتقالي غير المعرف بـ2254 بأنه حكومة وحدة وطنية؟***

كلا، لأنني أتحدث عن الوظيفة وليس عن الشكل؛ وظيفة جسم الحكم الانتقالي هي وظيفة حكومة الوحدة الوطنية، وكنا نستطيع أن ننجزها بأنفسنا كسوريين، أما من حيث الشكل فليس من الضرورة أن يأخذ شكل حكومة الوحدة الوطنية بالمعنى الحرفي...

- ***بالشكل ليس من الضرورة أن يأخذ شكل حكومة الوحدة الوطنية، لكن هل من الممكن أن يكون حكومة وحدة وطنية؟***

ممكن إذا توافق الجميع على ذلك؛ لا يوجد شكل نهائي، الشكل غير معرف ويحتاج إلى نقاش، إذا تم التوافق على أن جسم الحكم الانتقالي هو حكومة وحدة وطنية فيلكن، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى توافق.

- ***النظام ميال إلى طرح من هذا النوع وهو يتحدث عن شيء اسمه حكومة موسعة، وأحياناً يسميها حكومة وحدة وطنية موسعة...***

الحكومة الموسعة التي يجري الحديث عنها لا تجذبنا؛ لأن القصد

من هذا الطرح هو أن النظام هو الأساس، والتوسيع هو البقية، بينما المقصود بحكومة الوحدة الوطنية هو مشاركة حقيقية من كل الأطراف السورية في حل الأزمة وفي التأسيس لمستقبل سورية، أي أن السوريين ينبغي أن يتعاملوا كشركاء، ولا يوجد بينهم «مهاجرون وأنصار».

الحكومة الموسعة «غير مستساغة»، حكومة الوحدة الوطنية يمكن استخدامها إذا اتفقنا على الوظيفة على أساس 2254. ما أقوله إن 2254 بالجوهر هو تحقيق الوظيفة التي كنا نريد تحقيقها عبر حكومة الوحدة الوطنية.

المفاوضات...

- ***كانت دعوتكم في البدايات باتجاه الحوار، بعد ذلك انتقلتم إلى مرحلة جديدة أصبح الكلام فيها، عندكم وعند الآخرين، هو عن المفاوضات – تحديداً بعد بيان جنيف – فما طبيعة هذه النقلة، وما العلاقة/ الفرق بين المفاوضات والحوار؟***

الحوار داخلي ودون وجود أطراف خارجية، وتدويل الأزمة السورية أفقدنا هذه الإمكانية...

لو تلقف النظام والمعارضة الفرصة التي عبّرت عن نفسها لأول مرة في تموز 2011 في اللقاء التشاوري في صحارى، الذي كان يتيماً فعلياً، كان يمكن لنا أن نقول إن الحوار السوري–السوري قد انطلق، ويمكنه أن يعطي نتائجه، لكن عدم الالتزام بنتائج اللقاء التشاوري، أبعدَ هذه الفرصة، وتعقدت الأزمة السورية وجرى الانتقال إلى تدويلها شيئاً فشيئاً، ما جعل الحوار جزءاً من المفاوضات؛ إذ باتت هنالك أطراف خارجية على أساس جنيف1 وعلى أساس 2254 لها علاقة بالموضوع، كرعاة على الأقل، لذلك نحن **حينما قلنا "حوار" كنا نقصد عدم التدويل، ولكن التدويل أصبح معطى واقعياً موضوعياً خلافاً لرغباتنا، ولا يمكن تجاهله؛ لذلك "مفاوضات"**.

بكل الأحوال ليس هذا الجوهر، في النهاية قمة القرارات الدولية هو 2254... هناك كثيرون لا يعجبهم ذلك، لكن جوهره هو الحوار السوري– السوري كطريق وحيد للشعب السوري لكي يقرر مصيره في كل المجالات.

- ***وليس تسويات لها طابع المحاصصة؟***

لا، ليس تسويات، لا إقليمية ولا دولية. الاتفاق السوري–السوري لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار المناخ الإقليمي والدولي، لكن يجب على السوريين أنفسهم أن يتفقوا، لا أن يفرض طرف من السوريين رأيه على كل السوريين؛ ولا أن يفرض طرف ما خارجي نفسه ورأيه على السوريين... **توافُق السوريين هو الضمانة للوحدة الوطنية**.

ويجب أن يتم الوصول إلى الحلول التي تضمن لهم العيش والاستقرار وعدم إعادة إنتاج الأزمة، وتلك الحلول مبنية بالضرورة على التوافق بين الجميع، وهذا صعب، وممكن أن يكون الوصول إليه أطول، لكنه أضمن. الحلول المفروضة من طرف على طرف تكرس في ذهن البعض انتصارَ أحد وهزيمة أحد، وهذا لا يكرس الوحدة الوطنية، وإنما يخلق الظروف والأرضية للانتقام ولانفجار لاحق...

طريقة حل الأزمة في الثمانينات لعبت دوراً ما في الانفجار الذي جرى في 2011؛ لأن حجم المظالم والمطالب التي نتجت عن النظام الأمني الناتج عن أحداث الثمانينات، أرخى بظلّه وثقله على كاهل الكثير من السوريين، واعتبروا أنفسهم متضررين مما جرى، وهذا لعب دوراً كبيراً في الأحداث اللاحقة.

- ***إذن بهذا المعنى، ما هي وظيفة المفاوضات؟ إذا كانت وظيفة الحوار في حينه هي منع التدويل وحل المسألة، المفاوضات التي لم يعد فيها عامل سوري فقط بل عامل إقليمي ودولي أيضاً؟***

الهدف عملياً هو استعادة السيادة السورية، أي إلغاء التدويل، عبر الوصول إلى اتفاق بالمفاوضات.

- ***لكن هل للدول المتدخلة مصلحة بألّا يكون لها تأثير في سورية؟ لأن العودة عن التدويل تعني العودة عن التأثير...***

التأثير شيء، وانتهاك السيادة شيء آخر؛ التأثير يحدث للحفاظ على علاقات متبادلة بمستويات معينة، التأثير يكون له شكل اقتصادي وسياسي، هذا يضمن اتفاقات تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع، أما انتهاك السيادة

فيعني أن لا وجود لدولة يتفاوضون معها، لكن عند وجود دولة تمثل الشعب على أساس دستور معاصر ديمقراطي تعددي، عندها يمكن إيجاد موازين للمصالح مع دول الجوار ومع دول العالم التي لها علاقة بالأزمة والتي لا علاقة لها بالأزمة.

التأثير المتبادل في عالم اليوم أمر لا يمكن إنكاره ولا الهروب منه، لكن إلغاء التدويل لا يعني إلغاء التأثير المتبادل بين الدول والمصالح المتبادلة، وإنما إيجاد تلك الرسمة والمعادلة والميزان الذي يسمح للدولة بالحفاظ على سيادتها مع الانفتاح على الدول الأخرى على أساس المبادئ والقوانين الدولية.

- ***يعني شيء يشبه الحديث الصيني عن «win–win Relation» يعني العلاقة الرابحة لكل الأطراف.***

طبعاً، لذلك هنا أريد أن أوضح، أنّ جوهر القرار 2254 هو برأيي عقدٌ بين طرفين: داخل وخارج، الخارج يتوقف عن التدخل، والداخل يتعهد بإجراء عملية تغيير ديمقراطي خاصة به، هذا العقد هل هو مناسب لنا؟ لا أعتقد أنه مضر بنا، لكن يجب ضمان عدم تدخل الخارج بالعمليات اللاحقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لا بالسلاح ولا بغير السلاح.

- ***كيف يمكن للخارج أن يتدخل لاحقاً؟***

هنالك طرق عديدة، لكن أخطر محاولات التدخل اللّاحقة بالشؤون السورية سوف تكون على محورين يجب الانتباه لهما: الأول هو موضوع إعادة الإعمار، وشكل تلك العملية سيفرض الشروط التي تملي في النهاية النموذج الاقتصادي الذي يريده مَن يقدم التمويل، وبالتالي سيحدد النموذج السياسي القادم في نهاية المطاف.

الثاني هو إيجاد شكل من التنظيم السياسي للمجتمع يسمح بالتمويل الخارجي ويقويه، هذا التمويل الخارجي الذي يتم أحياناً تحت اسم المجتمع المدني يجب منعه، وهو اختراق للمجتمعات للتحكم بالرأي العام والتمثيل السياسي.

نحن نريد أن نضمن شيئين: انتهاء التدخل الخارجي العسكري المباشر وغير المباشر، وأن نضمن عملية سورية- سورية للدستور وانتخابات ديمقراطية، وليأتِ المجتمع الدولي ليراقبها، لكن عملية الدستور وتفاصيلها يجب أن تكون جميعها سورية، لا مانع من قيام الأمم المتحدة بتقديم النصح والتسهيلات، لأن دستورنا وقوانيننا تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية، لكن هذا لا يعني بتاتاً أن يُسمح لأحد بالتدخل في التفاصيل، مثل ما حدث مع «لا ورقة تيلرسون» «14» ومجموعة الخمسة عندما تدخلوا بتفاصيل صياغة الدستور، هذا يسمى انتداباً ووصاية.

إذا انتهينا من هذا الجانب، ننتقل إلى مرحلة ثانية، وهنا نحذر من خطرين، أولاً، التدخل بالشؤون السورية عبر استخدام - بعد إلغاء العقوبات- موضوع تمويل إعادة الإعمار، ويحق لنا ليس مساعدات وإنما يحق لنا أولاً تعويضات، وثانياً نحن نقرر ماذا سنفعل بها، وليس من سيعطينا إياها، ثانياً: يجب أن نضمن أنه خلال العمليات السياسية على أساس دستوري وقانوني، ممنوع التمويل الخارجي نهائياً.

- ***إذن، تحدثنا عن المفاوضات كنقلة عن الحوار، جاءت نتيجة للانتقال من الداخل نحو التدويل، سننتقل الآن إلى كيفية تطور عملية المفاوضات رويداً رويداً مع تطور جانبين، الدولي والإقليمي من جهة والذي هو الخارجي، والداخلي من جهة أخرى. كيف تطور الإقليمي والدولي خلال هذه الفترة وكيف كان تأثيره على المفاوضات، والشيء ذاته، كيف تطور الداخلي بمعنى توازنات القوى الداخلية وكيف أثر ذلك على المفاوضات؟***

دعني ألخص الأمور بالشكل التالي: جنيف1 كان تعبيراً عن توازن جديد، لكن على الورق.

جنيف2 حاول أن ينقل هذا التوازن من الورق إلى الواقع، فتبين أن القضية لا تزال غير ناضجة، لأن هذا التوازن هو صفر من جهة لكن لا تزال أطره

وخطوطه وأشكال تنفيذه غير واضحة، والأطراف المتضررة التاريخية توجد أقسام منها لا تريد السير إلى الأمام لإيجاد توافقات جديدة على أساس ميزان القوى الجديد. هذا الصفر، بالإضافة إلى قوى الشد إلى الخلف الموجودة عند الطرف المتضرر من تغيير العلاقات الدولية، إن كان أجنبياً أو عربياً، لعبا دوراً سلبياً في جنيف2، ولم يسمحا بإحراز التقدم المطلوب. إذن توجد أرضية موضوعية هي الصفر، وتوجد أخرى ذاتية وهي قوى الشد للخلف والتي كانت في حينه لا تزال مؤثرة.

أعتقد أنه في جنيف3 بدأنا نرى التغير، أولاً: الصفر لم يعد صفراً تماماً؛ أصبح فيه ترجيح لكفة مؤيدي الحل السياسي دولياً وإقليمياً وداخلياً، ولو كان هذا الترجيح طفيفاً في بادئ الأمر. ثانياً: الاتجاهات المعيقة للحل السياسي ضعفت نتيجة تطورات الوضع والنتائج التي ظهرت، كاللاجئين والإرهاب، لذلك أعتقد أن الظروف بعد التدخل الروسي، والانتصارات التي تحققت، والعزلة التي يعاني منها المتشددون حتى في الغرب وفي البلدان العربية نتيجة هزيمة خطهم ونتيجة الآثار السلبية للتدخل بعد ثماني سنوات، حيث أصبح هناك ملايين اللاجئين منتشرون في أوروبا وفي العالم، جعلت القوى المتشددة تضعف كثيراً. من هنا أعتقد أن الظرف أصبح مفتوحاً لتطبيق فعلي حقيقي للقرار 2254.

- ***ما هو الشكل الملموس برأيكم لتطبيق 2254، وكيف ستكون الاتجاهات العامة لتطبيقه؟***

القرار بدأ تطبيقه عملياً؛ وفي أيلول «2018»عقد اجتماع طهران، ثم اجتماع ثلاثي أستانا مع ديمستورا من أجل اللجنة الدستورية التي تشكل البداية العملية لتطبيق 2254، بداية تطبيقه وانطلاقه... وبغض النظر عن الوقت الذي ستأخذه المباحثات لتشكيل اللجنة فهي ستتشكل في نهاية المطاف، بشكل أو بآخر، وضمن آجال غير بعيدة.

الواقع دائماً أغنى من كل المخططات. لدينا كتابة دستور: بداية ونهاية،

البداية بتشكيل اللجنة، والاتفاق على طريقة العمل والتصويت والآليات، ثم تغيير أو تعديل الدستور، ثم الذهاب إلى الجوهر، وتنتهي العملية.

ما هو 2254؟ دستور، وانتخابات. السؤال هو: بين انتهاء الدستور والانتخابات، هنالك مرحلة، يجري فيها تغيير قوانين، تجهيز البنية للانتخابات، النيابية والرئاسية، مَن سيدير هذه العملية؟ إذا كان قد جرى توافق على دستور وجرى الاستفتاء عليه...

- ***وفقاً للقرار 2254، جسم الحكم الانتقالي...***

حسناً، هذا ما تحدثنا عنه منذ قليل، يمكن القول إننا بعد أن نصل إلى اتفاقنا على دستور، والشعب سيصوت عليه، وعندها على ماذا سنختلف؟ فلنشكل تلك الحكومة التي تنقل هذا الدستور من الورق إلى التطبيق. حيث لم يعد هناك ما نختلف عليه.

عندما يصبح الدستور فعالاً، ويعيد توزيع الصلاحيات، ويحدد رؤيته للانتخابات وشكلها، وينتج شكل الرؤية للمركزية واللامركزية في البلاد. وهذا بعد أن يتم التصويت عليه، ألا ينبغي تنفيذه؟ مَن سينفذه؟ البنية السابقة لا تصلح. وهو ما يعني أنك تحتاج لبنية انتقالية للوصول إلى الانتخابات، وهذا منطق الأمور.

- ***إذن أنتم فعلاً مع مرحلة انتقالية؟***

نعم، مع مرحلة انتقالية بالمعنى الواسع للكلمة أي انتقال من دستور إلى دستور وانتقال من منظومة سياسية قديمة إلى منظومة سياسية جديدة، دون شروط مسبقة، مرحلة انتقالية تشارك فيها الموالاة والمعارضة على قدم المساواة، لأن سورية القادمة يجب أن يشارك فيها الجميع، حيث حجم الخسائر والأعباء لا يبقي أية إمكانية لدى طرف واحد دون الآخر للقيام بهذه المهمة، فالأنقاض كثيرة، وتحتاج إلى مَن يزيلها.

- ***نتحدث عن انتقال، جوهر هذا الانتقال، إلى أين؟***

جوهر الانتقال يقرره الدستور. لدينا رأينا، ولكن هذه المسألة سيقررها الدستور.

- ***وما هو رأيكم؟***

رأينا أنه يجب أن يحدث تغيير حقيقي للدستور، والبنية السياسية؛ تغيير حقيقي يسمح بنقل السلطة للشعب بكل ما للكلمة من معنى، ويعطي الضمانات لهذه العملية، لأن نقل السلطة إلى الشعب، ليس بالكلام، وليس بمجلس الشعب وحده، بل على كل مستويات التمثيل الشعبي، هو فقط ما يعطي الضمانة لإعادة توزيع الثروة بشكل عادل، ولضرب الفساد وإجباره على التراجع وصولاً إلى اجتثاثه جذرياً. بالنهاية **هناك قضيتان تحتاجان إلى حل في كل التاريخ، موضوع الثروة، وموضوع السلطة. الثروة لمَن، والسلطة بيد مَن**...

السلطة نريدها أن تكون، لا لفظياً، ولا افتراضياً، ولا بشكل مجرد، بيد الشعب. لدينا اقتراحاتنا الملموسة حول شكل نقل السلطة إلى الشعب في كل مكان، سنطرحها في الوقت المناسب، في المناطق الصغيرة، والأوسع، وعلى مستوى المركز. وهذا إذا ما أنجزناه، سنسعى بالدستور لأن يكون فيه ما يضمن أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية. مع **سلطة شعبية حقيقية** تؤمن هذه العملية، أعتقد أننا نكون قد غيرنا النموذج السابق بكامله. هذا **جوهر الجوهر** في عملية التغيير الوطني الديمقراطي.

الفصل الثالث

الآفاق

برنامج اليوم الأول بعد الأزمة

- ***"سينتصرُ في نهاية الأزمة مَن يملكُ برنامج اليوم الأول بعدها"، سمعنا هذه العبارة منكم في عدة مناسبات. ماذا تقصدون بها؟ خاصة أنّ أيَّ كلام عن "انتصار" بعد الكوراث التي عاشها السوريون، ومن وجهة نظر الكثيرين هو أمرٌ غير أخلاقي...***

الكلام هنا هو عن انتصار برنامج، وليس عن انتصار أحد على أحد؛ ومشكلة الـ"أحد" والـ"أحد" الآخر، أن ليس لدى أي منهما برنامج لليوم الأول بعد الأزمة، ولو كانت لديهما برامج لما حصل هذا الصراع بهذا الشكل الذي أخذ مدًى طويلاً ودامياً...

نحن من الأساس منطلقون من مقولةٍ في رؤيتنا السياسية مفادها أنه في ظروف سورية الملموسة، فإنّ ثنائية "معارضة – نظام" هي إلى حد كبير غير دقيقة، ومن الممكن القول إنها وهمية؛ **إذ كيف يتم التفريق تقليدياً بين معارضة ونظام؟ أليس باختلاف البرامج؟**

دعنا نذهب إلى العمق، إذا حككتَ جلد النظام قليلاً ستجد فيه كثيرين ممن يحبون الأمريكان والغرب، وهم مَن عرقل التوجه نحو الشرق، لأن قلوبهم تميل نحو الغرب؛ و70% من علاقات الاستيراد والتصدير السورية تاريخياً هي تحديداً مع أوروبا، وبالتالي توجد كتلة نوعية لا بأس بها في السوق وفي جهاز الدولة، غربية الهوى، وهؤلاء موجودون في النظام الذي يقول رسمياً بالتوجه شرقاً، ويطرح شعارات معادية لإسرائيل وللغرب عموماً. بكلام آخر: ضمن صفوف النظام توجد قوى يمكن توصيفها باللاوطنية، موقفها واضح،

وضمن هذا النظام نفسه توجد قوى تهمها كثيراً المكتسبات الاقتصادية الاجتماعية التي تحققت في عهد هذا النظام منذ السبعينيات وما بعد وهي وطنية بلا شك. وتوجد قوى اجتاحتها الموجة الليبرالية، اللّوْثة الليبرالية، في العقد الأول من هذا القرن، وذهبت في خضم هذه الموجة وحطمت الكثير من المكتسبات التي تحققت سابقاً، ولا يهمها نهائياً أي مكتسبات اقتصادية واجتماعية للناس، وظنها أنها إذ تقبض على رقبة جهاز الدولة فإنها تستطيع أن تسيّر الأمور: هذه غلطتها الكبرى.

وإذا نظرتَ إلى المعارضة، تجد ضمنها عملاء صريحين للغرب، بالمعنى المباشر، وحتى للكيان الصهيوني كما تبيّن في بعض الحالات، وفي الوقت ذاته يوجد أناس وطنيون لا يقبلون نهائياً أي إهانة للكرامة الوطنية السورية. يمكن أن يكون النوع الأول هو الأكثر ظهوراً على السطح بحكم الترويج الإعلامي والسياسي له وبحكم عمليات النفخ والتضخيم المصطنعة، لكن هذا لا يعني أن النوع الثاني الأصلي غير موجود أو أنه غير ذي وزن.

في المعارضة يمكنك أن تجد تياراً ليبرالياً قوياً يتفق مع ذاك التيار الليبرالي الموجود في النظام، وتجد تياراً اجتماعياً تهمه مصالح الناس ويفكر بها، لا أريد أن أقول إنه متبلور ولديه برنامجه، لكنه موجود...

ماذا يعني هذا كله؟ أين المعارضة وأين النظام وأين خطوط الفصل الحقيقية بينهما؟ ما هي الحدود بينهما، أين هي؟ لذلك إذا كنا نريد أن نتخذ معياراً الخط الاقتصادي الاجتماعي والسياسي العام، فخطّ الفصل بين المعارضة والنظام بشكليهما اللذين عرفناهما خلال الأزمة هو خط متعرج جداً، يدخل من هنا ويخرج من مكان آخر، وليس خطاً مستقيماً، وبالتالي كان رأينا أن هكذا معارضة وهكذا نظام، وضمن موازين قوى دولية، فإنّ أياً منهما لن يتقدم حتى النهاية، لأن أيّ طرف سيتقدم فإن الطرف الآخر سوف يعيقه. كانت هناك فرصة واحدة أن تضع الأطراف السورية جميعاً هدفاً لها التوافق وأن تقرر بحكمة الاستفادة من التوازن الدولي وتذهب إلى حلٍّ، **تتنازل للشعب السوري، تتنازل عن المواقف المسبقة وتتنازل عن عنادها وعدم مرونتها**

التي ظهرت في المراحل الأولى من الأزمة السورية، حينها كان ممكناً أن نذهب إلى حل. لكن بعد كل الذي حصل لا يمكن لأيٍّ من هذين الطرفين أن يقول إنه انتصر. **لكن ماذا عن البرامج؟ أين أصبحت؟ هل اختفت؟ هل تبخرت؟ هل دفنت؟** هي موجودة ولو بشكلها الجنيني هنا أو هناك، لذلك أنا أقول إن الذي دُفن في الأزمة السورية وتم الانتصار عليه فعلياً هو الفضاء السياسي القديم، الذي دُفن في سورية وتم القضاء عليه هو طريقة حكم المجتمع عبر أجهزة الدولة بالدرجة الأولى وبعيداً عن المجتمع وعبر مستوًى منخفض من الحريات السياسية. الذي قُضِي عليه ومن الممكن دفنه نهائياً هو شكل توزيع الثروة المبني على الريع، أي على الفساد الكبير الواسع، والذي يلعب دوراً هائلاً بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء تاركاً شعار "دَع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو" شغالاً علنا أو سراً، الذي تم الانتصار عليه في هذه الأزمة أن كرامة المواطن ليست آخر شيء يجب أن تفكر الدولة فيه، **كرامة المواطن يجب أن تكون جزءاً من كرامة الوطن وهما مرتبطتان ببعضهما البعض**، وكرامة المواطن ليست فقط لقمةً وخبزاً، كرامة المواطن لقمة وخبز وبيت وسقف وحريات، حريته في الرأي، حريته في أن يقول رأيه ضمن الإطار الذي سمح به الدستور والقانون، هذا الذي انتصر في هذه الأزمة، هذا كلُّه الذي انتصر يجب أن يُتَرجَم عبر برامج سياسية اقتصادية اجتماعية، وهذا هو الذي سينتصر، ومَن يحمل هذه البرامج هو المنتصر.

واضح منذ الآن، حتى لو لم يكن موجوداً هذا الحامل، فإنّ الشعب السوري سيخلقه، لأن البرنامج موجود موضوعياً، إذا وجد هذا الحامل فهو منتصر بشكل مؤكد، من هذه الزاوية أقول إن الأزمة لن تنتهي بانتصار أحدٍ على أحدٍ، لكن هناك خطّاً سينتصر على خط، الخط العقلاني المستند للمصلحة الوطنية، لمصلحة الناس، انتصر على الخطين المتشددين اللذين كان حجر الزاوية في سلوكهما هو الحسم أو الإسقاط، هذا الذي انتصر في الأزمة. كي لا نعقد الأمور، أقول التالي: منذ بدء التاريخ حتى اليوم، فإن الصراع في المجتمعات الطبقية، يعني التي فيها أغنياء وفقراء، فيها محرومون وفيها

نُخب فوق الريح، الصراع فيها يتم على أمرين فقط في الجوهر، في الجذر، توزيع الثروة والسلطة التي تدافع عن هذا التوزيع، **لا توجد سلطة حيادية في مسألة توزيع الثروة**، السُلطة عبر القوانين والمحاكم والجيش والشرطة والأمن «تعيد توزيع الثروة لمصلحة أحد على حساب أحد»، وإن كانت موزعة، يعاد توزيعها، السلطة تحمي عادة إعادة التوزيع.

توجد لدينا في بلداننا، في العالم العربي وفي العالم الثالث، تشابهات بدور الدولة؛ إذ لا يلعب جهاز الدولة في هذه البلدان دور موظف عند الذي يملك، كما هو الحال في دول المركز، بل **أصبح جهاز الدولة لدينا هو مَن يملك إلى حد كبير وهو مَن يحكم**، أصبح يلعب الوظيفتين في آن واحد! في الحالة التقليدية الكلاسيكية الذي يملك يعيّن الموظف الذي يحكم، ولدينا الموظف الذي يحكم وبسبب الحجم الهائل لما سرقه، أصبح يملك ويحكم...

- ***يملك ويحكم، وبالتالي فهو ملك بالمعنى التقليدي التاريخي...***

نعم، لذلك هذا هو جوهر الموضوع في النهاية. ولكن لنسأل أنفسنا ألا يستحق الشعب السوري الذي قدم كل هذه التضحيات على مر تاريخه، أن يكافأ بتوزيع عادل للثروة؟ قدر الإمكان، ليس هذا التوزيع الجائر الوحشي الفظيع اللّا أخلاقي، ألا يستحق الشعب السوري الذي له دور تاريخي هام جداً في العصور القديمة والحديثة أن يتمتع بقراره، ويكون قراره حقيقياً وليس شكلياً، والسلطة الموجودة تاريخياً لا تمثل الشعب بقدر ما تتظاهر أنها تمثله، وحينما يحكم الشعب فعلاً، فهو يكلّف موظفين بإدارة شؤون البلاد، بمعنى تصبح الدولة تخدم الشعب، وليس الشعب هو الذي يخدم الدولة. الفكرة الرائجة والتي رَوّج لها جزء هام من جهاز الدولة ومن النظام أن الجميع يجب أن يخدم الدولة، مَن قال إن الجميع يجب أن يخدم الدولة؟ مَن هي الدولة؟ الدولة في نهاية المطاف موظف معيّن من الشعب ويأخذ راتبه من الشعب، الدولة هي التي تخدم الشعب وليس الشعب مَن يخدم الدولة. الآن في ظلّ قلة تنظيم الشعب وبوعي مستواه متخلفٌ نسبياً وغير كافٍ، يجري الالتفاف على الناس بالقول لمنً يعارض منهم "أنت ضد الدولة"؛ الدولة تُفهم عند

الناس البسطاء كجهاز قمع وفقط، ولكن حتى رواتب هذا الجهاز يأخذها في نهاية المطاف من الناس الذين يقمعهم. لكن الأصل هو أنَّ مَن يدفع الراتب هو صاحب العمل، الناس تدفع رواتب جهاز الدولة، ولذا فإن جهاز الدولة ينبغي أن يكون موظفاً عند الناس وبالتالي يحاسَب من قبلها...

السلطة مِن الشعب وبالشعب ولأجل الشعب!

- ***الفرق الهائل بين الكلام الذي تقولونه وبين الواقع المعاش، يترك لدى السامع شعوراً أن ما تقولونه هو يوتوبيا، أو خيال رومانسي...***

نعم، أنا مقتنع بكلام تشي غيفارا، "**إذا أردنا أن نكون واقعيين علينا أن نطلب المستحيل**"، هذا أولاً. ثانياً، على مر التاريخ، كل الأفكار التي انتصرت، كانت يوتوبيا في ظهورها الأول، وكانت رومانسية، ولم يكن هناك مَن يصدق أنها ستُطبق لكنها طُبقت، أخذت وقتها، لكنها طُبقت. وأنا أعتقد أننا أخذنا وقتاً كافياً حتى نطبق هذه الفكرة: لا يوجد دستور من دساتير العالم ودساتير سورية، إلا ويقول **إن السلطة من الشعب وبالشعب ومن أجل الشعب**... فسّر لي هذا القول، ماذا يعني؟ كيف تكون السلطة من الشعب وبه ولأجله في ظروف برلمان لا يمثل حتى نفسه؟ في ظروف تبيّن فيها أن أقنية الاتصال والتواصل بين المجتمع والسلطة "مغلقة"، وأحد أهم أسباب ذلك أن هذا البرلمان ليس معيناً من الشعب، بل من أحد آخر: عيّنه جهاز الدولة، والمفترض أن البرلمان ممثل للشعب ومهمته أن يراقب جهاز الدولة، والواقع أن جهاز الدولة يعيّن البرلمان... ويراقبه...

- ***كي يراقبَ الشعب...؟***

ليس ليراقب الشعب، بل لكي يُسكته، لكي يتظاهر أن هناك مَن يراقب جهاز الدولة، وعضو مجلس الشعب الذي يعرف أن مَن أحضره للبرلمان هو جهاز الدولة، يكون ممتناً له، ويريد أن يقدم له الخدمات، ولذلك **يسير على السكّة كما يطلبون**. قليلة هي الحوادث والحالات التي رأينا فيها أعضاء مجلس

الشعب مستقلين فعلاً، **وإذا تبيّن أن لدى أيٍّ منهم هامش انتقادات قوية وجدية، فغالباً ما يكون ذلك مدروساً أيضاً، وبالقطارة...**

ليس هذا ما يريده الشعب، هذا ما يريده جهاز الدولة. ورغم أن سلطة الشعب منصوص عليها في الدستور، ويمكن لأيٍّ كان من جهاز الدولة أن يعيد تذكيرك بذلك إن حاولت المحاججة، وهي طبعاً موجودة في الدستور، ولكن السؤال هو لماذا لم تُطبَّق، ولو لمرة واحدة؟ لأنه لا يوجد ضمانات في الدستور، ولا في القوانين، لتطبيق هذا الكلام. الكلام موجود، لكن آلياته ليست واضحة في الدستور نفسه، وإذا كانت آلياته واضحة، فما هي الضمانات إذا طُبق أو لم يطبّق؟

- ***تتكلمون عن جانب هو الضمانات القانونية للقوانين، يعني أننا ما نزال نتكلم عن حبر على ورق...***

لا، أتكلم عن ضمانات سياسية... حتى نفهم هذه المسألة، يجب أن نقوم بمقارنة أوسع قليلاً: ملخص التجربة السورية يقول لنا ينبغي إعادة النظر بكيفية تمثيل الشعب على مختلف المستويات؛ فشكل التمثيل عبر مجلس الشعب أصبح خاطئاً بالتطبيق بأكمله، وحتى إذا افترضنا صحته في التطبيق، فهل هو كافٍ لحسم المشكلة وحلها، **أي للوصول إلى سلطة الشعب من الشعب وبه ولأجله؟** برأيي لا، نحن نريد شيئاً أوسع وأهم، ويجب أن ينعكس في الدستور الجديد حتى يضمن التطور اللاحق، لماذا هذا الكلام؟... في نهاية المطاف، الديمقراطية ومستوى الحريات السياسية، لها شروط موضوعية، هي ليست اختراعاً أيديولوجياً ولا رومانسياً، **هي تعبير عن شروط موضوعية موجودة خارج إرادتنا**، ومطلوب أن نكتشفها. الشرط الأول هو درجة تطور القوى المنتجة وتقسيم العمل، وما يفرضه ذلك من تشابك بين أجزاء المجتمع المنفصلة المتصلة في السوق.

- ***كلّما كان تقسيم العمل أعلى فإنّه يتطلب درجة ديمقراطية أعلى للحفاظ على سير العملية الإنتاجية...***

نعم، درجة الديمقراطية يحددها هذا العامل الأول. الشرط الثاني هو درجة

نضج وتطور وتنظيم جهاز الدولة وعلاقته الحيوية الفعالة مع المجتمع، أي تأثير المجتمع على جهاز الدولة، وتنفيذ جهاز الدولة لرغبة وتوصيات المجتمع وإرادته؛ **جهاز الدولة ليس مُنزَلاً من السماء**، بل خرج من الأرض ولديه مهمة، وهو موظف مدفوع الأجر في النهاية، المجتمع عبر قواه السياسية وأشكاله التمثيلية يريد أن يعبر عن مصلحة ورغبة، يعطي تفويضاً لجهاز الدولة وعلى جهاز الدولة الالتزام. جهاز الدولة ينبغي أن يعمل في القضايا التفصيلية وفي القضايا العامة، لكن ليس جهاز الدولة مَن يحدد الاتجاه العام للحركة والعمل، الشعب عبر أجهزته التمثيلية الدنيا والعليا، هو مَن يقرر ذلك الاتجاه.

سورية اليوم، ليست سورية السبعينيات، عندما وُضع الدستور القديم؛ اليوم توسعت القاعدة الإنتاجية، الناس المشاركة في هذه العملية كثيرة جداً، وإدماج الناس في القرارات السياسية والاقتصادية ضروري جداً لنجاح العملية الإنتاجية التي يتوقف على نجاحها مجمل التطور «أو التراجع» اللاحق.

إذن الشرط الثاني الموضوعي، درجة تطور وتنظيم جهاز الدولة، وشكل علاقته مع المجتمع. ففي حال كانت درجة تنظيم جهاز الدولة منخفضة، يظهر جناح في جهاز الدولة يسمى عادة "الأمن"، يستولي فعلياً على كل سلطات جهاز الدولة في إدارة المجتمع بسبب الفراغ الحاصل، ويعطي سلطات شكلية للأجهزة التمثيلية، ويذهب حتى إلى تعيينها إلى حد كبير. منذ فترة الثمانينيات والتسعينيات، بات دور الأجهزة الأمنية أهم من دور الأحزاب السياسية، هذا سببه الأول أن الفضاء السياسي القديم كان يتراجع، أصبح هناك فراغ، والسلطة تريد أن تحافظ على وزنها وتواجدها، وعليه فإنّ الأجهزة الأمنية عبأت الفراغ وأخذت عملياً صلاحيات ودور الأحزاب في الاتصال مع المجتمع. الفرق أنّ الأحزاب جزء من بنية المجتمع، وأجهزة الأمن جزء من بنية جهاز الدولة، وهذا الفرق في طريقة العمل، بين هذه وتلك، أوصلنا للنتائج التي رأيناها.

وبالتالي، فإن درجة التنظيم المنخفضة لجهاز الدولة أدّت إلى ارتفاع وزن الأجهزة الأمنية، وهذه إحدى المشكلات التي يجب التخلص منها إذا كنا نريد السير إلى الأمام مع إعادة تعريف الأجهزة الأمنية ووظيفتها...

بالمحصلة إذن، **هناك عاملان، درجة تطور القوى المنتجة، ودرجة تطور جهاز الدولة وتنظيمه**. في البداية كانا بدرجة منخفضة جداً، ثم تطورا سريعاً في السبعينيات والثمانينيات، وفي ظل تراجع القوى السياسية، وعبر صلاحيات واسعة لجهاز الدولة، قام باحتكار واغتصاب كل الصلاحيات السياسية للقوى التمثيلية السياسية، التي يُفترض أنها موجودة في المجتمع، وهي في الحقيقة كانت في حالة موت سريري.

- ***بكلام آخر، كلّما تعقد «جهاز الإدارة» الذي هو الدولة، فنحن بحاجة ليس فقط لتوسيع الديمقراطية، بل وبحاجة لتطوير شكل هذه الديمقراطية بحيث تكون متشابكة مع تعقيد جهاز الدولة هذا، وتتبعه.***

نعم، إذ لا يوجد تطور مجرد، يوجد تطور له علاقة بالبنية، والبنية ديناميكية، متحركة. مثلاً في بداية السبعينيات، إذا افترضنا أنه كان لدى جهاز الدولة 200 منشأة اقتصادية، أوائل الثمانينات أصبح لديه 2000 منشأة، كيف سيديرها؟ لا بد من شكل جديد؛ الأقاويل المجردة والنظرية أننا سنطور الديمقراطية هي كلام فارغ، مع 2000 منشأة تصبح بحاجة لرسمة جديدة، قد تكون الرسمة القديمة لعبت دوراً تاريخياً إيجابياً ما، في لحظتها، ولكن كَكُلٍّ قديم، يحب أن يبقى ولا يغير شيئاً، وهذا ما حصل: القديم مضى عهده في ظل تغيّر البنية، نريد بنية جديدة، ولم يتوفر الظرف التاريخي الذي يسمح بظهور هذه البنية نتيجة تعقيدات الوضع الإقليمي والدولي والتعقيدات الداخلية.

- ***حتى الآن ما زلنا نتحدث عن مخططات نظرية، ولو افترضنا أننا قد وصلنا إلى مخطط نظري - بالرغم من أن هذا ليس سهلاً بالمعنى المعرفي- كانت هناك مشكلة تاريخياً، أنه حتى عندما يكون هناك مخطط نظري صحيح، دائماً عند التنفيذ كانت توجد فروقات كبيرة أحياناً وصغيرة أحياناً أخرى بين المكتوب والمنفّذ، كيف يمكن تجاوز هذه المشكلة؟***

مَن قال إن هذه المشكلة الحقيقية التي عرضتها هي قَدَرٌ لا بُدَّ منه؟!

مَن قال إن هذه الظاهرة ليست ظاهرة تاريخية؟! وتاريخية بالمعنى العلمي، أي لها نقطة بداية ونقطة نهاية.

أنا أعتقد أن هذه الظاهرة مرتبطة أولاً بكذب ونفاق المنظومة الرأسمالية. وفي ظروف العالم الثالث من حيث المنشأ، فهي مرتبطة أيضاً بالنفاق ذاته، ولكن بشيء آخر إضافي؛ ففي ظل توازن الشرق والغرب بعد الحرب العالمية الثانية، أكثر حكام العالم الثالث حاولوا أن يكرسوا ذلك التوازن في داخل دولهم، ولذلك كانت لديهم دائماً يد هنا ويد هناك، بطريقة أخرى، كانت جميع الأنظمة في هذه الدول **تغمز نحو اليسار وتتجه لليمين**. هذه الأنظمة قلبها مع الغرب، معتادة على ذلك، وقلنا سابقاً إن 70% من التبادل التجاري السوري كان يجري مع أوروبا، والتحول بعكس هذا الاتجاه ليس بالأمر السهل، **نحتاج لتكسير الأقنية الموجودة في السوق وفي جهاز الدولة**.

تركيبة الأنظمة في العالم الثالث هي برجوازية صغيرة، **والبرجوازية الصغيرة سمتها هي التأرجح بين القطبين**، ويذهب الناس إلى المكان الذي وزنه أعلى في اللحظة الملموسة التي نتكلم فيها، لذلك هذه القوى أصولها على هذا الشكل وعقليتها أيضاً هكذا بغض النظر عن تغيّر موقعها الطبقي الاجتماعي لاحقاً، تبقى العقلية نفسها؛ لأن العقلية تعيش أكثر من الأساس المادي الذي صنعها، وهو ما جعل **الأنظمة في العالم الثالث تُتقن فن النفاق**، تفكر بشيء، وتتكلم شيئاً آخر، وتعمل شيئاً ثالثاً. لذلك فإن الدستور هو ما يُحكى، ليس ما يُفكَّر فيه، وليس ما يُفعل. وبرأيي فإن هذا المرحلة التاريخية لهذا التناقض قد انتهت، وهذا يجب أن يُفهم، **الواجب اليوم هو الذهاب نحو تناغم حقيقي بين القول والتفكير والعمل**. ودور الجماهير هو عامل ضاغط بهذا الاتجاه، لكن العامل الأكبر هو الضرورات الموضوعية التي تفرض نفسها. ألا يقولون إن «حبل الكذب قصير»؟! لقد انتهى حبل الكذب... لذلك ينبغي الذهاب نحو تفكير وقول وممارسة دون أي نفاق وبصدق كامل، وهذا يجب أن يكون سائداً في أي بنية لدستور لاحق، لكن هذا ليس ضمانة، **الضمانة هي توازن القوى**، وهو ما سيدافع عن هذه الفكرة أو تلك...

- ***إذا كانت المرحلة التي تتكلمون عنها «التفكير شيء والقول شيء والعمل شيء ثالث» قد انتهت، ورغم الوجود المستفز للنفاق الذي تتكلمون عنه كانت هذه الصيغة تتكرر: السلطة للشعب ومن الشعب ولأجل الشعب. على الأقل هذه الصيغة ستكون موجودة بشكل أو بآخر في الدستور السوري القادم، فما هي الأشكال الملموسة الجديدة المطلوبة لضمان تنفيذها؟***

المشكلة أن مركز السلطة الشكلية للشعب، كان موجوداً في البنى التمثيلية السابقة في الأعلى، أي في مجلس الشعب، اليوم يجب تخفيضه نحو القاعدة المجتمعية قدر الإمكان، وهذا يحتاج دراسة، ولا يجوز أن يكون اعتباطياً. الانطلاق هنا من فكرة رياضية–فيزيائية اسمها «مركز ثقل الهرم» ومركز الهرم لم يكن في رأسه في أي لحظة، لكن مركز الهرم له علاقة باتساع قاعدته. والسؤال اليوم في سورية، أين يقع مركز ثقل الهرم؟ أعتقد أنه انزاح للأسفل بالتأكيد، لكن أين بالضبط؟ هذا قد يظهر من خلال التجريب فقط...

ويجب الانتباه للأمور التالية في التمثيل الشعبي:

أن ننتهي من شكل البرلمان الحالي، المأساوي، الذي عاش خمسين عاماً أو أكثر على قانون فرنسي قديم في شكل التمثيل «يعتبر المحافظة دائرة». الفرنسيون غيروا قانونهم عدة مرات منذ ذلك الحين وذهبوا إلى النسبية وعادوا للدائرة الفردية، ونحن ما زلنا نراوح في مكاننا. أعتقد أن سبب ذلك هو أن جهاز الدولة لديه مشكلة في الإبداع، وهو غير قادر على تغيير هذا المخطط الموضوع سابقاً، وفي حال غيّره يمكن أن يخطئ ويفقد السيطرة على العملية الانتخابية. بالمقابل فهو يعرف كيفية ضبط المخطط الحالي بشكل هائل، لذلك يفضله كثيراً، على الرغم من أنه يحمل أخطاء كثيرة، وهذا عملياً مخطط خمسينيات القرن الماضي، والآن هو لا يعمل إلا من الناحية الشكلية، وأحداث 2011 أثبتت أن الخط منقطع بين الشعب ومجلسه، وبين الشعب والدولة.

الشكل التمثيلي الحالي هو غير ديمقراطي لأنه تمثيل أكثري[1]، يعطي القائمة الأكثر تصويتاً لها حق النجاح، ولو أخذت 15% بمقابل 9 قوائم ثانية محقِقة لنسبة حوالي 10% لكل واحدة منها..

15% يسبب نجاح القائمة بمجملها على حساب كل القوائم الاخرى، أي ينجحون 100% وتخرج القوائم الأخرى من العملية. وقِس على ذلك. وذلك يعني أنك من خلال قوًى قليلة تسيطر على برلمان كامل، وهذا يجب أن ينتهي، هذا أحد أشكال كَبْتِ الديمقراطية، وأحد أشكال تيئيس الناس من جدوى صوتهم، وتأريض فكرة أن رأي الناس له قيمة. هذا الشكل هو تأبيد لسلطة جهاز الدولة على الجهات التمثيلية الشعبية، لذلك ينبغي الذهاب لشكل آخر. وبما أن التهديدات تطال اليوم وحدة سورية، **فإن ما نحتاجه هو نظام نسبي شامل**، سورية دائرة واحدة، والتنافس يجري على أساس برامج، وكل الأصوات تؤخذ بالحسبان بشكل نسبي. هذا يسمح للقوى الوطنية الشاملة العابرة للأديان والطوائف والقوميات، أن تعود وتلعب دورها السياسي المطلوب منها لاستعادة وحدة سورية وتعزيزها، وهذه النقطة الأولى.

- ***لكن هذا يطرح الإشكال التالي: هناك بعض النزعات التي ظهرت في سورية، والتي تحمل طابعاً قومياً أو دينياً، ومن المفهوم والمعروف كيف تتعاملون أنتم مع هذه القضية، لكن هناك مَن يقول إن هذا أمر واقع وينبغي التعامل معه بطريقة أو بأخرى؟***

الحقيقة أصعب ممّا تقول، الحقيقة أنه حتى مجلس الشعب الذي ننتقده كان يأخذ بعين الاعتبار المكوّنات الطائفية والدينية والقومية دون إعلان، وهذا كَيْل بمكيالين، ودائماً هناك نسب محددة ودقيقة ومنفذة لكن دون

1- خلال المفاوضات التي خاضتها الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير مع النظام السوري قبل تشكيل حكومة 2012، وضعت الجبهة عشرة شروط لدخولها، جرت في نهاية المطاف الموافقة على تسعة شروط من أصل عشرة، الشرط الذي لم تجري الموافقة عليه ولكن تم إعطاء وعد شفوي للجبهة بأن الاستجابة له ستتم في ما بعد، هو تغيير قانون الانتخابات من شكله الحالي إلى قانون انتخابات نسبي وسورية دائرة واحدة...

إعلان، هذا ما جعل النار تحت الرماد دائماً، وهذا أيضاً نحتاج لتغييره. في الوقت نفسه، لا يمكن القفز فوق الواقع، ومن هنا نحن نقترح مجلساً آخر، «مجلس شورى» أو «مجلس شيوخ» يُبنى على أساس تمثيل المناطق. في سورية، يوجد خارج تقسيم المدن الكبرى، 63 منطقة في التقسيم الإداري، وإذا أخذنا المدن وتقسيماتها الإدارية خلال الانتخابات المحلية، فدمشق خمس مناطق مثلاً، وحلب أيضاً، نصل لمئة منطقة تقريباً على نطاق البلاد. إذا استطعنا أن نصل في كل منطقة إلى مجلس شعب مصغر، له صلاحيات عليا في الرقابة على الأجهزة التنفيذية، وله صلاحيات في أن يدعو الوزير أو المحافظ لإقالة مدير الكهرباء أو المياه... إلخ ضمن المنطقة. وهذا المجلس المصغر الموجود في المنطقة، له حصة في مجلس الشيوخ بنسبة وتناسُب على المستوى السوري بعد الاتفاق على عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذي عادةً ما يكون نصف عدد أعضاء مجلس الشعب. وبهذا، نضمن تمثيل كل مكوّنات الشعب السوري. ويجب أن توضح في الدستور صلاحيات مجلس الشورى خاصة في الرقابة على الإدارات المحلية وعلى الصلاحيات في المناطق.

- ***ما هي آلية انتخاب مجالس الشعب المصغرة في المناطق؟***

مباشرة، بالتصويت على أساس نسبي، وهذا يضمن تمثيل الجميع، وليس بالضرورة أن يكون حزبياً، من الممكن أن يكون قوائم، القائمة من الممكن أن تضم شخصيات أو قوى، وللناس الحق والحرية في اختيار ما يريدون.

وبعد أن يتم الانتخاب على مستوى المنطقة، ينتخب ممثلو المنطقة ممثليهم على مستوى المحافظة، وممثليهم في مجلس الشورى، ومجلس الشورى ينسق ويراقب مع مجلس الشعب. مجلس الشعب هو الأداة السياسية الأساسية لمراقبة الحكومة. ومجلس الشورى من الممكن أن يراقب قانونية القرارات التي يصدرها مجلس الشعب ويضع عليها ملاحظات، وهذه القضية يُتفق عليها في الدستور.

- ***ما الفرق بين ذلك وبين القائم حالياً ممّا يسمى مجالس إدارة محلية؟***

الفارق هو في الصلاحيات الحقيقية. حتى الآن الإدارة المحلية تعمل تحت قيادة أجهزة الدولة، علينا أن نقلبها، أن نجعل أجهزة الدولة في المناطق تعمل لدى مجالس الشعب المصغرة.

- ***أحد العيوب في الديمقراطية مهما كانت درجتها متطورة، أن الناس عندما تنتخب وتوصل أشخاصاً في لحظة الانتخاب كممثلين عنها، وربما يكونون كذلك فعلاً، إلّا أنه من الممكن أيضاً أن يصبحوا غير ذلك مع الوقت، أي أنهم ربما يفسدون أثناء الدورة الانتخابية المحددة بأربع سنوات؟ ما الحل لذلك؟***

سؤال محق، علينا أن نجد الطريقة الملائمة، وأن ندخل للدستور مبدأ استدعاء ممثلي الشعب من قِبَل الشعب والناخبين، وإمكانية إلغاء تفويضهم بأي لحظة، لا يجوز أن يكون هناك عضو دائم وأبدي.

وأيضاً أعضاء مجلس الشعب، تجري عملية سحب العضوية من أيّ عضو يخرج عن برنامج وسلوك قائمته، وتجري عملية إدخال للعنصر الذي يليه وفق تسلسل أصوات القائمة نفسها.

وفي مجالس الشعب المصغرة، تكون الأعداد نسبياً قليلة، يجب أن نجد طريقة بأنه مثلاً لو وجد عدد ما من الناخبين ودعوا إلى إعادة انتخاب أو سحب الثقة من المجلس كله أو من جزء منه – وقد يكون ذلك عبر عريضة مثلاً– فهذا يذهب إلى أشكاله التنفيذية. الحلول دوماً متوفرة في حال توفرت الإرادة. **سلطة الشعب يجب ألا تكون باتجاه واحد، بل باتجاهين، الشعب يرسل الممثل عنه والشعب يطلبه وينحّيه في حال لزم الأمر.**

النموذج الاقتصادي القديم

- ***بالكلام عن المستقبل الاقتصادي في سورية، ربما أحد مداخل هذه القضية مسألة إعادة الإعمار؟ هل ترون هذا المدخل مناسباً؟ أم توجد مداخل أخرى؟ وما هي تصوراتكم ورؤيتكم؟***

أعتقد أن المدخل الأساسي هو النموذج الجديد للاقتصاد السوري، لأن إعادة الإعمار لها شكلان؛ على النموذج القديم، أو على النموذج الجديد في الاقتصاد السوري. النموذج القديم من الاقتصاد السوري يتميز أولاً في أن **سورية اقتصادياً هي جزء من السوق الرأسمالية**، والتقسيم العالمي للعمل ينطبق عليها كمُصدرٍ للمواد الخام من حيث المبدأ ومستوردٍ للمواد المصنّعة، وبالتالي نظام التبادل اللامتكافئ يفعل فعلَه بشكل جدي. أغلب من يتكلمون عن التبادل اللامتكافئ يتكلمون عن موضوع الأسعار وهذا يظهر في الاستيراد والتصدير، لكنّ التبادل المتكافئ يتضمن أيضاً القروض، والقروض في سورية ليس لها أهمية، ويتكلمون عن تبعية تكنولوجية لها علاقة بالمستوى العلمي والفني ومستوى تطور القوى المنتجة، وهذا لا يمكن تجاوزه، لكن هناك جانب في سورية مهم جداً ولا أحد يتكلم عنه في إطار هذا التبادل اللامتكافئ، وهو هجرة العقول. بعض الدراسات التي أعرفها تؤكد أن سورية منذ عام 1950 حتى عام 2000 أنتجت 170 ألف طبيب، بقي منهم في سورية 20 ألف طبيب فقط[1]

1- بين هذه الدراسات دراسة أعدها الأستاذ عيسى المهنا في معهد تخطيط الدولة دمشق، 2004، بإشراف د. قدري جميل، لنيل درجة الماجستير... يمكن العودة للدراسة كاملة ضمن أرشيف معهد تخطيط الدولة، ويمكن قراءة ملخص أعده كاتبها ونشر في جريدة قاسيون العدد 221 بتاريخ 7/ أيار/ 2004.

بمعنى أننا صدّرنا للغرب الأوروبي والأمريكي حوالي 150 ألف طبيب خلال خمسين عاماً، وهذه خسارة وهدر. صرفت سورية عليهم من أموال الشعب السوري ولم تستفد من إنتاجياتهم اللاحقة وإضافاتهم للدخل الوطني، والآخرون أخذوهم مجاناً وبدأوا ينتجون لديهم. **الأساس في هذا هو نظام التبادل اللامتكافئ ونظام الأجور والأسعار الذي يعمل وفق نظام الأواني المستطرقة**، وبالتالي فإن أصحاب الكفاءات يذهبون إلى حيث الأجور العالية التي تؤمّن لهم مستوى معيشة أعلى، وهذا مقصود تاريخياً، ومَن يعود إلى منظري الرأسمالية في نهاية القرن العشرين يرى أنهم كانوا يقصدون من منظومة الأسعار صنع حائط صيني بين الشمال والجنوب، ويمنعون الهجرة التي نراها اليوم بأم أعيننا، الهجرة تُمنع من خلال ضبط أسعار المواصلات. إذا كان أجر الطائرة إلى أوروبا يكلف العامل السوري أجر سنة، فإن أجر طائرة إلى سورية يكلف العامل الأوروبي أجر شهر، هذا هو **نظام الأسعار** عدا عن تعقيدات "الفيزا"، وعندما أُغلقت هذه الأبواب من كل النواحي، أصبح الناس يذهبون سباحة، نتيجة فَرق الكمون بين مستوى المعيشة هنا وهناك... لذلك أعتقد أن النموذج القديم الذي عمل به النظام السوري بعد الاستقلال أعطى إيجابيات في المرحلة الأولى، أي حتى أواسط السبعينيات، وكانت الفترة الذهبية له في السبعينات عملياً، لأن وتائر النمو كانت عالية، لكن بعد ذلك بدأت الجوانب السلبية في هذا النموذج تظهر، توصلنا إلى مستويات نمو صفرية أو تحت الصفر أحياناً. هذا النموذج يبقينا تابعين للسوق العالمية، وما حسّن نسبياً من ظروف التبعية هو امتلاك الدولة لثروات ميزاتها نسبية، «نسبية أي موجودة لدينا ولدى الآخرين»، مثل النفط والغاز والقمح، لكن هذا لا يخلق اندفاعاً كبيراً للبلاد إلى الأمام، لأنها موجودة لدى كثيرين ولا تمثل خصوصية بالنسبة للدولة المعنية، وبما أن قاعدة الإنتاج في العالم الثالث ضعيفة، والعمل الإنتاجي ضعيف، والميل نحو الريع السريع قوي جداً، فاستخدام المزايا النسبية كان مفضلاً لدى النخب الحاكمة، لأن استخدامها يزيد عملية الاستيراد والتصدير وبالتالي يخلق الأرضية للوساطات والفساد، بمعنى أننا كنّا محكومين في علاقتنا مع الغرب بالناتج الحتمي الذي هو الفساد.

من المعروف أن الرأسمالية كمنظومة هي منظومة طفيلية رجعية على طول الخط، خاصة منذ بداية القرن العشرين، والفساد جزء منها، لكن المشكلة في سورية، في هذه المنظومة، أصبح الفساد فيها ليس عاملاً من العوامل أو ظاهرة موجودة في مكان ما، بل المنظومة كلها أصبحت فاسدة، أي أن الربح على أساس الريع من الموقع ومن العمل الهامشي المستند إلى رأس المال المالي، أصبح هو المصدر الأساسي للريع، وهذه هي المشكلة الكبرى التي تتطلب انتقالاً حقيقياً نحو نموذج جديد.

- ***لكي نؤسس للحديث عمّا تسمّونه نموذجاً جديداً في الاقتصاد، لنوضح بدايةً النقاط الأساسية التي تلخص النموذج الحالي...***

يمتاز النموذج الحالي بمجموعة سمات أساسية: 1- مخرجاته: نمو غير كافٍ ولا يلبي الحاجات، حتى لو كان نمواً موجباً رقمياً. 2- توزيع الثروة في هذا النموذج تزداد عدم عدالته مع مرور الزمن، أي يزداد تمركز الثروة ويزداد الفقر. 3- الاعتماد على التمويل الخارجي. يمكن القول إنه بالنسبة لسورية لا توجد قروض تُثقلها، وهذا صحيح، القروض قليلة، لكن هناك في سورية تمويل خارجي بأشكال مختلفة، وكان مركز ثقله في تمويل التطور الاقتصادي عبر الريع السياسي أي عبر المساعدات في مختلف المراحل، وخاصة من الدول العربية ومثال ذلك هو حرب تشرين سنة 1973؛ عشرات المليارات تدفقت بعد الحرب إلى سورية كمساعدات، وهذا كان يفلسف ويوضع له الأساس النظري بأننا ندفع ضريبة الدم والآخرون يدفعون ضريبة المال. لكن في حال استمر العمل بالاعتماد على ذلك، فإن هذا يخفض أهلية البنى الإنتاجية الحقيقية، ويزداد الاعتماد على العالم الخارجي لأن المساعدات المرتبطة بالوضع السياسي التي سنصطلح عليها اسم الريع السياسي ليست أبدية، وهذا ما تبيّن في الأحداث الأخيرة.

- ***ماذا كانت مطالب من قدموا هذا الريع، خصوصاً الدول الخليجية؟***

لقد نتج ضغط شعبي عالٍ في البلدان العربية تضامناً مع الدول التي واجهت

العدو الصهيوني مباشرة. أصبح في حينه الحكام العرب في مأزق وبوضع لا يستطيعون فيه عدم تقديم دعم بالمال على الأقل لهذه الدول التي واجهت. ومَن كان يفعل عكس ذلك كان يهدد كرسي حكمه عملياً بالاهتزاز. لكن هذا جانب فقط من المسألة، الجانب الثاني هو أن تدفق الثروات بهذا الشكل سيؤثر على البنية الاقتصادية والاجتماعية ويضع أساساً مكيناً للفساد. في سورية كان المعروف والمعترف عليه هو أن «كومسيون» المشاريع هو 5%، وبعد حرب الـ1973 والخطة الخمسية الرابعة أصبح 30%، وأحد المؤشرات على ذلك هو أن الأمم المتحدة عندما كانت تقوم بحساب قيمة المشاريع مادياً في سورية، كانت تحذف من القيمة المالية المعلنة 30%، أي أن 30% كانت لا تتحول إلى شيء مادي على الأرض، كانت تذهب ريعاً عبر الفساد. وربما مَن كان يفعل هذا كان يريد أن يضع الأساس للإفساد، وبعدها كل المشاريع التي حصلت في سورية، صحيح أنها رفعت مستوى تطور القوى المنتجة، لكنها لم تكن ضمن منظومة واحدة متكاملة، بل زادت التشوّه البنيوي في الاقتصاد السوري.

المصدر الثاني كان المساعدات الخارجية المرتبطة بالوضع الجيوسياسي السوري، التي كانت، وخصوصاً في الجانب العسكري، تأتي بقروض طويلة المدى، وهذه أيضاً كانت تساهم في التراكم، وفي النهاية عندما تفكك الاتحاد السوفييتي ترك في ذمتنا 12 مليار دولار وجرت مصالحة عليها وأصبحت 3 مليار دولار، وحسب المعلومات المتوفرة قبل الأزمة تم تسديد مليار دولار منها فقط.

التعاون مع المعسكر الاشتراكي كان أحد مصادر التراكم المهمة، وبالتالي لم تكن هنالك حاجة للقروض بالمعنى الذي تورطت به الكثير من بلدان العالم الثالث، لكن هذا النموذج محدود النمو وغير قادر على تأمين بنية عادلة بين الطبقات الاجتماعية، وذلك رغم أن الدولة "حِمائية" و"أبوية" ولعبت دوراً في تأمين مكتسبات اجتماعية محددة، لكن هذه المكتسبات، وخاصة في مسألة "الدعم"، كانت تعويضاً عن غياب القدرة على تأمين أجور مطابقة لضرورات الواقع، وغير مطابقة لحاجات إعادة إنتاج قوة العمل. هذه المسألة كان يمكن

تفهمها لو استمرت لفترة مؤقتة، لكن أن تتحول هذه العملية لدعم الناس أصحاب الأجر عينياً على مدى طويل، لخمسين سنة مثلاً، مما أدى إلى أن عملية الدعم تحولت إلى باب كبير من أبواب الفساد والإفساد. الأفضل أن تحصل الناس على أجور حقيقية تعبّر عن الحاجة الفعلية لإعادة إنتاج قوة العمل على أساس حد أدنى ومتوسط معروف ومدروس ومتحرك حسب حركة الأسعار...

في بلادنا، طريقة حساب النمو في الدخل الوطني خاطئة من الأساس، لأن تعريف الدخل الوطني المعتمد في المكتب المركزي للإحصاء خاطئ، ويحتوي حساباً مكرراً. **الدخل الوطني هو القيمة المنتجة مجدداً في فروع الإنتاج المادي**، بينما في التعريف المعتمد من جهاز الدولة، يضاف على الأول كل ربح من أي فرع، حتى لو كان مشتقاً من الفروع الأولى المادية، وبالتالي الحساب في الطريقة الثانية يحوي حساباً مكرراً ومضخماً، وهذا يؤدي إلى تعقيدات في حساب الربح والأجر وإعادة التوزيع، وكل أرقام النمو في التاريخ السوري هي موضوع تساؤل علمياً وعملياً، ويجب إعادة النظر بذلك لأنه على أساس الحسابات الحقيقية توضع الأهداف الحقيقية.

خلال الخطة الخمسية العاشرة مثلاً، قالوا لنا خلال إحدى السنوات أن النمو بلغ 6% وفي مفردات ذلك ترى 30% قطاع مالي، وقطاع زراعي –14% وقطاع صناعي +6%... أي أن قطاعات الإنتاج المادي هبطت وتراجعت، والمحصلة العامة بالحساب الورقي هذا هي +6، وهذا الموضوع جرت معالجته في أبحاث سابقة ولن أقف عنده الآن[1]...

النموذج السابق–الحالي، يطبق عملياً من الستينيات، ويتطلب هذا النموذج

1– يمكن العودة لدراستين للدكتور قدري جميل، الأولى بعنوان «الدروس المستخلصة من الخطة الخمسية العاشرة»، والثانية بعنوان «واقع النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني»، وكلا الدراستان منشورتان إلى جانب دراسات عديدة أخرى ضمن كتاب «قضايا اقتصادية» الصادر عن دار الطليعة الجديدة دمشق، 2016. كما أنّ جزءاً من الدراسة الثانية منشور ضمن ملاحق هذا الكتاب.

مستوى منخفضاً من الحريات السياسية، وهما يتطلبان بعضهما البعض، لأن هذا النموذج الذي يشجع على الاستيراد والتصدير وعلى الريع والفساد، لا يروقه مستوى حريات سياسية عالية. لأن مستوى الحريات العالي يعرقله، ومن هنا نريد الذهاب لنموذج جديد.

النموذج الجديد

- ***ما هو هذا النموذج؟***

سيعتمد النموذج الجديد عكسَ مخرجات النموذج السابق؛ بمعنى أننا نحتاج نمواً عالياً، وأعمقَ عدالةٍ اجتماعية ممكنة. كانت الليبرالية تروج دوماً أن العدالة والنمو ضدّان لا يلتقيان، أي أنّ تأمين أحدهما ينسف الآخر، وهذا ربما كان صحيحاً في فترات تاريخية معينة من تطور الرأسمالية؛ كان صحيحاً في مرحلة تأمين التراكم الأولي. ولكن حجم التراكم على المستوى الكُلّي والجزئي، وفي كل مكان، أصبح عالياً جداً، وباتت المشكلة اليوم معاكسةً تماماً، **أي أن تأمين أي نمو بات يحتاج إلى عدالة التوزيع**... بكلام آخر، فقد بات نسف تمركز الثروة ضرورة لتأمين النمو، لأن الموارد موجودة ومحصورة بأيدٍ قليلة، وهو الأمر الذي يمنع الاستهلاك، ويقطع الدورة الموسعة للإنتاج. لذلك، **إذا كان النمو فيما مضى شرطاً ضرورياً لتأمين درجة ما من العدالة، فإن العدالة اليوم، باتت الشرط الضروري للنمو**، ودون تحقيقها لا يمكن تحرير تلك الموارد المتراكمة والمحجوزة بأيدي قلةٍ قليلةٍ، ولها شكل رأس مال مالي وبعيدة عن الإنتاج.

النموذج الجديد الذي يجب أن يعتمد في سورية، يستند أيضاً إلى تغيير فلسفة الاقتصاد باتجاه البحث عن **مزايا مطلقة**، أي ذلك النوع من البضائع الذي تمتلكه سورية فقط، والذي تستطيع تحديد سعره العالمي، وهذه المزايا كثيرة في سورية وقادرة على تفعيل رأس المال المنتَج الصغير والمتوسط. الرأسمال الكبير لا يعمل بهذه القضايا تاريخياً. أعتقد أنّ الوضع يتطلب دراسةً

عميقةً علميةً للمزايا المطلقة في سورية، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والمهارات الموجودة في كل مكان، وبعد ذلك تدرس السلسلة التكنولوجية لها بشكل أن يتم احتكارها سورياً على المستوى الدولي، وفرض أسعار احتكارية؛ الغرب يستورد بشكل ظالم ومجحف كل البضائع التي تحوي مزايا مطلقة وبالمجان عملياً.

أمثلة على المزايا المطلقة السورية[1]: غنم العواس، الوردة الشامية، النباتات الطبية الموجودة بكثرة. الوردة الشامية مثلاً، عوضاً عن أن تذهب إلى هولندا أو أوروبا كما هي كوردة، تذهب على شكل مستخلصات، وهذه تستخدم في معامل العطورات.

غنم العواس نادر جداً في المنطقة ومطلوب في بلدان كثيرة، وعملياً يجري تهريب قسم كبير منه، ووفقاً للدراسات فإنّ مردود التوظيف في هذه المجال هو 3000 بالمئة إذا بقيت السلسلة الإنتاجية محلية دون تصديره أو تهريبه حيّاً...

النباتات الطبية مثلاً، مردودها 12300% إذا تم إنتاجها بشكل منظم زراعياً وتم تصنيعها محلياً بالكامل... وقِس على ذلك. وهذه المزايا بمجموعها، ليست أقلَّ أهمية من النفط والغاز والقطن والقمح في المردودية، لأن مردودية المزايا النسبية تخضع للتنافس العالمي، في حين أن المزايا المطلقة هي احتكار سوري...

إضافة إلى ذلك، فإنّ تفعيل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة عبر المزايا المطلقة، يمكن أن يشغل أعداداً هائلة من اليد العاملة، وأن يحرك قوى المجتمع... وهذا يحتاج مهارات، والدولة يمكن أن تصنع الفكرة وتروجها وتؤمن القروض لمن يريد العمل فيها، وأن تشاركه في التسويق.

- ***هل يتطلب التركيز على المزايا المطلقة، تهميش المزايا النسبية؟***

لم أقل إنه يجب نسف أو تهميش المزايا النسبية، بل يجب تحريك مركز

1- نسب المردود المشار إليها هنا، مأخوذة من دراسات أجريت في معهد تخطيط التنمية الاقتصادية- الاجتماعية في سورية.

الثقل باتجاه المزايا المطلقة، وهذا لا يعني إلغاء المزايا النسبية، ولكن يعني أن المزايا النسبية لن تكون مركز ثقل العملية الإنتاجية، ولن تكون بالتالي المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني وتأمين نسبة عاليةٍ للنمو؛ يعني أن حصة النمو الأساسية لا يجب أن تكون من المزايا النسبية؛ كانت الحصة الأكبر للنفط. المطلوب هو أن تبقى حصص المزايا النسبية ضمن إجمالي الناتج، بأحجامها السابقة، بل وينبغي زيادتها حيث يمكن، ولكن ينبغي أن ينخفض وزنها النوعي كنسبة مئوية من الناتج، لمصلحة المزايا المطلقة.

- ***إذن مزايا مطلقة، يجري استثمارها ضمن مشاريع صغيرة ومتوسطة عديدة ومنتشرة على مساحة البلاد، وبتشجيع ومساعدة من الدولة، وتشغل عدداً كبيراً من اليد العاملة... هذا الطرح معاكس تماماً لشعار "دَع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو"، أليس كذلك؟***

نعم، إنه ينسفها في الواقع العملي... الافتراض القائل إنّ ازدياد غنى الأغنياء هو قاطرة النمو، يقوم على الفكرة–الافتراض التالي: حين نفتح الباب للأغنياء أن يزدادوا غنىً عبر استثمار أموالهم في مشاريع كبيرة ومتنوعة، فإنهم سيُقبلون على تلك المشاريع، وسيشغِّلون اليد العاملة، وهذا سيعزز بدوره الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي فإنّه سيشغّل الدورة الاقتصادية ويحقق النمو. لكن ما هي حقيقة وواقع هذه الفكرة في التطبيق؟

الحقيقة هي أنّ الأغنياء وظَّفوا أموالهم في المشاريع غير الإنتاجية، المشاريع ذات الربح العالي والسريع، «وعلى العموم، لا يمكن لعاقل أن يتوقع منهم غير ذلك». وبشكل أساسي وظَّفوا في فروع الإنتاج الثانوي–الخدمي والمالي: استيراد وتصدير وترانزيت، وبنوك واتصالات...وإلخ، إلى جانب الفروع الاستخراجية، حيث أتيح لهم ذلك. وبكلمة: فإنهم اتجهوا بشكل أساسي نحو الفروع المستنِدة إلى المزايا النسبية أو إلى الفروع غير الإنتاجية...

الفروع التي تم الاستثمار فيها من جانب المستثمرين الأغنياء، تمتاز على العموم بالصفات التالية: تشغِّل يداً عاملة بالحد الأدنى، تسهم بإجمالي الناتج

المادي بنسب شديدة التواضع، وتقارب الصِّفر في كثير من الأحيان، لأنّ وظيفتها الأساسية هي إعادة توزيع ثانوي للثروة، ولمصلحة الأغنياء أنفسهم، مردوديتُها الاقتصادية متدنية، وحتى حين تكون مردوديتُها عاليةً، فإنّ التراكم الحاصل كنتيجةٍ لها، كان يتسرب بجزئه الأكبر خارج البلاد، على شكل أرباح تتراكم في أرصدة الأغنياء في بنوك خارج البلاد، وهذا ليس فقط خلال الأزمة بل قبل ذلك بكثير.

بالمحصِّلة، فإنّ شعار "دَع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو"، تحوّل في التطبيق العملي إلى "دَع الأغنياء يغتنون عبر نهب موارد البلاد وتهريبها ومراكمتها في حساباتهم خارج البلاد"، وفي الدورة العالمية لرأس المال، وليس في دورته المحلية التي توقفت نتيجة انعدام التراكم لأنّ التراكم كان يخرج من الدورة الاقتصادية الداخلية بشكل دوري، ونتيجة الإفقار المتفاقم الذي عطل إمكانيات الاستهلاك... وهذا الإثبات العملي لما سبق أن قلناه هنا وهو أن مقولة "النمو هو شرط العدالة"، قد سقطت بشكل نهائي: **دون عدالة، عدالة عميقة، لن يكون هنالك أي نمو لاحق**...

على العكس من ذلك، فإنّ الاستثمار في المزايا المطلقة، لا يحتاج إلى غِنَى الأغنياء؛ فمشاريع المزايا المطلقة بالمجمل هي مشاريع صغيرة ومتوسطة، وهي تحتاج إلى مساعدة من الدولة بحدودٍ دنيا. بالتوازي مع ذلك، فإنّ الاستثمار بالمزايا النسبية، ينبغي أن يكون محصوراً إلى حدٍّ بعيد، إن لم نقل محتكَراً بشكل كامل، بيد المجتمع، أي بيد دولة تمثل المجتمع، بحيث نضمن أنّ التراكمات الناتجة عنه لن تهاجر إلى خارج البلاد، بل سيتم استخدامها كتراكم لإعادة الإنتاج الموسع.

- ***إذا أردنا تلخيص أهمية النموذج الجديد الذي تقترحونه...***

أهميته أنه يرفع النمو، ورفع النمو يعني رفع الأرباح والأجور، ويعني رفع الدخل الوطني، يعني تأمين مستوى معيشة لائق بقوة العمل. رفع الأرباح يجب أن يذهب باتجاه تأمين وضع جيد لرأس المال المنتج الصغير والمتوسط.

- ***لماذا ليس الكبير؟***

لأن الكبير أصلاً لن يغامر، وأين سيغامر؟ بأية قطاعات؟ بنية تحتية وطاقة؟ هذه دورتها بطيئة وأرباحها قليلة، وهي مسائل استراتيجية لها علاقة بالأمن الوطني، ويجب أن تكون بيد المجتمع. رأس المال الكبير بمقاييسه العصرية، لن يُقبِل على التوظيف إلا مكان الدولة، وهذا أمر لا يمكن القبول به لأسباب متعلقة بالأمن الوطني ومتعلقة بالأمن الاجتماعي والسياسي، وبالتالي دور الدولة مطلوب على مستوى الأمن الوطني والأمن الاجتماعي–السياسي، ودورها يبقى مطلوباً في التوظيفات الكبيرة ذات المردود البطيء والتي لا يمكن لأحد غير الدولة أن يقوم بها. كل هذه الأمور ستتغيّر إذا ذهبنا نحو مزايا مطلقة، سوف يتغير وضع سورية ضمن التقسيم الدولي للعمل من مُصدّرٍ للمواد الخام إلى مصدر لمواد مصنّعة أو نصف مصنّعة، ولا أقول أنه يجبٍ عدم تصدير النفط لكن حصة النفط مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لحساب المزايا المطلقة سيؤدي لتغيّر النسبة والتناسب بينهما، وبالتالي سوف يتغيّر موقع سورية ضمن التقسيم الدولي للعمل.

- ***هل هنالك فرصة أن نعمل على شيء مثل ماليزيا في وقت من الأوقات: تجربة النمور الآسيوية؟***

لا أعتقد أن هناك تجربة يمكن أن تعيد تجربة سبقتها، كل تجربة فريدة من نوعها، وتستند إلى خصوصيتها، وكل تجربة نسخت غيرها كانت تفشل. دعونا نتجرد عن التجارب السابقة ونرى خصوصيتنا الاقتصادية وكيف يمكن أن نتصرف وفقاً لها. لدينا مهارات عالية متكونة تاريخياً عبر مئات وآلاف السنين، لدينا مزايا مطلقة يجب حصرها والبحث عنها وتوظيفها.

الانتقال من نموذج إلى نموذج، يعني الانتقال من موقع محدد ضمن تقسيم العمل الدولي إلى موقع مختلف، بل والتأثير على طبيعة تقسيم العمل الدولي بأسره. الانتقال من تقسيم عمل دولي إلى تقسيم عمل دولي آخر يعني انتقال نمط علاقات دولية قديم إلى نمط علاقات دوليةٍ جديد، ولا أقول إننا

في سورية مَن سنحدث هذا الانتقال، لكنه انتقالٌ جارٍ على قدم وساق بكل الأحوال، وعلينا الاستفادة منه والتكيّف السريع معه بماً يخدم مصالحنا... الآن هناك ظرف ملائم، هو أن كل نمط العلاقات الدولية في الوضع الحالي يتغيّر وقطار الشرق السريع قد انطلق...

- ***وهل ستحدث فيه جريمة؟***

سيحاولون ارتكاب جرائم عديدة، لكن لا أعتقد أنهم سينجحون؛ الجريمة متعلقة بقدرة سائقي القطار وركابه على تفادي الأخطاء التي ارتُكِبَت سابقاً، يجب أن يُبْقوا أعينهم مفتوحة حتى لا تُرتَكَب أي جريمة أو جُنحة أو مخالفة. لذلك فإنّ الموقع الجديد في تقسيم العمل هو بحدّ ذاته ضرورة، لكن لن يمر دون مقاومة الشرائح الاجتماعية المتضررة من هذه العملية، آخذين بعين الاعتبار ما قُلتُه سابقاً إن الحجم الأكبر من المبادلات السورية مع الخارج كان مع الغرب، وبالتالي هناك شريحة محددة من المجتمع "كومبرادور" وجهاز الدولة ومستفيدون ووسطاء في هذه العملية، كلهم سيحاولون إعاقة الانتقال، وهذا سيكون شكلاً من أشكال الصراع الاجتماعي القادم، لكن لكي يسري هذا الأمر مطلوب ديموقراطية واسعة لكي يتمكن الناس من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، لأن هذا النموذج لن يدافع عن مصالح النخبة، سيعبر عن مصالح الأكثرية والأكثرية يجب أن تكون قادرة على التعبير عن رأيها والدفاع عنه، ويجب أن تكون صفوفها منظمة حتى إذا أرادت التعبير عن رأيها كانت قادرة على الضغط باتجاه تحقيق رأيها.

من هنا أقول إن **البنية السياسية الجديدة، يجب أن تعبّر عن الرؤية الاقتصادية الجديدة**، وبالتالي لدينا تأثير متبادل بين هذين الجانبين، لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض. وأضيف لذلك، مَن لا يريد تغيّر النموذج الاقتصادي سيسعى لمنع تغيير البنية السياسية أو إلى إجراء تغييرات شكلية– تجميلية فيها، ومن يريد تغيير النموذج الاقتصادي نحو نموذج عادل ضد الفساد مع التوجه شرقاً ومع تغيير إعادة توازن العلاقات التجارية الاقتصادية الدولية لسورية، فهو مضطرٌ لبنية سياسية جديدة تكون مؤهلة للدفاع عن هذا التحول التاريخي الكبير في البنية الاقتصادية السورية...

إعادة الإعمار والنموذج الجديد

- ***في سياق الحديث عن النموذج الجديد، تبقى مهمة إعادة الإعمار هي المهمة رقم واحد بالنسبة للاقتصاد السوري، ولكن قبل الدخول في تفاصيلها وكيفية ربطها مع النموذج الجديد، لنتحدث بدايةً عن المفهوم العام لعملية إعادة الإعمار، لأن ما يجري الترويج له حتى الآن هو أن إعادة الإعمار تعني بشكل أساسي إعادة الإعمار السكني، وربما ترميم البنية التحتية، ولا شيء أبعد من ذلك... ما هو المفهوم الواسع لعملية إعادة الإعمار، وهل هي بالفعل فرصة لكي نبتكر نموذجاً سياسياً واقتصادياً جديداً؟***

ما جرى في سورية ليس فقط كارثة إنسانية بل هو فعلاً أيضاً كارثة من الناحية الاقتصادية؛ فقد دُمّر قسم كبير من البنية التحتية، ليس فقط مساكن، بل كل البنية الاقتصادية تأثرت بشكلٍ حادّ جداً: انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل مريع، تضخّمت الليرة السورية عشرة أضعاف، انخفضت الأجور، انخفض مستوى المعيشة، انتشر الفقر أكثر، أصبح 80% من السوريين قريبين من حد الجوع، والـ 40% الذين كانوا في بداية الأزمة تحت خط الفقر الأعلى أصبحوا الآن على حد الجوع. لذلك لدينا إشكال كبير يحتاج حلًّا، **ولا أعتقد أنه يمكن تنفيذ عملية إعادة الإعمار دون رؤية لكامل البناء القادم، كيف سيكون؟** من هنا أعتقد أن الصراع بين النموذج القديم والنموذج الجديد سيأخذ مداه عاجلاً أم آجلاً، ويُفضّل أن يتم ذلك ويُحسم عاجلاً.

- ***لأن واحدة من ساحات ذلك الصراع المباشرة هي إعادة الإعمار...***

نعم. ومِن هنا أقول إنه لا يوجد نموذج إعادة إعمار واحد؛ هنالك منطق لإعادة الإعمار. وهذا المنطق إما أن يخدّم نموذجاً قديماً أو يخدّم نموذجاً جديداً.

- ***لنفترض بدايةً أنّ المنطق الذي سيتحكم بإعادة الإعمار هو منطق النموذج القديم، في تلك الحالة، ما هي إعادة الإعمار التي سنراها على أرض الواقع؟***

سيحاولون الحصول على أموال، لا أدري من أين، ليس معروفاً، ويشغلّونها. **سورية تحتاج إلى نصف تريليون دولار حتى تعود إلى المستوى الذي كانت عليه في 2011**. نحن نتحدث عن الخسائر المادية المباشرة، لم نتكلم عن الخسائر النفسية والاجتماعية والسياسية التي جرت. المطلوب 500 مليار دولارٍ تقريبا يجب توظيفها، مَن سيعطينا هذا المبلغ؟ الأوروبيون يتشدّقون كثيراً بربط موقفهم من إعادة الإعمار بمواقفهم السياسية. سؤالي هو كم يستطيع هؤلاء أن يضعوا من الأموال في عملية إعادة الإعمار حتى يتشدقوا؟

يعيش الأوروبيون اليوم في دوامة الأزمة كما هو الأمر مع الأميركيين؛ لن يستطيعوا وضع ولا أي مبلغ جدّي في عملية إعادة الإعمار، وإذا وضعوا مبالغَ ما، فستكون مشروطة بتشغيل شركاتهم المأزومة أساساً. بتصوري لن يستطيعوا وضع مبلغ أكبر من 20 – 30 مليار دولار...

- ***فقط؟***

أجل.

- ***مثل هذا المبلغ دُفِع على شكل مساعدات خلال الأزمة...***

لن يستطيعوا دفع أكثر من ذلك. وضعهم مأزوم جداً، من أين لهم أن يأتوا بالمال؟

أعتقد أن الأوروبيين يفكرون بشيءٍ آخر؛ يفكرون بمحاولة ربط الاستثمارات العربية–الخليجية التي ستأتي لسورية، بشركاتهم. هم يضغطون

لحل سياسي معين جوهره: الموافقة على أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى حل سياسي يروق لهم ويحافظ على مصالحهم، ولكن له شرط آخر أيضاً، أن تعمل الشركات الغربية بحجمٍ معيّن في تعهدات المشاريع المزمع إقامتها...

- ***وبشروط معينة ونسبة عمالة معينة... إلخ***

نعم وبالنموذج القديم.

والذي سيذهب الجزء الأكبر منه فساداً...

وبالتالي، حينما تسألهم من أين موارد إعادة الإعمار، تشعر أن في فمهم ماء، لا يستطيعون الإجابة بصراحة عن هذا الموضوع.

- ***هناك مَن لا يزال يتكلم بقروض من البنك الدولي.***

لم يعد ذلك وارداً في الظروف الحالية، لأن هذا يعني رهن سورية لخمسين أو مئة سنة قادمة. أعتقد أنه يجب البحث عن مخارجَ أخرى. أعتقد أن هناك بنداً يجب أن نعمل عليه، هو التعويضات التي يجب أن تحصل عليها سورية من الدول التي ساهمت في تخريبها، وهذه التعويضات يجب أن تُحسب، تقديري الأولي أن حجمها هو 200 مليار دولار على الأقل...

- ***وهل سيدفعون؟***

إن لم يدفعوا، فنحن يجب أن تتوفر لدينا خريطة استثمارية ضاغطة عليهم مبنية على المزايا المطلقة التي تعود بمردودٍ عالٍ جداً، ونضع قائمة سوداء لمَن لم يدفع. بمعنى أننا سنؤثر على تطوره اللاحق؛ أي نضع نظاماً خاصاً بنا للعقوبات. نربط ذلك مع خريطة استثمارية تعطي أرباحاً مجزية لمن يفي بالتزاماته تجاه سورية، ومَن لا يفي فهناك قائمة سوداء، بمعنى أنه لن يدخل إلى المشاريع الاستثمارية حسب خريطتنا الاستثمارية، والتي ستقدم مردوداً عالياً للتوظيف، مردوداً لن يحلم فيه في أيّ بنك وفي أي مكان في الدنيا. هذا **أولاً**.

ثانياً: توجد لدينا الدول الصديقة؛ بعضها لديه إمكانيات مالية كبيرة كالصين، وبعضها يملك إمكانيات اقتصادية فنيّة عالية كروسيا، وبعضها لديه

قليل من إمكانيات مالية وقليل من إمكانيات اقتصادية وفنية مثل الهند وجنوب أفريقيا. وتوجد دول صديقة كثيرة وقريبة ممكن أن تساهم في هذا الموضوع. ومن هنا أقول، وحتى لا يتم ابتزازنا من جانب أيٍّ كان في عملية إعادة الإعمار، **يجب أن يُنشأ صندوق سيادي سوري لإعادة الإعمار، توضع فيه كل التعويضات وكل المعونات، ويتم تحريكه بقرار سيادي سوري، ضمن أولوياتٍ متفق عليها وطنياً وعلى أساس مصلحة الشعب ومصلحة الاقتصاد السوري.**

موضوعياً لدينا ثلاثة موارد لإعادة الإعمار: التعويضات – التعامل الدولي مع الأصدقاء الذين نبحث عن شروط مجزية لهم إذا تعاونوا معنا – خريطتنا الاستثمارية الموجودة بين يدينا، والتي هي أداة ضغط وعقوبات على الآخرين ممن لم ينفذ التزاماته. أعتقد أنه بعد انتهاء الأزمة، يجب أن نضع ورقة وقلم ونسجل مطالبنا بالتعويضات من كل طرف. وبقدر ما يلبي كل طرف هذه التعويضات بقدر ما نتعامل معه بشكل متوازن. هذه رؤيتنا لعملية إعادة الإعمار ضمن مفهوم الاستثمار بالمزايا المطلقة؛ الذي سيدفع في إعادة الإعمار لن يدفع فقط، بل سيشارك في وضع نموذج لسورية القادمة.

- ***هنالك عدة تجارب في إعادة الإعمار، المشترك بينها، وبغض النظر عن المورد الخارجي سواء كان قروضاً أو معونات أو أياً يكن، فهو يأتي بشكل سيولة مالية، واحتمالات الفساد فيه أعلى، حتى إن افترضنا وجود صندوق سيادي وطني فيه، لكن سورية لن تنقلب خلال يوم وليلة من دولة يأكل فيها الفساد 30% من الناتج السنوي أو أكثر، لدولة خالية من الفساد.***

بدراسة تجارب إعادة الإعمار تاريخياً نجد أن الاتحاد السوفييتي قد قام بإعادة إعمار كان المتوقع لها فترة 15 سنة، لكنها انتهت خلال خمس سنوات. وقد اقتُرح عليه أن يأخذ تعويضات مالية إلاّ أنّه رفض، وأصرّ على تعويضات عينية؛ بواخر وسيارات وباصات ومعامل نَقَلَها كما هي. واستخدم قوة عمل الأسرى الألمان الذين كانوا بأعداد كبيرة، ساهموا بإعادة بناء الاتحاد

السوفييتي، كفّروا عن ذنوبهم، وبالتالي فالتجربة التاريخية تقول إنْ كان الحكم من أجل الشعب فعلاً يمكن لعملية إعادة الإعمار أن تتم بشكل جيد وسلس وقصير زمنياً، ويمكن ألاّ تكون كل التعويضات حَتماً مالية، يمكن أن يكون قسم منها عينياً، وهذا الأمر تتم دراسته مع كل طرفٍ على حدة في حينه...

- ***هل يتعلق ذلك بجانب التعويضات فقط، أم بالمعونات أيضاً؟***

كلا، أتكلم هنا عن التعويضات. نريد التعويضات بسرعة ولسنا مصرّين كثيراً على أن تكون مالية، ممكن أن تكون عينية. بمعنى طائرات، بواخر، معامل، تقدر قيمتها المالية ضمن التعويضات وتُستخدم. هذا أسرع، فهو عملية نقل للتكنولوجيا من مكان إلى آخر. باعتقادي هذا أفضل شكل من أشكال التعويض. أولاً: نتائجه سريعة، ثانياً: يشغّل اليد العاملة بسرعة، ثالثاً: يغلق المجال أمام الفساد.

تجربة العراق مع الكويت، العراق ما زال حتى الآن يدفع تعويضات مالية. وبالتالي إن طالبنا بتعويضات مالية ودفعوا، فكيف سيتم تقسيطها؟ كيف ستنتهي؟ المسألة ستحتاج وقتاً طويلاً، وهنا أقول إننا نريد دمج الشكلين المادي والمالي حسب الحاجة. ويجب الابتعاد قدر الإمكان بعيداً عن الصناديق الدولية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

- ***ضمن إعادة الإعمار يوجد مورد لا أعرف إن كان بإمكاننا اعتباره مورداً رابعاً، وهو الخبرات السورية الموجودة خارج سورية؛ فالجزء الأكبر اليوم من الخبرات السورية هو خارج سورية... هل هناك إمكانية لعودة هؤلاء؟***

برأيي هؤلاء هم أهم رأس مال، والدليل على ذلك تسهيل هجرة الخبرات من الجنوب إلى الشمال. وإذا استطعنا خلق المناخ الاجتماعي السياسي-الاقتصادي المناسب لإعادة جزءٍ من هذه الكفاءات إلى وطننا، فسيكون ذلك انتصاراً كبيراً لا يقل أهمية عن كل التوظيفات المالية التي يمكن الحصول عليها؛ لأن هؤلاء عملياً هم المنتجون الأساسيون للقيمة المضافة. وهؤلاء

موجودون في كل مكان. السؤال الآن هو ما هي تجارب الدول الأخرى مثل باكستان وماليزيا في إغراء الكفاءات الوطنية الموجودة في الخارج؟ كيف يمكن لك أن تؤمِّن لها حاضنة تلعب دوراً إيجابياً في ذلك.

الطاقة والسكن

- ***بالمعنى الملموس في عملية إعادة الإعمار، هناك قطاعات أساسية بحاجة لإعادة إعمار، فلنتحدث عن قطاعين أساسيين، الطاقة والسكن...***

في مجال الطاقة، يجب أن نذهب نحو تطوير جدّي لقطاع الطاقات المتجددة كالشمس والرياح؛ فالمستوى العلمي التكنولوجي اليوم أصبح متقدماً في هذا الإطار. ويجب الاستفادة مما جرى باعتباره فرصة لتغيير الميزان الطاقيّ من الطاقات غير المتجددة لصالح الطاقات المتجددة.

بالمناسبة، هذه إحدى أهم الميزات المطلقة السورية؛ لأن الشمس وفعاليتها في إنتاج الطاقة الكهربائية في سورية هي ضمن الأعلى من بين بلدان العالم، وفي بعض المناطق توجد لدينا طاقة رياح هائلة جداً يجب استخدامها. وهذا كله مجاني في نهاية المطاف. ويعوض التوظيفات الموجودة فيه خلال فترة قصيرة نسبياً. لذلك هذه الفرصة التاريخية بإعادة الإعمار يجب استغلالها بإعادة هيكلة إنتاج الطاقة.

النقطة الثانية التي تحتاج إعادة هيكلة جدية هي البناء السكني.

- ***هذه أزمة الأزمات في كل تاريخ سورية.***

نعم، المشكلة أن البناء السكني يعاني من المنطق الرأسمالي في تطوره التاريخي. والتطور الرأسمالي يجعل سعر الأرض جزءاً كبيراً من سعر الكلفة. **من هنا فلا بدّ من تدخل الدولة وجعل سعر الأرض مقارباً للصفر**، وإعطاء قروض تسهيلية كبيرة للجمعيات وللأفراد إن لزم الأمر، لكن مقابل ألاّ يُسمح

ببيع وشراء هذه المساكن التي أسعارها ليست أسعار سوق، والتي يجب أن تجري على أساس قروضٍ تسهيلية جدية وأرضٍ مجانية، وإن جرى بيعها يجب أن يُدفع فرق يعدل سعر المنشأة بحيث يصبح سعرها قريباً من سعر السوق.

- ***ولكن يُسمح بتوريثها...***

مسموح التوريث لكن مَن يريد البيع فيجب بيعها بالحساب على مستوى السوق ويتم دفع الفرق.

- ***هذا يعني عملياً أن تكون الدولة هي المتعهد الكبير للبناء بعيداً عن السمسرة...***

نعم، فطالَما أنها أعطت امتيازات أرضٍ بسعر صفر، وقرضاً طويلَ المدى سهلَ التسديد بقدرِ جزءٍ من المعاش الشهري الحقيقي للمواطن. فكيف سنسمح ببيعه؟

- ***حتى لا يصبح موضع تجارة***

إذا كان لا بد من بيعه، فيجب على الجهات المعنية أن تقرر ما هو سعره في حال البيع. وكيف سيدفع الفرق، وكيف نضعف هذه العملية «عملية السمسرة».

التوريث ممكن، لكن هناك قضية أخرى يمكن العمل عليها: إذا أصبح لدينا تجمعات كبيرة وبمناطق مختلفة، والناس ستحصل على حصص هنا وهناك، يكون أقصى ما يمكن السماح به هو التبادل بين شقق سكنية متساوية المساحة.

أعتقد أننا بحاجة لمئات الآلاف من الشقق السكنية سنوياً، والقطاع الخاص غير قادر على تلبية طلب بهذا الحجم، وإذا لبّاها فستكون الأسعار غير ملائمة، وهذه أزمة حقيقية. على الدولة أن تدخل بعقل إبداعي وطريقة جديدة ضمن منطق النموذج الجديد. سعر الأرض يجب أن يُصفّر.

الفساد

- ***كل هذا الكلام جيد، وبالمعنى العلمي يبدو مقنعاً وقابلاً للتطبيق، هناك إمكانات هائلة في سورية بالمعنى البشري والنظري، لكن هناك الشبح الدائم الموجود في سورية منذ عقود، والذي يأكل كل شيء؛ الفساد...***

النموذج الذي نقترحه، لا يتّبع أساليب إدارية في محاربة الفساد فقط، مع أنه يجب اتّباعها، أساليب إدارية قضائية وقانونية... لكن الأساليب الإدارية، ورغم ضرورتها، لكنها تبقى مكمِّلة وليست الأساليب الأساسية...

النموذج الجديد الذي نقترحه يعتمد على الإنتاج الحقيقي، وهو بالتالي يضرب أحد أهم موارد الفساد؛ أيّ الريع، الاستيراد والتصدير مثلاً. هذا أولاً، وثانياً فإن العمل على ديموقراطية واسعة ومستوى حريات سياسية عالية عبر إعادة النظر بشكل التمثيل الشعبي، يضرب المرتكَز الثاني للفساد، وهو العتمة أو الظلام الذي يعمل فيه؛ الفساد يغلق النوافذ، يسدل الستائر ويبقي على الغرفة شهوراً وسنين، تخرج منها رائحة العفن وينمو الفساد كالعفن في هذه الظروف... ما الذي علينا فعله؟ أن نرفع الستائر، نفتح النوافذ وندع أشعة الشمس تدخل، ونقوم بتنظيف المنزل ونحافظ على صيانة مستمرة له وبالتالي إذا وُجد الفساد عندها تكون حالات فردية، بينما الفساد اليوم هو منظومة موجودة في جهاز الدولة وفي المجتمع، وبالتالي كل مشروعنا لرؤية سورية المستقبلية مبني على أساس ضرب شروط وجود الفساد السياسية والاقتصادية، أما الجانب الإداري فيأتي آخراً، فهو مكمّل وليس أساسياً.

قل لي كم فاسداً اليوم تمت معاقبته طوال الفترة الماضية قضائياً؟

هنالك أحياناً عقوبات إدارية يجري تطبيقها على البعض، ولكن ليس قضائياً... قضائياً يعني أن نسأل أين الأموال المنهوبة، ونعمل على استردادها؟ مَن الذي استُرِدَت منه أمواله، المليارات التي قام بسرقتها؟

هذا أيضاً موضوعٌ يجب أن نعمل عليه في المستقبل، استرداد الأموال المنهوبة، وهذا ممكنٌ وضروري ويجب العمل عليه، وهذه إحدى نقاط برنامجنا في الفترة القادمة، ويمكن للأموال المُسْتَرَدَّة أن تشكل مورداً إضافياً لإعادة الإعمار.

دور سورية اللاّحق

- ***خلال الأزمة، كررتم القول إن استهداف سورية له حدّان، الحد الأدنى هو إنهاء الدور الوظيفي ضمن المنطقة، والحد الأعلى إنهاؤها كلها. بات من الواضح الآن أن الحد الأعلى مستحيل، ولم تعد هناك إمكانية لتحقيقه. ماذا عن الحد الأدنى؟ هل ما تزال هناك إمكانية لإنهاء دور سورية، وما هو تصوركم لدور سورية اللاحق بعد الأزمة؟***

دور سورية القادم إقليمياً متعلق بمسارها السياسي والاقتصادي الذي سيوضع أساسه في الدستور الجديد، لذلك هذه القضية غير محسومة وهي تتعلق بالقوى الشريفة الموجودة في المعارضة والموالاة، والتي عليها أن ترُصّ صفوفها من أجل خلق كل الظروف الضرورية لاستعادة دور سورية الوظيفي في المنطقة.

إذا ذهبنا نحو نموذج سياسيٍ جديد، ونموذج اقتصادي جديد، سنُعيد الدور السوري المعروف تاريخياً بإشعاعه على كل المنطقة، وتأثيره على جماهير كل البلدان العربية، وليس فقط البلدان العربية بل والبلدان المجاورة أيضاً.

بمعنى آخر: بقدر النجاحات الاقتصادية والاجتماعية، وبقدر سرعة عملية إعادة الإعمار، بقدر ما يكون للإشعاع تأثيرٌ كبيرٌ من سورية على المنطقة، إشعاع سيساعد في تسريع استعادة دورها الوظيفي، هذا حتماً يتطلب رؤية "جيوبوليتيكية" جديدة وجغرافية استراتيجية جديدة لوضع سورية في المنطقة، فشعوب المنطقة تاريخياً متحالفة «العرب- الأكراد- الفرس-

الأتراك» ويجب إيجاد الأشكال الملموسة لوحدة نضال هذه الشعوب عبر دولها الحالية من أجل تعزيز تقاربها السياسي والاقتصادي، هذه الدول تاريخياً كانت فضاءً واحداً سياسياً واقتصادياً، وهي مؤهَّلة أن تستعيد فضاءَها الاقتصادي بسرعة، ويلزم لذلك خطوات ملموسة. دول الاتحاد الأوروبي بتركيبتها أعقد بكثير من دول هذه المنطقة، وليس لديها هذا التاريخ المشترك لدول هذه المنطقة، ولا التكوين النفسي المشترك، ولا الأرضية الثقافية الواحدة، ولا هي إقليم اقتصادي واحد مثلما هي شعوب المنطقة التي تقطن هذا الإقليم من قزوين إلى المتوسط. وكل الظروف الموضوعية متوفرة لكي تستطيع سورية أن تلعب دوراً رائداً في إعادة تجميع هذا الشرق لمواجهة الإمبريالية الغربية والصهيونية اللتان تسيران اليوم باتجاه انحدار متسارع. وتأمينُ تقارب شعوب الشرق ووحدتها سيسرِّع هذا الانحدار والتراجع الغربي الإمبريالي المهيمِن على مقدّرات العالم، وسيسمح لهذه الشعوب أكثرَ فأكثر أن تَجِد ميزات متبادلة بين بعضها البعض لتسريع تطورها، وحين ذاك سنلعب دوراً هاماً ليس في تاريخ المنطقة فقط، وإنما في التاريخ العالمي أيضاً...

ملاحظات:

«1» التناقضات الأساسية والثانوية والرئيسية:

ترى الماركسية أنّ مصدر الحركة والتطور ضمن أي ظاهرة هو مصدر داخلي من حيث الأساس، ينتج عن التناقضات الموجودة ضمنها. وتصنف هذه التناقضات/التمايزات في تصنيفات عديدة «داخلي–خارجي، تناحري–غير تناحري، وغيرها». المقصود بالتناقض الأساسي هو ذلك التناقض الذي يحدد جوهر الظاهرة وبالتالي نوعيتها، وهو بالذات المحرك الأساسي لتطورها، وحل هذا التناقض هو الوحيد الكفيل بنقل الظاهرة نوعياً نحو ظاهرة جديدة. وإذا كان الأمر كذلك مع التناقض الأساسي فإن ذلك لا يعني أنه التناقض الوحيد ضمن الظاهرة، ولا يعني أيضاً أنه التناقض الوحيد الذي يؤثر على تطور الظاهرة؛ هنالك أيضاً التناقضات الثانوية التي تلعب دوراً في تطور الظاهرة ولكنها ليست حاسمة ولا يمكن لحلها أن ينقل الظاهرة نوعياً. مثال ذلك أنّ التناقض الأساسي ضمن الرأسمالية هو بين العمل المأجور ورأس المال، بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطابع الاجتماعي للإنتاج، في حين أنّ التناقضات بين القوميات والطوائف والأعراق وإلخ، كلها تناقضات ثانوية، وحل أي منها لا يمكن له أن ينهي الرأسمالية، بل على العكس من ذلك فإنّ وضع التناقضات الثانوية على رأس جدول الأعمال يعني في العمق تعقيدها وتأخير حلها ناهيك عن الالتفاف على حل التناقض الأساسي.

إنّ التناقض الموضوع على طاولة الحل التاريخي، بالنسبة لأي ظاهرة، يسمى التناقض الرئيسي، وبهذا المعنى فإنّ التناقض الأساسي يمكن له أن

يكون رئيسياً كما يمكن للتناقض الثانوي أن يكون رئيسياً... وظيفة الأحزاب الثورية هي دفع التناقض الأساسي إلى طاولة الحل التاريخي، أي دفعه لاحتلال موقع التناقض الرئيسي، وتنحية التناقضات الثانوية جانباً، وعلى العكس من ذلك تعمل القوى الرجعية التي تسعى جهدها لإدامة الظاهرة القائمة «الرأسمالية ضمن مثالنا» عبر دفع التناقضات الثانوية لاحتلال موقع التناقض الرئيسي.

«2» دعه يعمل دعه يمر على المستوى الكوني:

كان الشعار الاقتصادي الأساسي الذي ثبتته الثورة الفرنسية هو «دعه يعمل دعه يمر» والمقصود هو البضائع، وبالإطار الواسع المقصود هو حرية السوق، أي حرية انتقال الرساميل والبضائع وقوة العمل. في تلك الحقبة من التاريخ حيث كان النظام الإقطاعي هو المسيطر، كانت حدود الإقطاعات بمثابة حدود بين دول؛ فهي تأسر حركة البضائع، ولما كان التطور في الإنتاج البضاعي وفي تقسيم العمل تطوراً مطرداً لا يقف عند حدود، فإنّ حدود الإقطاعات سرعان ما باتت عائقاً أمام انتشاره الأفقي وأمام تصريفه لبضائعه وتالياً أمام تحقيق إعادة الإنتاج الموسع، ولذا فقد كانت الثورة الفرنسية إيذاناً بكسر حدود الإقطاعات والانتقال نحو «الحدود الوطنية» أي حدود الدولة بشكلها الحديث.

إنّ السبب الأساسي الذي دفع الرأسمالية في مراحلها الأولى إلى «توسيع الحدود» لم ينته بعد توسيعها؛ فعجلة الإنتاج الساعية نحو تحقيق الربح الأعلى استمرت في دورانها، واستمرت أزمات فيض الإنتاج بالظهور على السطح بشكل دوري، وكان لا بد لها من توسع مستمر للخروج من أزماتها، فانطلقت نحو الاستعمار بشكله القديم، ثم بشكله الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، وبات شعار رأس المال «دعه يعمل دعه يمر» متجاوزاً للحدود الوطنية باتجاه العالم بأسره، ومن هنا بات الشعار عالمياً، وظهرت التنظيرات المناسبة لذلك ابتداء من نهاية الستينيات ثم السبعينات وخاصة «النيوليبرالية»، و«الحكومة العالمية».

«3» النمط الرأسمالي كان موجوداً لكنه لم يكن سائداً

إنّ المميز الأساسي لنمط الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج البضائع «البضاعة هي ذلك المنتوج المادي المخصص للتبادل والاستهلاك»، والبضاعة هي نمط خاص من الإنتاج البشري يختلف عن كل أنماط الإنتاج البشري السابق؛ فقبل إنتاج البضاعة كان الإنسان ينتج بغرض الاستهلاك، أما مع البضاعة فقد بات ينتج من أجل التبادل، والتبادل بدوره يلبي الاستهلاك؛ أي أنّ التطور الموضوعي لتقسيم العمل «الذي يعني في أحد أوجهه تعمق التخصص ضمن العمل»، أدى إلى انفصال عملية الانتاج عن عملية الاستهلاك. ولكن إنتاج البضاعة ليس المحدد النهائي لسيطرة النمط الرأسمالي، فإنتاج البضاعة قد بدأ فعلياً منذ المراحل الأخيرة من التشكيلية المشاعية، وتعزز باطراد مع ظهور الملكية الخاصة، وبقي موجوداً ضمن التشكيلتين العبودية والإقطاعية، لكنه لم يكن سائداً، بمعنى أنّ إسهام النمط البضاعي ضمن الناتج الإجمالي للمجتمعات كان لا يزال متواضعاً... مع التطور العلمي والثورات الصناعية، أي مع الانتقال من المانيفاكتورة–الورشة أو الصناعة الحرفية، إلى الصناعة الآلية الكبيرة، باتت البضائع تشكل القسم الأعظم من نتاج المجتمعات، وحينها فقط سادت الرأسمالية التي يعرفها ماركس بأنها سيادة الإنتاج البضاعي.

«4» الاستعمار الجديد «الاقتصادي»

من بين أوائل من نظّروا للاستعمار الجديد مجموعة سميت في ما بعد بمدرسة التبعية، وحددت لهذا النمط الجديد من الاستعمار ثلاث آليات أساسية «نظام الأسعار أو مقص الأسعار، التبعية التكنولوجية، القروض»، وهذه الآليات هي أدوات المراكز الرأسمالية البديلة لإبقاء النهب بل ورفع مستواه بعد الحرب العالمية الثانية وانتفاء إمكانية الاستمرار بالاستعمار العسكري المباشر. يسمى هذا النظام من النهب أيضاً بالتبادل اللامتكافئ.

«5» شريحة بذاتها وليس من أجل ذاتها

يصف ماركس التطور الموضوعي للطبقات الاجتماعية وللشرائح

الاجتماعية بأنه يمر بمرحلتين أساسيتين: الأولى هي مرحلة الطبقة بذاتها، أو الشريحة الطبقية بذاتها، حيث تصبح هذه الطبقة أو الشريحة الطبقية موجودة بشكل موضوعي يميزها موقعها المستقل نسبياً عن بقية الطبقات وبالتالي مصالحها الواحدة المستقلة نسبياً هي الأخرى، لكن في هذه المرحلة تكون الطبقة غير واعية لوجودها ولاتحاد مصالحها، ومع الوقت والتجربة، وفي إطار الصراع من أجل مصالحها ضد الطبقات الأخرى، تبدأ بتبين حدودها وملامح استقلالها النسبي، وحين تصل إلى وعي ذاتها تنتقل إلى مرحلتها النشيطة: مرحلة الطبقة من أجل ذاتها. ينطبق هذا الأمر على البرجوازية وعلى البروليتاريا، وينطبق كذلك على الشرائح الطبقية الأصغر، كالبرجوازية البيروقراطية، والبرجوازية الطفيلية... وإلخ.

«6» إعادة الإنتاج الموسع

في كتابه الأهم، رأس المال، يشرح ماركس نظريته حول إعادة الإنتاج الموسع، والأساسي فيها أنّ استمرار عملية الإنتاج بشكلها البسيط يتطلب دوراناً مستمراً ضمن حلقة «إنتاج، توزيع/تبادل، استهلاك»، وحتى يصبح ممكناً الدخول في الحلقة مرة جديدة فلا بد من تعويض اهتلاك الآلات خلال الدورة السابقة، وبكلام آخر لا بد من تحقيق المدخلات الأولية نفسها التي بدأت بها الحلقة الأولى، بذلك فإنّ إعادة الإنتاج البسيط تكون قد تحققت، ولكن إعادة الإنتاج الموسع تعني زيادة حجم الإنتاج، وهذا يتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية، وبالتالي فإنه يتطلب اقتطاع جزء من أرباح الدورة الأولى وتوظيفه كرأس مال ثابت «آلات ووسائل إنتاج مختلفة» تنطلق منه الدورة اللاحقة. إنّ إعادة الإنتاج الموسع ضمن التشكيلة الرأسمالية ليست خياراً يتبعه الرأسمالي أو يتركه، ففي إطار السعي نحو الربح الأعلى من جهة، وفي إطار المنافسة من جهة أخرى، فإنّ التوسيع المستمر لرأس المال الثابت هو ضرورة لا يمكن الهروب منها، والتوسيع هنا ليس بالمعنى الكمي فقط، بل وبالمعنى النوعي أيضاً، وهذا بدوره ينتج القانون الموضوعي المهم الذي اكتشفه ماركس: ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال.

«7» القاعدة الاجتماعية والجماهيرية والتنظيمية

يميز غرامشي بين ثلاثة أنواع من القواعد التي تنطلق منها أية قوى سياسية: «التنظيمية والاجتماعية والجماهيرية». أما التنظيمية فتضم أولئك المنضوين فعلاً ضمن صفوف القوة السياسية المعنية، وأما الاجتماعية فهي الطبقة أو الشريحة الطبقية الاجتماعية التي تمثل القوة أو الحزب المعنى مصالحها عبر برنامجها وسلوكها، القاعدة الجماهيرية هي مجموع الناس الملتفين حول قوة سياسية ما بافتراض أنها تمثل مصالحهم، سواء كان ذلك صحيحاً أم غير صحيح.

الحالة العامة هي عدم وجود تطابق بين القاعدتين الجماهيرية والاجتماعية، وهنا يوجد احتمالان أساسيان، فإما أن تكون القاعدة الجماهيرية أكبر بكثير من القاعدة الاجتماعية، وهذه الحالة نراها بشكل خاص في الأحزاب اليمينية التي تتلطى خلف شعار قومي أو ديني أو طائفي أو حتى يساري في بعض الأحيان، في حين أنها تمثل في الوقائع مصالح نخبة اجتماعية قليلة. الاحتمال الثاني هو أن تكون القاعدة الاجتماعية أوسع بكثير من الجماهيرية، وهذه هي الحال مع الأحزاب التقدمية في مراحل التراجع الثوري...

«8» الحالة البونابارتية

المقصود من استخدام تعبير «الحالة البونابارتية»، هو الإحالة لكتاب كارل ماركس «الثامن عشر من برومير لويس بونابارت» الذي كتبه ماركس عام 1851 بعد الانقلاب الذي قام به لويس بونابارت ابن أخت نابليون بونابارت على الجمهورية منصباً نفسه امبراطوراً، بعد أن كان رئيساً لجمهورية فرنسا.

يفسر ماركس الأرضية الموضوعية التي سمحت للويس بإرجاع فرنسا إلى براثن الحكم المطلق كممثل لجهاز الدولة البيروقراطي، وبشكل خاص للمؤسسة العسكرية فيه؛ فبعد مجازر حزيران 1848 ضد العمال، وبوجود التهديد الجرماني على الحدود الفرنسية، توفر شرطان أساسيان لما بات من الممكن تسميته «الحالة البونابارتية». هذان الشرطان هما تساوي قوة

الطبقتين الأساسيتين في المجتمع «العمال والبرجوازية» بحيث لا يمكن لأي منهما أن تتغلب على الأخرى بشكل حاسم، والشرط الثاني هو وجود تهديد خارجي للدولة. بتوفر هذين الشرطين فإنّ جهاز الدولة يحتل موضوعياً موقعاً يبدو معه أنه فوق كل الطبقات، وأنه مدير الصراع فيما بينها والموفق فيما بينها في الوقت نفسه، ويتعزز هذا الموقع أكثر عبر الوظيفة الضرورية للجهاز العسكري لحماية الدولة ككل، بوجود التهديد الخارجي.

«9» تصنيف هجرة العقول، كإحدى آليات التبادل غير المتكافئ، ليست من كلاسيكيات المشتغلين على هذه الآليات، بل تمت إضافتها منذ حوالي العقدين. يمكن مراجعة دراسة عيسى المهنا في معهد تخطيط الدولة دمشق، 2004، إشراف د. قدري جميل، لنيل درجة الماجستير... مما ورد في الدراسة: «تثبت الإحصائيات وجود أكثر من 450 ألف عربي من حاملي الشهادات والمؤهلات العليا في أوروبا وأمريكا وكندا، ممن تم تأهيلهم على حساب شعوب البلدان العربية، وتقدر إحصاءات جامعة الدول العربية قيمة الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هجرة تلك العقول بحوالي 200 مليار دولار أي ما يعادل الميزانية السنوية لسورية لأكثر من عشرين عاماً!»... وهذا التقدير، أي 200 مليار دولار، يخص سورية وحدها، في حين أنّ تقدير إجمالي خسائر العالم العربي من هجرة العقول يصل إلى 12 ترليون دولار.

«10» فضاء سياسي قديم– فضاء سياسي جديد

تشكل مقولة موت الفضاء السياسي القديم وبداية ولادة فضاء سياسي جديد، أحد عناصر الرؤية النظرية لحزب الإرادة الشعبية، ويعود تاريخ صياغتها إلى بدايات تشكل حالة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، أي إلى العام 2003. تستند المقولة إلى تحليل الأزمة الرأسمالية العميقة من

جهة، وإلى فهم قانونية الحركة الجيبية للجماهير؛ فبعد انكفاء استمر لأكثر من نصف قرن، ونتيجة لتراكم المشكلات التاريخية غير المحلولة، بدأت الجماهير بالعودة إلى الشارع متجاوزة الحركة السياسية التقليدية «الفضاء السياسي القديم» بأكملها، ومعلنة موتها ووجوب دفنها. هذه الحركة الشعبية نفسها، هي من ستسمح بولادة فضاء سياسي جديد يعبر عنها بشكل حقيقي، ويتضمن هذا الفضاء قوى من الفضاء القديم قادرة على التكيف مع الجديد وقوىً جديدة بالكامل لم يكن لها سابق عهد بالعمل السياسي.

«11» بريتين وودز

اتفاقية بريتين وودز «تموز 1944»، هي إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها الولايات المتحدة بوصفها أكبر المنتصرين «إذا أغفلنا الجانب السياسي، وركزنا على الجانب الاقتصادي، فيمكننا القول إن الولايات المتحدة كانت المنتصر الأكبر في العالم الرأسمالي»، قد أرست الدولار كمعادل عامٍ على المستوى الدولي إلى جانب الذهب، ولكنها لم تعفه من تغطية نفسه ذهباً.

كشف التاريخ، وكان ديغول بين السبّاقين في إعلان هذا الاكتشاف «وتَحمّل تبعات ذلك الإعلان»، أنّ الولايات المتحدة قد شغّلت ماكينات طباعتها منذ لحظة بريتين وودز دون توقف، وبغض النظر عن المعيار الذهبي. وقد استمرت بهذه العملية، وبتسارع مطرد، حتى بعد إلغائها بريتين وودز «15 آب 1971»، مغطية الدولار بالقوة العسكرية والسياسية.

إنّ هذا الوضع التاريخي الخاص للدولار كنقد، هو وضع غير مسبوق؛ فالدولار لم يعد «مقياساً للقيم، ووسيلة للتداول والاكتناز والدفع، ونقداً عالمياً» فقط، كحال أي عملة أخرى، ولكنّه غدا بضاعة من نوع خاص؛ بضاعة تلعب دور النقد، دور المعادل العام، بشكل قسري، وهي لا تتصف بمواصفات المعادل العام؛ فهي بضاعة احتكارية ينتجها طرف واحد ويطلبها ويحتاجها الجميع، وفوق ذلك فإنّ محتكرها ينتجها دون تكلفة تقريباً، ويبيعها بقيمتها الاسمية، وبمعدل ربح يصل إلى 250 ألف%، وذلك وفقاً لتقدير مراكز أبحاث

متعددة لتكلفة طباعة ورقة المائة دولار بحوالي 4 سنت. وحتى إذا استندنا إلى التكلفة التي يزعمها البنك الفيدرالي الأميركي، أي 12,4 سنت، فإنّ معدل هذا الربح يبقى أعلى من 70 ألف%...

انظر: htm.12771_https://www.federalreserve.gov/faqs/currency

«12» حرب الجيل الرابع Fourth-generation warfare:

بدأ استخدام هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 للتعبير عن نوع جديد من الحروب مختلف كلياً عن الحروب التقليدية، وهو بأبسط تعبيراته شكل الحرب الذي يقوم لا بين دولتين، بل بين دولة من جهة ومجموعات غير مركزية وغير هرمية وغير متموضعة بشكل جغرافي محدد، من جهة أخرى. المثال الأبرز لهذه الحالة هو «التنظيمات الإرهابية». لكن خطورة هذا النوع من الحروب، وتبريره كحروب موجهة ضد «الإرهاب»، يظهر في الآليات والعناصر التي تحول «البعبع الإرهابي» إلى مسوغ لاستخدامها... العناصر والصفات الأساسية لحروب الجيل الرابع وفقاً للمراجع الأمريكية هي: «حروب معقدة وطويلة الأمد، الاستهداف المباشر لثقافة العدو، أعمال الإبادة الجماعية تجاه السكان، دعاية حربية نفسية عالية المستوى والتعقيد وتستخدم كل الوسائل المتاحة بما في ذلك الإنترنت والإعلام وغيرها، استخدام كل أنواع الضغط الممكنة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية...إلخ».

يمكن في هذا الإطار العودة لمقال "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation" المنشور عام 1989 في مجلة Marine Corps Gazette

تطور هذا المفهوم لاحقاً، وتشابك مع تعريفات مختلفة للأنواع الجديدة من الحروب، مثل الحرب اللامتماثلة، والحرب السيبرانية، الحرب المركبة، وغيرها. المشتركات الأهم بين مختلف هذه الأنواع أنّ الأساسي فيها هو «الحروب البينية على أسس "ثقافية" أي دينية وعرقية وطائفية وعشائرية وإلخ، بالتوازي مع تدخل غربي عسكري واقتصادي وثقافي ونفسي...وإلخ».

«13» الثنائيات الوهمية

«لقد أدركنا باكراً أن أحد الأدوات الرئيسية في السيطرة الأمريكية هو التحكم بالوعي الاجتماعي، وكان من أبرز الوسائل في ذلك هو تصنيع وإطلاق الثنائيات الوهمية لإحداث الاستقطابات لصالحها على أساس تلك الثنائيات والتي أبرزها «أنظمة . معارضة»، «سنة . شيعة»، «ليبرالية . قطاع عام فاسد»، «أكراد . عرب»، «فرس . عرب». . . . إلخ وكان الهدف من خلق هذه الثنائيات التضليلية والتي لها أساس ما في الواقع، إبعاد الشعوب عن فهم الصراع الحقيقي والتناقضات الأساسية في الواقع الموضوعي مثل: «إمبريالية . شعوب»، «عمل . رأسمال»، «ظالم . مظلوم»، أي تحويل الوعي الاجتماعي وحرفه باتجاه التناقضات الثانوية و أحياناً الوهمية، الشيء الذي يسمح بنشوء وعي مزيف لدى الجماهير وغير مطابق للواقع، وعند ذلك تسهل السيطرة الإمبريالية بأقل كلفة مادية وبأخفض الخسائر البشرية»... من التقرير المقدم للاجتماع الوطني السادس للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، والذي عرضه د. قدري جميل بتاريخ 11/آب/ 2006

«14» لا ورقة تيلرسون أو Tillerson's non–paper:

هي ورقة توافقت عليها مجموعة الدول «متشابهة التفكير حول سورية»، أو ما سمي في حينه like–minded group، وتحول لاحقاً إلى تسمية المجموعة المصغرة والتي تضم كلاً من «الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، السعودية، والأردن». جرى تقديم هذه الورقة عبر وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون للمبعوث الدولي السابق لسورية ستافان دي مستورا في الشهر الأول من عام 2018 خلال اجتماعات فيينا «جنيف–9» وقبل أيام قليلة من مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، وتضمنت الورقة غير الرسمية تصور هذه الدول لكيفية حل الأزمة والذي كشف عن محاولة تدخل فظة في شؤون داخلية سورية في مصادرة مسبقة لإرادة السوريين عبر تحديد شكل الدولة وشكل النظام السياسي اللذين «ينبغي» أن يكونا لسورية بعد الأزمة. وكان

واضحاً في تلك الفترة أنّ إنشاء المجموعة المصغرة واللاورقة التي تقدمت بها، وتلتها ورقة أخرى في عهد بومبيو، كانت كلها تهدف للعمل ضد ثلاثي أستانا، وضد سوتشي في حينه.

الملاحق

مقتطفات من تقرير الاجتماع الوطني السادس[1]

جاء في تقرير اللجنة الوطنية المقدم للاجتماع الوطني الخامس ما يلي: «تأكد بعد غزو العراق أن الحلول التي ستعتمدها الإمبريالية الأمريكية ستكون مركبة وستسعى للاستفادة من التصدعات الاجتماعية كي تسير في خيارها التفتيتي على أساس قومي وديني وطائفي، وهي إن كانت تغازل وتسترضي البعض مستفيدة من ركام التوترات السابقة إلا أنها تسير بصراحة نحو خيارها بالفوضى الخلاقة، فماذا يعني هذا؟ إنه يعني مسح البنى السابقة للدول والشعوب التي تكونت في القرن العشرين باتجاه الفراغ لفترة طويلة يجري فيها استنبات قواها التي ستعتمد عليها لاحقاً... عبر صراع واقتتال داخلي طويل يفضي إلى تركيبات جديدة تجعل من الإمبريالية الأمريكية الحاكم بأمره لفترة من الزمن، أي أن المخطط أعمق وأخطر من جميع المصطلحات المستخدمة مثل البلقنة ولبننة وعرقنة».

ومن هنا أدركنا أننا أمام ملامح مواجهة كبرى ترتسم بالأفق، تتجاوز ما كان يجري في مواجهات فلسطين ولبنان والعراق إلى تلك الأجزاء من المنطقة التي بقيت حتى هذه اللحظة خارج المواجهة المباشرة والتي ستكون مرشحة

1- هذه المقتطفات مأخوذة من التقرير المقدم للاجتماع الوطني السادس للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الذي عقد في دمشق بتاريخ 11/آب/2006، عرضه أمام المؤتمر د. قدري جميل الذي كان في حينه عضو رئاسة اللجنة الوطنية، وهذه اللجنة كانت قد تكونت على أساس ميثاق شرف الشيوعيين السوريين الموقع عام 2002، والذي شكل النقلة الأولى باتجاه تشكيل حالة جديدة تطورت مع الوقت وصولاً إلى إعلان تأسيس حزب الإرادة الشعبية في كانون الأول 2011.

للاستهداف بسبب الأزمة التي يعاني منها المخطط الأمريكي. الصهيوني. وكنا أول من أشار إلى أن المواجهة الكبرى ستمتد من إيران إلى لبنان ولن تستثني أحداً، ومن واجب الشيوعيين وجميع الوطنيين المقتنعين والملتزمين بخيار المقاومة الشاملة أن يكونوا على أهبة الاستعداد لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة بكل تفاصيلها.

الوضع الدولي

1. لم يؤد انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومة البلدان الاشتراكية إلى خروج الإمبريالية بشكل عام والإمبريالية الأمريكية بوجه خاص من أزمتها العامة، بل تبين أنه بعد 15 سنة على ذلك الانهيار ازدادت أزمتها العامة البنيوية الشاملة التي لا حل لها في الداخل. حسب منظريها الجدد. إلا باللجوء إلى الخيار العسكري في جهات الأرض الأربع.
2. إذا كانت الإمبريالية الأمريكية محكومة بالحرب بسبب أزمتها الاقتصادية المستعصية والمالية المتفاقمة وبسبب التناقضات الاجتماعية الداخلية العميقة، فإنها أيضاً محكومة بتوسيع رقعة الحرب وخصوصاً عند عجزها عن تثمير الانتصار العسكري إلى انتصار سياسي. اقتصادي، أي أنها ستلجأ، أملاً بالخروج من المأزق، إلى محاولة إشعال نيران الحرب الأهلية من جهة وإلى نقل نيران الحرب إلى المناطق المجاورة من جهة أخرى، إن استطاعت إلى ذلك سبيلا.
3. تسعى الإمبريالية الأمريكية وعن طريق القوة العسكرية، إلى وضع اليد مباشرة على نفط المنطقة كاملاً كسبيل للخروج من أزمتها والانهيار المحتمل، وسد الطريق على منافسيها العالميين مع كل ما يرافق ذلك من مغامرة أو مقامرة، لأن الحرب وتوسيعها لا يقدمان الضمانات المطلقة للوصول إلى النتائج المرجوة، خصوصاً مع ميل الشعوب المتزايد إلى المقاومة يوماً بعد آخر، إلا أن كل المعطيات تشير بأن الإدارة الأمريكية الحالية تسير نحو الصدام ومحاولة السيطرة على المنطقة خاصة أن

المشروع الأمريكي محكوم بآجال زمنية حددها المنظرون وأرباب القرار في واشنطن بعام 2010.

4. تبين آخر الدراسات والتقارير أن الإمبريالية الأمريكية مضطرة لزيادة كتلة الدولار الورقي في التداول العالمي إلى حدود غير مسبوقة، وهذا ما يزيد مخاطر الانهيار المفاجئ والكارثي للدولار وما سيتبعه من انهيارات متلاحقة في كل المجالات. وهذا يدفع الإدارة الأمريكية للجوء إلى القوة العسكرية والسيطرة الاقتصادية لفرض الثقة بالدولار وبقائه كوحدة تسعير للنفط.

5. إن الاقتراب المتوقع في المدى المنظور للخطر الأمريكي من حدود روسيا والصين سيضطرهما لاتخاذ مواقف أكثر جذرية من الأطماع الإمبريالية الأمريكية، وهناك بداية تمايز للدور الصيني والروسي على الساحة الدولية، ولا يجوز كذلك المراهنة على بعض الخلافات الأوروبية . الأمريكية، لأن الاتحاد الأوروبي وريث أوروبا العجوز بوجه عام سرعان ما يخضع للضغوط الأمريكية ويقدم على التواطؤ المباشر وغير المباشر ضد الشعوب وينخرط في السياسات العدوانية لواشنطن، خصوصاً أن الإمبريالية الأوروبية كذلك تعتبر الصين ودولاً آسيوية أخرى منافسين لها وستعمل لإعاقة بروز قوى عالمية كبرى جديدة.

6. إن كل ما سبق يؤكد أن الإمبريالية الأمريكية لجأت إلى الحل العسكري للخروج من أزمتها إدراكاً منها. بعد فشل نظريات نهاية التاريخ وصراع الحضارات . أن ميزان القوى بدأ بالتغير لغير صالحها على المستوى الكوني رغم كل أسلحة البطش التي تمتلكها، ولعل أهم المؤشرات على بدايات التغير في ميزان القوى لصالح قطب الشعوب هي:

أ. شيوع منطق المقاومة ضد الإمبريالية في مختلف القارات، وكأن نبوءة تشي غيفارا آخذة في التحقق شيئاً فشيئاً، فمن فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان ونيبال إلى الكونغو تجري مواجهات

بطولية على الأرض ضد قوى الاحتلال الإمبريالي الصهيوني رغم الفارق الهائل في ميزان القوى العسكري.

ب. وفي أمريكا اللاتينية تحقق كوبا البطلة تقدماً سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً وتكسب تأييداً شعبياً واسعاً في كل أرجاء القارة ضد الخطط الأمريكية العدوانية تجاه الشعب الكوبي، ومن اللافت جداً الانتصارات التي تحققها شعوب فنزويلا بقيادة شافيز وبوليفيا وغيرها من أجل تحقيق طموحات شعوب أمريكا اللاتينية بالسيادة الوطنية والانعتاق من الهيمنة الاقتصادية الإمبريالية والتخلص مما يسمى باتفاقيات التجارة الحرة والتي تمثل استمرار السيطرة الاحتكارية للإمبريالية الأمريكية.

ج. الازدياد المتصاعد لدور الشعوب المباشر ضد السياسات الليبرالية الجديدة في كل القارات وخاصة في أوروبا وقد أخذت هذه النضالات تعطي نتائجها الأولى. ففي عدد من البلدان الأوروبية تمكن العمال والقوى الاجتماعية الأخرى من إجبار الحكومات على التراجع في عدد من القضايا «مثل مسودة الدستور الأوروبي، وعقد الوظيفة الأول في فرنسا مثلاً» كما أن الجبهة المناهضة للعولمة المتوحشة تزداد اتساعاً وفعالية في جميع القارات.

د. يشتد الصراع في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، ومثال ذلك ما يجري في منظمة التجارة الدولية وبروز قوى جديدة مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، كما بدأت بالبروز منظمة شنغهاي للتعاون والتي تضم روسيا والصين وكازاخستان وطاجكستان وأوزبكستان «وسينضم إلى هذه المنظمة قريباً إيران والهند وباكستان»، وهذا ما سيجعل وضع الإمبريالية الأمريكية في آسيا أكثر صعوبة خصوصاً أن منظمة شنغهاي طالبت بسحب القواعد العسكرية الأمريكية من المنطقة.

وهنا لابد من الوصول إلى الاستنتاجين التاليين:

أولاً . إن المؤشرات السالفة الذكر تدلل على أنه لا مناص من تغيير جذري قادم في ميزان القوى بعد أن تكونت عناصر هذا التغيير على المستوى الدولي العام.

ثانياً: وهذا يقودنا إلى الاستنتاج الأهم وهو أننا أمام بداية مشهد انهيار متدرج للنظام الإمبريالي العالمي الذي تمثل الإمبريالية الأمريكية طليعته دون أن يستطيع أحد تقدير الآجال الزمنية لهذا الانهيار، ولكن لنقل أن هزيمة عسكرية واحدة جدية للإمبريالية الأمريكية تكفي لبروز كل مؤشرات الانهيار المتوقع... وهنا لا يغير من هذه الفرضية وجود التفوق التكنولوجي للإمبريالية وحلفائها وما يمكن أن يسببه ذلك من خسائر بشرية ولكن الإرادة السياسية وإدامة الاشتباك مع العدو كفيلان بإلحاق الهزيمة بالمشروع الإمبراطوري الأمريكي.

أيها الرفاق:

كان الأصعب في عملية التحليل هذه هو فهم «...» منطقتنا المغلفة في غالب الأحيان بالالتباس والتشويش والتضليل المقصود، لذلك اعتمدنا على الأسس التالية في التحليل والتركيب:

أ. رأينا في المنطقة الممتدة من بحر قزوين حتى المتوسط ساحة واحدة: أي ساحة عمليات واحدة للإمبريالية الأمريكية والصهيونية، وتجردنا من الحدود السياسية والجغرافية التي هي أصلاً حدود سايكس . بيكو وكل ما أفرزته نتائج الحرب العالمية الأولى.

ب. كان الهدف الأكبر ولا يزال للمخططات والعمليات الأمريكية في المنطقة التي تحدثنا عنها هو النفط تحديداً، وبالتالي الاستيلاء المباشر على كل نفط المنطقة سواء بطريقة الاستعمار القديم لحل الأزمة الأمريكية بسعر يقارب الصفر مما يخفض تكاليف الإنتاج، أو بطريقة الاستعمار الجديد عبر رفع سعر البرميل إلى أقصى مدى ممكن لخنق منافسيهم اقتصادياً وعسكرياً.

ج. من الضروري التوقف عند الإعلان الأمريكي عن سقف الآجال الزمنية المطلوب لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي حدد بعام 2010 لأنه بعد ذلك الحين يصبح تطور منافسي الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً خارج السيطرة ولا رجعة فيه «أوروبا والصين».

د. كان واضحاً أن الولايات المتحدة ترغب بالتفرد المطلق على الساحة الدولية بحيث تصبح اللاعب الأساسي في المنطقة دون غيرها من القوى الخارجية الإمبريالية بما فيها إسرائيل، وكانت تصر على ذلك للحصول على الحصة العظمى من المغانم، ومن جهة ثانية حتى يتسنى لها اعتماد حلول مركبة عسكرية . سياسية إزاء دول المنطقة وتفتيت بنيتها الجغرافية والديمغرافية دون إشراك إسرائيل الصهيونية لأنه في ذلك يجعل الحلول عسكرية فقط، ومن هنا كان الإصرار الأمريكي على عدم إشراك إسرائيل في حروبها المباشرة منذ عام 1991، حتى آن أوان هذا الدور بعد تعثر المشروع الأمريكي في العراق ولبنان.

كما استفادت الإمبريالية الأمريكية من خلال دورها المختلف بالشكل وليس بالجوهر عن الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي في المنطقة، من ماكينة إعلامها الهائل بالتستر على أهدافها الحقيقية في المنطقة عبر شعارات الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، وحقوق الأقليات، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان، والحداثة، إلى آخر ما هنالك من مصطلحات شكلت قنابل دخانية لإخفاء أهدافها الحقيقية والتي تأتي على رأسها السيطرة والهيمنة على المنطقة كمفتاح رئيسي وأساسي لتحقيق المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

هـ. لقد أدركنا باكراً أن أحد الأدوات الرئيسية في السيطرة الأمريكية هو التحكم بالوعي الاجتماعي، وكان من أبرز الوسائل في ذلك هو تصنيع وإطلاق الثنائيات الوهمية لإحداث الاستقطابات لصالحها على أساس تلك الثنائيات والتي أبرزها «أنظمة . معارضة»، «سنة . شيعة»، «ليبرالية . قطاع عام فاسد»، «أكراد . عرب»، «فرس . عرب». . . .

إلخ وكان الهدف من خلق هذه الثنائيات التضليلية والتي لها أساس ما في الواقع، إبعاد الشعوب عن فهم الصراع الحقيقي والتناقضات الأساسية في الواقع الموضوعي مثل: «إمبريالية . شعوب»، «عمل . رأسمال»، «ظالم. مظلوم»، أي تحويل الوعي الاجتماعي وحرفه باتجاه التناقضات الثانوية و أحياناً الوهمية، الشيء الذي يسمح بنشوء وعي مزيف لدى الجماهير وغير مطابق للواقع، وعند ذلك تسهل السيطرة الإمبريالية بأقل كلفة مادية وبأخفض الخسائر البشرية.

نتيجة لكل ما سبق توصلنا إلى استنتاجات ملموسة حول الوضع الدولي والإقليمي ووضعنا المهام المحتملة والمختلفة على أساس ذلك.

الوضع العربي والإقليمي

لقد بدأنا بالحديث عن انهيار النظام الرسمي العربي بعد قمة بيروت 2002، أي بعد الاجتياح الإسرائيلي الكامل للضفة بعد 24 ساعة على انفضاض القمة التي كرست مفهوم السلام كخيار استراتيجي وحيد، فجاء الجواب الإسرائيلي بالاجتياح المباشر ليقول: إن الآلة العسكرية والعدوان المباشر هما خيار إسرائيل الصهيونية الوحيد إزاء مثل هكذا نظام عربي رسمي، وقد جاء مؤتمر القمة الأخير في الخرطوم إثباتاً فاضحاً لفشل هذا النظام وانهياره، الأمر الذي سيفضي لاحقاً إلى إعادة تكوين هذا النظام ليس كما تشتهي الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، بل بإرادة شعوب هذه المنطقة على أساس معيارين اثنين وهما:

1. الموقف من الإمبريالية وخاصة الأمريكية سياسياً واقتصادياً عبر الانتقال من حالة الخضوع والخنوع إلى حالة المواجهة والتصدي في كافة المجالات.
2. الموقف من الداخل باتجاه إصلاحات وطنية ديمقراطية تحرر الجماهير من أغلالها وتؤمن لها العيش الكريم من ثرواتها المنهوبة.

ولا نبالغ عندما نقول بأن ملامح النظام العربي الجديد قد بدأت بالتكون وتظهر أحياناً بشكلها الكامن عبر:

أ. الموقف العدائي الكبير والمتصاعد للجماهير الشعبية من الإمبريالية والصهيونية، وهو مؤشر جدي لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر، «وما المظاهرات الشعبية التي تملأ البلدان العربية ضد العدوان الصهيوني الإمبريالي على لبنان إلا الدليل القاطع على ذلك».

ب. الغربة الشديدة بين الحكام العرب والجماهير التي تكتوي بكل أشكال القمع المستتر والمفضوح.

ج. التدني الشديد للمستوى المعاشي للشعوب في البلاد العربية وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى حدود لم يسبق لها مثيل من فقرٍ وبطالة وقصور في النمو رغم الثروات الهائلة التي تراكمت مؤخراً وخلال العقود الماضية بسبب الريع النفطي، الأمر الذي أدى إلى استفحال الاستقطاب الطبقي بشكل مذهل حيث ازداد الأغنياء غنى بشكل فاحش وازداد الفقراء فقراً بشكل متوحش.

د. ضعف وحتى إفلاس تنظيمات سياسية مختلفة، كان قسم منها حتى الأمس القريب يعتبر في عداد حركة التحرر العربية، مما خلق فراغاً سياسياً مؤقتاً يتطلب بالضرورة تعبئته بأشكال جديدة قادرة على التعبير عن مطالب ومطامح الجماهير الشعبية في الظروف الجديدة.

إذاً فالقديم يموت والجديد لم ينشأ بعد لكنه سيكون ثمرة تحول عميق في بنية الأنظمة السياسية في البلدان العربية. والمفارقة أن أصحاب النظام العالمي الجديد يعون هذه الحقيقة تماماً، ويريدون الاستفادة من هذه اللحظة التاريخية لدفع الأمور باتجاه الوراء عبر تدمير القوى الناهضة من خلال خلق واقع جغرافي سياسي جديد يسمح بدفع التناقضات الثانوية من دينية وطائفية وقومية إلى السطح، ومحاولة جعلها رئيسية بشكل مفتعل ومصطنع وموجه لمنع التناقض الأساسي بين الإمبريالية والشعوب وبين الشعوب وأنظمتها الدكتاتورية المهترئة من أن يأخذ مداه، وصولاً إلى إجهاض، أو على الأقل تأخير أي مشروع تاريخي يسمح بإحداث اختراق إلى الأمام. وطالما أن الإمبريالية تعلن صراحة أن منطقة الشرق الأوسط والسيطرة عليها تعني

الهيمنة والتحكم بمقدرات العالم في المستقبل، فإن الإمبريالية الأمريكية وحليفتها الصهيونية تخوض معركتها الكونية انطلاقاً من منطقتنا، مع تحديد زمن لإنجاز هذه المعركة بحلول 2010. ولا يمكن لقوى العدوان هذه أن تصل إلى مآربها الأنفة الذكر إلا بمعركة كسر عظم مع شعوب هذه المنطقة عبر تعميم ما يطلقون عليه الفوضى الخلاقة والقضاء على ثقافة المقاومة وفصائلها الطليعية. وعلى هذا الأساس يمكن فهم ما يجري من معارك في فلسطين والعراق، ومن حرب مفتوحة ضد المقاومة في لبنان. وهنا لابد من التوقف عند ما يجري في لبنان الشقيق بعد فشل حجة مؤامرة اغتيال الحريري في شل حزب الله وفشل القرارين 1559 . 1595 في تجريد المقاومة من سلاحها لضمان الأمن الإسرائيلي في حال ضرب إيران، وبعد تعثر محاولات إشعال حرب أهلية في لبنان، وبعد تعثر المشروع الأمريكي في العراق لم نتفاجأ بالعدوان الصهيوني الأخير على كل لبنان، ولا نريد أن نسرد الأخبار عليكم لأنكم من متتبعيها ومراقبيها، ولكن لابد من الوقوف على دلالات هذا الانفجار الكبير والخروج باستنتاجات تترتب على أساسها مهامنا اللاحقة:

1. إن دخول الجيش الإسرائيلي على خط تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الكبير هو دليل استعصاء وعجز المخطط الأمريكي بنسخته الأولى، وهذا ما تطلب الاستعانة العلنية بالدور الوظيفي لإسرائيل الصهيونية وزجها في هذه المواجهة الكبرى، لأنه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الاستغناء عن هذا الدور الإسرائيلي المباشر كما كان سائداً منذ عام 1991 حتى الآن.

2. كما أن العدوان الإسرائيلي بهذا الحجم الخطير وتداعياته سيخلق وضعاً جديداً نسبياً لصالحنا وصالح شعبنا إذا أحسنا قراءة ما يجري من وقائع ومؤشرات أهمها:

أ. بدء انهيار جملة من الثنائيات الوهمية.

ب. تطابق مواقف الأنظمة العربية بين ظاهرها وباطنها لأول مرة منذ عام 1948، بحيث لم يعد هناك من صعوبة في فضح هذه

المواقف وزيف ادعاءاتها القومية والوطنية، وهذا ما سيسهل حركة الشارع وجزء من جهاز الدولة ضدها، خصوصاً أن الغطاء العربي الرسمي والتحريض المكشوف ضد المقاومة والمقاومين ووصفهم بالمغامرين كان من أهم العوامل المساندة للعدوان الصهيوني.

ج. انحسار الإحباط الشعبي وبدء انتعاش المزاج الجماهيري، بسبب الانتصارات الأولية والصمود الأسطوري الذي حققته المقاومة اللبنانية ممثلة بتنظيم حزب الله ضد العدوان الإسرائيلي لأول مرة منذ 48 وحتى الآن، من حيث الصمود والقدرة على إدارة المعركة والنيل من العمق الإسرائيلي الداخلي وما يحمله من دلالات.

د. ومن الدلالات الهامة على تفجر الوضع، هو أن الاستعصاء الذي يواجه المشروع الأمريكي ككل قد انتقل إلى مرحلة جديدة وخطيرة، ألا وهي: ضرب إيران وسورية بكل الوسائل ومحاولة إخضاعها وإملاء الشروط الأمريكية عليها. أي أننا نقترب بشكل حثيث من المواجهة الكبرى والحاسمة.

التوقعات

1. لقد توقعنا منذ اليوم الأول لهذه الحرب العدوانية أنها ستكون طويلة ومتدرجة من حيث تصعيد استخدام الوسائل العسكرية، ومتدحرجة جغرافياً، وأنها ستكون معركة فاصلة، وعندما توقعناها حرباً طويلة كنا ندرك أنها ليست معركة ضد الأنظمة التي تفتقد للإرادة السياسية للمواجهة مثل تلك الإرادة والتنظيم التي عبرت عنهما المقاومة اللبنانية وقيادتها المجربة.

2. هناك رغبة عند الأمريكيين لنقل المعركة إلى سورية وحصارها أسوة بلبنان، بل يمكن اعتبار حصار لبنان هو بداية لحصار سورية، لكن هذه النية الأمريكية الإسرائيلية تصطدم بجملة من المعوقات التالية:

أ. المقاومة البطولية في لبنان وصمود الجماهير هناك كحاضنة رغم كل الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية للبلاد.

ب. غليان الشارع العربي وتداعياته على الأنظمة نفسها مما فرض عليها بعض التعديلات في مواقفها الظاهرية، وكان أحدها اجتماع وزراء الخارجية في بيروت بعد أن سمحت لهم واشنطن وتل أبيب بمرور آمن إلى بيروت.

ج. عدم وضوح الموقف الروسي تحديداً، وعليه سيتوقف الكثير فيما لو قررت قوى العدوان فتح المعركة ضد سورية.

3. إن ازدياد الخطر على سورية وازدياد حجم العدوان على لبنان سيفرض على إيران من الوجهة الاستراتيجية المبادرة للردع دون انتظار، وهذا ليس له علاقة بالملف النووي المصطنع، بل لأن ساحة المعركة واحدة كما أن أية هزيمة تلحق بلبنان أو سورية ستجعل من ضرب إيران أمراً أكيداً.

4. إن ازدياد الضغط على سورية سيخلق الأجواء المناسبة لما كنا قد طرحناه منذ ثلاث سنوات حول ضرورة فتح جبهة الجولان شعبياً.

الوضع الداخلي

لم يتغير تقويمنا للوضع الداخلي عما كنا قد أكدناه في الاجتماع الوطني الخامس بأن استكمال الهيمنة الأمريكية على المنطقة لابد له من «إخضاع» سورية والهيمنة على مقدراتها لأنها منطقة حساسة ولا يمكن السيطرة على المنطقة أو إنجاح مخطط الشرق الأوسط الكبير دون استهدافها لاستكمال عملية تفتيت وإعادة تركيب المنطقة. ذلك المخطط الذي بدأ بالعراق، ويفعل اليوم ما يفعله على أرض لبنان الشقيق، لا يمكن أن يستثني بلدنا. ومن هنا كنا نقول للذين تخالجهم الأوهام حول النوايا الأمريكية أو إمكانية المساومة معها: إن بلدنا أمام عدوان داهم في زمن يتناقص، ولابد من التحضير للمواجهة المرتقبة، والتي تأخر التحضير لها لأسباب تحدثنا عنها سابقاً وطويلاً في كل ما نشر من وثائقنا.

وعلى هذا الأساس وضع تيار وحدة الشيوعيين السوريين لنفسه المعايير

الضرورية لاتخاذ الموقف الصحيح إزاء القضايا التي تواجه المجتمع والبلاد عبر الربط الجدلي بين المهام الوطنية والاجتماعية. الاقتصادية والديمقراطية، أي أننا التزمنا بجملة من الثوابت أهمها:

1. لم ولن نتزحزح قيد أنملة عن خطنا العام في عدائنا للإمبريالية الأمريكية وحليفتها إسرائيل الصهيونية، وأكدنا على أهمية تجميع القوى الوطنية مهما كان انتماؤها الأيديولوجي، تأسيساً لخيار المقاومة الشعبية الشاملة.
2. أكدنا وما نزال أن للإمبريالية الأمريكية امتداداتها الداخلية المتمثلة بقوى الفساد الكبرى التي تمثل بوابات العبور للعدو الخارجي، وقلنا إن هذا الخطر تعبر عنه سياسياً قوى الليبرالية الجديدة، وهي موجودة داخل جهاز الدولة وخارجه.
3. إن سير الأحداث ما بين اجتماعنا الوطني الخامس وصولاً إلى اجتماعنا هذا، وما تكشف من فرز في الفضاء السياسي داخل سورية وفي المنطقة، يزيدنا قناعة بأن ثنائية المعارضة والنظام هي ثنائية وهمية. فما جرى ويجري في العراق وفلسطين ولبنان وما نواجهه من تهديدات لبلدنا سورية ومن انجرار بعض القوى التي يفترض أن تكون وطنية معادية للإمبريالية الأمريكية إلى مستنقع السكوت و التغاضي، بل تبرير الاحتلال الأمريكي أو الغمز من قناة المقاومة الوطنية اللبنانية، يجعلنا نستنتج أن تفكيك الثنائيات الوهمية باكراً وتحطيمها في الوعي السياسي والاجتماعي هو ضرورة وطنية قصوى كي يأخذ النضال اللاحق مجراه الصحيح غير المشوه، مما يسمح بوضع الأمور في نصابها ويسهل الفرز على أساس وطني واجتماعي في المجتمع وبين القوى السياسية، ويفتح الطريق أمامنا كشيوعيين لاستعادة دورنا الوظيفي، ويمنع الخصوم من وضعنا في الزاوية الحرجة.
4. لقد ساهمت هذه الرؤية بدفع وثيقة «المهام السياسية الملحة» التي أقرها الاجتماع الوطني الخامس إلى واجهة الأحداث، وجعلها بهذا القدر

أو ذاك المعيار الذي يجري على أساسه الاصطفاف من جديد بين القوى السياسية والاجتماعية، لأن ما طرحته تلك الوثيقة يعكس متطلبات الواقع وبدأ يشق طريقه إلى الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد.

5. أكدنا على ضرورة صياغة دور جديد للدولة بدل الدور الوصائي القديم الذي أفرزته البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية، وكذلك بعيداً عن الدور المزيف الجديد الذي يطرحه بعض أطراف الثنائية الوهمية استناداً للمنطق الليبرالي الجديد الداعي لتحويل دور الدولة إلى مجرد شرطي سير ينظم حركة الرساميل وشكل النهب الجديد، وقلنا إن الدور الجديد للدولة يجب أن يحقق معدلات نمو عالية وعدالة اجتماعية وديمقراطية واسعة، وهي مهمات مرتبط بعضها ببعض، ونقطة الانطلاق لتحقيقها هي كسر آليات النهب واجتثاث جذوره، وهذا يتطلب إصلاحاً وطنياً شاملاً، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً.

انطلاقاً من الثوابت التي ذكرناها آنفاً، تقتضي منا الأمانة تجاه شعبنا ورفاقنا الذين انتخبوكم لهذا الاجتماع أن نسمي الأشياء بمسمياتها حول الوضع الاقتصادي . الاجتماعي والسياسي في البلاد، ليس فقط على صعيد التشخيص، بل باقتراح الحلول المسؤولة والنضال لترجمتها على أرض الواقع انطلاقاً من دورنا الوطني، وخصوصاً في هذه الظروف الحرجة.

على الصعيد الاقتصادي

يتميز اقتصادنا الوطني بالملامح التالية:

1. قصور في معدلات النمو.
2. نضوب في الموارد الضرورية للتطور اللاحق والمطلوب.
3. التدهور المستمر للمستوى المعاشي للجماهير الشعبية.
4. استمرار النزيف الاقتصادي عبر الفاقد الذي يسببه النهب الكبير المرافق للفساد.

5. استفحال ظاهرة البطالة التي وصلت إلى مستويات تهدد الأمن الاجتماعي.

إن كل ذلك يؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من الدخل الوطني، وازدياد الخلل في توزيع الدخل الوطني، الأمر الذي أدى إلى تمركز هائل لرساميل الفاسدين بشكل لم يسبق له مثيل، حيث أصبح من الصعب معرفة عدد المليارديرية الجدد، وهذه ظاهرة خطيرة توضح عمق الاستقطاب الطبقي في البلاد.

والمفارقة هنا أن الممارسة الاقتصادية على أرض الواقع تسير بالاتجاه المعاكس تماماً للخطاب السياسي الذي يعبر عن إرادة مواجهة ويحظى بتأييد الجماهير في سورية والعالم العربي، ومن اللافت أن كثرة الحديث عن الإصلاح يقابله تراجع جدي في أهم المؤشرات الاقتصادية والتي من المطلوب أن تتحول إلى عوامل الصمود، لا أن تتحول إلى أداة إضعاف إرادة المواجهة. لذلك فإن قلق الناس والشارع حول الموضع الاقتصادي . الاجتماعي في البلاد هو قلق مشروع، لأن الممارسة الاقتصادية تستفز الشارع وتهز الاستقرار الاجتماعي وتضعف مصداقية الخطاب السياسي، لذلك يحق لنا أن نظن بأن هناك في بنية النظام ألغاماً موقوتة تعمل بالتواتر مع الضغوطات الخارجية لخلق الأرضية وتوسيعها لبعض المعارضات المرتبطة بالخارج، وخاصة تلك التي كانت جزءاً من النظام حتى الأمس القريب.

على الصعيد السياسي

ماتزال القضايا السياسية الداخلية موضوعة على بساط البحث، والتي تتطلب حلولاً عاجلة مازالت عالقة ولا تتقدم بالشكل الذي تفرضه ضرورات التطور العام، وكذلك ضرورات تحصين الداخل لمواجهة ضغوط الخارج. وأهم الملفات المتعلقة بتطوير المناخ السياسي والحركة السياسية من خلال خلق مناخ ديمقراطي عام ضروري في حياة البلاد هي:

أ . قانون الأحزاب والانتخابات.

ب . التعامل مع قانون الطوارئ.

ج . استمرار نتائج قانون الإحصاء الاستثنائي سيء الصيت في الجزيرة لعام 1962.

لقد أوضحنا مراراً موقفنا المبدئي من قانون الأحزاب المفترض. ونؤكد مجدداً أن قانون الأحزاب يجب أن يصاغ على أسس تساعد في تدعيم الكيان الوطني المستهدف في وحدته من قبل واضعي مخطط الشرق الأوسط الكبير، لذلك يجب ألا يسمح القانون بقيام أحزاب على أساس ديني أو طائفي، أما فيما يخص بنية الأحزاب التي سيشرعها القانون، فيجب أن تكون برامجها وأنظمتها الداخلية قائمة على أساس وطني شامل يطرح قضايا مجموع الوطن، ويضمن كذلك حق العضوية لأي مواطن سوري فيها بغض النظر عن منطقته أو محافظته. وأكدنا أيضاً أن قانون الأحزاب لن يستطيع تقديم المطلوب منه إذا لم يرافقه قانون انتخابات جديد يسمح بتنشيط الحركة السياسية، وذلك من خلال اعتماد النسبية واعتبار البلاد دائرة انتخابية واحدة، ومن هنا فإن قانون الأحزاب شرط ضروري لقوننة وتنشيط الحياة السياسية، ولكنه شرط غير كاف إذا لم يترافق بقانون انتخابات جديد يلغي الشكل القديم الذي استنفد نفسه.

كنا دائماً وما نزال مع رفع حالة الطوارئ وحصرها بالقضايا التي تهم الأمن الوطني فعلاً، وطالبنا بحصرها وتحديد فعلها مكانياً وزمانياً حين تتطلب الظروف ذلك، وألا تستخدم لتقييد الحركة السياسية، وخاصة تلك التي سيشرعها قانون الأحزاب.

ليس بخاف على أحد الآثار السلبية لنتائج قانون الإحصاء الاستثنائي وعدم الإخلال بحقوق المواطنة والمدنية في الجزيرة لعام 1962، وأبدينا ارتياحاً للتصريحات الرسمية حول إنهاء إعادة النظر بنتائجه، لكن تلك التصريحات لم تأخذ طريقها للتنفيذ مع ما يحمل ذلك من أضرار على قضية الوحدة الوطنية، ونرى أن حل قضية الإحصاء الاستثنائي وتأمين الحقوق الثقافية للمواطنين السوريين من القوميات الأخرى التي هي جزء من النسيج الوطني السوري تاريخياً «كالأكراد مثلاً»، سيخلق انفراجاً في جزء هام من المجتمع السوري

الذي حاول وسيحاول أعداء الخارج استخدام التوترات الموجودة فيه ضد مصلحة البلاد ووحدتها الوطنية.

إن بقاء الأوضاع على حالها يثبت استمرارية مفاعيل الثنائية الوهمية «معارضة . نظام» والتي أكدت الأحداث خطورة استمرارها، فهاه ي بعض القوى التي كانت محسوبةٍ على النظام تعلن انتقالها إلى صفوف المعارضة الخارجية، ليس فقط مكانياً وإنما برنامجياً. إن تحقيق الملف الديمقراطي على الأرض هو ضرورة وطنية، وإذا كان بعض الخارج يطالب به، فإنه يطالب بشكل ومضمون مختلفين لما يسميه «ديمقراطية» هدفها فعلاً تفكيك قوى المجتمع، في حين أن الديمقراطية الحقيقية هي مطلب وطني داخلي ضروري يحصن المجتمع ويحميه من الأخطار الخارجية والفساد الداخلي بالوقت ذاته، ومن هنا نؤكد أن تحقيق وتنفيذ المطالب الديمقراطية المعروفة لا يتم بانتظار التقادير، وليست هبة من أحد أو تنازل من طرف ما، بل هي ثمرة لتناسب ميزان القوى على الأرض، ونتيجة لتوازنات اجتماعية جديدة تكون محصلتها تحقيق هذا البرنامج. وبقدر ما نختلف مع أصحاب الذرائع القائلة: إن الوطن في خطر فلا يجوز الآن رفع مطالب ديمقراطية، نختلف بالقدر نفسه مع بعض القوى السياسية الوطنية التي ترى نفسها عاجزة عن تحقيق مطالبها، فتنكص باتجاه الروح الانتظارية المستندة على اعتماد عنصر الزمن وقلة الحيلة.

إن المدخل الحقيقي للإصلاحات الديمقراطية المنشودة هو زيادة دور وفعل الجماهير الشعبية في الحياة السياسية والعملية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد.

سورية على الطريق الجديدة[1]

«من السابق لأوانه اليوم التكلم عن هزيمة الرجعية في بلادنا هزيمة نهائية؛ فسورية هي البلد العربي الذي يتميز بأن كل نضال فيه سلمي أو غير سلمي لا بد أن يبلغ مداه بعد أن تنضج عناصره بصبر خلال عملية كاملة تذهب عمقاً واتساعاً»

«لقد أصبح للتأميم في سورية تاريخ طويل، فكما أن سورية كانت أول بلد عربي انتزع استقلاله السياسي وأجلى الجيوش الفرنسية والانجليزية عن ترابه فهي كذلك أول بلد عربي اعمل سيف التأميم في رقاب المؤسسات التي كان يسيطر عليها الرأسمال الاحتكاري الأجنبي. فبعد جلاء الجيوش المستعمرين أخذ التأميم يتناول المؤسسات الأجنبية تدريجياً ولم ينتهِ عام 1957 حتى انتقلت إلى ملكية الدولة جميع المرافق الاقتصادية التي كانت سيطرة الرأسمال الأجنبي كشركات صنع التبغ وسكك الحديد وإنتاج الكهرباء وبنك الاصدار إلخ... وفيما بعد أممت جميع البنوك الأجنبية ثم تبعتها البنوك الوطنية وشركات التأمين ولم يبق اليوم للرأسمال الأجنبي أية مواقع هامة في

1- نشرت مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» في عددها الثالث الصادر في شهر آذار 1965 مقالاً للرفيق خالد بكداش بعنوان «سورية على الطريق الجديدة»، وهنا نضع مقتطفات من هذا المقال المهم الذي حمل نبوءات عديدة حول اتجاهات التطور اللاحق في سورية بعد التأميمات التي حصلت خلال عامي 64-65 وما سبقها من تأميمات، ويبرز بشكل خاص تنبؤه بنشوء البرجوازية البيروقراطية إلى جانب استنتاجات عديدة شكلت سبقاً معرفياً مهماً في حينه، ووثيقة تاريخية يجدر بكل مهتم في فهم الشأن السوري وتطوراته، بما فيها الحالية، الرجوع إليها.

سورية سوى تلك الأقسام المارة على أرضها من الأنابيب التي تنقل النفط من العراق والعربية السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط. غير أن ذلك لا يعني طبعاً أن النضال ضد الاستعمار قد زال من جدول الأعمال»

«لقد تم تأميم الرأسمال الأجنبي بقيادة البرجوازية الوطنية السورية وكان انعكاساً لإرادة الشعب في استكمال تحرره الوطني والتخلص من تحكم الرساميل الأجنبية في اقتصاد البلد. وكان التأميم في الوقت نفسه انعكاساً لسعي البرجوازية إلى اتمام سيطرتها على الإنتاج الوطني وعلى السوق الداخلية والانفراد باستثمار خيرات البلاد مباشرة أو عن طريق الدولة. ولكن لا مناص من القول بأن البرجوازية السورية اقدمت على التأميم الرأسمال الأجنبي بقلب منقبض وتحت ضغط الرأي العام وبعدما فعلت كل ما في وسعها لتجريد تدابير التأميم من كل ما يمكن أن تشتم منه رائحة التهجم على الملكية الرأسمالية المقدسة».

«في أعوام 1954–1957 عارض ممثلو البرجوازية في البرلمان كل الاقتراحات الرامية إلى مصادرة الرأسمال الأجنبي بدون تعويض «...» غير أن ممثلي البورجوازية السورية أصروا على دفع تعويض لأصحاب المؤسسات الأجنبية المؤممة. أي أن البورجوازية السورية كانت تخشى أن يندار التأميم يوماً ضدها ذاتها وهو ما حدث فعلاً فيما بعد».

«لا بد من الإشارة إلى أن مسلك البورجوازية نفسه لعب دوراً هاماً في وضع مسألة تأميم الرأسمال الوطني الكبير على بساط البحث كمهمة ضرورية ملحة ليس لإنقاذ الشعب من الاستثمار والنهب فحسب بل كذلك للدفاع عن مصلحة تطور البلاد الاقتصادي ولصونها من تغلغل الاستعمار الحديث وبالتالي لصون وتوطيد الاستقلال السياسي نفسه ولكن ذلك لا يعني أن البورجوازية الوطنية في سورية انتقلت بشكل نهائي إلى جانب الاستعمار الحديث.

فالتناقضات بين البورجوازية الوطنية السورية والامبريالية هي تناقضات موضوعية وقد تتفاقم حدة هذه التناقضات أو تتناقص حسب الظروف الداخلية والخارجية غير أنها تبقى موجودة على كل حال.

فأولاً: أخذت البورجوازية الكبرى تسعى للتفاهم مع الاستعمار الجديد وتعمل لفتح المجال لتغلغله الاقتصادي بأمل التصدي لنهوض النضال الشعبي.

ثانياً: تخلت عن أي توظيف جديد في المشاريع الموجودة ورفضت المساهمة في أي مشروع جديد خصوصاً إذا كان لا يدر الربح الوفير العاجل.

ثالثاً: عمدت إلى تهريب الأرباح والرساميل إلى خارج البلاد وإعادة الإنتاج البسيط بواسطة القروض والاعتمادات التي تمنحها البنوك المؤممة.

«التطور الموضوعي نفسه إذاً أدى إلى عملية التأميم الواسعة التي تمت في مطلع عام 1965 وبنتيجتها أصبح قطاع الدولة هو القطاع السائد في مجموع الإنتاج الصناعي في سورية وهو يشمل اليوم وفقاً لبعض التقديرات التقريبية 80 بالمئة من الإنتاج الصناعي السوري».

«إن الطبقة العالمة والفلاحين والطلاب والمثقفين الثوريين وجماهير الجنود والضباط الوطنيين ايدوا تدابير التأميم منذ البداية باعتبارها تدابير تفتح أمام البلاد آفاقاً رحبة للتقدم إلى الأمام، وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري بياناً وزع بالألوف في جميع أنحاء البلاد يدعو العمال والفلاحين وسائر الجماهير الشعبية وجميع الوطنيين التقدميين إلى الاتحاد في سبيل دعم هذه التحولات وحمايتها من مؤامرات الاستعمار والرجعية».

«عددت اللجنة المركزية في بيانها التدابير الرئيسية الكفيلة بتأمين نجاح هذه التحولات ومن جملتها: إدارة المؤسسات المؤممة بشكل صحيح، استخدام موارد هذه المؤسسات لتوسيع القطاع العام، تمكين العمال بصرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية من ممارسة حرية التعبير عن الرأي وحرية العمل النقابي، إجراء انتخابات ولجان الإدارة الذاتية على أساس ديموقراطي، درس أوضاع الحرفيين وصغار المنتجين وتأمين مطالبهم ومساعداتهم على متابعة إنتاجهم، إنجاح الاصلاح الزراعي بمساهمة الفلاحين. ويؤكد البيان أن التغلب نهائياً على الرأسمال الكبير والرجعية ومؤامرات الاستعمار المتتالية، يقتضي إطلاق الحريات الديموقراطية لجماهير الشعب وكل قوى التقدم والاشتراكية على

اختلاف اتجاهاتها السياسية ونزعاتها: كحرية الكلام والصحافة والاجتماع والأحزاب السياسية. ويدعو البيان إلى تقوية أواصر الصداقة مع المعسكر الاشتراكي وطليعته التحاد السوفييتي ومع جميع التقدم في العالم العربي».

«بعد التأميم الواسع الأخير، أصبح التطور السائد في الصناعة هو التطور اللارأسمالي الذي يؤدي إلى اتساع صفوف الطبقة العاملة ونموها، ولكنه وإن كان لا يؤدي إلى نمو طبقة البورجوازية وتقويتها، فهو قد يؤدي، إذاً لم تتخذ التدابير اللازمة، إلى عرقلة عملية تطور عناصر الاشتراكية ومقوماتها، والحؤول دون نشر الديموقراطية في البلاد، والاحتفاظ بأشكال رأسمالية الدولة وابعاد الشعب عن الاسهام في إدارة الاقتصاد الوطني وقيادته، وكل هذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تكوين وتقوية بورجوازية بيروقراطية يمكن أن تتكون لها، في ظروف معينة عن طريق استغلال قطاع الدولة، امتيازات الطبقة البورجوازية وان هي لم ترث ملكيتها».

«لا نعني بذلك أن تحول الاقتصاد الزراعي بمجموعه إلى تعاونيات إنتاجية هو شرط ضروري لا بد منه للتطور الاشتراكي. فإذا لم يبقَ في البلاد ملاكون كبار للأراضي ولا بورجوازية ريفية، وإذا أصبح جميع الفلاحين يملكون أرضاً ولم تعد الأرض بضاعة تباع وتشرى. وإذا كانت الصناعة كلها أو فروعها الحاسمة مؤممة «مع وجود منتجين صغار»، وإذا كانت الدولة تمسك بأيديها مقاليد التجارة الخارجية والداخلية «حتى مع وجود تجار صغار» وإذا أصبحت إيديولوجية الاشتراكية العملية أو أخذت تصبح الإيديولوجية السائدة فعندئذٍ يمكن أن يقال هذه البلاد تتطور في الاتجاه الاشتراكي وتبني الاشتراكية».

«إن بلاداً متحررة حديثاً لا يزال أكثر من نصف الفلاحين فيها لا يملكون أرضاً، والملاكون فيها يستثمرون الفلاحين بأساليب نصف اقطاعية «المحاصصة» والبورجوازية الريفية تستثمر العمال الزراعيين، وهناك مرابون، وهناك تجار كبار ومتوسطون يستثمرون مستخدميهم وموظفيهم، والقطاع الخاص يشمل الصناعة المتوسطة والصغيرة، إن بلاداً مثل هذه ولو كانت فيها الفروع الرئيسية في الصناعة وكذلك عمليات الاستيراد والتصدير الرئيسية

مؤممة، لا يمكن أن يقال عنها أنها تبني اشتراكية وأن تطورها أصبح ذا طابع اشتراكي أو حتى أنها سائرة في طريق تطور لارأسمالي يؤدي إلى الاشتراكية».

«كذلك هي الحال فيما يتعلق بالحصول على الاستقلال الاقتصادي، فإن تجربة سورية والبلدان المتحررة حديثاً من الاستعمار قد برهنت أن ليس من الممكن تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق التطور الرأسمالي».

«المهمة الأولى التي يجب أن تحلها التحولات الاقتصادية والاجتماعية هي بناء اقتصاد وطني مستقل وذلك يتطلب أولاً: حماية البلاد من تغلغل الرأسمال الاحتكاري الأجنبي سواء بشكل توظيفات مباشرة أو بأشكال أخرى مستوردة «مثلاً: إقامة ما يسمى بالمشاريع "المختلطة" المؤلفة من رأسمال مشترك أجنبي ووطني، لصناعة تركيب السيارات أو البرادات أو أجهزة التلفزيون.. إلخ»، ثانياً: تحرير البلاد من لعنة التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل الذي تبقى في ظله الدول المتحررة مورداً للمواد الخام أو تقتصر على إنتاج نوع أو نوعين من المنتجات الزراعية، ثالثاً: تحرير الاقتصاد الوطني من التبادل غير المتعادل مع البلدان الرأسمالية المتطورة».

«من المفهوم أن كل ذلك لا يمكن تحقيقه بمجرد التأميم أو بمجرد إقامة قطاع الدولة الذي لا يؤدي بنفسه وبصورة عفوية إلى توطيد الاستقلال الاقتصادي ولا يزيل تماماً خطر تغلغل الاستعمار الجديد. فاذ ذلك يتوقف بشكل حاسم على طبيعة السلطة السياسية التي تلعب دوراً أساسياً في تحديد الاتجاه الذي سيسير فيه التطوير الاقتصادي في البلاد».

«إن الاستعمار الجديد واقعي جداً، ولديه قدرة كبرى على التكيف، فهو في البداية يحاول دعم نظام الرأسمالي، فيحارب التأميم، ويحارب قطاع الدولة، «القطاع العالم». ولكن عندما يفشل في ذلك ويجد نفسه أمام الأمر الواقع يلجأ حينئذٍ إلى المناورة لاستغلال الوضع الجديد للتغلغل في البلاد عن أي طريق كان بما في ذلك طريق قطاع الدولة نفسه إذا تيسر له ذلك».

«إن إزاحة البورجوازية الكبرى عن الحكم وضرب مواقعها الاقتصادية

الأساسية لا يكفي للاستنتاج بأن الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي قد هزمت نهائياً وإن انتصار النظام الاشتراكي أصبح مضموناً وأكيداً. فحتى في ظروف ديكتاتورية البروليتاريا، كما أكد لينين، تتعاظم مقاومة الطبقات المستثمرة المخلوعة تعاظماً شديداً. وهذا ما قاله لينين حرفياً: "إن طبقة المستثمرين، طبقة كبار ملاكي الأراضي والرأسماليين، لا تزول ولا يمكن أن تزول رأسا في ظل ديكتاتورية البروليتاريا. لقد هزم المستثمرون وغلبوا على أمرهم، ولكنهم لم يبادوا، فقد بقيت لديهم القاعدة الدولية والرأسمال الدولي الذي يؤلفون فصيلة منه، وبقى لديهم جزئياً يعض وسائل الإنتاج وكذلك بقى لديهم المال، كما بقيت لديهم علاقات اجتماعية جسيمة. ونتيجة هزيمتهم نفسها، تعاظمت عندهم همة المقاومة مئة مرة بل ألف مرة" «لينين المؤلفات، المجلد3، الصفحة95، الطبعة الروسية»».

لا أحد غيركم يستطيع رفعها"[1]"!

في السابق كانت البرجوازية تسمح لنفسها بالتساهل في دفاعها عن الحريات البرجوازية- الديمقراطية مُشكِّلَةً، بهذا الشكل، شعبيةً لها داخل صفوف الشعب. أما اليوم فلم يبق من تلك الليبرالية أيَّ أثر. لم يعد هناك أيّ وجود لما يسمَّى بالحريات الشخصية. الحرية الشخصية الآن من حقُ مَنْ يمتلك رأس المال فقط. أما المواطنون العاديون فهم بمثابة مواد خام مخصَّصة للاستثمار فقط. لقد داست البرجوازية بأقدامها مبدأ المساواة بين الناس والأمم. واستبدلته بمبدأ الحقوق الكاملة للأقلية المستغِلَّة وعدم وجود أيَّ حق للأغلبية المستغَلّة من المواطنين. لقد أُزيلت راية الحريات البرجوازية الديمقراطية من الوجود. يجب عليكم اليوم- أنتم أعضاء الأحزاب الشيوعية والديمقراطية- رفع هذه الراية إذا كنتم تريدون كسب ثقة الجماهير والتفافهم حولكم. لا أحد غيركم يستطيع رفع هذه الراية.

في السابق كانت البرجوازية تُعدُّ طليعة الأمة، وكانت تدافع عن حقوق واستقلال الأمة واضعةً إيّاها «فوق كل اعتبار». لم يبقَ اليوم أيّ أثر من هذا «المبدأ الوطني». البرجوازية اليوم مستعِدَّة لبيع حقوق واستقلال الأمة لقاء دولارات. لقد أزيلت راية الاستقلال الوطني من الوجود. لا يوجد أدنى شك في أنكم أنتم- أعضاء الأحزاب الشيوعية والاشتراكية- مَنْ سيرفع هذه الراية. عليكم رفع هذه الراية إذا كنتم تريدون أن تكونوا القوة الوطنية في البلد، وإذا كنتم تريدون أن تكونوا القوة القائدة للأمة. لا أحد غيركم يستطيع رفعها.

1- هذه الفقرة هي الجزء الأخير من خطاب ستالين في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1952، وهو المؤتمر الأخير الذي حضره ستالين قبل اغتياله عام 1953... من كتاب «**الكلمة الآن للرفيق ستالين**» إصدارات دار الطليعة الجديدة دمشق، 2011، ص251-252.

هكذا هو الوضع في الوقت الحاضر.

يجب أن تساعد كل هذه الظروف على تسهيل عمل الأحزاب الشيوعية والديمقراطية التي لم تصل إلى السلطة بعد.

وبالتالي، فإنَّ كل الأسس متوفرة الآن من أجل وانتصار الأحزاب الشقيقة في بلدان الهيمنة الرأسمالية.

تحيا الأحزاب الشقيقة!

يعيش ويحيا قادة الأحزاب الشقيقة!

يحيا السلام بين الشعوب!

الموت لمشعلي الحروب!

لكي نكون واقعيين... علينا أن نطلب المستحيل«1»!

قوى الليبرالية الاقتصادية في الداخل هي الممثل الشرعي والوحيد للإمبريالية العالمية:

لقد عبرت عن رؤيتنا خلال الفترة الماضية مفردات عديدة يمكن تلخيصها على سبيل المثال لا الحصر بالتالي:

- **تقدم وتراجع الحركة الثورية في النصف الثاني من القرن العشرين، أي انسداد الأفق المؤقت، وانفتاحه لاحقاً.**
- **الشكل المستجد لأزمة الامبريالية العالمية التي جعلتها محكومة بالحرب ومحكومة بتوسيع رقعة الحرب، ومحكومة بالفشل إذا تمت مقاومتها.**
- **بداية انعطاف عالمي ثوري ناهض جديد.**
- **ربط المهام الثلاث ببعضها ببعضاً بشكل ديالكتيكي: الوطني والاجتماعي والديمقراطي، ونفي أولوية أحداها على الأخرى من حيث الرؤية والتحليل.**
- **مقولة خطأ وهمية ثنائية «المعارضة والنظام» في ظروفنا.**

1- تحت هذا العنوان، عقدت الجلسة الثانية من المؤتمر الحادي عشر للشيوعيين السوريين، أو ما درج على تسميته «تيار قاسيون»، والذي كان النواة الصلبة ضمن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين التي تحولت لاحقاً إلى حزب الإرادة الشعبية، وهنا نضع مقتطفات من التقرير الذي قدمه د. قدري جميل للمؤتمر الذي عقد في دمشق بتاريخ 30 تشرين الثاني 2007.

- ضرورة إعادة بناء الحركة الشيوعية في بلادنا، واعتبار وحدة الشيوعيين السوريين مرادفاً لهذه العملية.
- اعتبار المقاومة للمشروع الامبريالي بمختلف وجوهه الداخلية والخارجية هو السلاح الشافي الوحيد.
- اعتبار أن النظام الرسمي العربي الذي تكون في النصف الثاني من القرن العشرين قد انهار نهائياً.
- إعادة الاعتبار لمفهوم اليسار بمعناه التاريخي، والتفريق بين اليسار الفعلي واليسار الاسمي الذي ما هو إلا وجه من أوجه الثنائيات الوهمية.
- مفهوم وحدة شعوب الشرق العظيم...
- الوصول إلى استنتاج مفاده أن هناك علاقة ديالكتيكية بين الرؤية والخطاب والممارسة، وغيرها وغيرها الكثير من نقاط الانطلاق المنهجية التي كونت رؤيتنا.

حول الوضع العالمي والإقليمي

إن الامبريالية الأمريكية محكومة بالحرب بسبب أزمتها الداخلية المستعصية، وهذا الأمر كنا قد التقطناه باكراً منذ العام 2002، خلال جلسة توقيع ميثاق شرف الشيوعيين، وهي ستسعى بسبب ذلك إلى امتلاك نفط المنطقة والاستئثار به بطريقة الاستعمارين القديم والجديد بآن واحد، وهي فعلاً في المرحلة الفاصلة من 2001 حتى تموز 2006، جربت حظها في هذا المجال، ومع إصرارها على هدفها، اكتشفت أن قوتها العسكرية المنتشرة في كل الأرض لوحدها لم تستطع إتمام هذه المهمة، لذلك، مع استفحال الأزمة والتي تعبر عنها اليوم بوضوح أسعار الدولار والنفط والذهب، قامت في تموز 2006 بتعديل تكتيكي بسيط على طريق الوصول إلى هدفها، إذ استدعت الآلة العسكرية الإسرائيلية – الصهيونية إلى حرب تموز التي كان هدفها، لو تمكنت

من ذلك، المساعدة على إكمال الهدف الاستراتيجي عبر ضرب حزب الله أولاً، ثم سورية ثانياً وفوراً لو تحقق الهدف الأول، ومن ثم الانتهاء بإيران.

إن إدخال الآلة العسكرية الصهيونية، المبعدة منذ عام 1991 عن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية، والتي كان يُكتفى بأدائها لدورها الوظيفي المباشر، إدخالها إلى المعمعة الكبرى هو تعديل هام، كان يخاطر بإسقاط سلاح التفتيت المستخدم أمريكياً، الطائفي الشكل: سني . شيعي، رغم ذلك نفذت إسرائيل المهمة، ولكنها فاجأت الجميع بفشلها المدوي!!

ومع إصرار الإمبريالية الأمريكية على هدفها الاستراتيجي، فهي تجري اليوم وبسرعة، تعديلاً ثانياً على تكتيكها، بإدخالها أنظمة ما سمي «المعتدلين العرب» على خط التحالف السياسي . العسكري الأمريكي . الصهيوني لضرب قوى الممانعة والمقاومة في المنطقة، من غزة إلى لبنان، مروراً بسورية، وصولاً إلى إيران، وهذه هي بالذات مهمة اجتماع أنابولس الذي يهدف إلى الأمور التالية:

- إنهاء القضية الفلسطينية، عبر إغلاق ملفها، وليس حله.
- هذا الأمر سيفك إحراج المعتدلين العرب عندما سيتطلب الأمر قريباً إعلان التحالف السياسي . العسكري المشؤوم . الثلاثي.
- هذا التحالف بشكله المخطط، يهدف إلى توسيع الفالق السني . الشيعي وإضرام نار العداء طائفياً في كل المنطقة، من قزوين حتى المتوسط.
- إحدى النقاط التي يجب التوقف عندها في الوضعين العالمي والإقليمي هما الدوران الروسي والتركي.

فيما يخص الدور الروسي يجب القول إن الامبريالية العالمية بشقيها الأوروبي والأمريكي، لا تريد روسيا من حيث الهدف البعيد لا رأسمالية، ولا اشتراكية، إنها تريد إلغاء روسيا من الخارطة الجغرافية – السياسية، بسبب كونها قوة قارية كبرى، تتمتع بـ40% من ثروات العالم الباطنية، والتي تعادل لوحدها ضعفي ما تملكه أوروبا والولايات المتحدة والصين واليابان مجتمعين،

إلى جانب أنها موضوعياً قادرة، إذا ما توفر الظرف السياسي المناسب، على إعادة التحول إلى قوة عظمى، فهي مثلاً تملك 25% من علماء العالم، إضافة لكونها المكافئ الذري الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تسيطر حتى هذه اللحظة على 60% من الفضاء الكوني.

لقد جرت تغييرات ملحوظة على الوضع الروسي خلال الفترة الفاصلة بين جلستينا، ويمكن ملاحظة بعضها، مثلاً: عام 2007 هو العام الأول بعد انهيار الاتحاد السوفييتي الذي جرى فيه زيادة سكانية بعد كل الحقبة السابقة التي كان يجري فيها تناقص سنوي للسكان بمعدل 1,5 مليون. ونعتقد أن هذا المؤشر له دلالاته السياسية والاجتماعية التي يجب التفكير فيها والتوقف عندها، كما أن روسيا خلال الفترة نفسها، سددت ديونها المتراكمة منذ ما بعد فترة الانهيار من حيث المبدأ، وتكون لديها احتياطي ذهبي وعملة صعبة يقارب نصف تريليون دولار، وهو في ازدياد سريع شهرياً، وبدأت الشركات الروسية التابعة للدولة، بالدرجة الأولى، بشراء شركات أوروبية هامة في مجال الصناعة والنقل، وهي تستعد اليوم، وقبل نهاية العام الحالي، لإطلاق نظام G.P.S العالمي «نظام تحديد المواقع جغرافياً» وبشكل مجاني، هذا الأمر الذي كان يعتبر حكراً على الولايات المتحدة فقط، والذي كانت وما تزال تستغله جيداً للتحكم العسكري والسياسي والاقتصادي على المستوى الكوني، وبغض النظر عن تعقيدات الوضع الداخلي الروسي، يمكننا القول إن الخيار الوحيد لبقاء روسيا كدولة هو الاشتراكية، فقط لا غير، ويلاحظ خلال الفترة نفسها تمسك الدولة الروسية بشبكة السكك الحديدية والغاز والكهرباء، وعدم السماح بخصخصتها، بالإضافة إلى تراجع الخصخصة في قطاعات استراتيجية مثل الإعلام والنفط، وإمساك الدولة من جديد بتلابيبها، مما وجّه ضربة قوية للأوليغارشيا المالية الصهيونية التي كانت تتحكم بكل شيء حتى وقت قريب، وإلقاء القبض على بعض رموزها أو هربهم إلى الخارج.

إن كل هذه المؤشرات كانت محصلتها تصاعد الموقف الروسي المتباين أكثر فأكثر بالتدريج، مع السياسة الأمريكية في العديد من القضايا العالمية ابتداءً

من «كوسوفو» إلى «الدرع الصاروخي» ومعاهدة نشر الأسلحة التقليدية، إلى الموقف من إيران وملفها النووي، وصولاً إلى الوضع في المنطقة.

إن الوضع الروسي يتطور وتحت تأثير عاملين:

الأول: هو الضغط الجيوستراتيجي على حدودها الغربية والجنوبية الذي كما يلاحظ، كلما ازداد، ازدادت حدة لهجة المواقف الروسية، أما العامل الثاني فهو الوضع الاقتصادي . الاجتماعي، الذي كان على شفا الانهيار والتشظي، وبدأ بالاستعادة التدريجية البطيئة لشيء من عافيته، على حساب أسعار النفط، ومواقع الأوليغارشيا اليهودية الصهيونية، ولكن هنا لا يجوز توقع تغيير سريع ودراماتيكي في السياسة الروسية في ظل البيئة السياسية القائمة، وإنما الأمر سيأخذ وقته وسيتسارع بقدر اقتراب الأخطار من حدود روسيا التي تؤثر على وحدتها وسياستها، إن إسهابنا النسبي في الحديث عن الوضع الروسي يكمن سببه في أن هذا العامل، مع المتغيرات اللاحقة فيما لو استمرت، يمكن أن يكون عاملاً هاماً في تطور الوضع الدولي، وبالتالي سيكون مؤثراً على نتائج الصراع في منطقتنا.

أما فيما يخص تركيا، فيجب القول إن الدور التركي رغم التحسن النسبي في العلاقات مع سورية، لا يزال مريباً، فالمؤسسة العسكرية التركية هي، هي لم تتغير، كونها جزءاً من حلف الأطلسي، ومصادر تسليحها وتدريبها أمريكية، ويساورنا شك شديد أن تصبح تركيا الضلع الرابع لمثلث الاعتدال في المنطقة «مصر . الأردن . السعودية»، كما أن هناك إشارات جدية حول دورها الإقليمي المفترض، وخاصة تجاه إيران، وفي ملف القضية الكردية التي أصبحت إحدى أكثر القضايا حساسية في المنطقة، والتي تريد الامبريالية الأمريكية استخدامها كورقة لتعميق الانقسامات في المنطقة.

كنا وما نزال نرى، حسب وثائقنا، أن الترياق الشافي من ألاعيب الامبريالية الأمريكية باتجاه تفتيت المنطقة هو تآخي وتحالف وتضامن جميع شعوب الشرق العظيم، حيث يراد أن تستخدم بعضها ضد بعض، مستفيدة من الجرائم التاريخية التي سببها اتفاق سايكس بيكو، بحق كل شعوب المنطقة،

فآلام ومآسي شعوب المنطقة، ليس سببها أي شعب من شعوبها، بل سببها العميق والحقيقي هو الامبريالية العالمية منذ فجرها في أوائل القرن العشرين، والتي أرادت بتقسيماتها المصطنعة أن تضع الأساس، كما يتبين اليوم للتفجيرات اللاحقة، لأنه منذ ذلك الحين كانت تضع عينها على ثرواتها وموقعها الاستراتيجي، وهنا نريد أن نلفت نظر بعض القيادات الكردية التي مازالت تراهن على الولايات المتحدة الأمريكية أنها موضوعياً، ترتكب جريمة بحق الشعب الكردي، لن يغفرها لها التاريخ، فالحليف الحقيقي لأي شعب في المنطقة، وكذلك الدائم، هو الشعوب الأخرى في المنطقة نفسها التي تربطها فيما بينها وحدة التاريخ والقيم والثقافة والمصير.

إن الامبرياليةٍ الأمريكية تلعب بالقضية الكردية من فوق، وتحت الطاولة، وهي تريد عملياً استخدامها كصاعق لتفجير جزء هام من المنطقة، وعلينا كشيوعيين أن نمنع ذلك، وسلاحنا الوحيد هنا، هو روح الأممية روح التآخي بين الشعوب، عبر احترام بعضها البعض في مجال حقوقها ومصالحها الحقيقية، ويبقى أهم شعار يمكن أن يوحدها هو الذي صاغته وثيقتنا البرنامجية في جلستنا السابقة:

«نحو وحدة شعوب الشرق العظيم»

والخلاصة: يمكن القول إنه ظهرت عناصر إيجابية في الوضع الدولي، لا تعمل لصالح الامبريالية الأمريكية، وهي تنعكس بالتدريج على منطقتنا رغم كل تعقيداته وأخطار انفجاره.

إن أيٍ سير لتطور الأحداث، إذا نافى مصالح شعوب المنطقة، سيؤدي موضوعياً إلى زيادة بأس وقوة المقاومة بكل أشكالها، ولكن السير الطبيعي للأحداث يدل على أن الامبريالية الأمريكية تعاني من مأزق رهيب، وهي حتى لو استبقت الأحداث، وهربت إلى الأمام مفجرة الوضع بطريقة أو بأخرى، فإن الوضع اليوم هو ليس /2001/ بل هو ما بعد 2006، ونحن نرى الأمور بحركتها اللاحقة، ونستطيع التأكيد منذ هذه اللحظة، أن المشروع الأمريكي دخل طور

الفشل الذريع، وسيفشل نهائياً في المستقبل المنظور، مع كل ما تحمله هذه العملية من تداعيات على المستويات كافة العالمية والإقليمية والداخلية، بما فيها داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

الوضع حول سورية.. وفيها

لقد أكدنا في تقرير الجلسة الأولى: أن مهمة الولايات المتحدة اليوم، ليس تطويع النظام كما يظن البعض، لأنهم لن يقبلوا بأي تغيير ما للنظام، بل سيسعون إلى ذلك النوع من التغيير الذي يفتح إمكانية تغيير بنية الدولة ككيان، والمجتمع كوحدة مترابطة، ويمكن أن نضيف اليوم أنه إذا ظنّ أحد، في ظل مأزق الامبريالية الأمريكية، في المنطقة بشكل عام، بإمكانية الوصول إلى حل توافقي معها يسمح باستمرار النظام حتى لو أدى ذلك إلى تغيير في وظائفه، نقول لهم: إن هذا وهم، وقبض للريح، فالقضية عند الامبريالية الأمريكية في إطار مخططها الاستراتيجي ضد المنطقة لا يمكن أن تقف هنا، لأن ذلك يعني التخلي عن الهدف الاستراتيجي المعلن، ألا وهو تفكيك المنطقة، لذلك يصبح تغيير الأنظمة في المنطقة، وليس فقط في سورية، شرطاً ضرورياً للفوضى الخلاقة، التي إذا لم تحدث، فإن ذلك يعني ببساطة، ليس فقط انهيار المشروع الأمريكي، بل انهيار الامبريالية الأمريكية نفسها، ولأنه واضح لدينا حجم المقامرة الأمريكية، أكدنا دائماً على عدائها المستحكم الذي لا حلّ له ضد سورية، كبنية دولة وكمجتمع.

لقد قلنا منذ الجلسة الماضية إن الوضع يتكون بالتدريج باتجاه ظهور الظروف الموضوعية التي تسمح لكل القوى المعادية للمشروع الأمريكي بشقيه العام والداخلي بالانتقال من الدفاع إلى الهجوم، ويمكن القول اليوم: إن كل الفترة المنصرمة أكدت صحة هذا الحساب، وأكبر مثال على ذلك المعركة الأخيرة ضد رفع الدعم.

وطبيعي أن يكون الانتقال من الدفاع للهجوم تدريجياً، يجري فيه تراكم للقوى وتطويرها، فالدفاع عادة يكون في بادئ الأمر سلبياً، ثم يتحول إلى دفاع

نشيط، منتقلاً بالتالي إلى الهجوم في نهاية المطاف، ومعركة رفع الدعم الأخيرة، التي لم تكن الأولى في هذا المجال، هي مثال حي على ذلك، فالقوى التي تريد اقتصاداً ليبرالياً، تتحجج بأموال الدعم لرفعه، على أساس أن لديها مشكلة في موارد الخزينة، والحقيقة هي غير ذلك كما تعرفون والهدف هو استفزاز استياء شعبي، استكمالاً للضغط الخارجي. وقد وُضعت الرتوش الأخيرة على مشروع رفع الدعم الأخير، وكان من المقرر تنفيذه في 2007/9/1، ولكن الحملة العاصفة التي قمنا بها، إضافة إلى بيان الشخصيات الوطنية، والموقف الداعم للنقابات واتحاد الفلاحين خلق ميزان قوى جديد، كما أثبتت الأحداث، وتمكنت القوى الشريفة من إيقاف هذه «الغارة» وإفشالها، وهذا الأمر له دلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة مازالت بحاجة إلى دراسة، فنحن في نهاية المطاف جزء بسيط من تلك القوى التي منعت رفع الدعم، ولكنه تبين أنه ليس قليل الفعالية، وتبين هنا أيضاً بالتدريب العملي صحة مقولة: وهمية ثنائية المعارضة والنظام، فجزء هام من بعض القوى التي تدعي المعارضة، إذا لم تؤيد رفع الدعم، فقد تملكها صمت القبور حينما اشتدت هذه الحملة، كما تبين أن جزءاً هاماً من جهاز الدولة لعب دوراً أساسياً في تحضير رفع الدعم من جهة، وفي منعه من جهة أخرى. إن هذه التجربة تثبت أن هناك إمكانيات كبيرة في المجتمع وبنية الدولة قادرة على إيقاف المد الليبرالي، الممثل الداخلي والشرعي الوحيد للامبريالية العالمية وإسرائيل الصهيونية ومخططاتها.

إن الامبريالية الأمريكية مستمرة باستخدام الحلول المركبة ضد سورية الأمر الذي تكلمنا عنه باكراً، ويتناوب مركز الثقل بين السياسي والعسكري في هذه الحلول في كل مرحلة، ولكن هذا لا يعني أن مركز ثقل ما، لا يمكن استبداله بمركز ثقل آخر، ضمن الحل المركب، بليلة واحدة، مما يضطرنا أن نكون دائماً مستعدين دائماً وعلى أهبة التهيؤ بشكل دائم لمواجهة أي وضع جديد، ومع الأسف الشديد، تخلق هذه الحالة لدى بعض القوى الوطنية حالة من الاسترخاء، وخاصة عندما يبتعد الخطر العسكري معتقدين أنه ولّى إلى غير رجعة.

إن درجة استعداد المجتمع، والقوى السياسية الوطنية حتى هذه اللحظة لم ترتق إلى مستوى المخاطر المحتملة الأكيدة، ومازالت رؤيتنا السابقة صالحة حتى هذه اللحظة حول مفردات وتفاصيل تعبئة قوى المجتمع، والتي ترتكز على ضرورة إصلاح اقتصادي يضرب مراكز الفساد الكبرى، ويؤمن الموارد الضرورية للدولة كي تقوم بدورها الاجتماعي المطلوب دائماً.

نعتقد أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لسياسات الفريق الاقتصادي سيعاني من مشاكل واختناقات كبيرة في المستقبل القريب، وقد بدأت تظهر ملامحها جدياً، وخاصة من خلال موجات ارتفاعات الأسعار المستمرة، ونقول المستمرة، لأنها ظاهرة جديدة، فسابقاً كانت متقطعة، وهذا مؤشر خطير، على مدى تدهور الوضع الاقتصادي.

في السنوات السابقة، كان لموضوع النمو وأهميته دور كبير في النقاشات الدائرة في الأوساط السياسية والاقتصادية، وهناك إجماع اليوم على ضرورته بالنسبة لمستقبل البلاد والمجتمع، وأحد أهم مؤشرات أهمية هذا الموضوع، أن الفريق الاقتصادي قام مؤخراً بالتلاعب بأرقام النمو الحقيقية، كي يؤكد مصداقيته، من أجل استمراريته ولكن الوضع اليوم، تجاوز موضوع النمو ليصل إلى النقاش، بل الصراع الشديد حول موارد هذا النمو، وكيفية انعكاسه على مصالح الناس، ونعتقد أن المرحلة المقبلة، ستشهد احتدام الصراع بهذا الاتجاه، و كانت معركة منع رفع الدعم، إحدى المعالم الهامة لهذه العملية، ونعتقد جازمين أن الحياة ستثبت عاجلاً أم آجلاً، وهذا الأمر سيكون مرتبطاً بعملنا ونضالنا أي مقدار التعجيل أو التأجيل، إن موارد النمو الوحيدة الممكنة والمتوفرة حقيقة، هي موارد النهب والفساد، التي يصبح الاستيلاء عليها ضرورة للنمو اللاحق، أي بكلام آخر، تصبح إعادة توزيع الدخل، عبر ضرب النهب والفساد، شرطاً للنمو، لذلك عندما نتحدث عن النمو، فإننا لا نتحدث عن قضية مجردة، بل نتحدث عن قضية كبرى لها علاقة بمستقبل البلاد وطبيعة تطورها، وهكذا يصبح أمامنا ثنائية حقيقية، وهي النمو وإعادة توزيع الدخل وجهان لعملة واحدة.

وأخيراً نقول: إنه رغم أن هذا الفريق الاقتصادي، قد طال عمره أكثر من اللازم، في ظل المعركة الوطنية الكبرى المحتدمة، إلا أن الأكيد أنه قد استنفد سقفه التاريخي، ولم يعد قابلاً للحياة، فهو قد أتى إلى سدة القرار الاقتصادي في ظل استشراء الأوهام حول إمكانية الشراكة الأوروبية في إنقاذنا من الأخطبوط الأمريكي، الأمر الذي حذرنا منه منذ البداية، واليوم عندما تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود وتوضح أن الامبريالية الأوروبية هي مجرد ذيل لهذا الأخطبوط، يأتمر بأمره ويقبل قدميه، تبين مدى مجانية وعبثية وخطر التنازلات الاقتصادية التي جرت داخلياً بحجة الشراكة الأوروبية التي كانت منذ ذلك الحين بالنسبة لرأس الفريق الاقتصادي، القاطرة التي ستجر سورية إلى اقتصاد السوق، أي أن الاستقواء بالخارج الذي تكلمنا عنه مؤخراً، ليس جديداً، بل هو قديم، وكان يغلف نفسه بشعارات وطنية، أما اليوم، فقد انكشف الستر، وخاصة في التصريحات الأخيرة التي أُدلي بها من لندن، والتي عالجناها بافتتاحية قاسيون في العدد /332/.

إن المعركة في البلاد مازالت مفتوحة حول اتجاهات التطور الاقتصادي الاجتماعي اللاحق، لكن ميزان القوى اليوم هو أفضل بكثير من السابق، مما يسمح لنا بالتفاؤل الموضوعي، بإنزال الهزيمة بالمشروع الليبرالي الاقتصادي الداخلي، وواضح لنا أن المسار الوطني العام في المعركة مرتبط بالمسار الاقتصادي . الاجتماعي، فأي تقدم أو تراجع على أحدهما، يؤثر على الآخر بالمقدار نفسه، وتبقى الضمانة بالنسبة لنا هي القدرة على تعبئة الجماهير بالاتجاه المطلوب، أي تأمين المتطلبات الديمقراطية للمعركة على كل الصعد.

إن هذه المهام الكبرى تتطلب تنظيماً لينينياً واسع المعرفة، إبداعي الحلول، على قدر عالٍ من المهارة في التعامل مع مختلف شرائح المجتمع وخاصة جماهير الكادحين بعمالهم وفلاحيهم الفقراء، من هنا ننتقل إلى مهامنا وخطتنا...

بلاغ 25 شباط[1]

عقد مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعاً استثنائياً في دمشق بتاريخ 2011/2/25 ناقش فيه آخر المستجدات والأحداث السياسية والثورية المتسارعة في المنطقة، بعد إنجاز الفصل الأول من ثورتي تونس ومصر واستمرار عودة الجماهير إلى الشارع في كل من ليبيا واليمن والبحرين والعراق والجزائر والأردن.

كما ناقش الاجتماع بروح المسؤولية العالية برنامج تعزيز الوحدة الوطنية «سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً» في سورية من وجهة نظر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على ضوء كل ما يجري في المنطقة، وخصوصاً في ظل ازدياد عدوانية الامبريالية الأمريكية وحليفتها «إسرائيل الصهيونية» ضد الشعوب وقوى المقاومة في منطقتنا، ولاسيما ضد بلدنا سورية.

أكد مجلس اللجنة الوطنية ما جاء في الموضوعات البرنامجية التي أقرها الاجتماع التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين أن الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية هي أزمة شاملة وعميقة وليست عابرة ومؤقتة، وتثبت انسداد الأفق التاريخي أمام الرأسمالية كنظام، وبالمقابل انفتاح الأفق أمام قوى العملية الثورية في العالم. وبعد الذي حدث في تونس ومصر، وما يجري في العديد من البلدان العربية، لم تعد قضية عودة الجماهير للشارع محل نقاش، كذلك

1- بدأت شرارة الأحداث في سورية بالظهور في أواسط آذار 2011. قبل ذلك بحوالي العشرين يوماً، أصدرت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين «حزب الإرادة الشعبية لاحقاً»، بلاغاً وزعته في كل المحافظات السورية وعلى الصفحة الأولى لجريدتها «قاسيون»، وشكل تحذيراً واضحاً يتضمن خطة إسعافية لتلافي انفجار الأمور بالشكل الذي انفجرت وذهبت صوبه...

موضوعة أن «البدائل تكوّنها الحياة في رحم عملية التغيير الثوري» لم تعد محل نقاش أيضاً، خصوصاً أننا نمر بمرحلة ثورة وطنية ديمقراطية معاصرة تندمج فيها المهام الاجتماعية الجذرية اندماجاً وثيقاً مع المهام الوطنية العامة ومع المهام الديمقراطية. وهذا يؤكد أن فضاءً سياسياً جديداً يولد وآخر يموت، فالجماهير كانت ولا تزال هي القوة المحركة لكل الانتفاضات في التاريخ، والمعركة في النهاية هي ضد الامبريالية والصهيونية وضد الطبقات الحاملة لبرامجها الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الأطراف.

أكد الاجتماع أن أهم ما يحصّن الوحدة الوطنية في سورية، وفي هذه الظروف المعقدة دولياً وإقليمياً هو المراجعة الشاملة للسياسات والقيام بإصلاح جذري شامل دون إبطاء على المستويات التالية:

اقتصادياً واجتماعياً:

إن انسحاب الدولة التدريجي من دورها الاقتصادي الاجتماعي، وتمركز الثروة بأيدي قلة قليلة من طواغيت المال وتوسع الفقر، ورفع الأسعار وازدياد معدلات البطالة، وتدنّي معدلات النمو وغياب العدالة الاجتماعية وضعف الاستثمار الحقيقي، كل ذلك يفضي إلى ما لا تُحمد عقباه.

ولمواجهة ذلك لابد من:

1. القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية، وترحيل رموزها المتمثلة بالدرجة الأولى بالفريق الاقتصادي، ومحاسبتهم على مخالفة الدستور. لأن استمرار تلك السياسات سيكون كارثياً على الاقتصاد الوطني والمجتمع السوري، خصوصاً أن عمليات الخصخصة بدأت تقترب من المرافق السيادية «الكهرباء والمرافئ والمطارات وغيرها»، وهذا يتناقض مع الدستور ولاسيما المادة 14منه. كما أن تلك السياسيات أدت إلى تدمير الزراعة والصناعة معاً والإجهاز بشكل متعمّد على القطاع العام.
2. صياغة نموذج اقتصادي جديد قادر على تحقيق أعلى نمو ممكن

وأعمق عدالة اجتماعية، ولدى سورية إمكانيات هائلة من الكادر والطاقة البشرية والموارد المادية لتحقيق ذلك.

3. الحرب الشعواء على قوى الفساد الكبير أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً بعد انكشاف فضائح تلك القوى في تونس ومصر وليبيا، وهذا يتطلب تشكيل جهة شعبية . قضائية موثوقة تدرس ملفات الفاسدين الكبار وتدقق في حساباتهم وأملاكهم المعلنة والمخفية وتحويل تلك الموارد المنهوبة نحو التنمية الشاملة.. وهذا يتطلب تفعيل دور المجتمع والإعلام، وصولاً إلى تدقيق مصادر ثروة المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين على قاعدة «من أين لك هذا؟» ونعتبر ذلك بمثابة إبلاغ للنائب العام في البلاد، خاصة أن الحرب على قوى الفساد تتطلب إصدار منظومة من التشريعات والقوانين تتضمن أقصى العقوبات ضد الفاسدين الكبار.

4. تأميم قطاعات الاتصالات الخليوية وتحويل أرباحها الهائلة إلى مصدر أساسي لتمويل البرامج الاقتصادية الاجتماعية اللاحقة والتي سيتضمنها النموذج الاقتصادي الجديد للبلاد.

على المستوى السياسي:

1. إن قانون الانتخابات الحالي قد أضعف وشلّ الحركة السياسية في البلاد وهذا ما جعل سورية بحاجة إلى قانون انتخابات جديد وعصري يتساوى أمامه جميع المواطنين، وتكون البلاد فيه دائرة انتخابية واحدة على قاعدة النسبية، ويمنع قوى المال وجهاز الدولة من التأثير على العملية الانتخابية إلا بحدود القانون.

2. إصدار قانون أحزاب يضمن قيام أي حزب على أساس وطني شامل، أي يمنع قيام أية أحزاب على أساس الانتماء القومي أو الديني أو الطائفي أو العشائري أو العائلي، مما يوطّد دعائم الدولة الوطنية ضد مخططات الفوضى اللاخلاقة.

3. إعادة النظر بقانون الصحافة والإعلام والمطبوعات بما يفعل دور الإعلام كسلطة رابعة في الرقابة وكشف مواقع الفساد، وتعميق الثقافة الوطنية في البلاد.
4. حصر استخدام حالة الطوارئ والأحكام العرفية في حالات ثلاث: الحرب والكوارث الطبيعية، وضد قوى النهب والفساد.

إن كل ما سبق لا يمكن تحقيقه دون مستوى أعلى من الحريات السياسية، يستفيد منه أصحاب المصلحة الحقيقيون في الانعطاف الوطني . الاجتماعي المطلوب على الأصعدة كافة.

على المستوى الوطني العام:

1. إن التصعيد العدواني في الاستراتيجية الأمريكية من زيادة دعمها المطلق للكيان الصهيوني، إلى احتلال العراق وتوسيع الانتشار العسكري غير المسبوق من جنوب وشرق المتوسط حتى قزوين وتغيير الأساليب التكتيكية عبر الترغيب والترهيب إزاء ما يجري في المنطقة، كل ذلك جعل مما يسمى بعملية السلام «طبخة بحص» وصلت إلى طريق مسدود وعلى كل المسارات. ومن هنا فإن تحرير الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة لن يكون إلا بالمقاومة الشاملة بما فيها الخيار العسكري. لذلك نطالب بوقف جميع أشكال المفاوضات المباشرة وغير المباشرة وتعبئة قوى المجتمع استعداداً لتحرير الجولان كاستحقاق وطني بالدرجة الأولى.
2. هناك ضرورة وطنية كبرى لاستعادة دور سورية الأساسي في القضية الفلسطينية، والتي هي أساس الصراع العربي . الصهيوني منذ أكثر من ستين عاماً، خصوصاً بعد أن تحولت القيادة الفلسطينية الرسمية «سلطة أوسلو» إلى خطر حقيقي على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

3. إن انتقال سورية من موقع الممانعة ودعم المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق إلى التزام خيار المقاومة وقيادتها، سينقلها إلى موقع الهجوم ويعزز دورها على الساحتين العربية والإقليمية، خصوصاً بعد موجات النهوض الشعبي العربي الذي بدأ في تونس ولن يتوقف عند ليبيا وغيرها من الدول العربية.

أعلن الاجتماع وقوفه إلى جانب نضال الشعبين في تونس ومصر لاستكمال أهداف الثورتين وعدم السماح لقوى الثورة المضادة المدعومة أمريكياً بسرقة تلك الأهداف. كما أكد الاجتماع وقوفه إلى جانب نضال شعوب ليبيا والعراق وفلسطين واليمن والبحرين والأردن والجزائر ضد الاستبداد والدكتاتورية، وأدان المجازر التي يقترفها نظام القذافي ضد الحركة الشعبية الليبية في طول البلاد وعرضها، وأدان الاجتماع كل أشكال ومحاولات التدخل الأجنبي في شؤون بلدان المنطقة.

كما بحث الاجتماع سير تطبيق قرارات الاجتماع الوطني التاسع، وأوصى المنظمات والرفاق بضرورة تطبيقها السريع والدقيق، واتخذ بهذا الشأن القرارات المناسبة.

دمشق 25/شباط/ 2011

مجلس اللجنة الوطنية
لوحدة الشيوعيين
السوريين

واقع النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني[1]

1ـ واقع النمو في سورية:

إذا كانت التنمية تعتبر، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، المعيار الأساسي لتقييم إنجازات أي نظام اقتصادي . اجتماعي، فإن النمو الاقتصادي الذي تعبر عنه أرقام الدخل الوطني من خلال تطوره السنوي، هو الشرط الضروري لكل تنمية، وإن كان غير كاف؛ فالنمو إذا تحقق يمكن ألا يؤدي إلى تنمية، إذا لم ترافقه إجراءات اجتماعية ملموسة لصالح أكثرية الناس، وبالمقابل فإن التنمية لا يمكن التفكير فيها دون معدلات نمو معقولة.

فما هي هذه المعدلات؟ إن التجربة التاريخية تبين أن بلداناً مثل الاتحاد السوفييتي والصين قد أمنت بتطورها خلال فترات لابأس بها، نسباً وصلت إلى 15% سنوياً، أي أنها كانت قادرة على مضاعفة الدخل الوطني خلال خمس سنوات تقريباً.

إن وضع البلدان التي كانت، وما تزال تعتبر متخلفة قياساً للدول الرأسمالية المتقدمة، يبين أنها بحاجة إلى نسب نمو عالية لردم الهوة الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة النمو. وهذا لم يتحقق طبعاً خلال الفترات الماضية وله أسبابه.

وتائر النمو المتحققة

إن نظرة سريعة لوتائر نمو الدخل الوطني في سورية خلال السنين العشر الماضية تبين أن وسطي نمو الدخل سنوياً قد وصل إلى حوالي 4%، وكان يتراوح

1- جميل، قدري، «**قضايا اقتصادية**»، دار الطليعة الجديدة دمشق، 2016، ص ص 59-76

خلال هذه الفترة من حد أدنى «3,55 . %» إلى حد أعلى «7,3%»، وهذه النتيجة تعني فيما تعنيه أن الزيادة في الدخل الوطني لا تكاد تغطي الزيادات السكانية. فكيف الحال بمعدلات النمو الضرورية للتنمية، وبضرورات تحسين معيشة الناس، وبمواجهة الاستحقاقات التي تفرضها الظروف العالمية والإقليمية المستجدة؟!

إن رفع وتيرة نمو الدخل الوطني إلى أعلى المعدلات الممكنة أصبح ضرورة وطنية واجتماعية قصوى، وهذا لم يتحقق خلال السنوات العشر الماضية، وليس هناك مؤشرات جدية تدل على إمكانية تحقيقه خلال الفترة المنظورة القادمة إذا كان الاعتماد سيبقى قائماً على احتمال تدفق الاستثمارات الخارجية من أجل حل هذه المهمة.

ولمعرفة واقع النمو في سورية، لا بأس من مقارنته مع آفاقه اللاحقة مع نماذج لن نأخذها من بلدان متقدمة، لأن الهوة أصلاً بيننا وبينها كبيرة، بل سنأخذها من نماذج تعتبر متوسطة النمو ومتوسطة معدلاته.

سنقارن واقع النمو الحالي واللاحق في سورية مع بلدين، هما: ماليزيا واليونان:

إذا أخذنا أرقام الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لوجدنا أن معدل النمو السنوي لدخل الفرد في سورية بين عام «1990 . 2001» هو 1,9% سنوياً. وإذا افترضنا أننا سنحافظ على هذا المعدل، فإنه سيلزمنا للوصول إلى مستوى ماليزيا بالنسبة لوسطي دخل الفرد «61» عاماً، أي إذا توقف التطور عند النقطة التي وصلت إليها ماليزيا اليوم، فإننا سنستطيع اللحاق بها في عام «2063».

أما اليونان، فإن الأمر سيتطلب للحاق بوسطي دخل الفرد فيها لـ «120» عاماً، أي في عام 2122، حسب معدلات النمو السابقة في بلدنا.

أما إذا لم نعتمد أرقام الأمم المتحدة، وإذا استندنا إلى مجموعاتنا الإحصائية التي تقدر وسطي النمو بالأسعار الثابتة لعام 1995 استناداً لسنة الأساس 1990 بـ 4,2% سنوياً لتبين أن الوصول إلى مستوى ماليزيا سيتطلب 29 عاماً، أما الوصول إلى مستوى اليونان فسيتطلب «56» عاماً.

وما دمنا في مجال الافتراضات، فإن رفع معدل النمو السوري إلى 10% سنوياً سيسمح باللحاق بماليزيا بعد ثلاثة عشر عاماً، وباليونان بعد 24 عاماً. وإذا كنا أكثر طموحاً وافترضنا أننا سنسير على أساس وتائر النمو القصوى التي عرفها التاريخ الاقتصادي، مثلاً: في الاتحاد السوفييتي في الثلاثينات، أو في الصين اليوم والتي وصلت إلى 15% سنوياً، فإننا سنلحق بماليزيا في عام «2010»، أما اليونان ففي عام «2018».

هذا من حيث وسطي دخل الفرد. أما إذا أخذنا الدخل الوطني بإجماله كوحدة قياس، فإن مضاعفته مرة واحدة ستتطلب «38» عاماً، ومرتين ستتطلب «56» عاماً، على أساس نسبة النمو حوالي 2% حسب أرقام الأمم المتحدة.

وإذا استندنا إلى معدلات النمو الموجودة في المجموعة الإحصائية السورية، أي 4,2%، فإن مضاعفة الدخل الوطني ستتطلب «18» عاماً، ومضاعفته مرتين ستتطلب «29» عاماً.

وما دمنا في العالم الافتراضي فلا بأس من افتراض نمونا بـ 15% سنوياً من الآن فصاعداً، مما سيسمح بمضاعفة الدخل الوطني مرة واحدة بعد «6» سنوات ومرتين بعد «9» سنوات.

أمام هذه الأرقام يصبح من الضروري التفكير الجدي ببحث موضوع معدلات النمو والتي لا تُبحث حتى الآن، إن كان على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العلمي بشكل جدي، ومن نافل القول التأكيد أنها هي بالذات التي ستقرر مصير بلدنا ومستقبله خلال العقود القادمة.

وأمام هذا الواقع القاسي لا يبقى إلا حلان نظرياً لزيادة حصة الفرد جدياً من الدخل الوطني، والتي تتطلب على الأرجح مضاعفتها مرتين خلال فترة زمنية قصيرة لكي تتلاءم مع الحدود الدنيا الضرورية للحد الأدنى لمستوى المعيشة:

الحل الأول: إذا أصرينا على إبقاء معدلات النمو الحالية القائمة فإن مضاعفة حصة الفرد مرتين خلال العقد القادم ستتطلب ليس تخفيض النمو السكاني، وإنما اختصار عدد سكان سورية إلى الثلث. وليس هنالك ضمانة أكيدة في

هذه الحالة للوصول إلى الهدف المنشود لصعوبة معرفة تأثير انخفاض عدد السكان على النمو الاقتصادي نفسه في الظروف الحالية.

الحل الثاني: أما إذا أردنا الحديث جدياً، فأمامنا حل وحيد وهو رفع وتائر النمو إلى 15% سنوياً. فهل هذا ممكن؟! إن هذا ليس ممكناً فقط، بل أصبح أمراً ضرورياً لا مجال للهروب منه. فقضية النمو الاقتصادي أصبحت قضية تمس الأمن الوطني بمعناه العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فمن أين يمكن تأمين الموارد الضرورية لذلك النمو الذي يتطلب تعبئة كل الموارد.

- ★ هل القروض والديون حل مقبول؟ طبعاً لا، وتجربة بلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا تنهانا عن ذلك، ناهيك أن سورية قد تجنبت حتى الآن الوقوع في فخ الديون الذي نصب لبدان عديدة من قبل المؤسسات المالية الدولية مما أدى إلى أزمات شديدة عصفت باقتصادياتها وبمستوى معيشة شعوبها.
- ★ هل الانتظار اللاحق لاستثمارت خارجية حل مقبول؟ لقد طال الانتظار ولم تأت، ومشكوك بقدومها لاحقاً، وبناء الآمال عليها قبض للريح كما تبين تجربتنا الخاصة، وقدومها له شروطه التي لا يمكن توفيرها في ظل الظروف السياسية في المنطقة.
- ★ هل الاستثمار الداخلي هو الحل؟ نعم إنه الحل الوحيد الممكن الذي لن يتم إلا بحال إيقاف النهب البرجوازي الطفيلي والبرجوازي البيروقراطي الذي يقتطع أجزاء هامة من الدخل الوطني ولا تقل عن 20% منه، ويمنعها من التوظيف في مجال الاستثمار وكذلك الاستهلاك العام والخاص.

2ـ العوامل المؤثرة في النمو:

من الناحية النظرية، من المعروف أن هنالك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على النمو الاقتصادي وهي:

معدل التراكم في الدخل الوطني:

فالدخل الوطني حين الاستخدام ينقسم إلى تراكم واستهلاك. والتراكم ضروري لعملية إعادة الإنتاج، وتفيد التجربة التاريخية الاقتصادية أن معدل «10%» من الدخل الوطني يسمح فقط بإعادة الإنتاج البسيط، أي يسمح بالحفاظ على حجم إنتاج الثروة الجديدة السابقة، أي بكلام آخر يؤمن معدل نمو «0»، وهذا مفهوم لأن هذا الحجم من التراكم يتجه نحو الاستبدال والتجديد لتعويض الاهتلاكات. وكل نقطة تراكم إضافية تؤمن نسبة نمو معينة لها علاقة في نهاية المطاف بعائدية الرأسمال الموظف، أي ما يسمى ريعية الاقتصاد الوطني، التي ما هي إلا علاقة الثروة الجديدة المنتجة بحجم الرأسمال الموظف والضروري لإنتاجها.

وبالعودة إلى مشكلة التراكم قبل الدخول في تفاصيل ريعية الاقتصاد الوطني، يتضح أن وسطي حجم التراكم خلال العقد الماضي في سورية لم يتجاوز 15%، وهذا يفسر إلى حد كبير ضعف وتائر النمو المحققة.

لقد عرف التاريخ العالمي للتطور الاقتصادي وتائر عالية من التراكم حينما كانت الضرورة تستدعي نمواً انفجارياً، وهي قد تصل إلى 40% من الدخل الوطني الذي يعتبر خطاً أحمراً لا يجوز تجاوزه لأنه حين ذاك سيؤثر سلباً على معدلات الاستهلاك مع ما يحمله ذلك من خطر عدم القدرة على إعادة إنتاج قوة العمل. ولكن قوة العمل لدينا تعاني فعلياً من خطر عدم القدرة على إعادة إنتاجها بسبب مستوى الأجور المتدنية، والذي يكمن سببه في العلاقة المختلة بين الأجور والأرباح.

العلاقة بين الأجور والأرباح:

إن العلاقة الحالية بين الأجور والأرباح في ظروف بلادنا هي 25% أجور و75% أرباح. والمعروف أن العلاقة بين الأجور والأرباح في بلد الرأسمالية الأول، الولايات المتحدة الأمريكية، هي 60% أجور و 40% أرباح، وهي تزيد أو تنقص بحدود «+ – 20%» حسب كل بلد من البلدان الرأسمالية المتطورة

لأن الطبقة المالكة والحاكمة فيها تعي تماماً أن انخفاض مستوى الأجور عن حد معين سيؤدي إلى الإضرار بكل التطور الاقتصادي من خلال تخفيضه للقدرة الشرائية التي ستؤثر سلباً على الطلب، مما لن يسمح لعجلة الإنتاج بالاستمرار. حتى أن الدور الوظيفي لمؤشرات الأسعار هو امتلاك ذلك الباروميتر الذي يحمي من الوصول إلى منطقة الخطر في قدرة الطلب العام على تنشيط الإنتاج، الذي تكمن مصلحة المالك في الحفاظ على استمراريته.

إن كتلة الأجور في سورية قد وصلت بعد الزيادات الأخيرة إلى حوالي «170» مليار ليرة سورية، في الدولة وقطاعاتها المختلفة، وإذا أضفنا إليهم العاملين في القطاع الخاص فإنها تصل إلى «250» مليار ليرة سورية من أصل «950» مليار، وهي مجموع الدخل الوطني.

وغني عن الذكر أن هذا التناسب يؤثر سلباً على الاستهلاك العام وعلى التراكم. وإذا أضفنا إلى ذلك:

عائدية رأس المال:

التي لا تصل إلى أكثر من 20% من مجمل الاقتصاد الوطني، يتضح حجم المشكلة من جهة، والاحتياطات الهائلة الممكنة لحلها من جهة أخرى. وهذا الاحتياطات هي منطقياً وبالتدرج حسب الأهمية التالية:

★ رفع معدلات التراكم.

★ تغيير العلاقة جذرياً بين الأجور والأرباح.

★ رفع عائدية رأس المال.

إن النموذج الاقتصادي القائم حالياً لم ولن يسمح بتعبئة الإمكانيات والموارد المذكورة أعلاه من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. لماذا؟

3ـ الفاقد الاقتصادي، السبب الأساسي في انخفاض معدلات النمو:

لذلك فإن قضية معرفة أسباب ضمور نمو الدخل الوطني ترتدي أهمية كبيرة. هناك من يبسط القضية، إذا كنا لا نريد أن نتهم أحداً بسوء النية،

بالقول: إن السبب هو قطاع الدولة والبيروقراطية التي تمارس في إدارة أعماله، فإننا نعتقد أن السبب أعمق من ذلك بكثير، والوصول إليه ومعالجته يرتدي أهمية منهجية كبيرة.

إن كل التقديرات تتفق، تقديرات الذين هم ضد قطاع الدولة ومعه، في أن الفاقد من الدخل الوطني بسبب النهب الكبير الذي يتعرض له الاقتصاد الوطني، وقطاع الدولة خصوصاً، الذي هو أحد المكونات الأساسية لهذا الاقتصاد، هو سبب أساسي، وتصل التقديرات إلى أن حجم هذا الفاقد يعادل في أحسن الحالات «20%» من الدخل الوطني المنتج سنوياً، ومن نافل القول إن النهب بهذه الحالة قد تحول إلى سبب لقصور النمو، وإلى نتيجة من نتائج النمو القاصر، لأن هذا الحجم من الدخل الوطني المقتطع يحول دون التراكم الضروري للاستثمارات التي لا بد منها للنمو اللاحق، ونظرة سريعة لمعدل نمو الاستثمارات خلال فترة السنوات العشر الماضية تبين أن المعدل الوسطي لنمو الاستثمارات سنوياً كان بحدود 2,5%، وهي نسبة لا يمكن أن تحل المهمة المطلوبة. كما أن الدراسات تبين أن حجم التراكم للدخل الوطني، رغم ازدياد الدخل الوطني بحدود «35%» خلال الفترة المدروسة، لم يتجاوز «15%»، وهي نسبة متدنية، فما هي الإشكالات التي يسببها نمو منخفض نسبياً؟!

إشكاليات النمو المنخفض

1. في ظل شكل توزيع الدخل الوطني المختل بين الأجور والأرباح لصالح الأخيرة لا يمكن تأمين متطلبات تحسين مستوى المعيشة. والمعروف أن الدراسات المختلفة قد بينت أن مستوى الأجور الحالي هو أدنى من المطلوب بثلاث مرات، مما يتطلب إصلاحاً اقتصادياً جوهره رفع نسب النمو وتصحيح الخلل بين الأجور والأرباح.
2. إن نمواً بهذا الحجم لا يمكن إلا أن يراكم من مشكلة البطالة من خلال عدم قدرته على تأمين فرص العمل الضرورية لليد العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل سنوياً، والتي هي بحدود «200» ألف شخص، لا

يجري امتصاص إلا ربعها في أحسن الأحوال، وغني عن البيان أن تراكم نسب البطالة خلال فترة زمنية لاحقة سيزيد من نسبة البطالة التي وصل حجمها اليوم إلى «20%» من قوة العمل.

3. إن النهب الكبير الذي يسبب تخفيضاً للنمو يؤثر بشكل مباشر على عائدية الرساميل الموظفة في الاقتصاد الوطني ويجعلها في أحسن الأحوال لا تتعدى الـ «20%» أي أن كل خمس ليرات موظفة في الاستثمار تعطي مردوداً قدره ليرة سورية واحدة، لذلك من غير المعقول رفع نسب النمو دون رفع عائدية الرأسمال الذي لا يمكن أن يتحقق دون إيقاف النهب.

4. كما أن هذا النهب يؤدي بدوره إلى تخفيض نسب التراكم التي يجب أن تصل بحدودها الدنيا في ظروفنا الحالية إلى «25%» من الدخل الوطني، وهذا ما لم يتحقق خلال أي سنة من السنوات العشر الماضية.

لذلك يصبح من الواضح أن رفع نسب النمو ليست قضية اقتصادية صرفة، بل هي قضية اجتماعية وسياسية، ولا يمكن القول إلا أنها أصبحت قضية وطنية من الدرجة الأولى. فكيف السبيل إلى معالجة هذه القضية؟!

هذا الواقع يتطلب تغييراً جذرياً للنموذج الاقتصادي القائم والانتقال إلى نموذج اقتصادي جديد يؤمن متطلبات النمو العالية، والواضح أن هذا النموذج لا يتفق نهائياً مع الرؤى الليبرالية الجديدة التي تحمّل قطاع الدولة مسؤولية الوضع الحالي، وهي أصلاً باقتراحها لنموذجها الجديد، والذي يتطلب التخلي عن دور الدولة في العملية الاقتصادية والاجتماعية، لن تؤدي إلا إلى نتيجة واحدة، كما برهنت كل التجارب في أوروبا الشرقية وفي منطقتنا، وهي انخفاض معدلات النمو إلى ما تحت الصفر. وإذا حصل ارتفاع طفيف لمعدلات النمو في بعض هذه البلدان مؤخراً فالحجم المطلق للدخل الوطني لم يصل إلى مستوى ما قبل الإصلاحات الليبرالية، أي أن النمو بمجمله على مقطع زمني يمتد منذ بدء هذه الإصلاحات حتى اليوم، ما زال بمجمله سالباً.

4ـ من أجل نمو معدلات النمو:

يحاول مشروع الإصلاح الاقتصادي المعروف، معالجة هذه المشكلة باقتراحه الوصول إلى معدل نمو 6% سنوياً بعد سبع سنوات. أي أنه بكلامٍ آخر يقترح إجمالي النمو خلال سبع سنوات أكثر من 30% بقليل، انطلاقاً من معدل النمو الحالي المفترض «3%» والذي يشكك أصلاً البعض بصحته مبرهناً أنه إذا حُسب بالأسعار الثابتة فإنه سيكون بين «0. 1%». وفي كل الأحوال فإن مشروع الإصلاح الاقتصادي لا يوضح على أي أساس بنى هذه النسبة.

يقترح المشروع نسبة نمو سنوية للدخل الوطني 6% بعد سبعة سنوات، وإذا كانت هذه النسبة قياساً لنسب النمو المحقق سابقاً تعتبر نسبة طموحة، فإن المسودة لا توضح على أي أساس بنيت هذه النسبة. فإذا كان بناؤها يستند على إسقاط نسب النمو السابقة على المستقبل، فهذا يعني أن ميل واضعي البرنامج كان ببساطة محاولة مضاعفة نسب النمو المحققة، إلا أن هذه النسبة غير مؤسسة على رؤية واضحة للضرورات التي يفترضها نمو الدخل الوطني خلال فترة زمنية طويلة، فإن نسبة الـ6% نمو سنوي تعني أن الهدف هو مضاعفة الدخل الوطني مرة واحدة خلال 16 سنة، فهل يمكن انتظار هذه الفترة الزمنية لتحقيق الأهداف المرجوة من وراء مضاعفة الدخل الوطني في الظروف الملموسة التي تعيشها بلادنا؟! من الواضح أن مضاعفة الدخل الوطني هو هدف مشروع وضروري، ولكن ضمن فترة زمنية كهذه يفقد أهميته وضرورته، والأرجح أن واضعي البرنامج كان يجب أن ينطلقوا بالعكس أي من تحديد الإطار الزمني الضروري لمضاعفة الدخل الوطني، وصولاً إلى تحديد وتائر نموه السنوي. وإذا وضعنا الأمر كذلك، فإن الفترة الزمنية المطلوبة والضرورية لمضاعفة الدخل الوطني قد لا تكون أكثر من «6 . 7» سنوات، مما يتطلب معالجة مسألة النمو السنوي على هذا الأساس، والتي ستتطلب حينذاك تحقيق نسبة نمو 10 % سنوياً كحد أدنى.

تحديد معدلات التراكم:

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فمن المعروف أن أي نسبة نمو تتطلب تحديد معدلات التراكم في الدخل الوطني، أي تحديد حجم الاستثمار المقتطع من الدخل الوطني لتأمين النمو اللاحق. وتبين التجربة والأرقام أن نسب التراكم السابقة خلال السنين العشر الماضية كانت أقل من 15%، وقد حققت هذه النسبة نمواً يتراوح بين «0 و 3 %». وإذا استندنا إلى هذه الأرقام فهذا يعني أن نمو 6 % للدخل الوطني يتطلب لا أقل من 30 % تراكماً مقتطعاً من الدخل الوطني لتوسيع الاستثمار وهذا ما لم تلحظه ولم تعالجه مسودة البرنامج.

عائدية الرأسمال:

ومن الواضح أنه في ظل عائدية الرأسمال في ظروفنا الحالية، والتي تعتبر لأسباب عديدة متدنية، ولا يمكن الوصول إلى نسبة نمو 6 % ضمن معدلات التراكم السابق، وإذا افترضنا أن 6 % غير كافية فزيادتها تتطلب رفع نسب التراكم التي تصبح مستحيلة من وجهة النظر الاقتصادية البحتة في ظروفنا الملموسة أكثر من «30 / 40 %»، لذلك فإن الحل الوحيد لرفع نسب النمو والتراكم، هو رفع مستوى أداء الاقتصاد الوطني لرفع نسب النمو والتراكم. وإذا افترضنا، حسب التقديرات الأولية، أن عائدية الرأسمال في ظروفنا تدور حول «20 %»، فإن رفعها يصبح ضرورة ملحة لتأمين نمو المؤشرات الأخرى، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق في ظل الفاقد الكبير الذي ينزف من اقتصادنا الوطني، سواء كان بسبب الفاقد الضريبي أو الجمركي، أو بسبب النهب الكبير بكل بساطة.

هل النسب المقترحة جدية؟

إن عدم تطرق المشروع لموضوع حجم التراكم المطلوب لتأمين نسب النمو المفترضة، يضع بإطار الشك، حتى نسبة النمو المقترحة التي يتطلب الوضع زيادتها لحل المشاكل الكبرى المنتصبة أمامنا في ظل فترة زمنية هي لا قصيرة المدى ولا طويلة المدى، فلنقل متوسطة المدى، أي «6 . 7» سنوات.

إن نسبة النمو غير المؤسسة بشكل جدي، والتي تعد العمود الفقري لأي برنامج اقتصادي، يمكن أن تنسف كل البرنامج إذا لم تبرر علمياً، وإذا لم تؤمن لها الموارد الضرورية. وفي كل الأحوال فإن إعلان الرقم والالتزام به خطوة هامة لتقييم أداء الاقتصاد الوطني لاحقاً، ولمحاسبة المسؤولين عنه. أي أن هذه النسبة، رغم الاعتراضات التي يمكن أن تثار عليها، يجب أن يصبح تحقيقها أو عدم تحقيقها مؤشراً أساسياً لتقييم أي أداء اقتصادي بعد الإعلان عن الالتزام بهذا الرقم.

استناداً إلى كل ذلك يمكن اقتراح نموذج اقتصادي جديد يؤمن النسب العليا الضرورية من النمو، وهذا النموذج يتطلب تأمين المتطلبات التالية:

- الوصول بالتراكم إلى 40% من الدخل الوطني.
- تغيير العلاقة بين الأجور والأرباح كي تصبح 40% أجور و60% أرباح.
- إن تأمين الشرطين الأوليين سيسمح برفع إنتاجية العمل، مما سيوصلنا في ظروف بلادنا التي تتوفر فيها قدرات بشرية هائلة، وثروات باطنية كبيرة إلى عائدية عالية للرأسمال الموظف يمكن تقديرها حسب الحسابات الأولية بما يصل إلى 50%.

كيف سيترجم ذلك على أرض الواقع؟.. تبقى المسألة الأساسية والإشكالية الكبرى هي إيقاف النزيف الكبير الذي يسببه النهب الكبير للاقتصاد الوطني، والذي يقدر بـ 20% من الدخل الوطني بالحد الأدنى، وحتى 40% بحده الأعلى.

- ففي ظل النموذج القائم 25% أجور، 75% أرباح.
- وفي ظل 15% تراكم،، 85% استهلاك.

تتكون العلاقة بين هذين النموذجين من المعطيات على الشكل التالي:

تسترجع الدولة من أصحاب الأجور عبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم، أي خلال عملية إعادة التوزيع للدخل الوطني 40% من دخولهم التي تبلغ حجم 10% من الدخل الوطني، وهي من حيث الاستخدام تذهب إلى التراكم. مما يعني أن أصحاب الأرباح يساهمون في التراكم فعلياً بـ 5%

لكي يبلغ مجموعه 15% من الدخل الوطني. وهذه النسبة «0,7» من مجموع الأرباح.

وبالتالي يستهلك أصحاب الأجور استهلاكاً نهائياً فعلياً 60% من أجورهم. بينما يستهلك أصحاب الأرباح استهلاكاً نهائياً 93% من أرباحهم، وبما أن قدرة السوق المحلية بالنسبة للاستهلاك الفعلي عبر هذه الشريحة محدودة، فمن المفهوم أن يذهب حوالي 30% من الـ 70% المخصصة لاستهلاكهم إلى التراكم، ولكن في الخارج كي تتراكم هذه الثروات ودائعاً في المصارف الأجنبية تقدرها أكثر المصادر تفاؤلاً بـ «100» مليار دولار، بينما لا يبلغ مجموع الدخل الوطني السنوي اليوم أكثر من «20» مليار دولار.

إن كسر هذه الحلقة أصبح ضرورة وطنية بالنسبة لتطور مجمل الاقتصاد الوطني.

إن إيقاف النزيف عبر تحويل هذا الفاقد إلى أجور وتراكم سيسمح بتغيير المعادلة نهائياً وصولاً إلى 40% أجور و 40% تراكم، وغير ذلك فإن المستقبل لا يعد بالخير للبلاد والعباد.

أخيراً، حتى اليوم كان يمكن الحديث عن «نمو بلا تنمية» في بلدان العالم الثالث، وهو ما جرى فعلاً في كثير من الأحيان، فذلك النمو الاقتصادي الذي لا ينعكس إيجابياً على مصالح غالبية الناس في المجتمع لا يمكن أن يتحول إلى تنمية، والسبب في ذلك طبعاً هو اختلال عملية التوزيع وتمركز الثروة المستمر في أيدي قلة قليلة. وكان النمو في هذه الحالة شرطاً ضرورياً للتنمية حتى ولو لم تتحقق.

ولكن هل يمكن القول بذلك اليوم؟ الأرجح لا يمكن. لماذا؟

- إذا كان مؤشر النمو هو مؤشر كمي، فالتنمية هي مؤشر نوعي.
- وإذا كان مؤشر النمو هو مؤشر بسيط، فالتنمية هي مؤشر مركب.
- وإذا كان مؤشر النمو هو مؤشر اقتصادي بحت، فالتنمية هي مؤشر اقتصادي . اجتماعي . سياسي.

«لا نمو بلا تنمية»

واليوم في ظل الأزمة العميقة التي تعصف بالنظام الرأسمالي العالمي والتي تضطره إلى رفع معدلات نهب بلدان العالم الثالث، يمكن القول إن كل احتياطات «النمو بلا تنمية» قد استنفدت وتعقد الموضوع وأصبح «لا نمو دون تنمية»، أي أنه إذا كان في السابق من الممكن تأمين معدلات نمو ولو ضعيفة في ظل سياسات اجتماعية منحازة لأقلية من ذوي الثروة، وفي ظل سياسات داخلية تمنع تطور الديمقراطية للناس، فإن ذلك اليوم أصبح مستحيلاً وأية دولة تريد أن تستمر في إبقاء مبرر وجودها، وهو قدرتها على حل قضايا المجتمع، أصبح غير ممكن بالنسبة لها حل قضايا النمو دون حل حزمة القضايا الاجتماعية . السياسية الملازمة للموضوع. وفي ذلك تعبير واضح عن شكل التجلي الحالي لقانون تناسب القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، لذلك فإن الخيار الحالي إما دولة وطنية قادرة على حل مشاكل المجتمع، وإما مجتمع قادر على إيجاد الدولة المناسبة لحل مشاكله ولا مفر من ذلك، ويبقى الخيار الأول هو الخيار الأقل كلفة وزمناً، أما الخيار الثاني فهو خيار وإن كان من المحتم الوصول إليه إذا استحال تحقيق الخيار الأول. إلا أنه خيار أكثر كلفة وزمناً والوصول إليه لن يكون طريقاً مستقيماً.

مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية

مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية الذي أقر مجلس الحزب إطلاقه للنقاش العام في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2013/8/31 والذي سيقدم للمؤتمر الحادي عشر الدوري للحزب لإقراره بعد إدخال التعديلات التي يقرها المؤتمر عليه...

المقدمة

يمثل حزب الإرادة الشعبية في رؤيته وبرنامجه مصلحة الطبقة العاملة وسائر الكادحين السوريين، ويناضل من أجل اعترافهم به كممثل لمصالحهم، ويرى في ذلك الاعتراف مدخله الأساسي لتحقيق دوره الوظيفي في بناء الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين.

يعتمد حزب الإرادة الشعبية الماركسية– اللينينية مرجعيته الفكرية، والتي يعمل على تطبيقها بشكل خلاّق من خلال التجربة والعمل بين الجماهير، ومن خلال المراجعة الدائمة لحدود الثابت والمتغير فيها بعيداً عن أمراض العدمية والنصوصية.

وهو يعتبر نفسه وريثاً لقيم وتراث كل من حركة التحرر الوطني والحركة الشيوعية والثورية في سورية وفي العالم خلال القرن العشرين واستمراراً لها...

وحزب الإرادة الشعبية هو تتويج واستكمال لعمل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين التي انطلقت في بدايات هذا القرن مستندة إلى قناعة

علمية بأسباب هزائم النصف الثاني من القرن العشرين التي لم تكن إلا انسداد أفق تاريخي مؤقت في وجه الحركة الثورية العالمية وانفتاح أفق مؤقت لأعدائها... ومستندة إلى يقين علمي بأن الأزمة الرأسمالية العظمى التي تنبأت بها منذ أيامها الأولى ستغلق الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية العالمية، وبالمقابل فإنها ستفتح الأفق التاريخي واسعاً أمام الحركة الثورية.

إنّ عمل حزب الإرادة الشعبية انطلاقاً من هذه القناعة العلمية العميقة، يعني بالضبط العمل بعقلية الانتصار في عصر الانتصارات، انتصارات قطب الشعوب ضد النظام الرأسمالي العالمي.. الانتصارات التي بدأت وأجملها هي تلك التي لم تأت بعد..

الرؤية

ينتصر في نهاية المطاف من ينتصر معرفياً، ولذلك فقد كان لزاماً على حزب الإرادة الشعبية أن يعيد قراءة الحركة الثورية خلال القرن العشرين في ضوء النظرية الماركسية– اللينينية وفي ضوء المعطيات التاريخية، لتكوين رؤيته الخاصة حول سير الصراع ومآلاته اللاحقة... رؤية مهمتها أن تكون صلة الوصل بين النظرية العامة وبين الواقع الملموس:

– مرت الحركة الثورية العالمية بطور تقدم شغل النصف الأول من القرن العشرين، تلاه طور تراجع عام خلال النصف الثاني منه. وأدى هذا التراجع الذي بلغ ذروة انحداره في عام 1991 بانهيار الاتحاد السوفياتي إلى انغلاق الأفق التاريخي مؤقتاً أمام الحركة الثورية وانفتاحه مؤقتاً أيضاً أمام قوى الإمبريالية العالمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين...

– ولكن النظام الرأسمالي العالمي المنتج بطبيعته لأزمات جديدة أكبر وأعمق من التي سبقتها دائماً، سرعان ما أوقعها والبشرية معها منذ مطالع الألفية الثالثة في أزمة عظمى هي الأزمة النهائية للنظام الرأسمالي العالمي الذي استنفد توسعه الأفقي وبدأ بالتوسع العمودي على حساب استمرار النوع البشري... أزمة سدّت الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية وفتحته

بالمقابل أمام قوى العملية الثورية واضعة الحضارة البشرية أمام مفترق طرق، فإما اشتراكية جديدة تستند إلى إيجابيات التجربة التي سبقتها وتتجاوز أخطاءها وذلك في حال توافر العامل الذاتي لدى البشرية أي القوى الثورية المنظمة والواعية، وفي حال عدم توفرها بالشكل الكافي فسيكون الطريق مفتوحاً أمام همجية بدأت تفعل فعلها في مساحات واسعة من العالم وفي منطقتنا خصوصاً...

– وفي بيت الرأسمالية الداخلي، عمقت الأزمة الرأسمالية العظمى الانقسام ضمن المعسكر الرأسمالي نفسه بين المركز الإمبريالي الأمريكي– الأوروبي من جهة، والقوى الرأسمالية الصاعدة «البريكس» من جهة أخرى، وصولاً إلى توازن دولي جديد انتهت فيه أحادية القطبية الأمريكية، دون أن يعني ذلك أن الاستقطاب الجديد سيكون شبيهاً بذاك الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، ولكنه استقطاب ثنائي مؤقت لن يطول العهد به حتى ينزاح باتجاه الثنائية الحقيقية على المستوى العالمي بين قطب الشعوب من جهة والنظام الرأسمالي ككل من جهة أخرى، ذلك أن شعوب دول «البريكس» «مثالاً» وفي إطار نضالها الوطني للدفاع عن وحدة أراضيها ومصالحها الوطنية في وجه الإمبريالية المحكومة بتوسيع رقعة الحرب والاستغلال، إنما تندار بالتدريج ضد الرأسمالية نفسها كنظام اقتصادي– اجتماعي، الأمر الذي ينسجم مع مصلحة شعوب العالم الثالث التي يندمج نضالها الوطني ضد الغرب الإمبريالي وضد الصهيونية أكثر فأكثر مع نضالها الاقتصادي– الاجتماعي، ويدفع هذا الانسجام العميق في المصالح إلى تبلور قطب الشعوب في وجه القطب الرأسمالي، وذلك بغض النظر عن اللبوسات السياسية والدولية المختلفة التي ستكون شكلاً لهذه الثنائية الحقيقية، ثنائية «شعوب– رأسمالية»..

– كما أن الأزمة الرأسمالية العظمى دفعت بدول المركز الإمبريالي إلى مزيد من العدوانية، فقد أصبح هذا المركز محكوماً بالحرب وبتوسيع رقعتها بشكل مضطرد وصولاً إلى إشعال مساحات واسعة من العالم وبشكل خاص منطقة «قوس التوتر» بجملة من الحروب البينية الداخلية المستندة إلى الانقسامات

الثانوية الطائفية والعرقية والقومية.. إلخ، بعد أن أصبح دخول هذا المركز في الحروب العسكرية المباشرة أصعب فأصعب مع تعمق أزمته.

– كما أن الأزمة دفعت المركز الإمبريالي بالتوازي مع ذلك، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين خاصةً، إلى تسريع إدخال حصان طروادة– الليبرالية المتوحشة إلى دول الأطراف «العالم الثالث» لينفّس أزمته عبرها، مستنداً في ذلك إلى حلّ مركب جزؤه الداخلي هو الليبرالية التي تدمر وتفسد الجزء المدني من جهاز الدولة وترفع درجات التوتر الاجتماعي، واستكماله الخارجي هو العدوان العسكري بدرجاته المختلفة والذي يسعى إلى تحطيم الجزء العسكري من جهاز الدولة..

– ولتفعيل النموذج الليبرالي اقتصادياً في دول الأطراف، وهو نموذج تابع وغير منتج بالضرورة. كان لا بد من قطيعة نهائية مع أية حريات سياسية أو ليبرالية سياسية من ذلك النوع الذي رافق النموذج الليبرالي التقليدي قبل مائتي عام.. بل كان من الضروري، على العكس من ذلك، تعميق سيادة الديكتاتوريات العسكرية القمعية القادرة على فرض توزيع ثروة جائر وقاتل على شعوب تلك الدول.

– وفي منطقتنا، منطقة الشرق العظيم الممتدة من قزوين إلى المتوسط، كان ضرورياً أيضاً إيجاد عباءة أيديولوجية جديدة للديكتاتورية العسكرية بعد أن بليت العباءات القديمة القومية و«التقدمية»، فكان الإسلام السياسي «المعتدل»– الإخوان نموذجاً – المتلازم والمولد للطائفية السياسية كأداة لإدامة الاشتباك وإضعاف القوى وتفتيتها.

– ويتقدم الإسلام السياسي «المعتدل» هذا بالتلازم مع أداة الاقتحام الخاصة به، أي الإسلام السياسي «المتطرف»– القاعدة نموذجاً – حيث تبين الوقائع أن وظيفة «المتطرف» هي فقط تمهيد الطريق لـ«معتدل» والاثنان في المحصلة وجهان لعملة واحدة.

– وضمن لوحة قوى الإسلام السياسي –المختلفة كلياً عن التيار الديني الشعبي الذي سيأتي ذكره لاحقاً– يظهر بشكل خاص تنظيم الإخوان

المسلمين العالمي بوصفه فاشيةً جديدة صنعها وعززها رأس المال المالي العالمي، ودفعها إلى الواجهة بشكل أكبر خلال السنوات الأخيرة لأداء المهمة نفسها التي حاولت لعبها نازية القرن العشرين..

– يؤدي تفاقم الأزمة الرأسمالية في المركز واشتقاقاتها الليبرالية في الأطراف إلى قفزة نوعية في حالة عدم الرضا الاجتماعي التي تقاس عملياً كمحصلة لثلاث إحداثيات هي الانعكاسات الاجتماعية لموقف السلطة الحاكمة «الوطني، والاقتصادي–الاجتماعي، والديمقراطي».

– ويشهد التاريخ الحديث على أن الحراك الشعبي يرتبط بحالة الرضا أو عدمه سالفة الذكر، ويمر ضمن نوبات متعاقبة من الحركة والسكون. فحين تصل حالة عدم الرضا الاجتماعي إلى مستويات محددة، تدخل الجماهير حالة حركة فاعلة ونشيطة تستمر عقوداً إلى أن تحقق التغييرات اللازمة لاستعادة حالة الرضا، ومن ثم تدخل في نوبة سكون تمتد هي الأخرى عقوداً ينهيها تجدد عدم الرضا بدرجات عالية.

– فإذا كان تاريخ القرن العشرين قد شهد في نصفه الأول نشاطاً سياسياً شعبياً فاعلاً ونشيطاً وواسعاً كان من نتيجته تثبيت الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية ونموذج دول الرفاه أو دولة الرعاية الاجتماعية الأوروبية وإنجاز الشوط الأول من مهام حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، فإن النصف الثاني الذي سكن فيه الحراك الشعبي والذي شهد في نهاياته سقوط كل هذه الإنجازات تقريباً، مهّد الأرضية نحو النوبة الجديدة الصاعدة من الحراك الجماهيري الواسع المستفيد من خبرة الانتصارات والهزائم السابقة، الأمر الذي يعني أن الحراك الجماهيري العالمي الذي انطلق مع بدايات القرن الحالي وازداد تركيزاً وضخامةً في بداية العقد الثاني منه، لن يكون حراكاً مؤقتاً أو عابراً، لكنه سيستمر لعقود أخرى وسيتصاعد تنظيمه بشكل مضطرد حتى يصل إلى أهدافه، وحينها فقط يستعيد سكونه.

– ويعني هذا الأمر أيضاً أن على الأحزاب الثورية الحقيقية التي تناضل لتوجيه الحركة الشعبية في الاتجاهات الأكثر عمقاً وجذريةً، أن تنطلق في

نضالها من أعلى منصة معرفية وصلت إليها تجربة الدور السابق من الحركة الشعبية والثورية العالمية، أي من تلك المنصة التي وقف عليها الثوريون مع نهاية الحرب العالمية الثانية..

– كما يفتح الحراك الشعبي الباب واسعاً أمام إعادة الاعتبار لفكرة الوحدة العربية باعتبارها وحدةً لمصالح الشعوب العربية في وجه الإمبريالية والصهيونية العالمية عموماً، وفي وجه الكيان الصهيوني خصوصاً. ويطور هذه الفكرة نحو اتحاد شعوب الشرق العظيم الممتد من قزوين إلى المتوسط باعتبار سقوط هذه المنطقة وتفتيتها هو الطريقة الوحيدة ليس لنجاة أمريكا من أزمتها فقط وإنما لاستمرار النظام الرأسمالي العالمي بأكمله.

– من جهة أخرى، فإن عودة الجماهير إلى ساحة الفعل السياسي وإن كانت هذه العودة متدرجةً ومتصاعدة في تنظيمها، إلا أنها وبمجرد بدايتها فإنها ستعني إعلان موت الفضاء السياسي القديم المتشكل في خمسينيات وأربعينيات القرن الماضي، وستعني بداية ولادة الفضاء السياسي الجديد الذي سيتكون فعلياً في رحم عملية التغيير الثوري، والذي سيضم الجديد إلى جانب من يستطيع التكيف من القديم.

– وحين ينخرط الناس في تشكيل الفضاء السياسي الجديد، فإن الواجهات الأيديولوجية لن تشكل عائقاً لحركتهم، لأن الصراع انطلاقاً من تلك الواجهات ينتمي لمرحلة تجاوزتها الحياة. وسيكون العامل الحاسم في استقطاب الناس، وفي تحالفاتهم المختلفة، وورقة عباد الشمس الكاشفة بالنسبة لهم، هي البرامج السياسية للقوى المختلفة بإحداثيات تلك البرامج الاقتصادية– الاجتماعية والوطنية والديمقراطية، فالناس لن تستقطب –إلا مؤقتاً– وفق شعارات تلك القوى وعناوينها الأيديولوجية، وستميز بتجربتها بين يسار فعلي ويسار اسمي، وبين يمين فعلي ويمين اسمي، وفقاً للثلاثية «الوطنية، الاقتصادية– الاجتماعية، الديمقراطية» ذاتها..

– رداً على ذلك، عملت وستعمل قوى الثورة المضادة – التي تنتمي بطبيعتها إلى الفضاء السياسي القديم – على حماية نفسها من الفيضان

الجماهيري الذي يهددها بالفناء عن طريق قسمه عمودياً وحرفه عن الصراع الحقيقي باتجاه أشكال ثانوية من الصراع تفقده طاقته وتدميه. فإلى جانب قمعه وممارسة العنف الشديد تجاهه، تعمل قوى الثورة المضادة الداخلية والعالمية على خلق مجموعة من الثنائيات الوهمية التي يصطف الفقراء وفقاً لها في صفوف متقابلة يحصد بعضهم أرواح بعض. ولتحقق ذلك فإنها تحفر خنادق وهمية تحشر الجماهير ضمنها، ليس أقلها خطراً الخنادق الطائفية، فإلى جانب هذه توجد الخنادق الوهمية لثنائيات وهمية وصراعات وهمية من نمط «علماني- متدين»، أو «ليبرالي- إسلامي»، أو «معارض- موالي»، أو «نظام- معارضة»..والخ..

- وفي سعي الرأسمالية لإخفاء الصراع الحقيقي بينها وبين شعوب العالم، وتغطيته ضمن منطق الثنائيات الوهمية بجملة من الصراعات الوهمية الثانوية، عملت بشكل خاص ضمن منطقة الشرق العظيم طوال القرن العشرين وحتى اليوم على ضرب التيارات الشعبية الثلاثة الأساسية في هذه المنطقة بعضها ببعض، وهي التيارات اليساري والقومي والديني، وهي جميعها -كتيارات شعبية- معادية بعمق للإمبرياليةِ الأمريكية وللصهيونية العالمية، ولكن تمثيلاتها السياسية لم تكن كذلك دائماً، الأمر الذي أوجد ثغرة سمحت للإمبريالية بالدخول وتصوير التمايز بين هذه التيارات الشعبية على أنه تناقض غير قابل للحل، وسمح لها بتقديم مزيد من الثنائيات الوهمية من نمط «يساري- قومي»، «يساري- إسلامي»، «قومي- إسلامي»..

- في حين يبقى الخندقان الحقيقيان هما خندق المضطهدين المستغلين في وجه مضطهديهم ومستغليهم، خندق الشعوب في وجه الإمبريالية العالمية والصهيونية وحلفائها وممراتها نحو الداخل من قوى فساد وليبرالية اقتصادية وإسلام سياسي بوجهيه «المعتدل» و«المتطرف»..

- إن خطوط الفرز بين المعسكرين الطبقيين الحقيقيين تمر داخل جهاز الدولة أيضاً وبالتوازي مع مرورها في المجتمع، وخاصة في دول الأطراف حيث جهاز الدولة المتضخم. وتبرز مهمة تعميق الفرز الحقيقي داخل جهاز

الدولة المتضخم كضرورة لا غنى عنها للحفاظ على الدولة نفسها، ولتحقيق التغييرات الجذرية والمهمات التاريخية والثورية المطلوبة.

– ولمنع حدوث ذلك، يسعى العدو الإمبريالي وإعلامه إلى استغلال التصورات المبسطة والسطحية عن العملية الثورية العائدة إلى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والقائمة على كسر مقاومة جهاز الدولة– الصغير نسبياً في حينه – من خارجه، والتي كان لها مبررها التاريخي رغم أن حقيقة الأمر لم تكن كذلك تماماً وإن كانت قريبة منه.. فيحاول العدو تكريس هذا التصور لكي يدفع الحراك الشعبي نحو تدمير الدولة في سياق محاولة هذا الأخير كسر مقاومة جهاز الدولة والسيطرة عليه من خارجه..

– وتبرز الجيوش كأهم وأقوى مركب من مركبات جهاز الدولة المتضخم، ولذا فإن استهدافها ومحاولة شق صفوفها وإضعافها واستنزافها المستمر من خلال خلق عداء وهمي بينها وبين الحراكات الشعبية يتحول هدفاً وخطة عمل أساسية للعدو الإمبريالي..

– كما يحاول هذا العدو بالتعاون مع الطبقات الرجعية الفاسدة المرتبطة به عضوياً، استخدام كافة أدوات وألعاب الثورات الملونة إلى جانب القمع والعنف وعلى رأسها الحرب البسيكوترونية التي تعمل على تكريس الثنائيات الوهمية، وعلى تصوير أصدقاء الشعب الحقيقيين على أنهم أعداؤه في محاولة لإبعاد مطرقة الشعب عن سندان أعدائه الحقيقيين..

– إن عملية الفرز الحقيقي بين المستغلّينَ والمستغلين في كل من المجتمع وجهاز الدولة والقوى السياسية المختلفة، هي ضرورة موضوعية يكمّلها العامل الذاتي المتمثل بتقديم القوى الثورية برامجها السياسية المتكاملة «الوطنية والاقتصادية–الاجتماعية والديمقراطية» ونضالها الملموس من أجلها لتجميع جماهير المضطهدين حولها، وذلك لتسريع الفرز وتقليل تكاليفه وأخذه نحو نهاياته المنطقية.

– وعملية الفرز هذه، هي الطريق الوحيد لإنجاز الاستحقاقات التاريخية المطلوبة والمتمثلة بالثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة في دول الأطراف،

ثورة تندمج فيها مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بطابعها السياسي- الديمقراطي مع المهام الاجتماعية الطبقية العميقة.

- وثورة كهذه هي استكمال لمهام حركة التحرر الوطني، وما يعني منطقتنا بشكل أساسي ضمن هذا السياق هو تحرير كامل الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها الجولان وفلسطين التاريخية، وحل القضية الكردية على أساس تحقيق كامل الحقوق الثقافية والمدنية للسوريين الأكراد.

- تظهر المهمة في الدول الإمبريالية بشكل تحقيق الثورة الاشتراكية الجديدة، الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين المستندة إلى كل إيجابيات التجارب السابقة والواعية لجميع أخطائها..

المرحلة ومهامنا

● إن الترابط العميق إلى حد الاندماج بين القضايا الثلاث: «الوطنية، والاقتصادية- الاجتماعية، والديمقراطية»، هو المدخل العلمي الوحيد لتفسير الواقع السوري تفسيراً صحيحاً يسمح بتغييره..

● فلا يمكن بناء موقف وطني مقاوم في ظل اقتصاد ينحاز لرؤوس الأموال على حساب الشعب الذي يشكل جسد المقاومة وروحها. كما لا يمكن بناؤه في ظل ديمقراطية شكلية تراعي مصالح الفاسدين الكبار وتقمع كل من يعلو صوته عليهم.

● وبالمثل فإن اقتصاداً منحازاً للشعب، يتلازم بالضرورة مع موقف وطني معادٍ للغرب الاستعماري الذي لا يسمح ضمن أي درجة من العلاقة معه باقتصادات قوية ومستقلة. واقتصادٌ قويٌ ومنحاز للشعب يحتاج إلى رقابة شعبية عالية على جهاز الدولة تضمنها حريات سياسية شعبية واسعة.

● وبالمثل أيضاً، فإن الحريات السياسية تفقد أية قيمة لها حين يكون البلد تابعاً بموقفه السياسي أو الاقتصادي، بل يغدو قمعها ضرورة لتثبيت التبعية.

● وعلى أساس هذا الترابط العميق، فإن تقديم برنامجٍ سياسيٍ صادق

ومتكامل بين يدي الشعب السوري، لا يمر دون إيضاح هذه القوة السياسية أو تلك موقفها من القضايا الثلاث دون أي شكل من أشكال المواربة..

● ويحمل الموقف المتكامل أهمية إضافية في عصر الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة باعتبارها المهمة الواجب تحقيقها في بلدان العالم الثالث وفي بلدنا سورية، باعتبارها ثورة تندمج فيها المهام السياسية الديمقراطية الوطنية العامة، مع المهام الاقتصادية– الاجتماعية اندماجاً عميقاً..

أولاً: الجانب الوطني

– إن التراجع الحاد المستمر للقطب الإمبريالي العالمي يعني ضمناً تراجعاً موازياً للعدو الصهيوني وأفولاً محتملاً له، ويعني بالضرورة وضع مسألة استمرار وجود الكيان الصهيوني على بساط البحث الجدي..

– ولما كان منطق التاريخ يقول بأن على الشعوب أن تلاحق عدوها المتراجع بالضربات حتى تجهز عليه، فإن انتقال سورية من حالة الممانعة إلى المقاومة وصولاً إلى تحرير جميع الأراضي المحتلة، وإلى جانب كونه ضرورة وطنية طوال الوقت فإنه اليوم إمكانية واقعية..

– وبما أن تاريخ الصراع مع الكيان الغاصب أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الألعاب السياسية والدبلوماسية ليست إلا «طبخة بحص» لا تنتج شيئاً، فإن خيار المقاومة الشعبية الشاملة والمسلحة كأساس تحول إلى خيار وحيد.

– والمضي قدماً في خيار المقاومة الشعبية يتطلب تعزيز التحالفات الإقليمية وتطويرها، وإعادة النظر المستمر فيها وفقاً لمتطلبات المقاومة نفسها..

– بالتوازي مع ذلك فإن الأزمة الأخيرة وضعت الهوية الوطنية السورية على مفترق طرق إجباري، فإما العودة إلى ما قبل الدولة الوطنية، أو تعميق الانتماء الوطني وتفعيله على حساب جميع الانتماءات الثانوية، الأمر الذي يتطلب موقفاً اقتصادياً – اجتماعياً وديمقراطياً متحيزاً بشكل كاملٍ للطبقات

المفقرة والمضطهدة، موقفاً يحول الدولة السورية من دولة راعيةٍ لمصالح «رجال الأعمال» كما كان حالها في العقد الأول من هذا القرن، إلى دولة للمنتجين الحقيقيين..

– ويتبوأ الجيش العربي السوري موقعاً هاماً ضمن هذه المعادلة بصفته ضامناً للوحدة الوطنية، الأمر الذي يتطلب حمايته ورص صفوفه بشكل مستمر ومنع أي جهة كانت من تفتيته أو إضعافه.

– كما أن التراجع العام للعدو الإمبريالي سينعكس تغيرات جيوسياسية كبرى في منطقة الشرق العظيم تفتح الباب واسعاً أمام إعادة النظر بسايكس بيكو على أساس اتحاد شعوب الشرق العظيم وحل القضايا المحقة العالقة كالقضية الكردية ضمن هذا المنطق..

– الأمر الذي يعني أن إسقاط الخطاب التفتيتي وخطاب الفوالق أصبح مهمة أساسية لحفظ وحدة سورية أرضاً وشعباً وفتح الباب أمام شعبها لتفعيل تعاون خلّاق مع شعوب المنطقة في إطار المصلحة الجامعة لهذه الشعوب.

ثانياً: الجانب الاقتصادي- الاجتماعي

● جربت سورية خلال العقود الماضية نموذجين اقتصاديين، الأول سمي خطأً بالتحويل الاشتراكي، وعرف رأسمالية دولةً تدخلية قوية واعتمد إلى جانب الإنتاج الحقيقي على الريع السياسي. مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء مساعدات دول النفط بدأ التحول نحو الليبرالية الاقتصادية يقوده وهم البحث عن الاستثمارات الخارجية وتضمن عمليات واسعة من «إعادة الهيكلة» أوصلت الاقتصاد السوري إلى درجات عاليةٍ من تدني الإنتاج، وأوصل البلاد إلى معدلات فقر وبطالة لم تصل إليها تاريخياً، ومهدت الأرضية الملائمة للأحداث التي تلت آذار 2011.

● وبرزت الحاجة الملحة لصياغة نموذج اقتصادي بديل يقطع نهائياً مع الليبرالية الاقتصادية سيئة الصيت ويستفيد من إيجابيات وأخطاء المرحلة المسماة «التحويل الاشتراكي»..

● نموذج جديد شعاره الأول هو «أعمق عدالة اجتماعية لأعلى نمو اقتصادي»، أي أن أي نمو لاحق لم يعد ممكناً دون إعادة توزيع جديةٍ للثروة الوطنية لمصلحة القوى المنتجة بالتحديد. حيث تتوزع الثروة «الدخل الوطني» حالياً على شكل «80% لأصحاب الأرباح الذين لا يتجاوزون 10% من السكان، و20% لأصحاب الأجور الذين يشكلون حوالي 90% من السكان» وكسر هذا الشكل من التوزيع وتصحيحه ليصبح كخطوة أولى بحدود «50%، 50%» يحتاج زمناً بين 5 و7 سنوات ضمن دورٍ قويٍ ذكيٍ ومرنٍ للدولةً مضبوط بأعلى درجات الرقابة الشعبية..

إن الملامح العامة للنموذج الاقتصادي الجديد والتي يجب استكمال تفاصيلها هي:

● التوجه شرقاً، بمعنى قطع العلاقات الاقتصادية مع الغرب الاستعماري التي كانت سائدة في الميزان التجاري السوري قبل العقوبات على سورية لمصلحة علاقات اقتصادية تصون الموقف السياسي السوري وتسمح للاقتصاد السوري بتطوير الإنتاج الحقيقي.

● حل مشكلات الفقر والبطالة القديمة والمستجدة، إضافةً إلى عملية إعادة الإعمار يتطلب تحقيق أرقام نمو لا تقل عن 10%. ولتحقيق رقم نمو بهذا الحجم يجب رفع مستوى التراكم في القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى حدود 30% من الدخل الوطني، ومستوى العائدية إلى 33% كحد أدنى

● أما تمويل عملية إعادة الإعمار فينطلق من قاعدة: «أفضل القروض هي أقلها سوءاً» ما يعني أن البحث عن موارد إعادة الإعمار يجب أن يتجه نحو مصدرين أساسيين هما: مطالبة الدول التي اعتدت على سورية بالتعويضات ومصادرة أملاكها واستثماراتها في سورية من جهة، ووضع اليد على مقدرات الفساد الكبير من جهة ثانية، ويأتي بعد ذلك الاقتراض من الخارج في حال الضرورة القصوى وضمن معايير السيادة الوطنية..

● وضع يد الدولة على شركات القطاع الخاص ذات الريعية العالية وبشكل خاص شركات الاتصال الخليوي، وطرد الاستثمارات الخاصة من القطاعات

السيادية كالمرافئ وتأميم شركات النفط، لتشكل مداخيلها داعماً أساسياً في عملية إعادة الإعمار والاستثمار اللاحق..

● ربط الأجور بالأسعار باعتماد سلة استهلاك حقيقية تجري مراقبتها وتعديل الأجور على أساسها بشكل دوري لا يزيد دوره عن ثلاثة أشهر، بحيث يبدأ سلم الأجور عند الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يحدده سعر سلة الاستهلاك.

وعن تحقيق مستوى عائدية 33% كحد أدنى فيتم ذلك من خلال:

● تصنيع المواد الخام إلى الحد الأقصى الممكن، ومنع تصديرها بشكلها الخام نهائياً.

● مشاريع عملاقة تتولى تمويلها وإدارتها الدولة.

● تفعيل الميزات المطلقة في الاقتصاد السوري، وتركيز البحث العلمي عن ميزات مطلقة جديدة لما لها من ريعية عالية جداً.

● بؤر تحفيز للنمو الاقتصادي في البادية السورية.

● تنظيم مجمعات زراعية– صناعية في كل مناطق البلاد بحيث تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها.

● دعم القطاع الزراعي من حيث القروض والتسهيلات في مجال الوقود والأسمدة والمبيدات والبذار ووسائل الإنتاج.

● تحسين شروط استثمار الفرات ودجلة عبر الضغط السياسي، وتفعيل معالجة مياه الصرف الصحي عبر عدد كبير من المعالجات الصغيرة، وتعميم سياسات ري متطورة مدعومة من الدولة، وصولاً إلى تحقيق الأمن المائي.

● استناداً لذلك كله، وضع خريطة استثمارية وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص المنتج حصراً للمشاركة فيها.

إن نموذجاً اقتصادياً عميقاً في عدالته وعالياً في نموه سيسمح بحل كل المهمات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد:

● نحو تأمين التعليم بكل مراحله لكل أفراد المجتمع بشكل مجاني

- نحو تأمين الضمان الصحي المجاني

- إعادة الإعمار السكني وتوسيعه باتجاه حل مشكلة السكن القديمة والمستجدة، من خلال تصفير سعر الأرض، وإخراج العقارات التي تنشئها الدولة من سوق البضائع عبر منع الاتجار بها أو تأجيرها نهائياً. الأمر الذي سيخفض من سعر العقارات بنسبة تصل إلى 70%، بالإضافة إلى احتكار واسع للدولة لمواد البناء.

- ونحو إعادة النظر بتكاليف الكهرباء والمياه لأصحاب الدخل المحدود بتصفير تكاليف الشرائح الدنيا للاستهلاك وتحميل تكاليفها لأصحاب الاستهلاك الأعلى.

- تفعيل استخدام الطاقات المتجددة المناسبة للمناخ الاستثماري السوري على قاعدة استيراد المعرفة التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة، الأمر الذي تحققه العديد من تطبيقات الطاقات المتجددة ذات الحجوم الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: الجانب الديمقراطي

- نظام رئاسي- برلماني، تتوزع فيه الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة من جهة والحكومة من جهة أخرى، بحيث تكون صلاحيات الدفاع والخارجية بيد مؤسسة الرئاسة، وبقية الصلاحيات بيد الحكومة التي يعطى البرلمان حق الإشراف الفعلي عليها من خلال إعطائه صلاحية إعطائها الثقة وحجبها عنها جزئياً أو كلياً..

- دستور جديد يعتمد في بنائه على روح المادة الثامنة الجديدة ويكرس فصلاً حقيقياً بين السلطات ويتجاوز المادة الثالثة في الدستور الحالي التي تنتقص من مواطنة السوريين والتساوي بينهم، وتعدل القوانين على أساس الدستور الجديد ضمن آجال زمنية معقولة، إضافة إلى تطوير المادة التاسعة التي ترى في التنوع السوري غنىً، نحو تثبيت الحقوق الثقافية كاملةً لجميع قوميات الشعب السوري بما فيها الكرد السوريون.

● قانون الانتخابات البرلمانية نسبي وسورية دائرة واحدة يسمح بالتنافس على أساس البرامج السياسية الشاملة ما يسمح بتعزيز الحركة السياسية وبتكريس الهوية الوطنية الجامعة.

● اعتماد النسبية في جميع أشكال الانتخابات المحلية والإدارية وغيرها.

● ضمان حرية العمل السياسي والنقابي والعمالي بما فيه من حق تظاهر وإضراب بأوسع أشكاله، وفتح قنوات التأثير الجماهيري على جهاز الدولة ووضعه تحت الرقابة الشعبية الدائمة.

● إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وفقاً لتحديد وظيفي ودور وطني وصلاحيات واضحة، وإخضاعها للمساءلة القانونية والقضائية، وإعطاء الحكومة حق مراقبتها ومحاسبتها عبر القضاء المستقل.

● ضمان حقوق التفكير والتعبير وإيقاف كل أشكال القمع والاعتقال التعسفي، وتحديد شروط فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية بثلاث حالات فقط: «الكوارث الطبيعية، حالة الحرب، الحرب على الفساد الكبير»

● قانون إعلام يضمن حرية تعبير التيارات الوطنية المختلفة عن نفسها، ويضمن تعبير المجتمع عن نفسه بأعلى مصداقية..

● التخلص نهائياً من قانون الأحوال الشخصية العائد إلى مرحلة الاحتلال العثماني، وصياغة قانون جديد يضمن مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة بما فيه حق المرأة بمنح الجنسية لأبنائها.

رابعاً: الجانب الثقافي

● إن نقطة الانطلاق الأساسية في عملية بناء مشروع ثقافي وطني هي كسر ثنائية «التكفير– الليبرالية» الوهمية التي ضاعت داخلها «نخب» مرحلة التراجع..

● أما الخروج من التكفير فيعني إحياء التراث الشعبي الحقيقي لسورية كجزء من منطقة غنية تاريخياً وحضارياً هي منطقة الشرق العظيم بتنوعها الغزير والغني وبإرثها المشاعي العميق

● والخروج من الليبرالية، يعني نفي نظريات الحداثة المستوردة، وكسر النماذج والأنماط المستوردة لمصلحة معايير نظرية محلية ولمصلحة الرموز المحلية الوطنية والتاريخية.

● تكريس الهوية الوطنية الجامعة وثقافة المقاومة عبر السياسات التعليمية كجزء من سياسات ثقافية شاملة.

● رعاية ثقافة الطفل من خلال ضرورة وجود إنتاج ثقافي خاص للطفل السوري « مسرح عرائس – مجلات – قناة متخصصة»

● إعادة الاعتبار للرموز الوطنية ورموز المقاومة ضمن الوعي الاجتماعي وخاصة عند الأطفال وفي العملية التربوية

● تدعيم دور الثقافة في تخطي الأزمة ونتائجها الكارثية وخاصة النفسية والاجتماعية منها.

● توثيق الكتاب السوري ونشره الكترونيا، وإعادة أرشفة المكتبات الوطنية الكترونياً ونشر أرشيفها للعموم.

● التعامل مع التراث بفروعه المختلفة « الحضاري التاريخي والطبيعي » كميزة مطلقة اعتباره تراثا سوريا وحمايته واستثماره على هذا الأساس.

● توثيق كل ما يتعلق بالتراث فيلمياً «صوت وصورة» لحمايته باستخدام التكنولوجيا الحديثة وإنشاء مكتبة وثائقية لهذا الغرض بالإضافة إلى مواقع الكترونية ومنتديات الكترونية خاصة لنشره.

الحزب

● حزب الإرادة الشعبية يسعى إلى التحول إلى الطليعة الواعية المنظمة للطبقة العاملة وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم في سورية.

● وهو كحزب يعمل على لعب دوره الوظيفي . التاريخي، هذا الدور الذي يعني تأكيد قدرته على التحكم الواعي بالعمليات الاقتصادية . الاجتماعية الجارية في البلاد وتوجيهها لمصلحة تلبية مصالح الجماهير الشعبية.

● ويبنى الحزب نشاطه على أساس مبادئ المركزية الديموقراطية التي تعني أوسع ديموقراطية حين نقاش القرار قبل اتخاذه وأعلى مركزية بعد اتخاذ القرار من أجل تنفيذه.

● إن المركزية والديموقراطية هما وجهان لعملية واحدة مترابطة ديالكتيكياً، وهذان الوجهان لا ينفيان بعضهما بل يتطلبان بعضهما بعضاً، إن توسيع الديموقراطية الحزبية داخلياً هو الذي يعطي المركز القدرة على القيادة بأعلى مستوياتها انضباطاً ومركزية.

● إن الحزب هو أداة تنفيذ البرنامج السياسي، وهو ليس هدفاً بحد ذاته. مما يتطلب الحرص عليه وبناؤه والحفاظ عليه وتطويره الدائم كي يستطيع أن يقوم بالدور المنوط به.

● وهو إن كان مدعواً ليكون طليعة للجماهير الشعبية فهو ليس بديلاً عنها فهو منظم نضالاتها الذي يقدم لها المثل والنموذج في التضحية ونكران الذات والشجاعة وتقديم مصالح المجتمع على كل المصالح الأخرى..

● إن المركزية الديمقراطية في الظروف الملموسة لنشاط الحزب في البلاد تعني:

● وجود مركز واحد يقود الحزب على نطاق البلاد.

● التزام الأقلية بقرارات الأكثرية.

● التزام الهيئات الدنيا بقرارات الهيئات الأعلى.

● ديموقراطية انتخاب القيادات على مختلف المستويات.

● إن أشكال تنظيم الحزب لصفوفه وهيئاته مرنة وتخضع للظروف الملموسة ويحددها النظام الداخلي وهدفها تأمين أعلى فاعلية للحزب في المجتمع.

● إن الحزب سيظل يسعى كي يكون الوريث الحقيقي والشرعي لكل نضالات الثوريين والشيوعيين في سورية خلال القرن العشرين وهو استمرار لهذه النضالات التي قام بها عشرات الآلاف من المناضلين.

إن حزب الإرادة الشعبية سيستند إلى كل الإرث النضالي في تاريخ الشعب السوري مطوراً إياه للوصول إلى حزب مبدئي ومرن قوي وذكي محافظ على المبادئ وقادر على إبداع الحلول.

الفهرس

هذا الكتاب 5

الفصل الأول: الجذور 7

ثورة–مؤامرة–أزمة؟؟ 9

الفلسفة ليست تَرَفاً 13

التطور «المُشوَّه» والتطور «السّوي» أو الكلاسيكي 17

النقطة العلام لقراءة الأزمة السورية! 21

عسكر وعقلية عسكر 25

كيف اختفت ديمقراطية «1954–1958»؟ 29

الاستعمار الجديد – التعايش السلمي– وسقوط راية التحرر 31

بيروقراطية وطفيليّة وجديدة وجيل جديد! 35

طقوس الإشارات والتحولات 45

الحالة البونابارتية 49

الحركة الجيبية للجماهير 55

«الحركة الجيبية» في سورية 67

الهوية الوطنية والحرب المركبة 73

إعلان دمشق 79

المؤامرة مرة أخرى! 85

الفصل الثاني: الانفجار 91
الحركة الشعبية 93
السلاح والتسلح 103
الحرب المركّبة في الخصوصية السورية 109
الفاشية الجديدة 113
تحولات القوى السياسية عشية وخلال الأزمة 119
حكومة الوحدة الوطنية 131
المفاوضات... 139
الفصل الثالث: الآفاق 147
برنامج اليوم الأول بعد الأزمة 149
السلطة مِن الشعب وبالشعب ولأجل الشعب! 155
النموذج الاقتصادي القديم 165
النموذج الجديد 171
إعادة الإعمار والنموذج الجديد 177
الطاقة والسكن 183
الفساد 185
دور سورية اللاّحق 187
ملاحظات: 189
الملاحق 199
مقتطفات من تقرير الاجتماع الوطني السادس 201
سورية على الطريق الجديدة 217
لا أحد غيركم يستطيع رفعها! 223

لكي نكون واقعيين... علينا أن نطلب المستحيل!..... 225
بلاغ 25 شباط 235
واقع النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني..... 241
مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية 255

الأزمة السورية
الجذور و الآفاق

حوار مع د. قدري جميل

تتداخل ضمن الحوار الأسس الفلسفية مع الأسس الفكرية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبغير تداخل بهذه الدرجة من التعقيد، لا أمل في الوصول إلى شيء من الحقيقة؛ الحقيقة المركبة التي لا مناص من الوقوف على منصتها لتحقيق التغيير الجذري الشامل المطلوب، والذي يستنتج الكتاب أنه قد بدأ فعلاً، وأنه عملية تاريخية حاملها المادي هو الحركة الشعبية التي لم تتوقف وإنْ كان ذلك هو ظاهر الأمور، بل هي مستمرة في سيرها المتعاظم اتساعاً وعمقاً وتنظيماً ونضجاً، في سورية وفي العالم، وصولاً إلى صياغة جديدة لكليهما .